

دليل تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية 2016

المجلد الثاني
الدليل الميداني لتقييم
الإنفاق العام والمساءلة المالية

Volume II
PEFA Assessment Field Guide



PEFA 2016 Handbook

Volume II: PEFA Assessment Field guide

دليل تقييم أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية 2016

المجلد الثاني

الدليل الميداني لتقييم أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية

ترجمة

سمير عبد الفتاح إبراهيم

المستشار المالي

إدارة مكتب وكيل وزارة المالية

دولة الكويت

أبريل 2018

تقديم

أصدرت دولة الكويت ممثلة في وزارة المالية الدليل الإرشادي لمؤشرات تقييم أداء الإنفاق الحكومي والمساءلة المالية باللغة العربية (ترجمة للدليل الصادر عن سكرتارية البنك الدولي - PEFA - عام 2011) وذلك في يونيو 2014 وقد روعي في هذا الدليل استخدام المصطلحات الفنية والمالي فيما يستخدم في نظام المالية العامة في دولة الكويت.

ومنذ عام 2012 بدأت سكرتارية البنك الدولي في إعداد تقرير ما ينبغي تغييره على الدليل الصادر عنها في 2011 منذ عام 2012 لإحداث تحسينات تهدف إلى سد الثغرات الرئيسية - تحديث أفضل الممارسات المقبولة - تعزيز مجالات الضعف في الأداء، ولم يكن المقصود منها التغير في هدف البيفا (PEFA) أو إضعاف المقارنة بين النتائج عبر السنوات وبمرور الوقت لما لهذه العلاقة من أهمية بالغة في الوقوف على مدى تطور أداء الانفاق العام والمساءلة المالية إيجاباً أو سلباً ، وعلى ضوء ذلك أُلغيت ثلاث مؤشرات وأضيفت أربعة ، وبلغت مجموعة المؤشرات 31 مؤشر بعد أن كانت 28 مؤشراً وأصبحت الأبعاد 94 بعداً بعد كانت 76 بعداً ولمزيد من المعلومات عن تلك المتغيرات يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لسكرتارية البنك الدولي www.pefa.org

وبعد الانتهاء من تلك التحسينات وخضوعها للمرحلة التجريبية أصدرت سكرتارية البنك الدولي (PEFA) في عام 2016 المجلد الأول : تقييم أداء الانفاق الحكومي والمساءلة المالية، عملية تخطيط وإدارة واستخدام الانفاق العام والمساءلة المالية الذي يوفر إرشادات لمستخدمي الانفاق العام والمساءلة المالية وأصحاب المصلحة الأخرى بشأن المراحل والخطوات الرئيسية في عملية التقييم. ثم المجلد الثاني : تقييم أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية "الدليل التطبيقي" الذي يقدم إرشادات تقنية تفصيلية حول تسجيل 31 مؤشراً للأداء و 94 من أبعاد الإنفاق العام والمساءلة المالية 2016 بما في ذلك متطلبات البيانات ومصادرها وحسابها وتعريفاتها. ويتضمن الدليل الميداني أيضاً قائمة المصطلحات.

واتباعاً للنهج الذي تم عند صدور الدليل الإرشادي لتقييم أداء الانفاق الحكومي والمساءلة المالية PEFA عام 2014 (استرشاداً بالدليل الصادر عن سكرتارية البنك الدولي PEFA (عام 2011)، فقد رأيت من واجبي وعلى ضوء خبرتي وبدعم من السيد / وكيل وزارة المالية، أن أضع بين يدي المهتمين بموضوع تقييم أداء الانفاق الحكومي والمساءلة المالية ترجمة للمجلد الثاني : الدليل التطبيقي لتقييم أداء الانفاق العام والمساءلة المالية (الصادر عن سكرتارية البنك الدولي PEFA 2016) باللغة العربية ، بالشكل الذي يسهل معه فهم مصطلحاته الفنية والمالية الملائمة والمسيرة لنظام المالية العامة في دولة الكويت.

والله ولي التوفيق

سمير عبد الفتاح إبراهيم

المستشار المالي

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	البيان	تسلسل	
		كلي	جزئي
7	List of Abbreviations and Acronyms قائمة الاختصارات والمختصرات		
9	Preface مقدمة		
9	About PEFA عن الإنفاق العام والمساءلة المالية		
11	About the PEFA 2016 Handbook حول دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2016		
13	Volume II: PEFA 2016 Assessment Field guide المجلد الثاني: الدليل الميداني لتقييم أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2016		
13	About Volume II حول المجلد الثاني		
14	PEFA Overview نظرة عامة على الإنفاق العام والمساءلة المالية	1	
14	Introduction مقدمة	1	
16	Scope and coverage of the framework نطاق وتغطية الاطار العام	2	
23	The PEFA performance indicators مؤشرات تقييم أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية	3	
24	The PEFA report تقرير تقييم أداء الإنفاق العام والمساءلة	4	
25	Overall structure of PEFA الهيكل العام لتقييم أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية	5	
26	Guidance on scoring دليل تسجيل النقاط	2	
26	General guidance on scoring إرشادات عامة بشأن التسجيل	1	
31	Scoring of indicators with multiple dimensions تسجيل المؤشرات ذات الأبعاد المتعددة	2	
33	Definitions التعريفات	3	
34	Composition of PEFA pillars indicators and dimensions مكونات ركائز مؤشرات وأبعاد تقييم أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية	4	

3		Measuring performance indicators and dimensions قياس مؤشرات الأداء وأبعاده	37
		PILLAR ONE: Budget reliability الركيزة الأولى : موثوقية الميزانية	37
		PI-1. Aggregate expenditure outturn المؤشر (1) نواتج إجمالي الانفاق العام	39
		PI-2. Expenditure composition outturn المؤشر رقم (2) مكونات نواتج الانفاق العام	44
		PI-3. Revenue outturn المؤشر رقم (3) نواتج الإيرادات العامة	53
		PILLAR TWO: Transparency of public finances الركيزة الثانية: شفافية المالية العامة	61
		PI-4. Budget classification المؤشر رقم (4) تصنيف الميزانية	63
		PI-5. Budget documentation المؤشر رقم (5) وثائق الميزانية	67
		PI-6. Central government operations outside financial reports المؤشر رقم (6) عمليات الحكومة خارج الميزانية	72
		PI-7. Transfers to sub national governments المؤشر رقم (7) التحويلات إلى الحكومات دون الوطنية (في شأن دولة الكويت هي الهيئات ذات الميزانيات الملحقة والمؤسسات والهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة)	85
		PI-8. Performance information for service delivery المؤشر رقم (8) معلومات الأداء عن الخدمات المقدمة	92
		PI-9. Public access to fiscal information المؤشر رقم (9) وصول الجمهور إلى المعلومات المالية	110
		PILLAR THREE: Management of assets and liabilities الركيزة الثالثة: إدارة الأصول والمطلوبات	114
		PI-10. Fiscal risk reporting المؤشر رقم (10) الإبلاغ عن المخاطر المالية	115
		PI-11. Public investment management المؤشر رقم (11) إدارة الاستثمارات العامة	127
		PI-12. Public asset management المؤشر رقم (12) إدارة الأصول العامة	140
		PI-13. Debt management المؤشر رقم (13) إدارة الدين العام	149

		PILLAR FOUR: Policy based fiscal strategy and budgeting الركيزة الرابعة السياسة المالية المستندة على الاستراتيجية المالية والميزانية	159
		PI-14. Macroeconomic and fiscal forecasting المؤشر رقم (14) الاقتصاد الكلي والتنبؤ المالي	160
		PI-15. Fiscal strategy المؤشر رقم (15) الاستراتيجية المالية	168
		PI-16. expenditure budgeting perspective in Medium-term المؤشر رقم (16) المنظور المتوسط الأجل في إعداد ميزانية النفقات	178
		PI-17. Budget preparation process المؤشر رقم (17) منهج إعداد الميزانية	186
		PI-18. Legislative scrutiny of budgets المؤشر رقم (18) فحص السلطة التشريعية للميزانية	195
		PILLAR FIVE: Predictability and control in budget execution الركيزة الخامسة : التنبؤ والمراقبة على تنفيذ الميزانية	205
		PI-19. Revenue administration المؤشر رقم (19) إدارة الإيرادات	206
		PI-20. Accounting for revenue المؤشر رقم (20) المحاسبة عن الإيرادات	221
		PI-21. Predictability of in-year resource allocation إمكانية التنبؤ بتخصيص الموارد في السنة	229
		PI-22. Expenditure arrears المؤشر رقم (22) متأخرات النفقات	237
		PI-23. Payroll controls المؤشر رقم (23) المراقبة على جدول الرواتب	243
		PI-24. Procurement المؤشر رقم (24) المشتريات	251
		PI-25. Internal controls on non-salary expenditure المؤشر رقم (25) المراقبة الداخلية على النفقات لغير المرتبات	261
		PI-26. Internal audit المؤشر رقم (26) التدقيق الداخلي	268
		PILLAR SIX: Accounting and reporting الركيزة السادسة : المحاسبة والإبلاغ	277
		PI-27. Financial data integrity المؤشر رقم (27) سلامة البيانات المالية	278
		PI-28. In-year budget reports المؤشر رقم (28) تقارير الميزانية في السنة	286

			PI-29. Annual financial reports المؤشر رقم (29) التقارير المالية السنوية	293
			PILLAR SEVEN: External scrutiny and audit الركيزة السابعة : الفحص الخارجي والتدقيق	301
			PI-30. External audit المؤشر رقم (30) المراجعة الخارجية	302
			PI-31. Legislative scrutiny of audit reports المؤشر رقم (31) فحص السلطة التشريعية لتقارير المراجعة	314
			Glossary قائمة المصطلحات	322

قائمة الاختصارات والمختصرات

المصطلح	البيان
BCG	budgetary central government ميزانية الحكومة المركزية (في شأن الكويت هي ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية)
CEO	Chief Executive Officer الرئيس التنفيذي
CG	central government الحكومة المركزية
COFOG	Classifications of Functions of Government تصنيفات وظائف الحكومة
DAC	Development Assistance Committee of OECD لجنة مساعدة التطوير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
DeMPA	Debt Management Performance Assessment تقييم أداء إدارة الدين
DMS	debt management strategy استراتيجية إدارة الدين
EUR	Euro اليورو
FAQs	frequently asked questions الأسئلة المكررة
FY	fiscal year السنة المالية
GDP	gross domestic product الناتج المحلي الإجمالي
GFS	government financial statistics إحصائيات مالية الحكومة
GG	General government الحكومة العامة
IAU	Internal Audit Unit وحدة المراجعة الداخلية
IAASB	International Auditing and Assurance Standards Board المجلس الدولي لمراجعة الحسابات ومعايير الضمان
ISA	International Standards on Auditing المعايير الدولية للتدقيق
ISO	International Standards Organization منظمة المعايير العالمية
MoF	Ministry of Finance وزارة المالية

OECD	Organization for Economic Co-operation and Development منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
PC	public corporation المؤسسة العامة
PFM	public financial management الإدارة المالية العامة
PI	PEFA indicator مؤشر الإنفاق العام والمساءلة المالية
PPP	public-private partnership شراكة القطاعين العام والخاص
SAI	Supreme Audit Institution هيئة الرقابة العليا
SNG	sub national government الحكومة دون الوطنية (تمثل في الكويت - الهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة)
TSA	Treasury single account حساب الخزينة الموحد
USD	United States dollars الدولار الأمريكي

دليل تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية 2016

المجلد الثاني: الدليل الميداني لتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية

مقدمة

عن الإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA)

يوفر برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية إطاراً لتقييم نقاط القوة والضعف في الإدارة المالية العامة والإبلاغ عنها باستخدام مؤشرات كمية لقياس الأداء. ولقد تم تصميم نظام الإنفاق العام والمساءلة المالية لتوفير لمحة عن أداء إدارة الشؤون المالية العامة في نقاط محددة من الوقت باستخدام منهجية يمكن تكرارها في التقييمات المتعاقبة، ويتضمن إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية تقريراً يقدم لمحة عامة عن نظام إدارة الشؤون المالية العامة وقياس قائم على الأدلة مقابل 31 مؤشراً للأداء. كما يقدم تقييماً للآثار المترتبة على الأداء العام للنظام والنتائج المرغوبة للإدارة المالية العامة. وهو يوفر أساساً للتخطيط للإصلاح، والحوار بشأن الاستراتيجية والأولويات، ومراقبة التقدم.

إن الإنفاق العام والمساءلة المالية هو أداة تساعد الحكومات على تحقيق تحسينات مستدامة في ممارسات إدارة الشؤون المالية العامة من خلال توفير وسيلة لقياس ورصد الأداء مقابل مجموعة من المؤشرات عبر مجموعة من المؤسسات والنظم والعمليات الإدارية العامة المهمة.

وتستند منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية إلى المعايير الدولية والممارسات الجيدة بشأن الجوانب الحاسمة في إدارة الشؤون المالية العامة، كما حددها الممارسون من ذوي الخبرة. ويتضمن تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية تقرير أداء الإدارة المالية العامة للحكومة الذي يقدم درجات مؤشرات تستند إلى الأدلة ويحلل النتائج من حيث الأدلة الموجودة. وهي تشدد على النهج الذي تقوده البلدان لتحسين الأداء ومواءمة أصحاب المصلحة حول الأهداف المشتركة.

وتحدد تقارير الإنفاق العام والمساءلة المالية البيئة الاقتصادية التي يواجهها القطاع العام، وتدرس طبيعة الاستراتيجية والتخطيط القائم على السياسات، وتحلل كيفية تنفيذ القرارات المتعلقة بالميزانية.

تدرس تقييمات الإنفاق العام والمساءلة المالية الضوابط التي تستخدمها الحكومات لضمان الحصول على الموارد واستخدامها على النحو المنشود. ويوفر إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية إطاراً لتقييم الشفافية والمساءلة من حيث الوصول إلى المعلومات والإبلاغ ومراجعة الحسابات والحوار بشأن سياسات وإجراءات إدارة الشؤون المالية العامة.

ويراعي نظام الإنفاق العام والمساءلة المالية المؤسسات والقوانين واللوائح والمعايير التي تستخدمها الحكومات في عملية إدارة الشؤون المالية العامة. ويدرس التقرير أيضاً النتائج الناشئة عن تشغيل إدارة الشؤون المالية العامة في مجالات رئيسية مثل مردودات الميزانية، وفعالية الضوابط، وحسن توقيت الإبلاغ والتدقيق.

وتستخدم الحكومات الإنفاق العام والمساءلة المالية للحصول على لمحة عن أدائها الخاص في إدارة الشؤون المالية العامة. ويوفر نظام الإنفاق العام والمساءلة المالية أساساً مشتركاً لفحص أداء الإدارة المالية العامة عبر الحكومات الوطنية ودون الوطنية. وبالإضافة إلى الحكومات، فإن المستخدمين الآخرين للإنفاق العام والمساءلة المالية يشمل منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإنمائية الدولية. وتتيح درجات وتقارير الإنفاق العام والمساءلة المالية لجميع مستخدمي المعلومات الحصول على لمحة سريعة عن نقاط القوة والضعف في نظام إدارة الشؤون المالية العامة في البلد. ويرى المستخدمون أيضاً الآثار المترتبة على نتائج الأداء الإجمالية للأهداف الرئيسية للانضباط المالي، وتخصيص الموارد الاستراتيجية، وتقديم الخدمات بكفاءة. وبالتالي يساهم تحليل الإنفاق العام والمساءلة المالية في الحوار بشأن الحاجة والأولويات لإصلاح إدارة الشؤون المالية العامة. وبالإضافة إلى التوجيه للتحليل والإبلاغ، يوفر برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية الدعم والمراقبة وتحليل تقييمات الإنفاق العام والمساءلة المالية. تقدم أمانة الإنفاق العام والمساءلة المالية نصائح مجانية حول استخدام الإنفاق العام والمساءلة المالية كأحد مصادر المعلومات العديدة لفحص وتحسين أداء الإدارة المالية العامة.

حول دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2016

إن الغرض من دليل " الإنفاق العام والمساءلة المالية " هو تزويد المستخدمين (أي المسؤولين الحكوميين والمقيمين والشركاء في التنمية الآخرين من أصحاب المصلحة المهتمين) بتوجيهات شاملة بشأن تخطيط وتنفيذ واستخدام التوجيهات التقنية المفصلة لعام 2016 بشأن تقييم جميع مؤشرات الأداء الـ 31 و 94 بعدا وإعدادها تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية. ويشمل أيضا.

يقدم الكتيب في أربعة مجلدات منفصلة:

(1) **المجلد الأول** : تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية عملية تخطيط وإدارة واستخدام الإنفاق العام والمساءلة المالية الذي سيوفر إرشادات لمستخدمي الإنفاق العام والمساءلة المالية وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن المراحل والخطوات الرئيسية في عملية تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية.

(2) **المجلد الثاني** : تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية "الدليل التطبيقي" الذي يقدم إرشادات تقنية تفصيلية حول تسجيل 31 مؤشرا للأداء و 94 من أبعاد الإنفاق العام والمساءلة المالية 2016 بما في ذلك متطلبات البيانات ومصادرها وحسابها وتعريفاتها. ويتضمن الدليل الميداني أيضا قائمة المصطلحات.

(3) **المجلد الثالث** : إعداد تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية الذي يحدد نموذجا وتعليمات لإعداد تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية.

(4) **المجلد الرابع** : معلومات تكميلية لتقييم أداء إدارة المالية العامة التي ستقدم معلومات عن العلاقة بين الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2016 وأدوات التشخيص التكميلية الأخرى وإمكانية استكمال تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية مع معلومات أخرى.

والغرض من هذا الدليل هو أن يكون وثيقة ديناميكية سيتم تحديثها بانتظام استجابة للقضايا والمخاوف (الاهتمامات) وغيرها من الأسئلة التي يطرحها المسؤولون الحكوميون والمقيمون وغيرهم من أصحاب المصلحة.

وسيتم الإعلان عن التحديثات الدورية للكتيب على الموقع الإلكتروني تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA) على العنوان التالي : www.pefa.org.

ولتسهيل الاستخدام، تم تكرار محتوى تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية 2016 ضمن الأجزاء ذات الصلة من الدليل (وخاصة المجلد الثاني) لتفادي الحاجة إلى الإحالة المرجعية بين مختلف المجلدات والإطار.

المجلد الثاني: الدليل الميداني لتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية

لعام 2016

والغرض من المجلد الثاني من كتيب "الإنفاق العام والمساءلة المالية" (الكتيب)، والدليل الميداني لتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية ("الدليل الميداني") هو تزويد مستخدمي الإنفاق العام والمساءلة المالية بتوجيهات موسعة بشأن تطبيق الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2016 بعد الاصدار العام عن وثيقة الإطار في فبراير 1، 2016.

ويتوسع الدليل الميداني في وثيقة إطار عمل الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2016 من خلال توفير توجيهات وتوضيحات وتعريفات إضافية فيما يتعلق بتقييم وتسجيل درجة كل مؤشر وبعد الأهم من ذلك، باستثناء القسم المتعلق بشكل ومحتوى تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية (الذي يغطيه المجلد الثالث من الكتيب)، فإن الدليل الميداني ينطوي على جميع المعلومات الواردة في وثيقة الإطار العام لعام 2016.

وبناء على ذلك، يحتاج المقيمون الذين يقومون بأعمال ميدانية فقط إلى الرجوع إلى الدليل الميداني. وليس المقصود من الدليل الميداني أن يقدم إرشادات بشأن كيفية تقييم التغييرات في الأداء بين الصيغة السابقة للإطار و "الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2016".

وترد إرشادات منفصلة لقياس هذه التغييرات في الوثيقة التوجيهية بشأن الإبلاغ عن التغييرات في الأداء في الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2016 من التقييمات السابقة التي طبقت الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2005 أو الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2011 والتي ترد في المجلد الثالث من الكتيب - تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية. ويمكن الاطلاع على الكتيب وغيره من الإرشادات التكميلية أيضا على الموقع الإلكتروني للإنفاق العام والمساءلة المالية www.pefa.org.

وسيجري تحديث الدليل الميداني ليعكس تعليقات (ردود) المستخدمين وإدراج الإشارات إلى الممارسات الجيدة والحالات الدراسية المفيدة. وسوف تتضمن كل طبعة جديدة ملخصا للتغييرات من الإصدارات السابقة وسوف تكون مؤرخة في وقت الإصدار. قبل البدء في التقييم، وقبل الانتهاء، يجب على المستخدمين الرجوع إلى موقع الإنفاق العام والمساءلة المالية للتأكد من أنهم يرجعون إلى أحدث نسخة من الدليل الميداني.

1 - نظرة عامة على الإنفاق العام والمساءلة المالية

1-1 المقدمة.

يوفر برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية إطاراً لتقييم نقاط القوة والضعف في الإدارة المالية العامة والإبلاغ عنها باستخدام مؤشرات كمية لقياس الأداء. ولقد تم تصميم نظام الإنفاق العام والمساءلة المالية لتوفير لمحة عن أداء إدارة الشؤون المالية العامة في نقاط محددة من الوقت باستخدام منهجية يمكن تكرارها في التقييمات المتعاقبة، مع إعطاء ملخص للتغيرات على مر الزمن. ويتضمن إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية تقريراً يقدم لمحة عامة عن نظام إدارة الشؤون المالية العامة وقياس قائم على الأدلة مقابل 31 مؤشراً للأداء. كما يقدم تقييماً للآثار المترتبة على الأداء العام للنظام والنتائج المرغوبة للإدارة المالية العامة. وهو يوفر أساساً للتخطيط للإصلاح، والحوار بشأن الاستراتيجية والأولويات، ومراقبة التقدم.

إن الإنفاق العام والمساءلة المالية هو أداة تساعد الحكومات على تحقيق تحسينات مستدامة في ممارسات إدارة الشؤون المالية العامة من خلال توفير وسيلة لقياس ومراقبة الأداء مقابل مجموعة من المؤشرات عبر مجموعة من المؤسسات والنظم والعمليات الإدارية العامة المهمة. وتستند منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية إلى المعايير الدولية والممارسات الجيدة بشأن الجوانب الحاسمة في إدارة الشؤون المالية العامة، كما حددها الممارسون من ذوي الخبرة.

يتضمن تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية تقرير أداء إدارة الشؤون المالية العامة للحكومة التي تعرض درجات مؤشرات تستند إلى الأدلة وتحلل النتائج استناداً إلى الأدلة الموجودة. وهي تشدد على النهج الذي تقوده البلدان لتحسين الأداء ومواءمة أصحاب المصلحة حول الأهداف المشتركة. **وتحدد تقارير الإنفاق العام والمساءلة المالية** البيئة الاقتصادية التي يواجهها القطاع العام، وتدرس طبيعة الاستراتيجية والتخطيط القائم على السياسات، وتحلل كيفية تنفيذ القرارات المتعلقة بالميزانية. كما **تدرس تقييمات الإنفاق العام والمساءلة المالية** الضوابط التي تستخدمها الحكومات لضمان الحصول على الموارد واستخدامها على النحو المنشود.

ويوفر إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية إطاراً لتقييم الشفافية والمساءلة من حيث الوصول إلى المعلومات والإبلاغ ومراجعة الحسابات والحوار بشأن سياسات وإجراءات إدارة الشؤون المالية العامة.

ويراعي نظام الإنفاق العام والمساءلة المالية المؤسسات والقوانين واللوائح والمعايير التي تستخدمها الحكومات في عملية إدارة الشؤون المالية العامة. ويدرس التقرير أيضاً النتائج الناشئة عن تشغيل إدارة الشؤون المالية العامة في مجالات رئيسية مثل مردودات الميزانية، وفعالية الضوابط، وحسن توقيت الإبلاغ والتدقيق.

وتستخدم الحكومات الإنفاق العام والمساءلة المالية للحصول على لمحة عن أدائها الخاص في إدارة الشؤون المالية العامة. ويوفر نظام الإنفاق العام والمساءلة المالية أساساً مشتركاً لفحص أداء الإدارة المالية العامة عبر الحكومات الوطنية ودون الوطنية. وبالإضافة إلى الحكومات، فإن المستخدمين الآخرين للإنفاق العام والمساءلة المالية يشمل منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإنمائية الدولية. وتتيح درجات وتقارير الإنفاق العام والمساءلة المالية لجميع مستخدمي المعلومات الحصول على لمحة سريعة عن نقاط القوة والضعف في نظام إدارة الشؤون المالية العامة في الدولة.

ويرى المستخدمون أيضاً الآثار المترتبة على نتائج الأداء الإجمالية للأهداف الرئيسية للانضباط المالي، وتخصيص الموارد الاستراتيجية، وتقديم الخدمات بكفاءة. وبالتالي يسهم تحليل الإنفاق العام والمساءلة المالية في الحوار بشأن الحاجة والأولويات لإصلاح إدارة الشؤون المالية العامة. وبالإضافة إلى التوجيه للتحليل والإبلاغ، يوفر برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية الدعم والمراقبة وتحليل تقييمات الإنفاق العام والمساءلة المالية.

سكرتارية الأمانة العامة لتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية تقدم نصائح مجانية حول استخدام الإنفاق العام والمساءلة المالية كأحد مصادر المعلومات العديدة لفحص وتحسين أداء الإدارة المالية العامة.

وتقدم هذه الوثيقة الإطارية لعام 2016 لمحة عامة عن السمات الرئيسية لإطار تقييم أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية، بما في ذلك نطاق الإطار، والمنهجية الأساسية لقياس أداء إدارة المالية العامة، وموجز لمحتويات تقارير الإنفاق العام والمساءلة المالية.

2-1 نطاق وتغطية الإطار

ماذا عن تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية.

الغرض من نظام جيد لإدارة المالية العامة هو ضمان تنفيذ سياسات الحكومات على النحو المنشود وتحقيق أهدافها. نظام مفتوح ومنظم لإدارة الشؤون المالية العامة هو واحد من العناصر التمكينية اللازمة للنتائج المرغوب فيها في المالية العامة والميزانية:

- * يتطلب الانضباط المالي الكلي رقابة فعالة من إجمالي الميزانية وإدارة المخاطر المالية.
- * التخصيص الاستراتيجي للموارد ينطوي على تخطيط وتنفيذ الميزانية بما يتماشى مع الأولويات الحكومية الرامية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة.
- * يتطلب تقديم الخدمات بكفاءة استخدام الإيرادات المدرجة في الميزانية لتحقيق أفضل مستويات الخدمات العامة في حدود الموارد المتاحة.

يحدد نظام الإنفاق العام والمساءلة المالية سبع ركائز للأداء في نظام متسع ومنظم لإدارة الشؤون المالية العامة، وهو أمر أساسي لتحقيق هذه الأهداف. وبالتالي فإن الركائز السبع تحدد العناصر الرئيسية لنظام إدارة الشؤون المالية العامة. وهي تعكس أيضا ما هو مرغوب فيه وقابل للقياس. وفيما يلي الركائز:

- * **موثوقية الميزانية :** الميزانية الحكومية واقعية ويتم تنفيذها على النحو المنشود. ويقاس ذلك بمقارنة الإيرادات والنفقات الفعلية (النتائج المباشرة لنظام إدارة الشؤون المالية العامة) بالميزانية الأصلية المعتمدة.

- * **شفافية المالية العامة :** معلومات عن إدارة الشؤون المالية العامة شاملة ومتسقة، ويمكن الوصول إليها للمستخدمين. ويتحقق ذلك من خلال التصنيف الشامل للميزانية، وشفافية جميع الإيرادات والنفقات الحكومية بما في ذلك التحويلات الحكومية الدولية، والمعلومات المنشورة عن أداء تقديم الخدمات، والحصول على الوثائق المالية والميزانية.

- * **إدارة الأصول والخصوم :** إن الإدارة الفعالة للموجودات والمطلوبات تضمن أن الاستثمارات العامة توفر القيمة مقابل المال، ويتم تسجيل وإدارة الأصول، وتحديد المخاطر المالية، ويتم التخطيط للديون والضمانات بعناية ومصدق عليها.

*** استراتيجية المالية العامة وميزانياتها :** ويتم إعداد الاستراتيجية المالية والميزانية مع مراعاة الواجبة للسياسات المالية الحكومية والخطط الاستراتيجية والتوقعات الاقتصادية الكلية والمالية.

*** التنبؤ والسيطرة في تنفيذ الميزانية :** وتنفذ الميزانية ضمن نظام للمعايير والعمليات والضوابط الداخلية الفعالة، لضمان الحصول على الموارد واستخدامها على النحو المنشود.

*** المحاسبة والإبلاغ :** يتم الاحتفاظ بسجلات دقيقة وموثوق بها، ويتم إنتاج المعلومات ونشرها في الأوقات المناسبة لتلبية احتياجات صنع القرار والإدارة والإبلاغ.

*** التدقيق الخارجي والتدقيق :** وتتم مراجعة المالية العامة بشكل مستقل، وهناك متابعة خارجية لتنفيذ التوصيات من أجل تحسين السلطة التنفيذية.

ويوضح الشكل 1 العلاقة المتبادلة بين الركائز السبعة لنظام الإدارة المالية العامة.

وفي إطار المجالات العريضة السبعة التي تتسم بها هذه الركائز، يحدد الإنفاق العام والمساءلة المالية 31 مؤشرا محددا يركز على الجوانب الرئيسية القابلة للقياس في نظام إدارة الشؤون المالية العامة. ويستخدم الإنفاق العام والمساءلة المالية نتائج حسابات المؤشرات الفردية، التي تستند إلى الأدلة المتاحة، لتوفير تقييم متكامل لنظام إدارة الشؤون المالية العامة مقابل الركائز السبعة لأداء الإدارة المالية العامة. ثم تقوم بتقييم الأثر المحتمل لمستويات أداء الإدارة المالية العامة على ثلاثة من النتائج المرجوة في الميزانية

الانضباط المالي الكلي، والتخصيص الاستراتيجي للموارد، وتقديم الخدمات بكفاءة.

three desired budgetary outcomes: aggregate fiscal discipline, strategic allocation of resources, and efficient service delivery.

FIGURE 1. PEFA Pillars and the budget cycle



ما هي المؤسسات التي يغطيها الإنفاق العام والمساءلة المالية؟

وقد ركزت منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية في البداية على الحكومة المركزية، بما في ذلك مؤسسات الرقابة والمساءلة ذات الصلة، مثل السلطة التشريعية ومؤسسات الرقابة العليا (على سبيل المثال ديوان المحاسب وجهاز الرقابة المالية المسبقة).

ومع ذلك، فقد تم استخدام الإنفاق العام والمساءلة المالية بشكل متزايد في تقييم أداء الإدارة المالية العامة على المستوى دون الوطني.

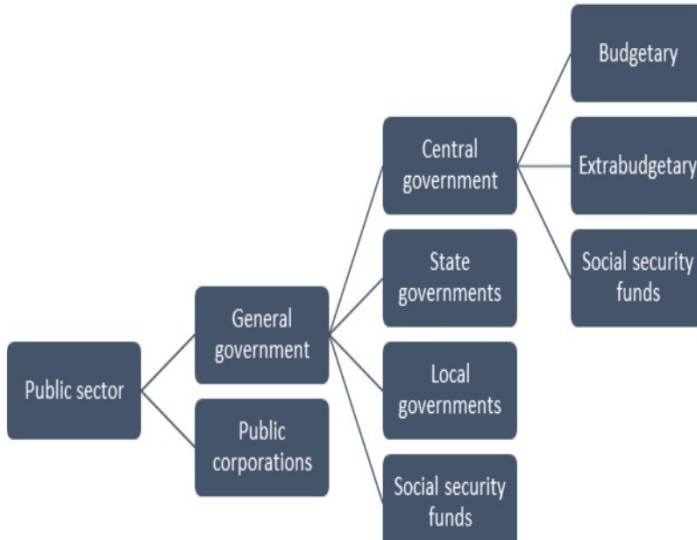
ويستند نطاق فئة "الحكومة المركزية"، كما هو مستخدم في الإنفاق العام والمساءلة المالية، إلى هيكل التصنيف الذي وضعه صندوق النقد الدولي للإحصاءات المالية الحكومية.

وتشير منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية إلى مصطلحات إحصاءات مالية الحكومة حيثما أمكن، لتوفير أساس مرجعي معياري، ولكن هذا لا يعني أن الإنفاق العام والمساءلة المالية لا يكون ذا صلة إلا عندما تستخدم منهجية إحصاءات مالية الحكومة. إن الإنفاق العام والمساءلة المالية قابل للتكيف مع الحالات التي تستخدم فيها التصنيفات والمعايير الأخرى. وتشمل أجزاء أخرى من الحكومة، خارج الحكومة المركزية، التي تم تحديدها في إحصاءات مالية الحكومة مستويات إدارية مختلفة مع آليات مساءلة منفصلة وأنظمة إدارة الشؤون المالية العامة الخاصة بها،

مثل الميزانيات ونظم المحاسبة.

ويرد في الشكل 2 موجز مختصر لمكونات القطاع العام، على النحو المحدد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014.

FIGURE 2. The public sector and its main components, as defined by GFS and referred to in PEFA



وتركز مجموعة مؤشرات الإنفاق العام والمساءلة المالية على العمليات المالية لكامل مستوى الحكومة التي يغطيها التقييم.

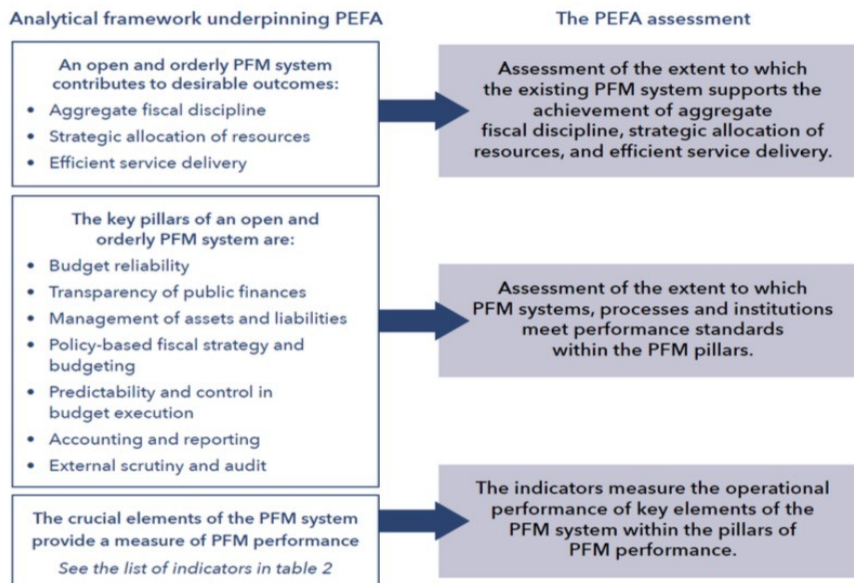
فعلى سبيل المثال، تدرج أنشطة الحكومة المركزية المنفذة خارج الميزانية في تغطية عدد قليل من المؤشرات ويشار إليها بالنفقات والإيرادات من الوحدات الممولة من خارج الميزانية والنفقات والإيرادات المتصلة بأنشطة وحدات الميزانية الخارجة عن الميزانية - على سبيل المثال، في مؤشر الإنفاق العام والمساءلة المالية (PI-6). يشار إلى الشركات العامة في (PI-10).

ويشار إلى الحكومات دون الوطنية التي لها علاقة مباشرة بالحكومة المركزية في (PI-7) و (PI10). وتوضح إرشادات القياس كيفية ارتباط كل مؤشر بفئات إحصاءات مالية الحكومة، حيثما كان ذلك مناسباً. يدرس حساب الإنفاق العام والمساءلة المالية العمليات خارج الحكومة التي يتم تقييمها فقط بقدر ما يكون لها تأثير على الأداء المالي للحكومة المركزية.

الشكل 2 : القطاع العام ومكوناته الرئيسية، على النحو المحدد في إحصاءات مالية الحكومة والمشار إليه في الإنفاق العام والمساءلة المالية.

The structure of PEFA is as follows:

FIGURE 3. Overall structure of PEFA



المصدر : مقتطف من صندوق النقد الدولي (2014)، دليل إحصاءات المالية الحكومية 2014، المرجع السابق. سبق ذكره.

* قد توجد وحدات الميزانية والوحدات الخارجة عن الميزانية وصناديق الضمان الاجتماعي أيضا في الولايات والحكومات المحلية والحكومات المحلية.

* يمكن الجمع بين صناديق الضمان الاجتماعي (مثل مؤسسة التأمينات الاجتماعية) في قطاع فرعي منفصل كما هو مبين في المربع مع خطوط متقطعة.

ما لا يتضمنه الإنفاق العام والمساءلة المالية

وتركز مؤشرات الإنفاق العام والمساءلة المالية على الأداء التشغيلي للعناصر الرئيسية لنظام إدارة الشؤون المالية العامة وليس على جميع المدخلات والقدرات المختلفة التي قد تمكن نظام إدارة المالية العامة من الوصول إلى مستوى معين من الأداء، وبالتالي فإن قياس الإنفاق العام والمساءلة المالية لا يقيس كل عامل يؤثر على أداء إدارة المالية العامة، مثل الإطار القانوني أو قدرات الموارد البشرية داخل الحكومة.

وهذه أمور ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار، بالإضافة إلى أن الإنفاق العام والمساءلة المالية، كجزء من حوار بشأن إصلاح إدارة الشؤون المالية العامة بعد الانتهاء من إعداد تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية. وقد يلزم إجراء مزيد من التحليل، بما في ذلك إجراء دراسة أكثر تفصيلا لمجالات محددة، بالإضافة إلى الإنفاق العام والمساءلة المالية لاستكشاف العوامل الأساسية المؤثرة على الأداء.

ولا يشمل الإنفاق العام والمساءلة المالية أيضا تحليلا للسياسات المالية أو سياسات الإنفاق، يحدد ما إذا كانت السياسة المالية مستدامة. وهي لا تقيم ما إذا كانت النفقات المتكبدة من خلال الميزانية لها في نهاية المطاف أثرها المنشود على الحد من الفقر أو تحقيق أهداف السياسات الأخرى، أو ما إذا كانت القيمة مقابل المال تتحقق في تقديم الخدمات.

وهناك تحليل أكثر تفصيلاً للبيانات، أو استخدام مؤشرات خاصة بكل دولة، سيكون مطلوباً لإجراء مثل هذا التقييم. وتوجد لدى المنظمات الدولية ومؤسسات البحوث هذه الأدوات تحت تصرفها لإجراء تحليل أكثر تفصيلاً، **مثل استعراضات الإنفاق العام التي يضطلع بها البنك الدولي.**

ويركز الإنفاق العام والمساءلة المالية على تقييم مدى كون نظام إدارة المالية العامة عاملاً تمكينياً لتحقيق هذه النتائج.

لا يقدم الإنفاق العام والمساءلة المالية توصيات لإصلاحات أو تقديم افتراضات حول التأثير المحتمل للإصلاحات الجارية على أداء الإدارة المالية العامة.

ومع ذلك ، فإن الإنفاق العام والمساءلة المالية لا يعترف بالإجراءات التي اتخذتها الحكومات لإصلاح نظم إدارة الشؤون المالية العامة من خلال وصف التدابير الأخيرة والمستمرة.

ولذلك يلخص تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية جدول أعمال الحكومة للإصلاح ولكنه لا يقيم جدول الأعمال .

وتفيد هذه الاعتبارات بالإجراءات الواجب اتخاذها بعد إجراء تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية وتشكل جزءاً من الحوار بين أصحاب المصلحة المعنيين الذين يسهمون في وضع مبادرة جديدة لتحسين إدارة المالية العامة.

ولأغراض تقييم عناصر الإنفاق العام والمساءلة المالية ، لا يمكن إدراج عناصر الدفاع والنظام العام والسلامة في حالة عدم توافر المعلومات. ويتعلق ذلك بالعديد من مؤشرات الإنفاق العام والمساءلة المالية، بما في ذلك PI-6 و PI-12 و PI-23 و PI-24.

3-1 مؤشرات أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية.

يتضمن مؤشر الإنفاق العام والمساءلة المالية 31 مؤشراً للأداء عبر مجموعة واسعة من أنشطة إدارة المالية العامة التي تقوم بها الحكومات. يتم تجميع المؤشرات تحت الركائز السبع الموصوفة في القسم 2-1:

1. موثوقية الميزانية
2. شفافية المالية العامة
3. إدارة الموجودات والمطلوبات
4. استراتيجية المالية العامة والميزانية على أساس السياسات
5. إمكانية التنبؤ والتحكم في تنفيذ الميزانية
6. المحاسبة والإبلاغ
7. الفحص الخارجي والتدقيق

وتتألف كل ركيزة من مجموعة من المؤشرات التي تسلط الضوء على أداء النظم الرئيسية والعمليات والمؤسسات الحكومية. كل مؤشر بدوره يتضمن واحد أو أكثر من أبعاد الأداء. يتم تقديم قائمة كاملة من المؤشرات الفردية وأبعادها المكونة للأداء أوم القسم 2-4. ويقيس كل بعد من أبعاد المؤشرات الأداء مقابل مقياس ترتيبي مكون من أربع نقاط **من ألف إلى د**. وتستند معايير الأبعاد إلى وجود سمات هامة ذات صلة بمعايير الأداء المختلفة. أعلى درجة تبرر لبعد فردي إذا كان العنصر الأساسي إدارة الشؤون المالية العامة يلبي معيار معترف به دولياً من الأداء الجيد. ويتم تجميع الدرجات الخاصة بالبعد للوصول إلى درجة شاملة لكل مؤشر باستخدام طريقة مناسبة استناداً إلى درجة الربط بين الأبعاد الفردية.

ويتضمن الجزء 2 المزيد من المعلومات عن المعايير ومنهجية التقييم مع توجيهات لكل مؤشر من المؤشرات.

4-1. تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية

والهدف من تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية هو تقديم تقييم قائم على الأدلة لأداء إدارة المالية العامة استنادا إلى تحليل المؤشرات والمعلومات الهامة الأخرى بطريقة موجزة وموحدة . وينبغي للمعلومات التي يقدمها تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية أن تسهم في الحوار بشأن إصلاح النظم . ويتضمن تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية ما يلي:

* **موجز تنفيذي** يقدم لمحة عامة موجزة عن النتائج الرئيسية المتعلقة بأداء النظم وآثارها على قدرة الحكومة على تحقيق النتائج المالية والميزانية المتوقعة.

* **مقدمة** تشرح سياق وغرض وعملية إعداد التقرير، مع تحديد التغطية المؤسسية.

* **لمحة عامة** عن المعلومات ذات الصلة للدولة التي توفر السياق الذي تقوم عليه نتائج المؤشرات والأداء العام لإدارة الشؤون المالية العامة.

* **ويتضمن هذا القسم استعراضا** موجزا للحالة الاقتصادية للدولة ويصف هيكل القطاع العام ، ونتائج الميزانية التي تقاس بتحليلات أخرى، والإطار القانوني والمؤسسي لإدارة الشؤون المالية العامة.

* **تقييم الأداء** من حيث الركائز السبعة لنظام إدارة الشؤون المالية العامة. ويتضمن هذا القسم تحليل وقياس النتائج من حيث المؤشرات الـ 31 لأداء الإدارة المالية العامة.

* **استنتاجات التحليل الشامل** باستخدام المعلومات في جميع أنحاء التقرير لتقديم تقييم متكامل لنظام إدارة الشؤون المالية العامة في البلاد.

* **ويقيم هذا القسم الأثر المحتمل لنقاط القوة والضعف** في إدارة المالية العامة على النتائج الرئيسية الثلاثة المتعلقة بالنتائج المالية والميزانية : الانضباط المالي الكلي، والتخصيص الاستراتيجي للموارد، وتقديم الخدمات بكفاءة.

*** نظرة عامة على المبادرات الحكومية** لتحسين أداء إدارة الشؤون المالية العامة. ويلخص هذا القسم النهج العام لإصلاح إدارة الشؤون المالية العامة، بما في ذلك الإجراءات الأخيرة والمستمرة التي اتخذتها الحكومة. وهي تقيم العوامل المؤسسية التي يرجح أن تؤثر على تخطيط الإصلاح وتنفيذه في المستقبل. ويرد مزيد من التوجيهات بشأن إعداد تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية، بما في ذلك نموذج تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية، في الجزء 3 من وثيقة الإطار العام لعام 2016 والمجلد الثالث من كتيب الإنفاق العام والمساءلة المالية.

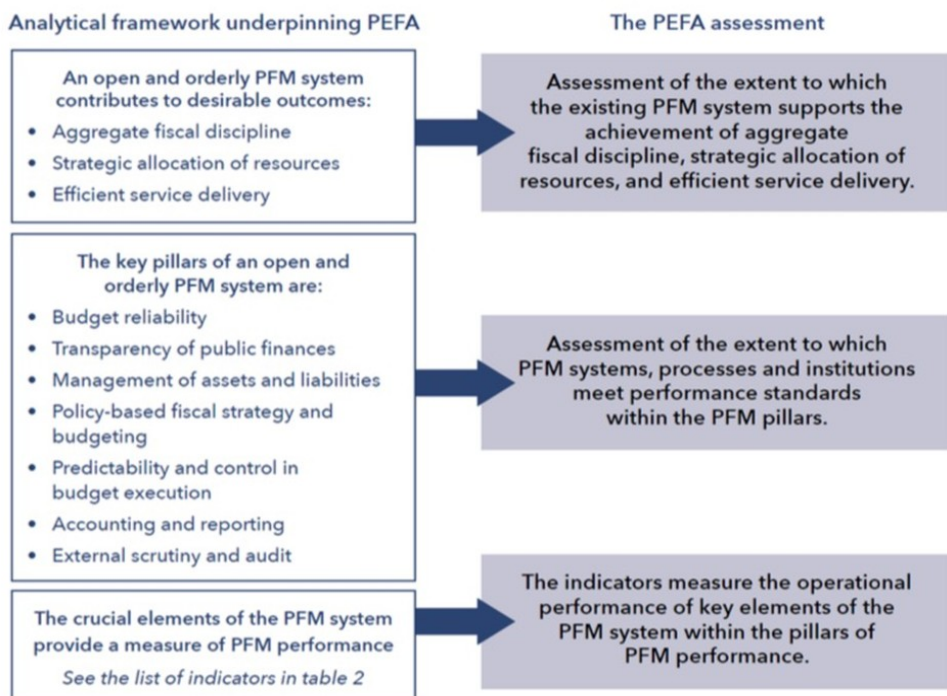
1-5. الهيكل العام للإنفاق العام والمساءلة المالية

هيكل الإنفاق العام والمساءلة المالية هو كما يلي:

الشكل 3. الهيكل العام للإنفاق العام والمساءلة المالية

The structure of PEFA is as follows:

FIGURE 3. Overall structure of PEFA



2- دليل تسجيل النقاط

1-2. إرشادات عامة بشأن تسجيل النقاط

إن تقييم مؤشرات الأداء (الواحدة والثلاثون) ال 31 هو جوهر عملية الإنفاق العام والمساءلة المالية. وبالنسبة لكل مؤشر، تأخذ النتيجة في الحسبان عددا من الأبعاد، التي يتم تجميعها وفقا للمنهجية الموصوفة في القسم 2-2.

- يتم قياس كل بعد على حدة على مقياس ترتيبي مكون من أربع نقاط: أ، ب، ج، أو د، وفقا لمعايير دقيقة محددة لكل بعد.
- من أجل تبرير درجة معينة للبعد، ويجب الوفاء بكل جانب محدد في متطلبات التقييم. وإذا لم تستوف الشروط جزئيا، فإن المعايير غير مستوفاة وينبغي إعطاء درجة أقل تتزامن مع تحقيق جميع المتطلبات المتعلقة بتصنيف الأداء الأدنى.
- وتعكس درجة ج المستوى الأساسي للأداء لكل مؤشر وبعد ، بما يتماشى مع الممارسات الدولية الجيدة.
- درجة د تعني أن الميزة التي يتم قياسها موجودة عند مستوى أقل من المستوى الأساسي للأداء أو أنها غائبة تماما، أو أن هناك معلومات غير كافية لتسجيل البعد.

1-1-2. تعيين درجة (د) لعدم وجود معلومات كافية

- تشير درجة د إلى الأداء الذي ينخفض عن المستوى الأساسي.
- يتم تطبيق 'د' إذا كان الأداء لوحظ أقل من المطلوب لأي درجة أعلى. ولهذا السبب، يكون من الضروري وجود درجة د عندما لا تتوفر معلومات كافية لتحديد المستوى الفعلي للأداء.
- وتتميز درجة د بسبب عدم كفاية المعلومات عن النتائج د للأداء المنخفض المستوى باستخدام علامة النجمة – أي د *.
- وتجميع المؤشرات المتعددة الأبعاد التي تحتوي على د * لا يختلف عن التجميع مع الدرجات د الأخرى. ولن تشمل درجات المؤشرات الإجمالية علامة النجمة، وبالتالي لا يلاحظ إلا عدم كفاية المعلومات على مستوى البعد.

2-1-2. تحديد النقاط التي لا تنطبق عليها المؤشرات أو لا

تستخدم

- قد يكون هناك حالتان لا يمكن فيهما تخصيص أي مؤشر لمؤشر أو بعد لا ينطبق (NA).
- وفي بعض الحالات، قد لا ينطبق أي مؤشر أو بعد على النظام الحكومي الذي يجري تقييمه. في مثل هذه الحالات 'NA' يتم إدخاله بدلا من النتيجة.
- وفي الحالات التي لا ينطبق فيها بعد واحد أو أكثر من المؤشرات المتعددة الأبعاد، ينتقل المقيم كما لو كانت الأبعاد "غير المطبقة" غير موجودة.
- و في بعض الحالات، يمكن أن يؤدي تصنيف د على مؤشر أو بعد إلى NA على الآخرين.
- فعلى سبيل المثال، إذا لم تكن هناك وظيفة للتدقيق الداخلي (PI-26)، فإن الأبعاد الأخرى للمؤشر PI-26 هي غير قابلة للتطبيق لأنه لن يكون هناك شيء لتقييم هذه الأبعاد في غياب وظيفة المراجعة الداخلية.
- وبالمثل، إذا لم تكن هناك وظيفة مراجعة خارجية PI-30، و PI-31 غير متاح لأنه لن تكون هناك تقارير مراجعة خارجية للسلطة التشريعية للتدقيق فيها.
- غير مستخدم (NU). وفي بعض الحالات، قد يتقرر لأسباب معينة عدم استخدام مؤشر معين. على سبيل المثال، قد يكون الحال هو أن تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية سيتم ضمه إلى تقييم مفصل آخر للمؤشر ذي الصلة، باستخدام أداة تقييم مختلفة في جميع هذه الحالات. 'NU' (غير مستخدم) يتم إدخالها بدلا من النتيجة.
- يجب تبرير استخدام NA و NU (غير متاح، وغير مستخدم) في تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية. وينبغي أن يشار إلى التقييمات التي تقل عن ثلثي (21) من مؤشرات الإنفاق العام والمساءلة المالية على أنها "تقييمات جزئية للإنفاق العام والمساءلة المالية" للتمييز بين التقييم والتطبيقات الشاملة لمنهج الإنفاق العام والمساءلة المالية.

3-1-2. آفاق الوقت

- يمكن تقييم متطلبات النتيجة على أساس آفاق زمنية مختلفة. وهي موضحة في مواصفات كل مؤشر. وكقاعدة عامة، يستند التقييم إلى الحالة وقت جمع البيانات، أو في حالة الأحداث الدورية، على أساس الأحداث ذات الصلة والمكتملة خلال فترة الميزانية الأخيرة أو الجارية.
- تتطلب بعض أبعاد المؤشرات بيانات لأكثر من سنة مالية واحدة أو فترة ميزانية واحدة وفي هذه الحالات، ينبغي تحديد الفترة ذات الصلة التي ينبغي أن يقيم فيها بعد، ومن ثم ينبغي تحديد الأدلة التي ينبغي تحديدها للمؤشر ذي الصلة.
- وتتطلب مؤشرات مختلفة بيانات لمدة ثلاث سنوات متتالية كأساس للتقييم. وفي تلك الحالات، ينبغي أن تغطي البيانات آخر سنة مالية مكتملة تتوافر عنها بيانات، والعامان السابقان مباشرة.
- ويستند عدد قليل من المؤشرات إلى الأداء في اثنتين من ثلاث سنوات. وفي هذه الحالات، يسمح بذلك بحيث لا تؤثر الظروف غير العادية في سنة واحدة غير عادية، مثل الصدمات الخارجية أو الصعوبات المحلية غير المتوقعة، على النتيجة.

4-1-2. الأهمية النسبية والحجم والأهمية.

- إن حجم ومادة سمات الأداء هي اعتبارات مهمة في العديد من أبعاد الإنفاق العام والمساءلة المالية.
- وقد اعتمد نهج موحد للحجم والأهمية النسبية في مجموعة المؤشرات، ما لم يذكر خلاف ذلك، على النحو التالي:

- تشير جميعها إلى 90 في المائة أو أكثر (حسب القيمة).
- يشير معظمها إلى 75 في المائة أو أكثر (حسب القيمة).
- تشير الأغلبية إلى 50 في المائة أو أكثر (حسب القيمة).
- يشير البعض إلى 25 في المائة أو أكثر (حسب القيمة).
- يشير عدد قليل إلى أقل من 25 في المائة وأكثر من 10 في المائة (حسب القيمة).

هناك العديد من المؤشرات التي تستخدم هذه المعايير. في كل حالة تكون الكلمات المستخدمة أعلاه مائلة للتأكيد على استخدام مصطلح قياسي.

2-1-5. استخدام أخذ العينات حيث المعلومات الكاملة عن الحكومة غير

عملي لكي تجمع.

- وتتطلب مؤشرات الإنفاق العام والمساءلة المالية عموماً مقيمين لقياس الأداء بالنسبة للحكومة المركزية بأكملها، أو لميزانية الحكومة المركزية ، أو الحكومة العامة.
- وقد يكون ذلك غير عملي في الحالات التي تكون فيها المسؤوليات شديدة اللامركزية أو الحالات التي تنطوي على أعداد كبيرة من الكيانات الهامة.
- وتوفر العديد من المؤشرات توجيهات بشأن اختيار مسائل محددة يتم تقييمها، على سبيل المثال، PI-11. وفي مؤشرات أخرى، تقترح تقنيات أخذ العينات، على سبيل المثال، PI-23 و PI-24.
- وفي الحالات التي لا تقترح فيها تقنيات أخذ عينات محددة، ولكن مجموعة كاملة من المعلومات غير عملية لجمعها، يجوز للمقيمين استخدام منهجية أخذ العينات السليمة إحصائياً.
- وينبغي أن يشرح المقيمون سبب استخدام العينات وأن يبرروا نهج أخذ العينات الذي يعتمدونه. ومن المفضل أن يوافق المقيمون والحكومة على نهج أخذ العينات.
- وفي حالة الخلاف، يمكن ضم الاختلافات في الآراء في ملحق كما هو مبين في الوثيقة الإطارية بموجب الجزء 3: تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية، الفقرة 4 (انظر تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية 2016، صفحة 84).

2-1-6. قضايا الأمن القومي والسرية التجارية.

- وكما هو مبين في القسم 2-1، قد لا تكون المعلومات المتعلقة بجوانب الدفاع والنظام العام والسلامة وظائف متاحة لأسباب تتعلق بالأمن القومي. وبالمثل، قد تكون المعلومات عن بعض المشاريع أو التكاليف المنفصلة غير متوفرة أو غير منشورة للحفاظ على السرية التجارية.

- وفي هذه الحالات، ينبغي أن يحيط المقيمون علماً بالقيود التي ينطوي عليها إدخال التقرير، أو في النقطة ذات الصلة من التقرير، أو في كلا المواقع. (راجع الجزء 3 من هذه الوثيقة: مقدمة، القسم 1-3).
- وتقدم إرشادات القياس لبعض المؤشرات بدائل لتسجيل النقاط التي لا تنشر فيها المعلومات بسبب السرية التجارية. ومع ذلك، ينبغي للمقيمين، حيثما كان ذلك عملياً، التأكد من أن أسباب نقص المعلومات المنشورة لها ما يبررها بما فيه الكفاية.

7-1-2. السنة المالية

ملخص المصطلحات التالية في الإنفاق العام والمخطط المالي لعام 2016 لوصف الميزانية أو السنة المالية:

- **السنة المالية الحالية (T)** هي السنة المالية التي يتم فيها إعداد مقترحات الميزانية وعرضها عادة.
 - **العام التالي (T + 1)** هو سنة الميزانية أو السنة المالية التي تقدم فيها مقترحات الميزانية السنوية.
 - **السنة السابقة (T-1)** هو آخر سنة مالية منتهية.
 - **السنوات الخارجية أو السنوات المالية التالية (T + 2 ، T + 3 ، وما إلى ذلك)** هي السنوات المالية التي تتجاوز السنة التي تقدم فيها مقترحات الميزانية السنوية.
 - وتعلق السنوات الخارجية بمنظور الميزانية المتوسطة الآجل في المؤشر pI-14 و pI-15 و PI-
- .16

2-1-8. وصول الجمهور والنشر.

- ويشير عدد من المؤشرات و / أو البعد إلى وصول الجمهور أو نشر معلومات الإدارة المالية العامة.
- تعني عبارة "الوصول العام" و "المتاحة للجمهور" و "يتم الإبلاغ عنها بشكل علني" و "يتم الإعلان عنها" أن المستند متاح بدون قيود، في غضون فترة زمنية معقولة، دون الحاجة إلى التسجيل مجاناً، ما لم ينص على خلاف ذلك مبررة فيما يتعلق بظروف دولة معينة.
- وينبغي أن يلاحظ التقرير التبرير الذي تقدمه الحكومة للحدود المفروضة على الوصول، حيثما ينطبق ذلك.
- "النشر" و "المنشورة" يعني أن الوثيقة قد أتيحت للجمهور إما مطبوعة أو في شكل قابل للقراءة على موقع يمكن الوصول إليه بشكل عام. وينطوي النشر أيضاً على توقع أن يكون المستخدمون على وعي بتوافر الوثيقة وكيف يمكنهم الوصول إليه.

يتم تحديد الأطر الزمنية فيما يتعلق بالشروط المذكورة أعلاه في المؤشرات ذات الصلة.

2-2. تسجيل المؤشرات ذات الأبعاد المتعددة

- ولدى معظم المؤشرات عدد من الأبعاد المنفصلة، يجب تقييم كل منها على حدة.
- وتستند الدرجة الإجمالية للمؤشر إلى درجات الأبعاد الفردية. ويتم دمج الدرجات لأبعاد متعددة في النتيجة الإجمالية للمؤشر باستخدام إما طريقة الارتباط الأضعف (W.L) أو طريقة المتوسط (AV). يحدد كل مؤشر الطريقة التي سيتم استخدامها.
- 1- **طريقة الحلقة الأضعف M1 (W.L).** وتستخدم هذه الطريقة للمؤشرات متعددة الأبعاد حيث من المرجح أن يقوض الأداء الضعيف على بعد واحد أثر الأداء الجيد على الأبعاد الأخرى لنفس المؤشر.

* بعبارة أخرى، يتم تطبيق هذه الطريقة عندما يكون هناك "أضعف حلقة" في الأبعاد المتصلة للمؤشر. وفيما يلي خطوات تحديد النتيجة الإجمالية للمؤشرات:

* يتم تقييم كل بعد في البداية بشكل منفصل ويعطى درجة على مقياس المعايير من أربع نقاط.

* والنتيجة الإجمالية للمؤشر هي أدنى درجة تعطى لأي بعد.

* حيث أي من الأبعاد الأخرى يسجل أعلى، ويتم إضافة '+' إلى درجة المؤشر.

ملاحظة: ليس من المقبول اختيار النتيجة لأحد الأبعاد أعلى الدرجات وإضافة '-' لأي أبعاد التهديد الأقل.

2- طريقة المتوسط: (AV M2). وتستند درجة المؤشر الإجمالية الممنوحة باستخدام هذه الطريقة إلى متوسط تقريبي للدرجات للأبعاد الفردية للمؤشر، على النحو المحدد في جدول التحويل (الجدول 1). ويوصف استخدام هذه الطريقة لمؤشرات متعددة الأبعاد مختارة حيث درجة منخفضة على بعد واحد من المؤشر لا يقوض بالضرورة تأثير درجة عالية على بعد آخر من نفس المؤشر. وعلى الرغم من أن جميع أبعاد المؤشر تقع ضمن نفس منطقة نظام إدارة الشؤون المالية العامة، فإن التقدم في بعض الجوانب الفردية يمكن أن يكون مستقلا عن بعض الجوانب الأخرى.

وفيما يلي خطوات تحديد النتيجة الإجمالية للمؤشرات:

* يتم تقييم كل بعد في البداية بشكل منفصل ويعطى درجة على مقياس المعايير من أربع نقاط.
* ارجع إلى جدول التحويل لعشرات المؤشرات باستخدام طريقة حساب المتوسط (الجدول 1) والعثور على القسم المناسب من الجدول، أي ما إذا كان هناك بعدان أو ثلاثة أو أربعة للمؤشر.

* تحديد الصف في الجدول الذي يطابق عشرات لكل البعد من المؤشر. فإن ترتيب درجات البعد لا يهم.

* أدخل النتيجة الإجمالية المقابلة للمؤشر.

* وينطبق جدول التحويل على المؤشرات التي تستخدم منهجية تقدير النقاط M2 (AV) فقط. واستخدامه للمؤشرات المخصصة ل M1 (WL) سوف يؤدي إلى درجة غير صحيحة.

* ويعد جدول التحويلات مخصصا للاستخدام على المؤشرات الفردية فقط، وهو غير مناسب لتجميع الدرجات عبر المجموعة الكاملة أو المجموعات الفرعية للمؤشرات.

* لم يتم وضع منهجية موحدة للتجميع عبر المؤشرات لأن كل مؤشر يقيس موضوعا مختلفا وليس له علاقة معيارية وكمية مع غيرها.

3-2. تعريفات.

يتم تسليط الضوء على تعريف المصطلحات شائعة الاستخدام وإدراجها في مسرد المصطلحات. وترد التعاريف الرئيسية المتعلقة بمؤشرات وأبعاد محددة في إرشادات القياس ذات الصلة.

الجدول 1. جدول التحويل لعشرات المؤشرات باستخدام أسلوب المتوسط M2 (AV)
ملاحظة: يمكن احتساب درجات البعد في أي أمر. انها ليست سوى كميات من كل درجة

ABLE 1. Conversion table for indicator scores using the averaging method M2 (AV)

Dimension scores				Overall M2 (AV) score
2-DIMENSIONAL INDICATORS				
	D	D	D	D
	D	C	D	D+
	D	B	C	C
	D	A	C	C+
	C	C	C	C
	C	B	C	C+
	C	A	B	B
	B	B	B	B
	B	A	B	B+
	A	A	A	A
3-DIMENSIONAL INDICATORS				
D	D	D	D	D
D	D	C	D	D+
D	D	B	D	D+
D	D	A	C	C
D	C	C	D	D+
D	C	B	C	C
D	C	A	C	C+
D	B	B	C	C+
D	B	A	B	B
D	A	A	B	B
C	C	C	C	C
C	C	B	C	C+
C	C	A	B	B
C	B	B	B	B
C	B	A	B	B+
C	A	A	B	B+
B	B	B	B	B
B	B	A	B	B+
B	A	A	A	A
A	A	A	A	A
NOTE: Dimension scores can be counted in any order. It is only the quantities of each score that are important for aggregation.				

Dimension scores				Overall M2 (AV) score
4-DIMENSIONAL INDICATORS				
D	D	D	D	D
D	D	D	C	D
D	D	D	B	D+
D	D	D	A	D+
D	D	C	C	D+
D	D	C	B	D+
D	D	C	A	C
D	D	B	B	C
D	D	B	A	C+
D	D	A	A	C+
D	C	C	C	D+
D	C	C	B	C
D	C	C	A	C+
D	C	B	B	C+
D	C	B	A	C+
D	C	A	A	B
D	B	B	B	C+
D	B	B	A	B
D	B	A	A	B
D	A	A	A	B+
C	C	C	C	C
C	C	C	B	C+
C	C	C	A	C+
C	C	B	B	C+
C	C	B	A	B
C	C	A	A	B
C	B	B	B	B
C	B	B	A	B
C	B	A	A	B+
C	A	A	A	B+
B	B	B	B	B
B	B	B	A	B+
B	B	A	A	B+
B	A	A	A	A
A	A	A	A	A

able 1 MUST NOT be applied to indicators using the M1 (WL) scoring method.

التي هي مهمة للجميع

يجب عدم تطبيق الجدول 1 على المؤشرات التي تستخدم طريقة التصنيف M1 (WL)

4-2 مكونات ركائز ومؤشرات وأبعاد تقييم أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية.

ويرد في الجدول 2 أدناه ملخصاً لأعمدة ومؤشرات وأبعاد الإنفاق العام والمساءلة المالية. ويرد في القسم 3 أدناه مزيد من التوجيه التقني المفصل بشأن تقدير كل مؤشر من المؤشرات.

الجدول 2. مكونات ركائز ومؤشرات وأبعاد الإنفاق العام والمساءلة المالية.

TABLE 2. Composition of PEFA pillars, indicators and dimensions

PILLARS	INDICATORS	DIMENSIONS
I. Budget reliability 	1. Aggregate expenditure outturn	1.1 Aggregate expenditure outturn
	2. Expenditure composition outturn	2.1 Expenditure composition outturn by function 2.2 Expenditure composition outturn by economic type 2.3 Expenditure from contingency reserves
	3. Revenue outturn	3.1 Aggregate revenue outturn 3.2 Revenue composition outturn
II. Transparency of public finances 	4. Budget classification	4.1 Budget classification
	5. Budget documentation	5.1 Budget documentation
	6. Central government operations outside financial reports	6.1 Expenditure outside financial reports 6.2 Revenue outside financial reports 6.3 Financial reports of extrabudgetary units
	7. Transfers to subnational governments	7.1 System for allocating transfers 7.2 Timeliness of information on transfers
	8. Performance information for service delivery	8.1 Performance plans for service delivery 8.2 Performance achieved for service delivery 8.3 Resources received by service delivery units 8.4 Performance evaluation for service delivery
	9. Public access to fiscal information	9.1 Public access to fiscal information
	10. Fiscal risk reporting	10.1 Monitoring of public corporations 10.2 Monitoring of subnational governments 10.3 Contingent liabilities and other fiscal risks
	11. Public investment management	11.1 Economic analysis of investment proposals 11.2 Investment project selection 11.3 Investment project costing 11.4 Investment project monitoring
	12. Public asset management	12.1 Financial asset monitoring 12.2 Nonfinancial asset monitoring 12.3 Transparency of asset disposal
III. Management of assets and liabilities 		

	13. Debt management	13.1 Recording and reporting of debt and guarantees 13.2 Approval of debt and guarantees 13.3 Debt management strategy
IV. Policy-based fiscal strategy and budgeting 	14. Macroeconomic and fiscal forecasting	14.1 Macroeconomic forecasts 14.2 Fiscal forecasts 14.3 Macroeconomic sensitivity analysis
	15. Fiscal strategy	15.1 Fiscal impact of policy proposals 15.2 Fiscal strategy adoption
	16. Medium-term perspective in expenditure budgeting	16.1 Medium-term expenditure estimates 16.2 Medium-term expenditure ceilings 16.3 Alignment of strategic plans and medium-term budgets 16.4 Consistency of budgets with previous year's estimates
	17. Budget preparation process	17.1 Budget calendar 17.2 Guidance on budget preparation 17.3 Budget submission to the legislature
	18. Legislative scrutiny of budgets	18.1 Scope of budget scrutiny 18.2 Legislative procedures for budget scrutiny 18.3 Timing of budget approval 18.4 Rules for budget adjustment by the executive
	19. Revenue administration	19.1 Rights and obligations for revenue measures 19.2 Revenue risk management 19.3 Revenue audit and investigation 19.4 Revenue arrears monitoring
	20. Accounting for revenue	20.1 Information on revenue collections 20.2 Transfer of revenue collections 20.3 Revenue accounts reconciliation
	21. Predictability of in-year resource allocation	21.1 Consolidation of cash balances 21.2 Cash forecasting and monitoring 21.3 Information on commitment ceilings 21.4 Significance of in-year budget adjustments
	22. Expenditure arrears	22.1 Stock of expenditure arrears 22.2 Expenditure arrears monitoring
	23. Payroll controls	23.1 Integration of payroll and personnel records 23.2 Management of payroll changes 23.3 Internal control of payroll 23.4 Payroll audit
V. Predictability and control in budget execution 	24. Procurement	24.1 Procurement monitoring 24.2 Procurement methods

		24.3 Public access to procurement information
		24.4 Procurement complaints management
	25. Internal controls on nonsalary expenditure	25.1 Segregation of duties
		25.2 Effectiveness of expenditure commitment controls
		25.3 Compliance with payment rules and procedures
	26. Internal audit	26.1 Coverage of internal audit
		26.2 Nature of audits and standards applied
		26.3 Implementation of internal audits and reporting
		26.4 Response to internal audits
		26.1 Coverage of internal audit
VI. Accounting and auditing	27. Financial data integrity	27.1 Bank account reconciliation
		27.2 Suspense accounts
		27.3 Advance accounts
		27.4 Financial data integrity processes
	28. In-year budget reports	28.1 Coverage and comparability of reports
		28.2 Timing of in-year budget reports
		28.3 Accuracy of in-year budget reports
	29. Annual financial reports	29.1 Completeness of annual financial reports
		29.2 Submission of reports for external audit
		29.3 Accounting standards
VII. External scrutiny and audit	30. External audit	30.1 Audit coverage and standards
		30.2 Submission of audit reports to the legislature
		30.3 External audit follow-up
		30.4 Supreme Audit Institution independence
	31. Legislative scrutiny of audit reports	31.1 Timing of audit report scrutiny
		31.2 Hearings on audit findings
		31.3 Recommendations on audit by the legislature
		31.4 Transparency of legislative scrutiny of audit reports

3- قياس مؤشرات الأداء وأبعاده

يقدم هذا القسم إرشادات فنية مفصلة حول تقدير كل مؤشر وأبعاد. ويكرر القسم معلومات عن مؤشرات الأداء من وثيقة إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2016 ويكملها. وليست هناك حاجة للإحالة المرجعية مع وثيقة إطار عمل الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2016.

وتتضمن هذه التوجيهات التقنية وصفا لكل مؤشر، وكيف يرحح أن يؤثر المؤشر على نتائج الميزانية، ومتطلبات التقدير، والمعايرة، وإرشادات القياس، ومتطلبات البيانات، ومصادر وطريقة تجميع الأبعاد عند الاقتضاء. يتم تحديد المصطلحات المعروفة في الشرح. وتتطلب مؤشرات الإنفاق العام والمساءلة المالية عموما مقيمين لقياس الأداء بالنسبة للحكومة المركزية بأكملها، أو ميزانية الحكومة المركزية، أو الحكومة العامة.

ميزانية الحكومة المركزية هي مجموعة فرعية من الحكومة المركزية التي تشمل الأنشطة الأساسية للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الوطنية، والتي تمول من الميزانية التي وافقت عليها السلطة التشريعية. وعادة ما يتم تنظيم إيرادات ومصروفات الحكومة المركزية للميزانية من قبل وزارة المالية، أو ما يعادلها وظيفيا، من خلال ميزانية معتمدة من قبل السلطة التشريعية.

الركيزة الأولى: موثوقية الميزانية

وتقيم الركيزة الأولى ما إذا كانت الميزانية الحكومية واقعية وأن تنفذ على النحو المنشود. ويقاس ذلك بمقارنة الإيرادات والنفقات الفعلية (النتائج المباشرة لنظام إدارة الشؤون المالية العامة) بالميزانية الأصلية المعتمدة.

فالميزانيات الواقعية والموثوقة تعزز الإدارة المالية الجيدة وهي ضرورية للاستدامة المالية على المدى الطويل.

والمركيزة الأولى ثلاثة مؤشرات:

* PI-1. النتيجة الإجمالية للميزانية

* PI-2. تكوين نواتج الانفاق

* PI-3. نواتج الإيرادات

وإذا كانت الميزانية الحكومية تشكل أساساً موثقاً لتنفيذ السياسات، فينبغي تنفيذه على النحو الذي تأذن به السلطة التشريعية.

وتشمل العوامل التي يمكن أن تؤثر على موثوقية الميزانية ما يلي:

- مبادرات السياسات أو القرارات الأخرى المتعلقة بالإنفاق بعد الميزانية خارج عملية الميزانية السنوية؛
- عمليات إعادة تخصيص كبيرة بين الوزارات والبرامج؛
- تقديرات الإيرادات المفترضة في التفاؤل أو غير الموثوقة.
- تخصيص المنح وغيرها من دعم الميزانية من قبل شركاء التنمية خارج دورة الميزانية السنوية؛
- الصدمات الخارجية مثل الكوارث الطبيعية أو الظروف الاقتصادية العالمية أو الإقليمية السلبية.

PI-1. نواتج إجمالي الإنفاق العام

حول المؤشر

ويقاس هذا المؤشر مدى انعكاس النفقات الإجمالية لمصروفات الميزانية على المبلغ الذي ووفق عليه أصلاً، على النحو المحدد في وثائق الميزانية الحكومية والتقارير المالية.

هناك بعد واحد لهذا المؤشر – البعد 1-1 إجمالي الإنفاق.

الأثر على نتائج الميزانية

- إن الإنفاق الفعلي الذي ينحرف بشكل كبير عن الميزانية الأصلية المعتمدة يقوض الانضباط المالي وقدرة الحكومات على التحكم في الميزانية الإجمالية وبالتالي إدارة المخاطر.
- كما أنه يؤثر على قدرة الحكومات على تخصيص الموارد بشكل فعال ويمكن التنبؤ به لأولويات السياسة الاستراتيجية.
- وقد يتأثر تقديم الخدمات أيضاً عندما تؤدي الانحرافات الكبيرة عن النفقات المقررة إلى تقلص الخدمات أو القيود المفروضة على النفقات الأساسية للمدخلات الرئيسية أو تعليق بعض الخدمات.
- وتجدر الإشارة إلى أن الانضباط المالي الكلي قد يتأثر أيضاً بالنفقات الخارجة عن الميزانية، المؤشر PI-6.

البعد 1-1 نواتج إجمالي الإنفاق العام

النقاط

الدرجة	الحد الأدنى لتسجيل النقاط
أ	إذا بلغت النفقات الإجمالية للإنفاق ما بين 95% و 105% من إجمالي النفقات المعتمدة في الميزانية في اثنين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة.
ب	إذا بلغت النفقات الإجمالية للإنفاق ما بين 90% و 110% من إجمالي النفقات المعتمدة في الميزانية في اثنين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة.
ج	إذا بلغت النفقات الإجمالية للإنفاق ما بين 85 في المائة و 115 في المائة من مجموع النفقات المعتمدة في الميزانية في سنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة.
د	الأداء أقل من المطلوب للحصول على درجة د.

إرشادات قياس البعد

1-1: 1.

- وتشمل النفقات الإجمالية النفقات المخططة والنفقات المتكبدة نتيجة للأحداث الاستثنائية - مثل النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية.
- ويمكن الوفاء بالنفقات على مثل هذه الأحداث من بند الطوارئ الذي تم التصويت عليه.
- وينبغي إدراج النفقات الممولة من الإيرادات غير المتوقعة، بما في ذلك الخصخصة، وإدراجها في الجداول المالية والسياق الداعمة.
- وينبغي إدراج النفقات الممولة من الخارج بقروض أو منح، إذا ما وردت في الميزانية، إلى جانب مصروفات الطوارئ (الموافق عليها والفوائد على الدين).
- ولا تدرج النفقات المخصصة للحسابات المعلقة في المجموع.
- ومع ذلك، إذا كانت المبالغ محتفظ بها في حسابات معلقة في نهاية أي سنة يمكن أن تؤثر على الدرجات إذا كانت مدرجة في الحسابات، يمكن إدراجها.
- إذا كان التقييم (ب) في مثل هذه الحالات يجب ذكر السبب (الأسباب) لإدراجها بوضوح في تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية.

1-1: 2.

- يمكن أن تنحرف النفقات الفعلية عن الميزانية المعتمدة أصلاً لأسباب لا علاقة لها بدقة التنبؤات - على سبيل المثال، نتيجة لصدمة كبرى في الاقتصاد الكلي.

1-1: 3.

- ومعايرة هذا المؤشر تستوعب سنة واحدة غير عادية أو "استثنائية" ويركز على الانحرافات عن التوقعات التي تحدث في اثنين من السنوات الثلاث التي يغطيها التقييم.
- وتميز السنة "الخارجة" بانحراف أعلى من السنوات الأخرى أو نقص البيانات.
- وليس من المهم بالنسبة لتقييم المؤشر ما هو السبب وراء "استثنائية" قد يكون، ويمكن أن تشمل الأزمة السياسية أو سوء الانضباط الميزانية.

4:1-1

- وترد منهجية حساب هذا البعد في جدول بيانات على موقع الإنفاق العام والمساءلة المالية www.pefa.org. وينبغي إدراج حسابات البعد في تقرير التقييم كمرفق.

5:1-1

- والنفقات الإجمالية المعتمدة في الميزانية هي الميزانية التي تستند إليها وحدات الميزانية في خطط الإنفاق السنوية في بداية السنة المالية.
- قد يؤدي إخفاق السلطة التشريعية في الموافقة على الميزانية خلال الفترة المحددة في الدستور إلى تأخير كبير في الموافقة على تنفيذ الميزانية خلال السنة المالية. وعندما لا يكون هناك في الواقع ميزانية معتمدة أصلاً ، بسبب هذا التأخير ، لا يمكن حساب الانحراف بين الميزانية والناتج ، وينبغي اعتبار السنة المالية المحددة "استثنائية"، على النحو المشار إليه أعلاه. علماً بأن الميزانية المعتمدة أصلاً ليست ميزانية تكميلية ينبغي استخدامها لحسابها.

6:1-1

- يمكن حساب البعد باستخدام المحاسبة القائمة على النقد أو المحاسبة على أساس الاستحقاق.
- وينبغي ملاحظة الأساس الذي يتم اختياره واستخدامه باستمرار في جميع تقييمات المؤشرات.
- وفي النظام المحاسبي القائم على النقد ، يلزم الحصول على بيانات عن المدفوعات حتى مع وجود نظام محاسبي نقدي معدل. وفي حالة عدم توفر بيانات الدفع، سيحتاج في سياق تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية إلى توضيح الأسباب التي أدت إلى ذلك وإلى البيانات الأكثر ملائمة التي ينبغي استخدامها بدلاً من ذلك.

7:1-1

- وتشمل نفقات التحويلات والإعانات من أي نوع ، بما في ذلك المستويات الحكومية الأخرى. وفي حالة الفروق بين التحويلات المدرجة في الميزانية والتحويلات الفعلية إلى

الحكومات دون الوطنية ، فإن الإبلاغ مقابل مؤشر الأداء PI-7 سيكمل المعلومات لهذا البعد.

- وتشمل النفقات أيضا الفوائد والتكاليف الأخرى المتعلقة بالديون ولكن لا تشمل أصل المبلغ.

8:1-1

- ومن الطبيعي أن يستند تقدير المؤشرات الكمية إلى حسابات غير مدققة، لأن حسابات آخر سنة (سنوات) قد لا تزال تنتظر المراجعة.
- ويمكن استخدام الحسابات غير المدققة مع ضمان معقول إذا لم تختلف اختلافا كبيرا عن الحسابات المراجعة سابقا. وفي حالة عدم وجود مثل هذا الضمان (نظرا لعدم مراجعة الحسابات لعدة سنوات، أو بسبب عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الحسابات المدققة وغير المدققة)، يوصى باستخدام البيانات غير المدققة.
- وفي مثل هذه الحالات ، ينبغي اعتبار التقييم أوليا وينبغي تحديثه بعد مراجعة الحسابات.
- وفي نظام محاكم الاختصاص القضائي، نظرا لأن الحسابات المالية نادرا ما تكون مدققة، يمكن استخدام الحسابات المعتمدة أو الحسابات المقيمة.

9:1-1

- ولأغراض حساب موثوقية الميزانية، لا بد من إدراج التحويلات إلى كيانات خارج مجموعة ميزانية الحكومة المركزية، ولكنها لا تزال جزءا من الميزانية المعتمدة أصلا.

التوقيت والتغطية ومتطلبات البيانات.

التوقيت الزمني	التغطية	البيانات المطلوبة / الحساب	مصادر البيانات
الثلث سنوات المالية الأخيرة المكتملة (المنتهية)	ميزانية الحكومة	البيانات المطلوبة ● الإيرادات الفعلية في نهاية السنة والميزانية الأصلية للإيرادات لكل سنة من السنوات المالية الثلاث الأخير الكاملة . ● الحساب لحساب هذا البعد يجب على المقيمين استخدام الأكسل شيت الموجود على موقع البيفا	● الميزانية السنوية . القانون / التوثيق / التقديرات الموافق عليها من السلطة التشريعية ● تقرير تنفيذ الميزانية السنوية أو القائمة المالية السنوية المدققة ● معلومات عن نواتج إيرادات معظم السنة الحالية المكتملة ويمكن أيضا تقديم مستند الميزانية التقديرية . الميزانية الأصلية المعتمدة من السلطة التشريعية الميزانية التي وافقت عليها الهيئة التشريعية أصلا والتي تستند إليها وحدات الميزانية في خطط الإنفاق السنوية في بداية السنة المالية. تلك البيانات يجب توفيرها من قبل وزارة المالية . ويمكن أيضا الحصول على معلومات عن المصادر الرئيسية للإيرادات من سلطات الإيرادات ، على الرغم من أنها قد لا تكون مسئولة عن بعض مصادر الإيرادات عن أي البيانات مطلوبة .

PI-2. مكونات نواتج الإنفاق العام

حول المؤشر

- يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة عمليات إعادة التخصيص بين فئات الميزانية الرئيسية أثناء التنفيذ في التباين في تكوين النفقات.
- أنه يحتوي على الأبعاد الثلاثة التالية ويستخدم الأسلوب الطريقة الأولى (الحلقة الأضعف) لتجميع درجات البعد:

البعد 1-2. مكونات الإنفاق حسب الوظيفة

البعد 2-2. مكونات الإنفاق حسب النوع الاقتصادي

البعد 2-3. النفقات من بنود الطوارئ

الأثر على نتائج الميزانية

- وقد تشير الاختلافات في تكوين الإنفاق إلى عدم القدرة على إنفاق الموارد وفقا لخطط الحكومة، على النحو المعبر عنه في الميزانية المعتمدة أصلا.
- ويمكن أن تعكس التغيرات أيضا تعديلات في السنة استجابة للأحداث غير المتوقعة، التي قد يكون بعضها خارج سيطرة الحكومة أو قد يكون من الصعب التنبؤ بها.
- وقد تؤثر هذه الاختلافات على المخصصات الوظيفية أو تكوين النفقات. وكلما ازدادت الانحرافات في تكوين الإنفاق ، كلما كان من المرجح أن تكون الآثار على الكفاءة التخصيصية وتقديم الخدمات.

إرشادات قياس المؤشر

2: 1.

- توفر المقارنات على مستوى الوظيفة أو البرامج الأساس الأكثر فائدة لتقييم الهدف من السياسات. غير أن الميزانيات عادة ما تعتمد وتنفذ على أساس تصنيف إداري (الوزارة / الإدارة / الهيئة) والتصنيف الاقتصادي.
- وينبغي استخدام نفس الأساس للمقارنة بين الاعتمادات والتنفيذ.

2: 2.

- ويمكن أن تنحرف النفقات الفعلية عن الميزانية المعتمدة أصلا لأسباب لا صلة لها بدقة التنبؤات - على سبيل المثال، هزة كبرى في الاقتصاد الكلي.

- وتستوعب المعايير سنة واحدة غير عادية أو "استثنائية"، وتركز على الانحرافات عن التوقعات التي تحدث في سنتين أو أكثر من السنوات الثلاث التي يغطيها التقييم للأبعاد 1-2 و 2-2. ويستخدم البعد 2-3 البيانات من كل ثلاث سنوات مالية مكتملة.

2:3

- إذا كانت هناك مبالغ في حسابات معلقة في نهاية السنة المالية يمكن أن تؤثر على تقدير هذا المؤشر إذا تم تضمينه، يجب أن يشار إليه في سياق تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية.

- ويتعين على المقيمين تحديد ما إذا كانت المبالغ في الحسابات المعلقة كافية لتؤدي إلى نتائج مضللة استناداً إلى المبالغ المخصصة لفئات الإنفاق المستخدمة لهذا المؤشر.
- وإذا كان من المرجح أن تكون النتيجة مضللة - على سبيل المثال، إذا تجاوزت النفقات غير المخصصة 10 في المائة من مجموع أبعاد الإنفاق السنوية 1-2 و 2-2، وبالتالي ينبغي أن تكون النتيجة للمؤشر PI-2 ككل درجة د.

البعد 1-2. مكونات الإنفاق حسب الوظيفة.

الدرجة

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجة
أ	الاختلاف بين مكونات الإنفاق حسب تصنيف البرامج أو التصنيف الإداري أو الاقتصادي كان أقل من 5 % في اثنين على الأقل من الثلاث سنوات المالية الأخيرة .
ب	الاختلاف بين مكونات الإنفاق حسب تصنيف البرامج أو التصنيف الإداري أو الاقتصادي كان أقل من 10 % في اثنين على الأقل من الثلاث سنوات المالية الأخيرة .
ج	الاختلاف بين مكونات الإنفاق حسب تصنيف البرامج أو التصنيف الإداري أو الاقتصادي كان أقل من 15 % في اثنين على الأقل من الثلاث سنوات المالية الأخيرة .
د	الأداء أقل من المطلوب للدرجة ج

إرشادات قياس المؤشر

1-2: 1

- يقيس هذا البعد الفرق بين الميزانية المعتمدة أصلا ونتائج نهاية العام في تكوين الإنفاق، حسب التصنيف الوظيفي، خلال السنوات الثلاث الماضية، باستثناء بنود الطوارئ والفائدة على الدين.

- وينبغي إدراج نفقات أخرى - مثل النفقات المتكبدة نتيجة لأحداث استثنائية مثل النزاع المسلح أو الكوارث الطبيعية، والنفقات الممولة من الإيرادات غير العادية بما في ذلك الخصخصة، والدعم الحكومي المركزي، والتحويلات، وأموال المانحين الواردة في الميزانية.

2: 1-2

- وعلى الصعيد الإداري، ينبغي حساب الفروق بالنسبة لفئات الميزانية الرئيسية (التي تم التصويت عليها) لوحدة الميزانية المدرجة في الميزانية المعتمدة أصلا.
- وفي حالة استخدام تصنيف وظيفي يقوم على أساس إحصاءات مالية الحكومة / تصنيف وظائف الحكومة، ينبغي أن تستند الاختلافات إلى الوظائف الرئيسية العشر.
- وفي حالة استخدام تصنيف وظيفي لا يستند إلى إحصاءات مالية الحكومة / تصنيف وظائف الحكومة، ينبغي أن يستند قياس الفرق إلى الفئات الرئيسية الذين توافق عليهم الهيئة التشريعية. وفي حالة استخدام أساس البرنامج، ينبغي تصنيف الفئات القائمة على البرامج بنفس المستوى الذي صوتت فيه الهيئة التشريعية.

3: 1-2

- وتشمل حسابات هذا المؤشر تعديلا لإزالة آثار التغيرات في إجمالي الإنفاق.
- ويتحقق ذلك عن طريق تعديل نتيجة الميزانية لكل فئة يستخدمها الفرق النسبي بين مجموع النفقات الأصلية والمصروفات المعتمدة ومجموع النفقات.
- ويستند الانحراف المتبقي في كل فئة كليا إلى القيمة المطلقة للتغيرات التي حدثت في الفئات وفيما بينها، صافية من أي تغيير يفترض أنه نجم عن تحولات الإنفاق الإجمالية.

4:1-2

- وفي حين أن التصنيف الوظيفي أو البرنامج يمكن أن يوفر أساسا أكثر فائدة لمقارنة القصد من السياسة العامة أكثر من التصنيف الإداري، فإن الميزانيات غالبا ما تعتمد وتدار على أساس تصنيف إداري (الوزارة / الإدارة / الوكالة) .
- وينبغي استخدام نفس الأساس لمقارنة الميزانية المعتمدة أصلا ونتائج الميزانية.

5:1-2

- يتم تقديم منهجية حساب هذا البعد في جدول بيانات على موقع الإنفاق العام والمساءلة المالية www.pefa.org. وينبغي إدراج حسابات المؤشر في تقرير التقييم كمرفق.

التوقيت والتغطية ومتطلبات البيانات

الفترة زمنية	التغطية	متطلبات البيانات والحساب	مصادر البيانات
آخر ثلاث سنوات مالية كاملة.	ميزانية الحكومية	متطلبات البيانات إن تركيبة الإنفاق في نهاية السنة والميزانية المعتمدة أصلا لكل من التصنيفات الوظيفية الرئيسية أو لكل من أكبر 20 من رؤساء الميزانية في التصنيف الإداري. – وفي حالة تجاوز عدد فئات الميزانية الرئيسية، ينبغي تقييم التباين في تركيبة أكبر فئات يمثلون معا 75 في المائة من الميزانية (20 فئة على الأقل إذا كان تصنيف إداري)، مع وجود رؤساء متبقين (باستثناء بنود الطوارئ) مجمعة في سطر واحد. – هناك حاجة إلى بيانات عن كل من السنوات المالية الثلاث الأخيرة المنجزة. الحساب ولحساب هذا البعد، ينبغي على المقيمين استخدام جدول البيانات الإلكتروني على الموقع الإلكتروني للمساءلة المالية العامة (www.pefa.org).	– قانون الموازنة السنوية / الوثائق / التقديرات التي وافقت عليها الهيئة التشريعية . – التقرير السنوي عن تنفيذ الميزانية أو البيانات المالية السنوية – (يجب أن تكون المعلومات الواردة أعلاه متاحة من وزارة المالية).

البعد 2-2. نواتج مكونات الإنفاق حسب التصنيف الاقتصادي التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجة
أ	كان الفرق في تكوين الإنفاق حسب التصنيف الاقتصادي أقل من 5 في المائة في اثنين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة.
ب	كان الفرق في تكوين الإنفاق حسب التصنيف الاقتصادي أقل من 10 في المائة في اثنين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة.
ج	كان الفرق في تكوين الإنفاق حسب التصنيف الاقتصادي أقل من 10 في المائة في اثنين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة
د	الأداء اقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات تقييم البعد

2-2: 1.

يقيس هذا البعد الفرق بين الميزانية الأصلية المعتمدة ونتائج نهاية السنة في تكوين الإنفاق حسب التصنيف الاقتصادي خلال السنوات الثلاث الماضية بما في ذلك الفائدة على الدين ولكن باستثناء بنود الطوارئ.

2-2: 2.

- إن مكونات الميزانية حسب التصنيف الاقتصادي ذو أهمية في إظهار التحركات بين مختلف فئات المدخلات - مثل النفقات الرأسمالية والنفقات المتكررة (التشغيلية).
- وفئات الإنفاق هي نفسها بالنسبة للبعد 2-1، مع إضافة الفائدة على الدين، لأن هذا هو أحد فئات التصنيف الاقتصادي.
- وينبغي أن يستخدم الحساب المستوى الثاني لتصنيف إحصاءات مالية الحكومة (رقمان) أو ما شابه ذلك. وفي حالة استخدام تصنيف مختلف، ينبغي أن يكون مستوى التجميع قابلاً للمقارنة مع إحصاءات مالية الحكومة المكونة من رقمين.

2-2: 3.

وكما هو الحال بالنسبة للبعد 2-1، يتم تعديل آثار التغيرات في إجمالي الإنفاق بين الميزانية المعتمدة الأصلية والنتيجة في الحسابات.

2-2: 4.

يتم تقديم منهجية حساب هذا البعد في جدول بيانات على موقع الإنفاق العام والمساءلة المالية www.pefa.org. وينبغي إدراج حسابات المؤشر في تقرير التقييم كمرفق.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	البيانات المطلوبة/الحساب	مصادر البيانات
السنوات المالية الثلاث الأخيرة المنجزة	ميزانية الحكومة	البيانات المطلوبة - تركيبة الإنفاق في نهاية السنة والميزانية المعتمدة أصلاً لكل تصنيف من التصنيفات الاقتصادية الرئيسية لكل سنة من السنوات المالية الثلاث الأخيرة المنجزة العملية الحسابية وينبغي أن يستخدم حساب التباين المستوى الثاني (المكون من رقمين) لتصنيف إحصاءات مالية الحكومة أو نظام مماثل. وفي حالة استخدام تصنيف مختلف، ينبغي أن يكون مستوى التجميع مشابهاً لتصنيف إحصائيات مالية الحكومة المكون من رقمين. - ولحساب هذا البعد، ينبغي على المقيمين استخدام جدول البيانات الإلكتروني على الموقع الإلكتروني للمساءلة المالية العامة (www.pefa.org).	- قانون الميزانية السنوي / الوثائق/ التقديرات التي تم اعتمادها من السلطة التشريعية - التقرير السنوي عن تنفيذ الميزانية أو البيانات المالية السنوية - البيانات أعلاه يجب أن تكون متوفرة لدى وزارة المالية

البعد 2-3. النفقات من احتياطات الطوارئ

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى للبيانات المطلوبة للدرجة
أ	بلغت النفقات الفعلية المحملة على احتياطي الطوارئ في المتوسط أقل من 3 في المائة من الميزانية الأصلية.
ب	بلغت النفقات الفعلية المحملة على التصويت للطوارئ في المتوسط أكثر من 3 في المائة ولكن أقل من 6 في المائة من الميزانية الأصلية.
ج	بلغت النفقات الفعلية المحملة على التصويت للطوارئ في المتوسط أكثر من 6 في المائة ولكن أقل من 10 في المائة من الميزانية الأصلية.
د	الأداء أقل من المطلوب للدرجة ج

إرشادات تقييم البعد

2-3: 1.

- يقيس هذا البعد متوسط حجم النفقات المحملة فعلياً على التصويت للطوارئ على مدى السنوات الثلاث الماضية.
- ويدرك هذا البعد أنه من الحكمة إدراج مبلغ يسمح بالأحداث غير المتوقعة في شكل إقرار لبند الطوارئ، وإن كان هذا لا ينبغي أن يكون كبيراً بحيث يقوض مصداقية الميزانية.
- قد يكون هناك إقرار لأكثر من بند لـ للطوارئ. وينبغي أن يناقش المقيمون معالجة الميزانية والمحاسبة لبند الطوارئ في سياق التقرير.
- وتستند معايير هذا البعد إلى حجم النفقات المسجلة مقابل بند الطوارئ، باستثناء التحويلات إلى صندوق الكوارث أو احتياطات مماثلة، حيث يمثل ذلك انحرافاً عن المخصصات القائمة على السياسات.

2-3: 2.

- عندما يكون جزء من الميزانية محميا من تخفيضات الإنفاق لأي من السياسات (على سبيل المثال، إنفاق الحد من الفقر) أو لأسباب تنظيمية (على سبيل المثال، مدفوعات الرعاية الاجتماعية الإجبارية)، سيظهر ذلك كتيارين في المكونات.
- ويطلب من المقيمين الإبلاغ عن الغرض ومدى الإنفاق المحمي في سياق التقرير.

2-3: 3.

- ويكفي المتوسط البسيط عبر السنوات ذات الصلة لحساب متوسط النفقات الفعلية المحملة على بند الطوارئ، على سبيل المثال، إذا كانت النسب المئوية للنفقات الفعلية المحملة على بند الطوارئ الى إجمالي الميزانية الأصلية هي 2 في المائة و 4 في المائة و 6 في المائة، فإن المتوسط سيكون 4 في المائة.

2-3: 4.

- إذا لم تكن هناك أموال طوارئ في الميزانية، فإن أي حساب أو إشارة رسمية إلى النفقات الطارئة من شأنه أن يفي بمتطلبات الدرجة أ نظرا لعدم وجود نفقات محملة على الطوارئ.

2-3: 5.

- في بعض الدول، يمكن أن يشار إلى بند الطوارئ على أنها "احتياطيات" أو "اعتمادات غير مخصصة". وفي الحالات التي يتم فيها تحويل مخصصات الطوارئ من بند الطوارئ إلى بند آخر، ينبغي إدراج الأموال كنفقات فعلية في البند الذي تم التصويت عليه، ولكن وليس كجزء من النفقات الموافق عليها أصلا.

2-3: 6.

- ويمكن أيضا استخدام جدول البيانات المقدم على موقع الإنترنت للإنفاق العام والمساءلة المالية للبعد 1-2 للمساعدة في حسابات هذا البعد.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	البيانات المطلوبة / الحساب	مصادر البيانات
السنوات المالية الثلاث الأخيرة المنجزة	ميزانية الحكومية	- البيانات المطلوبة - إن النفقات الفعلية المحملة على بند الطوارئ (إما كتصويت منفصل أو كملحق فرعي في وزارة المالية، مع عنوان واضح بوضوح مثل "احتياطي الطوارئ") لكل من السنوات المالية الثلاث الأخيرة - العمليات الحسابية: يمكن استخدام جدول البيانات المقدم على الموقع الإلكتروني للإنفاق العام والمساءلة المالية (www.pefa.org) للبعد 2-1 للمساعدة في الحسابات لهذا البعد.	قانون الميزانية السنوية / الوثائق / التقديرات التي وافقت عليها الهيئة التشريعية التقرير السنوي عن تنفيذ الميزانية أو البيانات المالية السنوية المراجعة . (يجب أن تكون المعلومات المذكورة أعلاه متاحة من وزارة المالية.)

PI-3. نواتج الإيرادات العامة

حول المؤشر

- ويقيس هذا المؤشر التغير في الإيرادات بين الميزانية الأصلية المعتمدة ونتائج نهاية العام. ويحتوي على البعدين التاليين ويستخدم طريقة M2 (المتوسط) لتجميع درجات البعد:
البعد 3-1. إجمالي الإيرادات المحققة
البعد 3-2. نواتج مكونات الإيرادات.

التأثير على مخرجات الميزانية

- التنبؤات الدقيقة بالإيرادات هي مدخل رئيسي في إعداد ميزانية موثوقة، وتسمح الإيرادات للحكومة بتمويل النفقات وتقديم الخدمات لمواطنيها.
- ويمكن أن تؤدي توقعات الإيرادات المفرطة في التفاؤل إلى تخصيص مخصصات إنفاق كبيرة لا مبرر لها ستحتاج في نهاية المطاف إما إلى تخفيض محتمل في الإنفاق في السنة أو إلى زيادة غير مخطط لها في الاقتراض للحفاظ على مستوى الإنفاق.
- ومن ناحية أخرى، فإن التشاؤم الذي لا لزوم له في التوقعات يمكن أن يؤدي إلى استخدام عائدات تحقق الإيرادات بشكل مفرط في الإنفاق الذي لم يخضع للتدقيق في عملية الميزانية.
- وبما أن عواقب انخفاض الإيرادات قد تكون أشد، خاصة على المدى القصير، فإن المعايير المستخدمة في تسجيل هذا المؤشر تسمح بمرونة أكبر نسبياً عند تقييم الاستغلال المفرط.

إرشادات قياس البعد

3:1

- تنقسم الإيرادات الحكومية عادة إلى أربع فئات:
(1) الرسوم الإلزامية في شكل ضرائب وأنواع معينة من المساهمات الاجتماعية.
(2) إيرادات الممتلكات الناتجة من بيع ملكية الأصول.
(3) مبيعات السلع والخدمات.

(4) التحويلات الأخرى المستحقة من وحدات أخرى.

- ويركز المؤشر على العائدات المحلية والخارجية التي تشمل الضرائب والمساهمات الاجتماعية والمنح والإيرادات الأخرى بما في ذلك الإيرادات من الموارد الطبيعية التي قد تشمل التحويلات من صندوق تثبيت الإيرادات أو صندوق الثروة السيادية حيث يتم تضمينها في الميزانية.

- لا يتم تضمين التمويل الخارجي من خلال الاقتراض في تقييم هذا المؤشر.
- ويعني ذلك أن المنح المقدمة من الشركاء الإنمائيين ستدرج في بيانات الإيرادات المستخدمة لتصنيف المؤشرات، ولكن الاقتراض بشروط ميسرة من شركاء التنمية لن يكون.

3:2.

- ويمكن أن تنحرف عائدات الإيرادات عن الميزانية المعتمدة أصلاً لأسباب لا علاقة لها بدقة التنبؤات، مثل صدمة الاقتصاد الكلي الرئيسية. لهذا السبب، يسمح معايرة الدرجة لمدة عام واحد خارج العام ليتم استبعادها. وينصب التركيز على الانحرافات الكبيرة عن التوقعات التي تحدث في سنتين أو أكثر من السنوات الثلاث التي يغطيها التقييم.

3:3.

- التنبؤات الدقيقة بالإيرادات هي مدخل رئيسي في إعداد ميزانية موثوقة.
- وتتوقع الحكومات الوطنية الإيرادات من مصادر مختلفة في سياق إعداد الميزانية.
- ويمكن تنقيح توقعات الإيرادات في مناسبة واحدة أو أكثر على مدى فترة الميزانية.
- وعموماً، فإن الخطوة الأولى في التنبؤ بالإيرادات هي إعداد توقعات الاقتصاد الكلي.
- وفي بلدان كثيرة سيغطي ذلك معامل (مقياس) الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، وسعر الصرف، وأسعار السلع الأساسية، والإنفاق الاستهلاكي، وما إلى ذلك.

- وستكون نتائج توقعات الاقتصاد الكلي مدخلات حاسمة في توقعات الإيرادات.
- ويمكن النظر إلى التنبؤ بالإيرادات على أنه عملية من مرحلتين تتألف من:
- (1) توقعات الاقتصاد الكلي؛ و (2) التنبؤ بالمصادر الرئيسية للإيرادات، أي التنبؤ بالإيرادات الضريبية، وهو مشروط بنتائج هذا التنبؤ الكلي (انظر PI-14).

3: 4.

- وينبغي أن يصف سياق هذا المؤشر مصادر البيانات المستخدمة ويلاحظ أي مخاوف بشأن مدى ملاءمتها وموثوقيتها ودقتها.
- يقيس هذا البعد التباين في تكوين الإيرادات خلال السنوات الثلاث الماضية. ويشمل الإيرادات الفعلية حسب الفئة مقارنة بالميزانية المعتمدة أصلاً باستخدام المستوى الثالث [3 أرقام] لتصنيف إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014 أو التصنيف الذي يمكن أن تنتج توثيقاً متسقاً وفقاً لمستويات مرتبة مماثلة وتغطية.
- وينبغي أن يقدم تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية معلومات أساسية عن الترتيبات المؤسسية للتنبؤ بالإيرادات وعن أي عامل خاص قد يؤثر على توقعات الإيرادات والأداء، مثل الاعتماد على الإيرادات من الموارد الطبيعية ومصادر التقلبات الاقتصادية وتقلبات الإيرادات والسياسات الضريبية الهامة والإصلاحات الإدارية والتطورات الاقتصادية الكلية غير المتوقعة، والدخل "غير المتوقع" (بما في ذلك الإيرادات من الخصخصة).
- وينبغي أن يشير السياق الخاص بـ PI-19 و PI-20 إلى هذا المؤشر فيما يتعلق بالكيانات التي تجمع الإيرادات الحكومية.

3: 5.

- وكما هو الحال بالنسبة إلى مؤشر PI-1، من الأهمية بمكان أن تكون الميزانية المعتمدة أصلاً هي الميزانية التي تستند إليها وحدات الميزانية في خططها السنوية للنفقات وتنفيذها في بداية السنة المالية. قد يؤدي إخفاق السلطة التشريعية في الموافقة على الميزانية خلال الفترة المحددة في الدستور إلى تأخير كبير في الموافقة على الميزانية خلال السنة المالية.
- وعندما لا يكون هناك، في واقع الأمر، أي ميزانية معتمدة أصلاً، بسبب هذا التأخير، لا يمكن حساب الانحراف بين الميزانية والنتيجة، وينبغي اعتبار السنة المالية المحددة "استثنائية"، على النحو الذي نوقش في PI-1. وينبغي استخدام الميزانية الأصلية المعتمدة، وليس الميزانية التكميلية، لحسابها.

3: 6.

- ويمكن حساب المؤشر باستخدام المحاسبة القائمة على النقد أو على أساس الاستحقاق. وينبغي ملاحظة الأساس الذي يتم اختياره واستخدامه باستمرار في جميع تقييمات المؤشرات.
- ويغطي المؤشر $PI-3$ جميع الإيرادات، سواء كانت جارية أو رأسمالية، بصرف النظر عن إصدار دليل إحصاءات مالية الحكومة (أي 1986 أو 2001 أو 2014)، وبغض النظر عن الطريقة المستخدمة لحساب العجز. وبالتالي فهي تشمل عائدات رأس المال من بيع الأصول وحصيلة الخصخصة.

3: 7.

- وإذا كانت بعض الإيرادات خارجة عن الميزانية، وبالتالي لم تبلغ عنها ولا تغطيها بالكامل الميزانية الرئيسية للحكومة، ينبغي تقديرها في تقييم البعد $PI-6$ ، يجب أن يشار في هذه الحالة في السياق للبعد $PI-3$

3: 8.

- وينبغي إدراج الإيرادات المشتركة التي تمر عبر ميزانية الحكومة في تقييم الحكومة. ومع ذلك، إذا كانت العائدات "مشتركة" قبل أن تصل إلى حسابات الحكومة أو التمويل، فإنه ينبغي استبعادها، لأن الميزانية لن تعكس الإيرادات المقدرة أو أي إنفاق من حصة الهيئات الملحقة أو المؤسسات المستقلة من الإيرادات.
- وسيتم تغطية الحصة من تلك الهيئات والمؤسسات من الإيرادات من خلال تقييم تلك الهيئات والمؤسسات.

3: 9.

- ومن الطبيعي أن يستند تقدير المؤشرات الكمية إلى حسابات غير مدققة، لأن حسابات آخر سنة (سنوات) قد لا تزال تنتظر المراجعة.
- ويمكن استخدام الحسابات غير المدققة مع ضمان معقول إذا لم تختلف كثيرا عن الحسابات المراجعة سابقا.
- وفي حالة عدم وجود مثل هذا الضمان (نظرا لعدم مراجعة الحسابات لعدة سنوات، أو بسبب عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الحسابات المدققة وغير المدققة)، يوصى باستخدام البيانات غير المدققة
- وفي مثل هذه الحالات، ينبغي اعتبار التقييم أوليا وينبغي تحديثه بعد مراجعة الحسابات.

- وفي نظام محاكم الاختصاص القضائي، نظرا لأن الحسابات المالية نادرا ما تكون مدققة، يمكن استخدام الحسابات المعتمدة أو الحسابات المقيدة.

3:10.

- وينبغي أن تدرج المنح المقدمة من الشركاء في التنمية في بيانات الإيرادات المستخدمة لهذا المؤشر، ولكن ينبغي ألا يكون الاقتراض بشروط ميسرة من شركاء التنمية.
- وعند استخدام الأساس النقدي للمنح المحاسبية يتم تسجيلها عند استلام النقدية.

3:11.

- وينبغي إجراء عمليات حساب الانحرافات بين الميزانيات المعتمدة ونتائج كل بعد باستخدام جدول البيانات الوارد في الموقع الإلكتروني للإنفاق العام والمساءلة المالية www.pefa.org. وينبغي إدراج حسابات المؤشر في تقرير التقييم كمرفق.

البعد 3-1. إجمالي الإيرادات المحققة

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	بلغت الإيرادات الفعلية ما بين 97% و 106% من الإيرادات المدرجة في الميزانية في اثنين على الأقل من السنوات الثلاث الماضية.
ب	بلغت الإيرادات الفعلية ما بين 94% و 112% من الإيرادات المدرجة في الميزانية في اثنين على الأقل من السنوات الثلاث الماضية.
ج	بلغت الإيرادات الفعلية ما بين 92% و 116% من الإيرادات المدرجة في الميزانية في اثنين على الأقل من السنوات الثلاث الماضية.
د	الأداء أقل من المطلوب للدرجة ج

إرشاد قياس البعد 3-1

3-1:1.

- وقياس هذا البعد المدى الذي تنحرف فيه عائدات الإيرادات عن الميزانية المعتمدة أصلا.
- استخدام جداول البيانات المقدمة على موقع الإنفاق العام والمساءلة المالية لحساب النتيجة لهذا المؤشر. وينبغي إدراج حسابات البعد في تقرير التقييم كمرفق.

التوقيت / التغطية / البيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	البيانات المطلوبة /الحساب	مصادر البيانات
السنوات المالية الثلاث الأخيرة المكتملة	ميزانية الحكومة	البيانات المطلوبة ● قيمة الإيرادات وفقا للميزانية الأصلية وفقا لتصنيف إحصائيات مالية الحكومة للثلاث مستويات أو تصنيف مشابه والنواتج في نهاية العام بالنسبة لنفس الفئات لكل من السنوات المالية الثلاث الأخيرة المنجزة الحساب لحساب هذا البعد يجب على المقيمين استخدام الأكسل شيت الموجود على موقع الييفا	● الميزانية السنوية القانون / التوثيق / التقديرات الموافق عليها من السلطة التشريعية ● تقرير تنفيذ الميزانية السنوية أو القائمة المالية السنوية المدققة ● معلومات عن نواتج إيرادات معظم السنة الحالية المكتملة ويمكن أيضا تقديم مستند الميزانية التقديرية الميزانية الأصلية المعتمدة من السلطة التشريعية الميزانية التي وافقت عليها الهيئة التشريعية أصلا والتي تستند إليها وحدات الميزانية في خطط الإنفاق السنوية في بداية السنة المالية. تلك البيانات يجب توفيرها من قبل وزارة المالية ويمكن أيضا الحصول على معلومات عن المصادر الرئيسية للإيرادات من سلطات الإيرادات ، على الرغم من أنها قد لا تكون مسئولة عن بعض مصادر الإيرادات عن أي البيانات المطلوبة

البعد 2-3 نتائج مكونات الإيرادات التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجة
أ	كان الفرق في تكوين الإيرادات أقل من 5 في المائة في اثنتين من السنوات الثلاث الأخيرة.
ب	كان الفرق في تكوين الإيرادات أقل من 10 في المائة في اثنتين من السنوات الثلاث الأخيرة.
ج	كان الفرق في تكوين الإيرادات أقل من 10 في المائة في اثنتين من السنوات الثلاث الأخيرة.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

2-3: 1.

- ويقيس هذا البعد التباين في تكوين الإيرادات خلال السنوات الثلاث الماضية.
- وتشمل الإيرادات الفعلية حسب الفئة مقارنة بالميزانية المعتمدة أصلاً باستخدام المستوى الثالث [3 أرقام] للتصنيف العالمي للإحصاء لعام 2014 أو التصنيف الذي يمكن أن ينتج وثائق متسقة وفقاً لمستويات هرمية مماثلة وتغطية.
- وهي تشمل تصنيف الإيرادات الضريبية حسب أنواع الضرائب الرئيسية ، والإيرادات غير الضريبية ، والمنح.
- ويسعى هذا البعد إلى التعرف على دقة التنبؤات بهيكل الإيرادات وقدرة الحكومة على تحقيق مبالغ كل فئة من فئات الإيرادات على النحو المنشود.

التوقيت / التغطية / البيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	البيانات المطلوبة / الحساب	مصادر البيانات
السنوات المالية الثلاث الأخيرة المكتملة	ميزانية الحكومة	البيانات المطلوبة ● قيمة الإيرادات وفقا للميزانية الأصلية وفقا لتصنيف إحصائيات مالية الحكومة للثلاث مستويات أو تصنيف مشابه والنواتج في نهاية العام بالنسبة لنفس الفئات لكل من السنوات المالية الثلاث الأخيرة المنجزة الحساب لحساب هذا البعد يجب على المقيمين استخدام الأكسل شيت الموجود على موقع البيفا	● الميزانية السنوية القانون / التوثيق / التقديرات الموافق عليها من السلطة التشريعية ● تقرير تنفيذ الميزانية السنوية أو القائمة المالية السنوية المدققة ● معلومات عن نواتج إيرادات معظم السنة الحالية المكتملة ويمكن أيضا تقديم مستند الميزانية التقديرية الميزانية الأصلية المعتمدة من السلطة التشريعية الميزانية التي وافقت عليها الهيئة التشريعية أصلا والتي تستند إليها وحدات الميزانية في خطط الإنفاق السنوية في بداية السنة المالية. تلك البيانات يجب توفيرها من قبل وزارة المالية ويمكن أيضا الحصول على معلومات عن المصادر الرئيسية للإيرادات من سلطات الإيرادات ، على الرغم من أنها قد لا تكون مسئولة عن بعض مصادر الإيرادات عن أي البيانات المطلوبة

الركيزة الثانية: شفافية المالية العامة.

- تقييم الركيزة الثانية ما إذا كانت المعلومات عن إدارة الشؤون المالية العامة شاملة ومتسقة ومتاحة للمستفيدين.
- ويتحقق ذلك من خلال التصنيف الشامل للميزانية، وشفافية جميع الإيرادات والنفقات الحكومية بما في ذلك التحويلات الحكومية الدولية، والمعلومات المنشورة عن أداء تقديم الخدمات، والحصول على الوثائق المالية والميزانية.
- وشفافية المعلومات عن المالية العامة ضرورية لضمان أن الأنشطة والعمليات الحكومية تجري في إطار السياسة المالية الحكومية وتخضع لإجراءات ملائمة لإدارة الميزانية وترتيبات الإبلاغ.
- والشفافية سمة هامة تمكن من التدقيق الخارجي للسياسات والبرامج الحكومية وتنفيذها.
- وتدعم الشفافية المحسنة تحقيق النتائج المرغوبة في الميزانية من خلال تزويد الهيئة التشريعية والمجتمع المدني بالمعلومات التي تحتاجها لمساءلة السلطة التنفيذية عن القرارات المتعلقة بسياسات الميزانية وإدارة الأموال العامة بصورة أعم.
- المزيد من الشفافية تمكن أصحاب المصلحة من دراسة الاستراتيجية المالية والنظر فيما إذا كانت الموارد العامة تخصص للأولويات الاجتماعية والإنمائية الهامة في الدولة ، وما إذا كانت تستخدم بكفاءة.
- ومن الضروري توفير معلومات شاملة لتوفير صورة كاملة ودقيقة عن المالية العامة، وتمكين صانعي القرارات وغيرهم من أصحاب المصلحة من إصدار أحكام متوازنة واعية.
- وإذا لم تتوفر بعض المعلومات الهامة، فقد يؤدي ذلك إلى اتخاذ قرارات متحيزة وغير مستنيرة.

والركيزة الثانية ستة مؤشرات:

PI-4. تصنيف الميزانية

PI-5. وثائق الميزانية

PI-6. عمليات الحكومة المركزية خارج التقارير المالية

PI-7. التحويلات إلى الحكومة دون الوطنية (تشمل الهيئات ذات الميزانيات الملحقه والمؤسسات المستقلة التي تمول من ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية - والتي يطلق عليها هنا بميزانية الحكومة المركزية أو ميزانية الحكومة)

PI-8. معلومات الأداء لتقديم الخدمات

PI-9. وصول الجمهور إلى المعلومات المالية.

PI-4 تصنيف الميزانية.

حول المؤشر

ويقيم هذا المؤشر مدى اتساق ميزانية الحكومة وتصنيفها مع المعايير الدولية. هناك بعد واحد لهذا المؤشر - البعد 4-1 تصنيف الميزانية.

التأثير على نتائج الميزانية

نظام تصنيف قوي يسمح المعاملات التي يتعين تتبعها في جميع مراحل صياغة الميزانية والتنفيذ، وتقديم التقارير وفقا للوحدة الإدارية، والفئة الاقتصادية، وظيفة / الفرعية، أو البرنامج. وهذا أمر ضروري لتخصيص ورصد النفقات لدعم الانضباط المالي الكلي، وتخصيص الموارد للأولويات الاستراتيجية ، وتقديم الخدمات بكفاءة.

البعد 4-1. تصنيف الميزانية

التسجيل

النقاط	الحد الأدنى من متطلبات النقاط
أ	وتستند صياغة الميزانية والتنفيذ والإبلاغ إلى كل مستوى من مستويات التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي باستخدام معايير إحصاءات مالية الحكومة ، تصنيف وظائف الحكومات أو تصنيف يمكن أن ينتج وثائق متسقة مماثلة لتلك المعايير. ويمكن أن يستعاض عن تصنيف البرامج بالتصنيف الوظيفي إذا طبقت بمستوى من التفصيل يقابل على الأقل التصنيف الفرعي.
ب	وتستند صياغة الميزانية وتنفيذها وإعداد التقارير إلى المستوى الإداري والاقتصادي (على الأقل " مستوى الأرقام القياسية 3 في إحصاءات مالية الحكومة)، والتصنيف الوظيفي / الفرعي ، باستخدام معايير إحصاءات مالية الحكومة / تصنيف وظائف الحكومات أو تصنيف يمكن أن ينتج وثائق متسقة قابلة للمقارنة تلك المعايير.
ج	وتستند صياغة الميزانية والتنفيذ والإبلاغ إلى التصنيف الإداري والاقتصادي باستخدام معايير إحصاءات مالية الحكومة (على الأقل المستوى 2 من الأرقام القياسية في إحصاءات مالية الحكومة) أو تصنيف يمكن أن ينتج وثائق متسقة مماثلة لتلك المعايير.
د	الأداء أقل من المطلوب للحصول على درجة ج.

دليل قياس البعد

1-4: 1.

- ينبغي عرض الميزانية في شكل يعكس أهم التصنيفات.
- وينبغي أن يكون التصنيف جزءاً لا يتجزأ من دليل الحسابات الحكومي (التصنيف المحاسبي) لضمان الإبلاغ عن كل معاملة وفقاً لأي تصنيف من التصنيفات المستخدمة.
- وينبغي أن تكون تصنيفات الميزانية والمحاسبة موثوقة وأن تطبق بصورة متسقة، مما يوفر للمستفيدين الثقة بأن المعلومات المسجلة مقابل تصنيف واحد ستعكس في التقارير في إطار التصنيف الآخر.

1-4: 2.

- ويوفر تصنيف إحصاءات مالية الحكومة (1) إطاراً دولياً معترفاً به للتصنيف الاقتصادي والوظيفي (2) للمعاملات: وتقسّم الإيرادات والنفقات إلى أربعة وثلاثة مستويات للتصنيف، على التوالي.
- وعلى الرغم من عدم وجود معيار دولي للتصنيف على مستوى البرامج، فإن هذا النوع من التصنيف يمكن أن يكون أداة هامة في صياغة الميزانية وإدارتها وإعداد التقارير.
- وينبغي شرح الطريقة التي تطبق بها في سياق التقرير إذا تم تعيين أعلى الدرجات على هذا الأساس.
- وإذا لم يطبق تصنيف إحصاءات مالية الحكومة، فمن الضروري أن يكون للتصنيف المطبق خصائص مماثلة من الوضوح والاتساق والمتانة والشمولية التي تتسم بخصائص إحصاءات مالية الحكومة.

-
- 1- يعرف دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014 مفهوم ويصف الطريقة التي تصنف الإيرادات والنفقات في الفصل الخامس) صفحة 84 (والفصل 6) صفحة 114 (، ويقدم التذييل 8 (صفحة 385) جميع رموز التصنيف المستخدمة في إحصاءات مالية الحكومة.
 - 2- "تصنيف الإنفاق وفقاً لوظائف الحكومة" (دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، الصفحة 142)، يصف تصنيف النفقات وفقاً لوظائف الحكومة، بما في ذلك رموز التصنيف.

- ويتعين على المقيمين إجراء حكم بشأن صفات نظام التصنيف المستخدم.
- ومن الناحية المثالية، ينبغي استخدام أحدث إصدار من إحصاءات مالية الحكومة، ولكن إذا تم استخدام إصدار سابق ، يتعين على المقيم أن يصدر حكماً بشأن ما إذا كان مرضياً لهذا الغرض.

- يجب على المقيم أن يذكر أسباب هذا الحكم في سياق تقرير هذا المؤشر.

3:1-4

- وينبغي أن يغطي هذا المؤشر كل جزء من الميزانية السنوية للحكومة، بما في ذلك البنود الجارية والرأسمالية، سواء أكانت متكاملة أم تستخدم ميزانية وعمليات محاسبية منفصلة.
- وفي الحالة الأخيرة، ينبغي الوفاء بمتطلبات الدرجة لكل عملية.
- لتحقيق درجة (أ) ينبغي أن تستند صياغة الميزانية والتنفيذ والإبلاغ إلى كل مستوى من مستويات التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي باستخدام معايير إحصاءات مالية الحكومة / تصنيف وظائف الحكومة أو تصنيف يمكن أن ينتج وثائق متسقة مماثلة لتلك المعايير.

4:1-4

- بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية، فيجب على نظام تصنيف الإيرادات الحكومية تحديد هذه الإيرادات والبالغ عنها (سواء كانت الضرائب، أو الإتاوات، أو المكافآت، أو الأرباح، أو حصة الحكومة من الأرباح، أو القطاع الرئيسي) الذي تنبع منه الإيرادات.
- وينبغي أن يحدد في سياق التقييم ما إذا كان هذا التصنيف قائماً وإذا كان مرتبطاً بتصنيف الميزانية ودليل الحسابات.

5:1-4

- والوثائق المتوافقة التي يمكن مقارنتها بتلك المعايير تعني ضمناً أن الشمولية والاتساق والموثوقية بمرور الوقت وعبر الجهات، ووضوح المبادئ والملاحظات التفسيرية (التي تغطي مسائل من قبيل المضمون الاقتصادي على الشكل القانوني) تقارن بمعايير إحصاءات مالية الحكومة مع منهجية وإجراءات موثقة تماماً.
- ولذلك ينبغي أن يكون من الممكن تحويل بيانات الميزانية إلى تقارير متوافقة مع إحصاءات مالية الحكومة.

- ويمكن أن يتم ذلك باستخدام جدول جسر قياسي يقارن بين التصنيف المستخدم ونظام إحصاءات مالية الحكومة.
- وإذا لم يستند التصنيف الآخر مباشرة إلى معيار إحصاءات مالية الحكومة، يجوز لصندوق النقد الدولي أن يقيم عملية التحويل للتأكد من قدرته على إنتاج تقارير إحصائية متوافقة مع إحصاءات مالية الحكومة.
- وإذا كان التحويل إلى إحصاءات مالية حكومية ينطوي على تقسيم إدخالات المحاسبة في إطار تصنيف الدولة وإعادة توزيع المبالغ عبر رموز مختلفة في نظام إحصاءات مالية الحكومة، فقد يشير ذلك إلى احتمال عدم الاتساق.

التوقيت الزمني / التغطية / البيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	البيانات المطلوبة / الحساب	مصادر المعلومات
السنة المالية الأخيرة المكتملة	ميزانية الحكومة	– المعلومات المتعلقة بمحتوى وتطبيق التصنيفات المطبقة والأدلة على أن التصنيف مستخدم فعلا في وثائق الميزانية وخريطة الحسابات. – وفي الحالات التي يختلف فيها التصنيف عن نظام إحصاءات مالية الحكومة، ينبغي طلب معلومات عن منهجيات التفسير وأمثلة عن الإحصاءات المنتجة باستخدام منهجيات الربط، إذا أجريت هذه التحويلات.	– التشريعات واللوائح ذات الصلة التي تحدد تطبيق التصنيف. – وثيقة الميزانية السنوية المقدمة من وزارة المالية عن آخر سنة مالية مكتملة – نسخة من دليل الحسابات المستخدم في آخر سنة مالية مكتملة

PI-5. وثائق الميزانية.

حول المؤشر

- ويقيم هذا المؤشر شمولية المعلومات المقدمة في وثائق الميزانية السنوية، مقاسة مقابل قائمة محددة من العناصر الأساسية والإضافية.
- هناك بعد واحد لهذا المؤشر - البعد 5-1. وثائق الميزانية.

التأثير على نتائج الميزانية

- وتشير وثائق الميزانية السنوية إلى مقترحات ميزانية السلطة التنفيذية للسنة المالية المقبلة مع الوثائق الداعمة، كما قدمت إلى السلطة التشريعية لفحصها والموافقة عليها.
- وينبغي أن تتيح مجموعة الوثائق التي تقدمها السلطة التنفيذية صورة كاملة للتنبؤات المالية للحكومة، ومقترحات الميزانية، ونتائج السنوات المالية الحالية والسابقة (3).

(3) تستخدم المصطلحات التالية: السنة المالية الحالية (T) هي السنة المالية التي يجري فيها إعداد مقترحات الميزانية وعرضها عادة. العام التالي (T + 1) هو سنة الميزانية أو السنة المالية التي تقدم فيها مقترحات الميزانية السنوية. السنة السابقة (T-1) هو آخر السنة المالية الانتهاء. السنوات الخارجية (T + 2، T + 3، وما إلى ذلك) هي السنوات المالية التي تتجاوز السنة التي تقدم فيها مقترحات الموازنة السنوية. وتعلق السنوات الخارجية منظور الميزانية المتوسطة الأجل في المؤشر PI-14 - و PI-15 و PI-16.

البعد 1-5. وثائق الميزانية

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجة
أ	تستوفي وثائق الميزانية 10 عناصر ، بما في ذلك كل عنصر أساسي (1-4).
ب	تستوفي وثائق الميزانية 7 عناصر ، بما في ذلك 3 عناصر أساسية على الأقل (1-4).
ج	تستوفي وثائق الميزانية ما لا يقل عن 3 عناصر أساسية (1-4).
د	الأداء أقل من المطلوب للحصول على درجة ج.

إرشادات قياس البعد

1-1: 1

- تعتبر البيانات الشاملة عن تقديرات النفقات والإيرادات والفوائد، فضلا عن مجاميع مالية أخرى (مثل مستوى العجز والدين) ضرورية لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاستدامة المالية وتخصيص الموارد.
- وتدعم المعلومات المتعلقة بالآثار المترتبة في الميزانية على مبادرات السياسات الجديدة والاستثمارات الرأسمالية الحكومية في تحديد أولويات مخصصات الميزانية.

1-2: 2

- تشير متطلبات تقدير البعد إلى عدد العناصر التي تم تضمينها في آخر مقترحات الميزانية السنوية المقدمة إلى السلطة التشريعية من قبل الحكومة.
- ويجب الوفاء بالمواصفات الكاملة لمعيار المعلومات لكي تحسب في النتيجة.
- ويتعلق المؤشر بالوثائق المقدمة إلى السلطة التشريعية كجزء من معلومات الميزانية السنوية، أو قبل تقديم ميزانية السلطة التنفيذية.

3:1-5

- ويتضمن التقييم أربعة عناصر أساسية للمعلومات المالية التي تعتبر الأهم لتمكين السلطة التشريعية وغيرها من صانعي قرارات الميزانية من فهم الوضع المالي للحكومة.
- وتعتبر ثمانية عناصر إضافية من وثائق الميزانية ممارسة جيدة.
- وفيما يلي العناصر الرئيسية في هذا المؤشر:

العناصر الرئيسية:

- 1- توقعات العجز المالي أو الفائض أو نتيجة عمليات الاستحقاق.
- 2- نتائج ميزانية العام السابق، المقدمة في نفس شكل الميزانية المقترحة. وفي هذا العنصر، "نفس شكل اقتراح الميزانية" يقصد به عرض الأرقام وقابليتها للمقارنة على نفس المستوى الإجمالي أو نفس المستوى من التفاصيل ذات الصلة كما هو وارد في اقتراح الميزانية.
- 3- ميزانية السنة المالية الحالية المعروضة في نفس شكل اقتراح الميزانية. ويمكن أن تكون هذه الميزانية المعدلة أو النتيجة المقدرة.
- 4- بيانات الميزانية المجمعة لكل من الإيرادات والنفقات وفقا للأجزاء الرئيسية للتصنيفات المستخدمة، بما في ذلك بيانات عن السنة الحالية والسنة السابقة مع بيان تفصيلي لتقديرات الإيرادات والنفقات. (تصنيف الميزانية تغطي في المؤشر PI-4).

العناصر الإضافية

- 1- تمويل العجز، ووصف تكوينه المتوقع.
- 2- افتراضات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك على الأقل تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار الفائدة وسعر الصرف.
- 3- بما في ذلك تفاصيل على الأقل في بداية السنة المالية الحالية المقدمة وفقا لإحصائيات مالية الحكومة أو غيرها من المعايير المماثلة.
- 4- الأصول المالية، بما في ذلك التفاصيل على الأقل في بداية السنة المالية الحالية المقدمة وفقا لمعايير مالية الحكومة أو أي معيار مماثل.

5- معلومات موجزة عن مخاطر المالية العامة، بما في ذلك الخصوم الطارئة مثل الضمانات، والالتزامات الطارئة المضمنة في أدوات تمويل الهيكل مثل عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وما إلى ذلك.

6- شرح الآثار المترتبة في الميزانية على المبادرات الجديدة المتعلقة بالسياسات العامة والاستثمارات العامة الرئيسية الجديدة، مع تقديرات أثر جميع التغييرات الرئيسية في سياسة الإيرادات و / أو التغييرات الرئيسية في برامج الإنفاق. في هذا العنصر، بالنسبة لجميع التغييرات الرئيسية في سياسة الإيرادات و / أو الاستثمارات العامة الجديدة الرئيسية، يمكن للمقيمين أن يعبروا عن المراجع المرجعية للمؤشرات PI-15 و PI-11.

7- الوثائق المتعلقة بالتنبؤات المالية المتوسطة الأجل. وفي هذا العنصر، ينبغي أن يتضمن محتوى الوثائق المتعلقة بالتنبؤات المتوسطة الأجل على الأقل توقعات متوسطة الأجل للنفقات والإيرادات والرصيد المالي.

8- التحديد الكمي للنفقات الضريبية. وفي هذا العنصر، تشير النفقات الضريبية إلى الإيرادات الضائعة بسبب المعاملات الضريبية التفضيلية مثل الإعفاءات، والخصومات، والائتمانيات، والإعفاءات الضريبية، وما إلى ذلك.

4:1-5

• ومن المهم أن تكون جميع الوثائق متاحة للسلطة التشريعية وقت استعراض الميزانية المقترحة. فعلى سبيل المثال، إذا لم تدرج معلومات موجزة عن مخاطر المالية العامة في وثائق الميزانية ولكنها أتيحت للسلطة التشريعية من خلال تقرير رسمي آخر في وقت سابق من هذا العام، فإن ذلك من شأنه أن يفي بمتطلبات العنصر، شريطة إدراج جميع التفاصيل ذات الصلة في ذلك المسؤول (على سبيل المثال، "المعلومات الموجزة عن المخاطر المالية" يجب أن تغطي الالتزامات الطارئة مثل الضمانات والالتزامات الطارئة مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص).

5:1-5

- وفيما يتعلق بالعنصر 4 يلزم الحصول على البيانات المجمعة حسب جهات التصنيف الرئيسي والمعلومات التفصيلية المفصلة عن الإيرادات والنفقات. وبالنسبة للعنصر 10، فإن المبادرات الجديدة المتعلقة بالسياسات هي المبادرات التي وافقت عليها الحكومة وأدرجت في الميزانية السنوية المقترحة.

التوقيت الزمني / التغطية / البيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	البيانات المطلوبة /والحساب	مصادر المعلومات
آخر ميزانية قدمت للسلطة التشريعية	ميزانية الحكومة	البيانات المطلوبة - دليل على أن عناصر البيانات الـ 12 المدرجة مدرجة في الميزانية السنوية المقترحة والوثائق الداعمة قدمت إلى السلطة التشريعية لفحصها والموافقة عليها - وإذا لم تقدم الوثائق مع اقتراح الميزانية، فإن هناك حاجة إلى أدلة على ما يلي: (أ) تقديمها مسبقاً إلى السلطة التشريعية؛ (ب) الوفاء بالعناصر شريطة تضمين جميع التفاصيل المطلوبة لهذا العنصر؛ ولذلك فهي ذات صلة بما يكفي لدعم القرارات المتعلقة بالميزانية.	- الميزانية السنوية الأخيرة المقترحة والمقدمة إلى السلطة التشريعية. -الوثائق الداعمة للميزانية - وثائق إضافية تتعلق بالميزانية المقدمة إلى السلطة التشريعية قبل اقتراح الميزانية.

PI-6. عمليات الحكومة خارج التقارير المالية

حول المؤشر

- يقيس هذا المؤشر مدى الإبلاغ عن الإيرادات والنفقات الحكومية خارج التقارير المالية للحكومة.
- أنه يحتوي على الأبعاد الثلاثة التالية ويستخدم طريقة M2 (المتوسط) لتجميع درجات البعد:

البعد 1-6. النفقات خارج التقارير المالية

البعد 2-6. الإيرادات خارج التقارير المالية

البعد 3-6. التقارير المالية للوحدات الخارجة عن الميزانية

التأثير على مخرجات الميزانية

- وينبغي أن تشمل التقارير المالية اللاحقة المتاحة للحكومة جميع أنشطة الميزانية والخارجة عن الميزانية التي تتيح لها الحصول على صورة كاملة عن الإيرادات والنفقات في كل فئة. وستكون هذه هي الحالة إذا كانت نفقات وإيرادات الوحدات الخارجة عن الميزانية والنفقات والإيرادات المتصلة بأنشطة وحدات الميزانية الخارجة عن الميزانية ضئيلة أو إذا أدرجت هذه الإيرادات والنفقات في التقارير المالية اللاحقة للحكومة.
- ومن الضروري الحصول على صورة كاملة عن الإيرادات والنفقات اللازمة للانضباط المالي الكلي. وتساعد الصورة الكاملة أيضا على ضمان إدارة الموارد غير المشمولة في التقارير المالية على النحو المناسب بطريقة تتسق مع السياسات والإجراءات الحكومية. وهي ذات صلة أيضا بتقديم الخدمات، حيث قد تؤثر العمليات خارج التقارير المالية على نوعية وكمية الخدمات المقدمة نيابة عن الحكومة.

إرشادات قياس المؤشر

1: 6

- وتعتبر الكيانات ذات الميزانيات الفردية التي لا تغطيها الميزانية الرئيسية بالكامل من خارج الميزانية وفقا لدليل صندوق إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2014.

- وهذه الكيانات هي وحدات منفصلة تعمل تحت سلطة أو سلطة حكومة مركزية (أو في حالة تقييم حكومي دون وطني أو حكومة أو حكومة محلية).
- وقد يكون لديهم مصادر دخل خاصة بهم ، يمكن أن تستكمل بمنح (تحويلات) من الميزانية العامة أو من مصادر أخرى. وعلى الرغم من أن ميزانياتها قد تخضع لموافقة الهيئة التشريعية، فإن الوحدات الخارجة عن الميزانية لها سلطة تقديرية على حجم وتكوين إنفاقها.
- ويمكن إنشاء هذه الكيانات للقيام بمهام حكومية محددة، مثل إنشاء الطرق، أو إنتاج الخدمات الصحية أو التعليمية غير التسويقية.
- وتختلف ترتيبات الميزانية تبانيا واسعا بين البلدان، وتستخدم مصطلحات مختلفة لوصف هذه الكيانات، ولكنها كثيرا ما يشار إليها باسم "الأموال الخارجة عن الميزانية" أو "الوكالات اللامركزية" (الفصل 8-2 من الفصل 2 من دليل إحصاءات مالية الحكومة، 2014).

2: 6

- الوحدات من خارج الميزانية قد تشمل أيضا بعض المؤسسات العامة التي تم وضعها من الناحية القانونية كما المؤسسات العامة ولكن هذا لا تلي المتطلبات الإحصائية من 'مؤسسة عامة "لأنها لا تفرض أسعارا كبيرة اقتصاديا (انظر PI-7).
- ويمكن أن تكون المؤسسات المملوكة للحكومة، مثل البنك المركزي أو مكتب البريد أو السكك الحديدية - التي غالبا ما يشار إليها باسم المؤسسات العامة أو المؤسسات المملوكة للدولة أو المؤسسات شبه الحكومية بالمعنى القانوني - جزءا من الحكومة العامة أو القطاع العام (الهيئات ذات الميزانيات الملحقة والمؤسسات ذات الميزانيات المستقلة)، (دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، الفصل 2، الأقسام 2-1، 2-64، 2-65، 2-88). وفي بعض الأحيان، توجد هذه الكيانات كمشاريع غير مؤسسية داخل الوزارات الحكومية. وعندما تنتج هذه المؤسسات غير المنتجة السلع والخدمات للسوق بأسعار هامة اقتصاديا ولها مجموعات منفصلة من الحسابات، فهي شركات شبه مصنفة كمؤسسات عامة (دليل 2-3 إحصاءات مالية الحكومة 2014، القسم 2-33). ومع ذلك، فإن المؤسسات غير المملوكة للوحدات الحكومية

التي ليست شبه الشركات تبقى جزءاً لا يتجزأ من الوزارات التي أنشأتها (ومن ثم يجب إدراجها في القطاع الحكومي العام) دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، القسم 2.59).

3:6

- ويعتمد ما إذا كانت الجهة مصنفة كميزانية أو خارجة عن الميزانية أو مؤسسة عامة على الظروف المحددة.
- وتشمل العوامل التي يتعين النظر فيها ما إذا كان الكيان جزءاً من الحكومة المركزية (ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية) أو القطاع العام الأوسع وما إذا كانت الجهة تنخرط في أنشطة سوقية أو غير تسويقية.
- فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون مكتب البريد، حسب البلد، جهة حكومية أو وحدة خارجة عن الميزانية أو مؤسسة عامة (أو حتى شركة خاصة تخضع لشراكة بين القطاعين العام والخاص)، تبعاً لطبيعة عملياتها التجارية ومستوى سيطرة الحكومة.

4:6

- وتشير التقارير المالية الحكومية إلى تقارير الحكومة المركزية التي جرى تقييمها في إطار مؤشر PI-29.

5:6

- أما النفقات الضمنية مثل العمليات شبه المالية، والمنح المقدمة من المانحين، والنفقات الضريبية فهي غير مشمولة في تغطية المؤشر.
- العمليات شبه المالية هي العمليات الحكومية التي تقوم بها الوحدات المؤسسية بخلاف الوحدات الحكومية العامة، وهي جزء من القطاع العام (دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، القسم 2.4).

6:6

- وينبغي أن يشير المقيمون إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة لمزيد من التوجيه بشأن المؤسسات والإيرادات والنفقات التي تعتبر خارجة عن الميزانية عند تقييم هذا المؤشر.

البعد 6-1. النفقات خارج التقارير المالية

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجة
أ	وتبلغ النفقات خارج التقارير المالية الحكومية أقل من 1٪ من إجمالي نفقات ميزانية الحكومة.
ب	وتبلغ النفقات خارج التقارير المالية الحكومية أقل من 5٪ من إجمالي نفقات ميزانية الحكومة.
ج	وتبلغ النفقات خارج التقارير المالية الحكومية أقل من 10٪ من إجمالي نفقات ميزانية الحكومة.
د	الأداء اقل من المطلوب للدرجة ج

إرشادات قياس البعد

التوقيت الزمني	التغطية	البيانات المطلوبة/ الحساب	مصادر المعلومات
آخر سنة مالية منجزة	ميزانية الحكومة	إثبات النفقات غير المسجلة في التقارير المالية اللاحقة للحكومة . مجموع هذه النفقات التي يتم احتسابها كنسبة مئوية من إجمالي نفقات مجموعة البنك الدولي	معلومات من وزارة المالية، البنك المركزي، الجهاز الأعلى للرقابة المالية، وغيرها عن الحسابات المصرفية الحكومية التي لا تدار من قبل الخزينة . السجلات المالية للوزارات والوحدات الخارجة عن الميزانية التي لم يبلغ عنها في التقارير المالية للحكومة المركزية (مثل سجلات مسك الدفاتر و / أو المصروفات الثرية، والفواتير، والبيانات المصرفية، وما إلى ذلك) . (ملاحظة : سيتعين على المقيمين تحديد العمليات / الحسابات قبل أن يتمكنوا من جمع السجلات عليها)

البعد 2-6. الإيرادات خارج التقارير المالية

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجة
أ	الإيرادات خارج التقارير المالية الحكومية أقل من 1٪ من إجمالي الإيرادات بميزانية الحكومة.
ب	الإيرادات خارج التقارير المالية الحكومية أقل من 5٪ من إجمالي الإيرادات بميزانية الحكومة.
ج	الإيرادات خارج التقارير المالية الحكومية أقل من 10٪ من إجمالي الإيرادات بميزانية الحكومة.
د	الأداء اقل من المطلوب للدرجة ج

إرشادات قياس البعد

2-6: 1.

- ويقيم هذا البعد حجم الإيرادات التي تتلقاها الوحدات الممولة من الميزانية ومن خارج الميزانية (بما في ذلك صناديق الضمان الاجتماعي) التي لم يبلغ عنها في التقارير المالية للحكومة.
- ويمكن أن تشمل هذه الإيرادات التي تحصل عليها الوحدات الخارجة عن الميزانية من عمليات تحويل الميزانية أو الإيرادات الأخرى والإيرادات المتأتية من المشاريع الممولة من الجهات المانحة والرسوم خارج النوع أو القيمة المعتمدة في الميزانية، حيث لا يتم الإبلاغ عن أي منها في التقارير المالية للحكومة المركزية.

التوقيت الزمني / التغطية / البيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	البيانات المطلوبة	مصادر المعلومات
السنة المالية الأخيرة المنجزة	ميزانية الحكومة	إثبات الإيرادات التي لم تسجل في التقارير المالية الحكومية اللاحقة مجموع هذه الإيرادات يتم احتسابها كنسبة مئوية من إجمالي إيرادات ميزانية الحكومة	معلومات من وزارة المالية، البنك المركزي، الجهاز الأعلى للرقابة المالية وغيرها حول الحسابات المصرفية الحكومية التي لا تدار من الخزنة. السجلات المالية للوزارات والوحدات الخارجة عن الميزانية التي لم يبلغ عنها في التقارير المالية للحكومة (مثل سجلات مسك الدفاتر و / أو المصروفات الثرية والفواتير والبيانات المصرفية وما إلى ذلك)

إرشادات تكميلية للأبعاد 1-6 و 2-6

2-6: 2.

- وفيما يتعلق بالمؤشر PI-6.1 و PI-6.2 ، يوصى بأن يتضمن تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية جدولاً يحدد الإيرادات والنفقات المعروفة غير المسجلة في التقارير المالية الحكومية (انظر الجدول 1-6). وبحكم التعريف، قد لا يتمكن المقيمون من استيعاب كامل حجم الإيرادات والنفقات غير المبلغ عنها إذا لم يتم الاحتفاظ بسجلات محاسبية سليمة، أي عندما تكون المبالغ غير معروفة.

3: 2-6

- وينبغي أن يقوم المراجعون بمراجعة المؤسسات التي تقدم الخدمات للجمهور، وأن تقوم المؤسسة بتحصيل الرسوم (مع أو بدون أساس قانوني) والحفاظ عليها.
- وفي الحالات التي يتعذر فيها حساب مبالغ الإيرادات المحصلة و / أو النفقات المتكبدة، إما بسبب عدم وجود أي من السجلات أو عدم توفرها، ينبغي الإشارة إلى ذلك في التقرير حتى وإن كان من الواضح أن هذه الرسوم تفرض.

4: 2-6

- وينبغي أيضا ملاحظة الأهمية المادية لهذه الرسوم.
- وفي هذا الصدد، قد يكون من الممكن تقدير مدى التكلفة على أساس أخذ العينات.

5: 2-6

- وتجدر الإشارة إلى أن حجم الإيرادات والنفقات خارج التقارير المالية قد يكون مختلفا اختلافا كبيرا في سنة معينة، بسبب تراكم أو تخفيض الأصول والخصوم المالية خارج عمليات الميزانية.

6: 2-6

- ويمكن أيضا أن تحدث اختلافات في مدى تأثير الوحدات الخارجة عن الميزانية على التصنيفين PI-6.1 و PI-6.2 على التوالي، إذا كانت الوحدة، على سبيل المثال، تقوم بتقارير جميع الإيرادات المتلقاة ولكن ليس كيف تم إنفاق الأموال.

7: 2-6

- وينبغي أن يشمل حساب النسبة المئوية للنفقات من جانب وحدات خارجة عن الميزانية خارج التقارير المالية الحكومية النفقات التي لم يحدد فيها الاستخدام النهائي للمنح / الإعانات، باستخدام نفس التصنيف الذي تستخدمه عمليات الميزانية.

الجدول 1-6.

مثال على الإيرادات والنفقات خارج التقارير المالية للحكومة (الكيانات الفعلية وغيرها من التفاصيل سوف تختلف بين البلدان) .

الأدلة والإبلاغ	المبلغ المقدر للنفقات المبلغ عنه خارج التقارير المالية الحكومية	نوع الإنفاق المبلغ عنه خارج التقارير المالية الحكومية	المبلغ المقدر للإيرادات المبلغ عنها خارج التقارير المالية الحكومية	نوع الإيرادات خارج التقارير المالية الحكومية	الجهة
					وحدات خارج الميزانية
وتحتفظ السلطة بالإيرادات من تسجيل المهنيين الطبيين ولا تسجل في نظام معلومات الإدارة المالية. تحتفظ الهيئة بحسابات مسك دفاتر منفصلة للإيرادات المحتجزة	د.ك	معدات مكتبية ثانوية؛ مركبة؛ بدل وجبات	د.ك	رسوم التسجيل الطبي	هيئة الصحة

الأدلة والإبلاغ	المبلغ المقدّر للتنفقات المبلغ عنه خارج التقارير المالية الحكومية	نوع الإنفاق المبلغ عنه خارج التقارير المالية الحكومية	المبلغ المقدّر للإيرادات المبلغ عنها خارج التقارير المالية الحكومية	نوع الإيرادات خارج التقارير المالية للحكومة	الجهة
رسوم إضافية (100) دولار لكل طالب سنويا) تفرض لتكملة الرسوم الدراسية الرسمية. التقارير السنوية من عمليات صندوق الموارد الطبيعية. يتم البالغ عن جميع التحويلات إلى الميزانية	د.ك	المعدات الرياضية، والاستحواذ على المكتبة، وأجهزة الحاسوب والبرمجيات وغيرها.	د.ك	رسوم منشأة الطالب رسوم الترخيص والإتاوات من الاستخرا ج. عوائد من استثمار أرصدة الصناديق.	الجامعة صندوق الموارد الطبيعية إلخ

عمليات وحدات الميزانية خارج التقارير المالية للحكومة

الأدلة والإبلاغ	المبلغ المقدر للنفقات المبلغ عنه خارج التقارير المالية الحكومية	نوع الإنفاق المبلغ عنه خارج التقارير المالية الحكومية	المبلغ المقدر للإيرادات المبلغ عنها خارج التقارير المالية الحكومية	نوع الإيرادات خارج التقارير المالية للحكومة	الجهة
					وحدات خارج الميزانية
مذكرة تفاهم بين الوزارة وشريك التنمية. مصرف منفصل وحدة الميزانية a / c. تقرير ربع سنوي إلى شريك التنمية مسك الدفاتر المدرسية فقط. لا توجد تقارير مالية. الكمية غير معروفة المدفوعات المشتركة التي تم جمعها / الاحتفاظ بها من قبل المرافق الطبية الأولية. لم يتم تسجيلها في نظام معلومات الإدارة المالية			د.ك	منحة مباشرة لمشروع تحديث النقل بتمويل من شريك التنمية الرسوم المدرسية الطوعية التي يتم تحصيلها من الآباء وتشجيعهم من قبل المؤسسات. لا أساس	وزارة النقل وزارة التعليم وزارة الصحة المجموع
			د.ك		
			د.ك		

البعد 3-6 التقارير المالية للوحدات خارج الميزانية

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	تقدم التقارير المالية المفصلة لجميع الوحدات الخارجة عن الميزانية إلى الحكومة سنويا في غضون ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية.
ب	تقدم التقارير المالية التفصيلية لمعظم الوحدات الخارجة عن الميزانية إلى الحكومة سنويا في غضون ستة أشهر من نهاية السنة المالية.
ج	تقدم التقارير المالية المفصلة لأغلبية الوحدات الخارجة عن الميزانية إلى الحكومة سنويا في غضون تسعة أشهر من نهاية السنة المالية.
د	الأداء أقل من المطلوب للحصول على درجة ج.

إرشادات قياس البعد

3-6: 1.

- يقيم هذا البعد مدى تقديم التقارير المالية اللاحقة للوحدات الخارجة عن الميزانية إلى الحكومة المركزية.
- وينبغي أن تكون التقارير المالية السنوية شاملة وتقدم في الوقت المناسب بما يتسق مع متطلبات الإبلاغ عن الميزانية المركزية للحكومة (انظر PI-29).
- وينبغي أن تتضمن المعلومات تفاصيل عن الإيرادات والنفقات الفعلية، والأصول والخصوم، والضمانات والالتزامات الطويلة الأجل.
- ويقيم مؤشر منفصل (PI-29) مدى تقديم وحدات الحكومة المركزية للميزانية تقارير مالية لمراجعة الحسابات.

3-6: 2.

- ويبين الجدول 2-2: الهيكل المالي لتقديرات الميزانية المركزية للحكومة والجدول 2-7: الهيكل المالي لنفقات الحكومة الفعلية، والهيكل المالي للحكومة على إجمالي النفقات الحكومية المبلغ عنها لوحدات الميزانية والوحدات الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك صناديق الضمان الاجتماعي.

3-6: 3.

- وحيثما تقدم وحدات خارجة عن الميزانية تقارير مالية سنوية منفصلة، يجب أن تكون هذه البيانات مفصلة بما فيه الكفاية (على سبيل المثال، عن طريق توفير النفقات حسب التصنيف الاقتصادي) وفي الوقت المناسب لإعطاء صورة كاملة عن العمليات المالية الحكومية عند دمجها مع التقارير المالية السنوية للحكومة.

3-6: 4.

- ومن أجل هذا البعد، يتم تقييم الأهمية النسبية على النفقات الإجمالية للوحدات الخارجة عن الميزانية التي تقدم بشأنها تقارير مالية.

3-6: 5.

- وفي الحالات التي تكون فيها الوحدات الممولة من خارج الميزانية سنوات مالية مختلفة، ينبغي على فريق الخبراء الاستشاري، أن يستند إلى تقارير السنوات المالية المعنية للوحدات الخارجة عن الميزانية، وليس في السنة المالية.

3-6: 6.

- وفي الحالات التي تكون فيها الوحدات الخارجة عن الميزانية ذات فترات إبلاغ مختلفة، يمكن أن يكون متوسط الفترة هو ترجيح نفقات كل وحدة من وحدات الإبلاغ الخارجة عن الميزانية.

3-6: 7.

- وفي تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية (أ)، قد يرغب المقيمون في إعداد جدول يقدم تفاصيل عن التقارير المالية للوحدات الخارجة عن الميزانية (انظر الجدول 6-2 أدناه) للمساعدة في تسجيل النقاط.
- وينبغي أن يراعي إعداد الجدول الاحتياجات المادية للمؤشر على أساس النفقات، أي أنه لا يقصد منه إدراج جميع الوحدات الخارجة عن الميزانية.

الجدول 2-6: التقارير المالية للوحدات الخارجة عن الميزانية.

النفقات	مكونات التقرير المالي السنوي			تاريخ التقرير	تاريخ التقرير	اسم الوحدة
	الضمانات	الأصول	النفقات			
كنسبة	والالتزامات	والخصوم	والإيرادات	المالي	المالي	خارج
مئوية من	طويلة	المالية	وفقا	السنوي	السنوي	الميزانية
مجموع	الأجل	وغير	للتصنيف	المنجز		
نفقات		المالية	الاقتصادي			
الوحدات						
الخارجة						
عن						
الميزانية						
(مقدرة)						

التوقيت الزمني / التغطية / البيانات المطلوبة

مصادر المعلومات	البيانات المطلوبة	التغطية	التوقيت الزمني
- التقارير المالية السنوية للوحدات الخارجة عن الميزانية - مراسلات مع جهة مركزية فيما يتعلق بالتقارير المالية	- دليل على قيام الحكومة المركزية بتقديم التقارير المالية . - تاريخ تقديم التقارير المالية إلى الحكومة.	ميزانية الحكومة	السنة المالية الأخيرة المنجزة

PI-7. عمليات التحويل إلى الحكومات دون الوطنية

حول المؤشر

- يقيم هذا المؤشر شفافية وحسن توقيت التحويلات من الحكومة إلى الحكومات دون الوطنية التي لها علاقات مالية مباشرة معها.
- وهي تعتبر الأساس للتحويلات من الحكومة وما إذا كانت الحكومات دون الوطنية تتلقى معلومات عن مخصصاتها في الوقت المناسب لتيسير تخطيط الميزانية.
- ويحتوي على البعدين التاليين ويستخدم طريقة M2 (المتوسط) لتجميع درجات البعد:
البعد 1-7. نظام تخصيص التحويلات
البعد 2-7. توقيت المعلومات المتعلقة بعمليات التحويل

الأثر على نتائج الميزانية

- ويمكن أن يكون للتحويلات إلى الحكومات دون الوطنية تأثير على قدرة الحكومة على تحقيق الانضباط المالي الكلي والحفاظ عليه لأنها تؤثر على الطريقة التي تستخدم بها الموارد المتاحة.
- ويمكن أن تستهدف عمليات التحويل أيضا أولويات السياسة العامة المحددة للحكومة، وبالتالي تؤثر على تخصيص الموارد.
- وإذا لم تتبع التحويلات إلى الحكومات دون الوطنية نظم شفافة ومنظمة، يمكن أن تكون هناك ضغوط غير متوقعة وربما كبيرة للحصول على الأموال اللازمة لتقديم الخدمات التي تعتمد على التحويلات أو التي تتأثر عندما يتم تحويل الأموال إلى الحكومات دون الوطنية وبعيدا عن الاستخدامات الأخرى الممكنة.
- (وترد معلومات الأداء عن الخدمات التي تقدمها الحكومات دون الوطنية نيابة عن الحكومة المركزية في مؤشر PI-8).

إرشادات قياس المؤشر

7:1.

- ويدرس المؤشر ترتيبات تقديم التحويلات من الحكومة المركزية إلى الحكومات دون الوطنية (4) وتحديد المعلومات عن تلك التحويلات في الوقت المناسب.
- ويتم تناول التقارير المالية من قبل الحكومات دون الوطنية والمخاطر المالية للحكومة من الحكومات دون الوطنية في PI-10.

البعد 7-1. نظام تخصيص التحويلات.

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجة
أ	ويحدد التوزيع الأفقي لجميع التحويلات إلى الحكومات دون الوطنية من الحكومة من خلال نظم شفافة قائمة على القواعد.
ب	ويحدد التوزيع الأفقي لمعظم التحويلات إلى الحكومات دون الوطنية من الحكومة المركزية من خلال نظم شفافة قائمة على القواعد.
ج	ويحدد التوزيع الأفقي لبعض التحويلات إلى الحكومات دون الوطنية من الحكومة المركزية من خلال أنظمة شفافة قائمة على القواعد.
د	الأداء أقل من المطلوب للحصول على درجة ج.

(4) راجع الفصل 2 من دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، للإطلاع على شرح للتمييز بين حكومة دون وطنية ووحدة حكومية مركزية .

ارشادات قياس البعد

1:1-7

- ويقيم هذا البعد مدى تطبيق النظم الشفافة القائمة على القواعد على الميزانية والتخصيص الفعلي للتحويلات المشروطة وغير المشروطة.
- ويمكن إجراء التحويلات لدعم نفقات الحكومة دون الوطنية في شكل منح غير مشروطة، حيث تحدد الحكومات دون الوطنية استخدامها النهائي من خلال ميزانياتها، أو من خلال منح مشروطة (مخصصة) للحكومات دون الوطنية لتنفيذ مسؤوليات مختارة لتقديم الخدمات والإنفاق - مثال، حسب الوظيفة أو البرنامج، عادة وفقا لمعيار تنظيمي أو سياسة متفق عليها.
- وعادة ما يتم تحديد المستوى العام للمنح) أي التخصيص الرأسي (من خلال قرارات السياسات بناء على تقدير الحكومة المركزية أو كجزء من عمليات التفاوض الدستوري، ولا يتم تقييمها حسب هذا المؤشر.
- ومع ذلك ، هناك حاجة إلى معايير واضحة لتوزيع المنح بين الحكومات دون الوطنية - على سبيل المثال، صيغ للتخصيص الأفقي للأموال - لضمان الشفافية التخصيصية والقدرة على التنبؤ على المدى المتوسط للأموال المتاحة لتخطيط وميزانية برامج الإنفاق من قبل الحكومات دون الوطنية.
- وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار كل تحويل مالي من الحكومة المركزية إلى الحكومات دون الوطنية ذات الصلة.
- وفي حالة استخدام صيغ أو معايير مختلفة للعناصر المختلفة للنقل، يمكن إجراء التقييم العام على أساس المتوسط المرجح القائم على القيمة.

2:1-7

- إذا كانت المبالغ التي تم تحويلها فعلياً تختلف عن التحويلات المعتمدة في الميزانية، طالما أن الأساس الذي يتم من خلاله تحديد الأموال الفعلية يستند إلى قواعد وشفافية، يتم قياس البعد وفقاً لأهمية هذه التحويلات.

- فعلى سبيل المثال، إذا خفضت المخصصات إلى جميع الحكومات دون الوطنية نتيجة لنقص الإيرادات، فإن أي تخفيض في المخصصات مقارنة بالميزانية يتفق مع القواعد المطبقة ويطبق بشفافية.

3:1-7

- لا يتم تضمين التحويلات من مستوى واحد من الحكومة دون الوطنية إلى مستويات أقل من الحكومات دون الوطنية في تقييم هذا المؤشر لتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية للحكومة العامة.

التوقيت ، والتغطية، والبيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	متطلبات / حساب البيانات	مصادر البيانات
السنة المالية الأخيرة	ميزانية الحكومة	متطلبات البيانات نظام قائم على قواعد أفقية أو ترتيبات أخرى لتحديد التوزيع الأفقي للتحويلات إلى الحكومات دون الوطنية لكل نوع من أنواع التحويل. العمليات الحسابية . احسب نسبة (المتوسط المرجح حسب قيمة التحويلات) التي تحددها المخصصات الأفقية بين الحكومات دون الوطنية بقواعد شفافة ونظام قائم على القواعد كنسبة مئوية من مجموع التحويلات من المجموعة إلى الحكومة (الحكومات) دون الوطنية ذات الصلة.	التشريعات أو القواعد المنظمة لعمليات التحويل من الحكومة إلى الحكومة دون الوطنية. وثائق الميزانية السنوية وزارة المالية ، أو كيان محدد مسئول عن المستوى دون الوطني . مثل وزير الحكم المحلي أو اللامركزية التثليث مع ممثلي الحكومة غير الوطنية ، سواء في جهات دون وطنية أو جمعيات دون الوطنية مختارة.

البعد 2-7. توقيت المعلومات المتعلقة بعمليات التحويل. التسجيل.

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجة
أ	تدار العملية التي تتلقى بها الحكومات دون الوطنية معلومات عن عمليات تحويلاتها السنوية من خلال جدول الميزانية العادية الذي يتم التقييد به عموماً ويقدم معلومات واضحة ومفصلة بما فيه الكفاية للحكومات دون الوطنية للسماح بستة أسابيع على الأقل لاستكمال تخطيط ميزانيتها في الوقت المحدد.
ب	تدار العملية التي تتلقى بها الحكومات دون الوطنية معلومات عن عمليات تحويلاتها السنوية من خلال الجدول الزمني للميزانية العادية الذي يوفر معلومات واضحة ومفصلة بقدر كاف للحكومات دون الوطنية لإتاحة ما لا يقل عن أربعة أسابيع لاستكمال تخطيط ميزانيتها في الوقت المحدد.
ج	وقد تحدث تأخيرات كبيرة في تنفيذ إجراءات الميزانية. وتصدر المعلومات المتعلقة بالتحويلات السنوية إلى الحكومات دون الوطنية قبل بداية السنة المالية للحكومات دون الوطنية، والتي يمكن أن تكون بعد تحديد خطط الميزانية.
د	الأداء أقل من المطلوب للحصول على درجة ج

إرشادات قياس البعد

2-7: 1.

- وقيم هذا البعد توقيت تقديم معلومات موثوقة إلى الحكومات دون الوطنية بشأن مخصصاتها من الحكومة المركزية للسنة المقبلة.
- ومن الأهمية بمكان أن تتلقى الحكومات دون الوطنية معلومات عن المخصصات السنوية من الحكومة المركزية قبل إتمام عمليات إعداد الميزانية الخاصة بها (ويفضل أن تبدأ قبل البدء).

- وينبغي أن تنظم المعلومات المتعلقة بعمليات التحويل إلى ميزانيات الحكومات دون الوطنية جدول الميزانية السنوية للحكومة المركزية، الذي ينبغي أن يوفر معلومات موثوقة عن المخصصات في بداية دورة الميزانية.

2-7: 2.

- المصطلح "التمسك عموماً" يعني أن الجدول الزمني يحترم في معظم جزء من الإجراءات والتوقيت المرتبط بها.
- وفي حين أن التأخير لبضعة أيام في تاريخ معين قد يكون مقبولا، يحتاج المقيمون إلى تحديد ما إذا كانت معظم المراحل (الإجراءات) والتوقيت في جدول الميزانية قد تحققت أو تقابلت تقريبا مع مراعاة على الأقل ستة أسابيع للدرجة (أ) وأربعة أسابيع للدرجة (ب) من أجل الحكومات دون الوطنية لإكمال تخطيط ميزانيتها بشكل مجد.
- وينفس القدر من الأهمية، هو تحديد ما إذا كانت الإجراءات الرئيسية (مراحل) العملية والتوقيت المناظر تتبع.
- يمكن أن يكون لدى مجموعة الحكومات دون الوطنية برنامج زمني لميزانيتها الخاصة ولكن يتم تقييم المؤشر وفقا للجدول الزمني لميزانية الحكومة.

2-7: 3.

- ويمكن أن تتكون التحويلات من ميزانية الحكومة إلى مجموعات الحكومات دون الوطنية من مخصصات متعددة مثل المخصصات المنفصلة للنفقات (الجارية) المتكررة والرأسمالية أو المنح العامة والمخصصة.
- وفي حالة إرسال المعلومات في وقت مختلف بالنسبة لنوع التخصيص المختلف، ينبغي أن يستخدم المقيمون التاريخ الذي تم فيه نقل المعلومات المتعلقة بالتخصيص النهائي إلا إذا كان التخصيص المقابل غير جوهري (أقل من 10٪ من المبلغ الإجمالي للتحويلات).

4: 2-7.

- ويمكن أن تتلقى المجموعات الحكومية المتعددة الإخطارات المتعددة لعمليات التحويل المنتظر إجراؤها في مراحل مختلفة من إعداد الميزانية مثل سقف التحويل الإرشادية في بداية عملية الميزانية والسقف النهائية في وقت لاحق بعد دراسة مجلس الوزراء لمشروع الميزانية.

- يجب أن يكون التاريخ الذي يجب أن يؤخذ في الحسبان لتسجيل هذا البعد هو التاريخ الذي يتم فيه تلقي الإشعار بالمخصصات المدرجة في الميزانية (زائد أو ناقص 10 ٪).

التوقيت الزمني / التغطية / والبيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	البيانات المطلوبة / الحساب	مصادر المعلومات
السنة المالية الأخيرة المنجزة	ميزانية الحكومة	محتوى المعلومات المقدمة إلى الحكومات دون الوطنية بشأن تحويلاتها السنوية (لتحديد ما إذا كانت واضحة ومفصلة بما فيه الكفاية) التاريخ الذي يقدم فيه المسئولون الحكوميون دون الوطنيون معلومات رسمية عن التحويلات من الحكومة التاريخ الذي يجب أن تقدم فيه إدارات الحكومة دون الوطنية مقترحات ميزانيتها للموافقة النهائية عليها حساب الفترة بين تاريخين لتقييم أ و ب	التشريعات أو القواعد المنظمة لعمليات التحويل من الحكومة إلى حكومة دون الوطنية وثائق الموازنة السنوية التي يتم الحصول عليها من وزارة المالية، أو كيان محدد مسئول عن المسائل دون الوطنية مثل وزير الحكم المحلي أو اللامركزية التثليث مع ممثلي حكومة دون الوطنية ، سواء في الكيانات دون الوطنية المحددة أو جمعية دون الوطنية

PI-8. معلومات الأداء لتقديم الخدمات.

حول المؤشر

- يفحص هذا المؤشر معلومات أداء تقديم الخدمات في مقترح الميزانية للسلطة التنفيذية أو وثائقها الداعمة في تقارير نهاية السنة.
- ويحدد ما إذا كانت عمليات مراجعة الأداء أو التقييمات تنفذ.
- ويقيم أيضا مدى جمع المعلومات عن الموارد التي تتلقاها وحدات تقديم الخدمات وتسجيلها.
- إنه يحتوي على الأبعاد الأربعة التالية ويستخدم الأسلوب M2 (المتوسط) لتجميع درجات البعد:

البعد 1-8. خطط الأداء لتقديم الخدمات

البعد 2-8. الأداء المحقق لتقديم الخدمات

البعد 3-8. الموارد التي تتلقاها وحدات تقديم الخدمات

البعد 4-8. تقييم الأداء لتقديم الخدمات

التأثير على مخرجات الميزانية

- ويركز المؤشر على توافر معلومات الأداء وتغطيتها وحسن توقيتها فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة، وإلى أي مدى يرجح أن تعزز هذه المعلومات تحسينات في فعالية هذه الخدمات وكفاءتها التشغيلية.
- ومن المهم أيضا بالنسبة للسلطة التشريعية والمسؤولين الحكوميين وعامة الجمهور معرفة ما إذا كانت موارد الميزانية تصل إلى وحدات تقديم الخدمات على النحو المخطط له.
- ويشكل تعزيز الكفاءة التشغيلية في تقديم الخدمات العامة هدفا أساسيا لنظام إدارة الشؤون المالية العامة.
- ويعتبر إدراج معلومات الأداء في وثائق الميزانية ممارسة جيدة على الصعيد الدولي وهو يعزز مساءلة السلطة التنفيذية عن النواتج المقررة والمتحققة ونتائج البرامج والخدمات الحكومية.

- وعلى نحو متزايد، تطلب السلطات التشريعية الاطلاع على معلومات الأداء هذه كجزء من تدقيق نظرها في الميزانية المقترحة للسلطة التنفيذية ، على الرغم من أن الهيئة التشريعية قد لا تكون ملزمة بالموافقة على الأداء المخطط.

إرشادات قياس المؤشر

1:8

- ويشير تقديم الخدمات لهذا المؤشر إلى البرامج أو الخدمات التي تقدم إما لعامة الناس أو لفئات مستهدفة محددة من المواطنين، سواء كلياً أو جزئياً باستخدام الموارد الحكومية.
- ويشمل ذلك خدمات مثل التعليم والتدريب والرعاية الصحية والدعم الاجتماعي والمجتمعي والشرطة وبناء الطرق والصيانة والدعم الزراعي والمياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات.

- وهو يستبعد الخدمات المقدمة على أساس تجاري من خلال المؤسسات العامة.
- **كما أنه يستثني** وظائف السياسات والإدارة الداخلية والوظائف التنظيمية البحتة التي تضطلع بها الحكومة، على الرغم من إمكانية تسجيل بيانات الأداء لهذه الأنشطة للأغراض الإدارية الداخلية. كما أنه **يستبعد** الدفاع والأمن الوطني.

2:8

- وتعرف وحدة تقديم الخدمات بأنها الوحدة التي تقدم خدمات الخطوط الأمامية مباشرة للمواطنين والشركات مثل المدارس وعيادات الرعاية الصحية والمستشفيات وإدارات الشرطة المحلية ووحدات الإرشاد الزراعي.

3:8

- وتشير **معلومات الأداء** إلى مؤشرات النواتج والنتائج المخططة أو المحققة مقابل تلك المؤشرات.
- **والمخرجات** هي الكمية الفعلية للمنتجات أو الخدمات التي تنتجها أو تسلمها الخدمة ذات الصلة (البرنامج أو الوظيفة).
- والنتيجة هي التأثير القابل للقياس أو النتيجة أو الأثر المترتب على الخدمة (أو البرنامج أو الوظيفة) ومخرجاتها. الأنشطة هي مهام أو مهام محددة لتقديم الخدمات أو البرنامج.

8:4.

- مؤشرات الأداء الرئيسية هي الوسيلة لقياس المخرجات والنتائج المخطط لها.
- تقيس المؤشرات كمية النواتج المنتجة أو الخدمات المقدمة أو المخطط لها.
- تقيس مؤشرات النتائج آثار ونتائج وتأثير الخدمات ومخرجاتها.
- قد تسعى نظم قياس الأداء الأكثر تقدماً أيضاً إلى تقييم الاستجابة حسب الجنس لموارد الميزانية من خلال جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس عن النواتج والنتائج، فضلاً عن المؤشرات الأخرى المتعلقة بالفقر والتنمية والعرق والأثر الإقليمي وما إلى ذلك.

8:5.

- وقد تم اختيار الوزارات باعتبارها الوحدة الحكومية لنشر معلومات الأداء في هذا المؤشر.
- ويشمل ذلك الجهات ذات الصلة التي تتحمل الوزارة مسؤوليتها ، مثل الوحدات الخارجة عن الميزانية ، والوحدات غير المركزية ، والخدمات المتعاقد عليها، والبرامج التي تقدمها مستويات حكومية أخرى باستخدام المنح المقيدة أو المشروطة المقدمة من خلال الوزارة.
- ويمكن استبدال وحدات تنظيمية مختلفة بالوزارات إذا لم تنشر سوى معلومات عن معلومات الأداء وحدات أخرى - مثل وحدات الميزانية والوحدات المؤسسية، أو مجموعة من الوزارات والوحدات الأخرى.

8:6.

- وقد لا تشمل البلدان التي لم تعتمد برامج رسمية أو الأداء أو النتائج القائمة على النتائج معلومات عن الأداء في وثائق الميزانية ، ولكنها قد تنشر تقارير أخرى تتضمن هذه المعلومات.

- وينبغي على المقيمين تحديد ما إذا كانت أي معلومات عن الأداء المخطط والفعلي تقدم بشكل منفصل مع تقديم الميزانية أو كجزء من دورة إعداد التقارير السنوية و / أو ما إذا كانت الوزارات التي لديها مسؤوليات تقديم الخدمات تتضمن معلومات عن الأداء في تقاريرها السنوية أو في وثيقة عامة أخرى.

8:7.

- الوزارات أو الوحدات الحكومية الأخرى المشار إليها في هذا المؤشر هي تلك التي لديها نفقات مخصصة لتقديم الخدمات، بما في ذلك أي نفقات من قبل الجهات ذات الصلة، أو الخدمات المقدمة من المنح المقيدة أو المشروطة تحت مسؤولية الوزارة.

- عند حساب نسبة الوزارات لتقدير المتطلبات في هذا المؤشر، يجب على المقيمين إجراء الحسابات على أساس تقدير قيمة النفقات المخصصة لتقديم الخدمات في كل وزارة أي أن أكثر من 75٪ أو أكثر من إجمالي نفقات الوزارات التي هي المخصصة لبرامج تقديم الخدمات والأغلبية؛ فإن الأغلبية تزيد عن 50 في المائة وأقل من 75 في المائة من مجموع نفقات الوزارات المخصصة لبرامج تقديم الخدمات.
- ومن المفضل أن يوافق المقيمون والحكومة على قائمة الوزارات وبرامج تقديم الخدمات التي يغطيها هذا المؤشر قبل بدء العمل الميداني للتقييم.

8:8.

- وبالنسبة للوزارات مثل التعليم والصحة، قد ينظر المقيمون إلى 100٪ من الميزانية المخصصة لبرامج تقديم الخدمات.
- وبالإضافة إلى ذلك، ستتولى وزارات الصحة والتعليم نسبة كبيرة من تقديم الخدمات في كثير من البلدان.

8:9.

- وحيثما يتعذر الوصول إلى المعلومات بسهولة من خلال قاعدة بيانات مركزية (مثل وثائق الميزانية) أو عندما تكون الوزارة أو وحدة التنظيم الأخرى المختارة مصنفة بدرجة كبيرة، قد يرغب المقيمون في النظر في استخدام العينات.
- وفي حالة استخدام العينات، ينبغي أن يفسر أساس العينة بوضوح ويوافق عليها مع الحكومة قبل بدء العمل الميداني.
- وبغض النظر عن خيار أخذ العينات، فإن نسبة كبيرة من تقديم الخدمات في العديد من البلدان ستحسبها وزارتا الصحة والتعليم.
- وإذا استخدم المقيمون أخذ العينات، ينبغي تطبيق نفس العينة على الأبعاد 1-8 و 2-8 و 4-8.

8:010.

- وفي حالة الخلاف سواء في قائمة الوزارات والخدمات المختارة أو العينة المقترحة من الوزارات، يمكن استيعاب الاختلافات في الآراء في مرفق كما هو مبين في الإطار بموجب الجزء 3: تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية، الفقرة 4 (انظر إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية، صفحة 84 النسخة الانجليزية).

البعد 8-1. خطط الأداء لتقديم الخدمات

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	تنشر المعلومات سنوياً عن أهداف السياسات أو البرامج، ومؤشرات الأداء الرئيسية، والنواتج التي سيجري إنتاجها، والنتائج المقررة بالنسبة لمعظم الوزارات، مصنفة حسب البرنامج أو الوظيفة.
ب	تنشر المعلومات سنوياً عن أهداف السياسات أو البرامج، ومؤشرات الأداء الرئيسية، والنواتج التي يتعين إنتاجها أو النتائج المخططة لمعظم الوزارات.
ج	وتنشر المعلومات سنوياً عن الأنشطة التي يتعين القيام بها في إطار السياسات أو البرامج بالنسبة لغالبية الوزارات أو وضع إطار لمؤشرات الأداء المتعلقة بمخرجات أو نتائج غالبية الوزارات.
د	الأداء أقل من المطلوب للحصول على درجة ج.

إرشادات قياس المؤشر

8-1: 1.

- وقيم هذا البعد مدى إدراج مؤشرات الأداء الرئيسية للنواتج المقررة ونتائج البرامج أو الخدمات الممولة من الميزانية في الميزانية المقترحة للسلطة التنفيذية أو الوثائق ذات الصلة ، على مستوى الوظيفة أو البرنامج أو الجهة.

8-1: 2.

- ويمكن إدراج معلومات الأداء في وثائق الميزانية السنوية، المقدمة كوثيقة أو وثائق تكميلية، أو أن تنشرها كل وزارة على حدة.
- وينبغي أن تقدم الوزارة أو الجهة المسؤولة لمعلومات الأداء على أساس نفس تقديرات الميزانية للسنة المالية المقبلة أي حسب البرنامج أو الوظيفة أو التصنيف الإداري حسب الاقتضاء.

3: 1-8

- بالنسبة لكل وزارة مدرجة، وضمن العينة المحددة عند الاقتضاء، سيقوم المقيم بفحص ما إذا كانت أهداف السياسات أو البرامج أو النواتج المقررة أو النتائج أو الأنشطة محددة لكل برنامج أو خدمة أو وظيفة.
- ويجب أن ترتبط مؤشرات النتائج والنواتج بوضوح بالخدمات المقدمة و / أو تقيس التقدم نظير أهداف البرنامج.
- النواتج المخطط لها والنتائج المقررة لكل مؤشر ينبغي أن تكون قابلة للقياس.
- ولكي تفي الوزارة بمتطلبات هذا البعد، يجب توفير معلومات عن الأداء لجميع برامج تقديم الخدمات. ويلخص الجدول 1-8 أدناه متطلبات كل درجة.

الجدول 1-8: البعد المتعلق بتقدير الدرجات 1-8 (بالنسبة للبرنامج أو الخدمة أو الوظيفة)

الدرجة	أنشطة البرامج	مؤشرات الأداء الرئيسية	النتائج المخططة (الكمية)	المخرجات المخططة (القبلة للقياس)	الأنشطة	الأهمية النسبية(عدد الوزارات)
مؤشرات المخرجات				مؤشرات النتائج		
أ	Y	Y	Y	Y	N A	معظم (75 %)
ب	Y	y	y	Y	NA	معظم (75 %)
or						
ج	Y	y	y	N	NA	معظم (75 %)
د	N	Y	Y	N	N	أغلبية (50 %)
or						
د	N	N	N	N	Y	أغلبية (50 %)

4:1-8

- ومن ثم، فإن مجموع مخصصات الميزانية المقابلة للبرامج أو الخدمات التي تلبي المتطلبات المذكورة أعلاه سيجري مقارنتها بمخصصات الميزانية الإجمالية لجميع برامج تقديم الخدمات على النحو المبين في قائمة برامج تقديم الخدمات التي وافقت عليها الحكومة وفريق التقييم على النحو المبين في الفقرة 9-PI8.

5:1-8

- وتعتبر النظم التي تم تقييمها في إطار مؤشر الأداء 1-8-PI حاسمة لتزويد المواطنين بالمعلومات التي يحتاجونها لقياس ما إذا كانت إدارة المالية العامة تحقق الأولويات الاستراتيجية والكفاءة التشغيلية الجوهرية لتحقيق نتائج جيدة في الميزانية والمخرجات المالية.

- ولا يوجد نهج موحد للإبلاغ عن الأداء في تقديم الخدمات؛ بدلا من ذلك، تستخدم البلدان مختلف النظم وآليات الإبلاغ.
- وقد يجد المقيمون أنه من المفيد تلخيص المعلومات التي تم الحصول عليها عن التسليم المخطط له في شكل جدول على النحو المبين في الجدول 8-2 أدناه. ويستخدم الجدول بيانات العينة لتقييم أداء البلد مقابل البعد 1-8-PI.

6:1-8

- وينبغي لتعليق هذا البعد في تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية أن يعلق على نوعية ونطاق مؤشرات الأداء، وما إذا كانت هذه النتائج متسقة مع النواتج والنتائج المقررة، وعما إذا كانت أساليب حساب ومصادر البيانات موضحة، ولا سيما ما إذا كانت النواتج والنتائج المقررة تتفق مع مستوى موارد الميزانية.

الجدول 2-8: بيانات الأداء بشأن تقديم الخدمات المخطط لها (مثال فقط: ستختلف الكيانات الفعلية وغيرها من التفاصيل حسب البلد).

الوزارة	تخصيص الميزانية		بيانات الأداء لبرامج تقديم الخدمات (أي برامج تقديم الخدمات التي تعرض البيانات):					
	المجموع	برامج تقديم الخدمات	عدد البرامج التي تقدم الخدمات	أهداف برنامج تقديم الخدمات	مؤشر الأداء	الأداء المخطط		
						الأنشطة	النتائج	المخرجات
التعليم	250	250	6	6	6	6		
الصحة	200	200	4	4	4	4		
خدمات المجتمع	120	120	4	4	4	3		
الزراعة	150	100	2	2	2	2		
العدل	30	20	1	1	1	1		
التخطيط	80	00	00	N/A	N/A			
الطاقة	50	00	00	N/A	N/A			
مجلس الوزراء	80	00	00	N/A	N/A			
المالية	20	00	00	N/A	N/A			
مكتب رئيس الوزراء	50	20	1	1	0	0		
الجملة	1030	710						
نسبة وزارات التنمية المستدامة لقيمة الالتزام				100%	97% (680/710)	80% (570/710)	35% (250/710)	% 100
مصدر البيانات : وثائق الميزانية السنوية وتقارير الوزارة السنوية								

التسجيل للبيانات السابقة

الأهمية النسبية	جميع وزارات التنمية المستدامة (أي أكثر من 90٪ حسب قيمة وزارات التنمية المستدامة)	جميع وزارات التنمية المستدامة (أي أقل من 90٪)	معظم (أكثر من 75٪)	بعض (أكثر من 25٪)	الغالبية أكثر من (50 ٪)
النتيجة بناء على المثال أعلاه:	للبعد 1-8 : B				
الشرح	تنشر المعلومات سنوياً عن أهداف البرنامج ، ومؤشرات الأداء الرئيسية ، والنواتج التي سيتم إنتاجها لمعظم الوزارات.				

التوقيت، والتغطية، ومتطلبات البيانات

التوقيت الزمني	التغطية	متطلبات / حساب البيانات	مصادر المعلومات
المؤشرات والنواتج المخططة والناتج المتوقعة للسنة المالية القادمة	الحكومة	نشر معلومات عن مؤشرات أداء قابلة للقياس للناتج والنتائج لتقديم الخدمات لكل وزارة تخصص النفقات لتقديم الخدمات نشر معلومات عن النواتج المقررة وناتج الخدمات التي تقدمها الوزارات للسنة المالية	وثيقة الميزانية السنوية و / أو وثائق الميزانية الداعمة. قوائم بيانات ميزانية الوزارة و / أو خطط الأداء. وثائق أخرى عن خطط تقديم الخدمات للوزارة تتضمن معلومات عن الأداء

* يجب إدراج الخدمات التي تديرها وتمولها مستويات أخرى من الحكومة إذا كانت تقوم بتمويل هذه الخدمات بشكل كبير من خلال التعويضات أو المنح المخصصة أو تستخدم مستويات أخرى من الحكومة كجهات منفذة.

البعد 8-2. الأداء المحقق فيما يتعلق بتقديم الخدمات التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	يتم نشر المعلومات سنويا على كمية المخرجات المنتجة والنتائج التي تحققت لمعظم الوزارات مصنفة حسب البرنامج أو وظيفة.
ب	يتم نشر المعلومات سنويا على كمية المخرجات المنتجة أو النتائج التي تحققت لمعظم الوزارات.
ج	وتنشر المعلومات سنويا عن الأنشطة التي تقوم بها غالبية الوزارات.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

8-2: 1.

- ويتناول هذا البعد مدى تقديم نتائج الأداء للمخرجات والنتائج إما في الميزانية المقترحة للسلطة التنفيذية أو في تقرير سنوي أو في وثيقة عامة أخرى، في شكل وعلى مستوى (برنامج أو وحدة) مشابه للخطط السابقة المعتمدة في إطار الميزانية السنوية أو المتوسطة الأجل.

- وكما هو الحال بالنسبة للبعد 8-1، يمكن الإبلاغ عن المخرجات والنتائج الفعلية في وثائق الميزانية السنوية، كوثيقة تكميلية، أو بشكل منفصل من قبل كل وزارة.

8-2: 2.

- بالنسبة لكل وزارة مدرجة، وضمن العينة المحددة عند الاقتضاء، سيقوم المقيم بفحص ما إذا كان كل برنامج يحدد كمية الإنتاج الفعلي الناتج والنتائج المحققة بالنسبة لأحدث سنة مكتملة لكل برنامج أو خدمة أو وظيفة.
- ولكي تفي الوزارة بمتطلبات هذا البعد، يجب توفير معلومات الأداء ذات الصلة لجميع برامج تقديم الخدمات.

يلخص الجدول 3-8 أدناه متطلبات كل درجة.

الأهمية النسبية (عدد الوزارات)	الأنشطة	النتائج المحققة (قابلة للقياس)	المخرجات المنتجة (كمية)	الدرجة
معظم (أكثر من 75%	N/A	Y	Y	أ
معظم (أكثر من 75%	N/A	N	Y	ب
أو				
معظم (أكثر من 75%	N/A	N	Y	ب
الغالبية (أكثر من 50 %)	Y	N	N	ج

3: 2-8

- وكما هو الحال في البعد 1-8 قد يجد المقيمون أنه من المفيد تلخيص المعلومات التي تم الحصول عليها عن الأداء الفعلي المحقق في شكل جدول كما هو مبين في المثال الوارد في الجدول 4-8 أدناه.

الجدول 4-8: بيانات الأداء المتعلقة بتقديم الخدمات (مثال فقط):
ستختلف الكيانات الفعلية وغيرها من التفاصيل حسب البلد)

الوزارات	مخصصات الميزانية		الأداء الفعلي : عدد البرامج التي تقدم الخدمات بتاريخ :			
	المجموع	برامج تقديم الخدمات	عدد البرامج	الناتج	النتائج	الأنشطة
التعليم	250	250	6	6	6	6
الصحة	200	200	4	4	2	6
خدمات المجتمع	120	120	4	3	2	4
الزراعة	150	100	2	2	0	2
العدل	30	20	1	1	0	2
التخطيط	80	00	0	N/A	N/A	N/A
الطاقة	50	00	0	N/A	N/A	N/A
مجلس الوزراء	80	00	0	N/A	N/A	N/A
المالية	20	00	0	N/A	N/A	N/A
مكتب رئيس الوزراء	50	20	1	0	0	1
الجملة	1030	710				
النسبة المئوية لوزارات اتقديم الخدمات حسب القيمة الالتزام			97% > /680 (710	80% > 570 (710/	35% > / 250 (710	100% >
مصدر البيانات: مثلاً وثائق الميزانية السنوية / تقارير الوزارة السنوية						

النتيجة وفقاً للبيانات السابقة

التغطية	كل الوزارات التي تقدم الخدمات (أي أكثر من 90%)	معظم (أكثر من 75 %)	بعض (أكثر من 25)	الغالبية (أكثر من 50 %)
النتيجة وفقاً للبيانات السابقة	البعد 2-8 (ب)			
الشرح	تنشر المعلومات سنوياً عن كمية النواتج التي تحققت بالنسبة لمعظم الوزارات.			

4:2-8

- ينبغي أن يتناول سياق تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية ما إذا كانت نتائج الأداء مرتبطة مباشرة بأهداف الأداء الواردة في وثائق الميزانية السنوية.
- كما ينبغي أن يلاحظ في سياق التقرير ما إذا كانت النتائج الفعلية متسقة مع النواتج والنتائج المخطط لها، وما إذا كان هناك تفسير لأي انحراف في الأداء الفعلي.

5:2-8

- وقد يحدث تقييم في بلد ينفذ تخطيط الأداء ورصده. إذا تم إجراء التقييم في السنة الأولى عندما تكون مؤشرات الأداء للسنوات المالية التالية قائمة ولكن لم يتم الإبلاغ عن مخرجات ونتائج السنة المنجزة الأخيرة، يمكن اعتبار "N/A" للأبعاد. للسماح ب (أي أن المؤشرات المحددة لسنة ميزانية محددة تبلغ عنها في نهاية السنة نفسها). وإذا كانت هذه البيانات متاحة ولكن لم تنشر فإن البعد سيحسب د.

التوقيت الزمني / التغطية / البيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	البيانات المطلوبة / حساب البيانات	مصادر البيانات
مخرجات ونتائج آخر سنة مالية مكتملة	الحكومة	نشر معلومات عن الكميات الفعلية من النواتج المنتجة أو المسلمة، والأدلة على إحراز تقدم ملموس بشأن النتائج، مقترنة بالبرامج أو الخدمات التي تقدمها كل وزارة عن آخر سنة مالية مكتملة نشر معلومات عن الأنشطة المنفذة فيما يتعلق بتقديم الخدمات التي تقوم بها كل وزارة للسنة المالية المنجزة الأخيرة.	* وثيقة / وثائق الميزانية السنوية و / أو وثائق الميزانية الداعمة * بيانات ميزانية الوزارة أو التقارير السنوية * وثائق أخرى عن خطط تقديم الخدمات للوزارة تتضمن معلومات عن الأداء

* يجب إدراج الخدمات التي تديرها وتمولها مستويات أخرى من الحكومة إذا كانت المجموعة تقوم بتمويل هذه الخدمات بشكل كبير من خلال التعويضات أو المنح المخصصة أو تستخدم مستويات أخرى من الحكومة كجهات منفذة .

البعد 3-8. الموارد التي تتلقاها وحدات تقديم الخدمات

التسجيل

التسجيل	الحد الأدنى من متطلبات الدرجات
أ	تجمع المعلومات المتعلقة بالموارد التي تتلقاها وحدات تقديم الخدمات في الخطوط الأمامية وتسجل في وزارتين كبيرتين على الأقل، مصنفة حسب مصدر الأموال. ويتم إعداد تقرير يجمع المعلومات سنوياً على الأقل.
ب	تجمع المعلومات المتعلقة بالموارد التي تتلقاها وحدات تقديم الخدمات في الخطوط الأمامية وتسجل في وزارة واحدة على الأقل. ويتم إعداد تقرير يجمع المعلومات سنوياً على الأقل.
ج	ويقدم مسح أجري في إحدى السنوات الثلاث الماضية تقديرات للموارد التي تلقتها وحدات تقديم الخدمات في وزارة واحدة على الأقل.
د	الأداء أقل من المطلوب للدرجة ج

إرشادات قياس البعد

3-8: 1.

- ويقاس هذا البعد مدى توافر المعلومات عن مستوى الموارد التي تلقتها بالفعل وحدات تقديم الخدمات في وزارتين كبيرتين على الأقل (مثل المدارس والعيادات الصحية الأولية) ومصادر تلك الأموال. وينبغي أن تدعم المعلومات التي تحتفظ بها الوزارات بشأن الموارد مقارنة أداء الخدمات بالموارد الفعلية المتلقاة.
- وينبغي شرح أسباب اختيار الوزارات لهذا البعد في سياق تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية.
- ولغرض هذا البعد، يتم تحديد " كبير " بالمبلغ الإجمالي الذي تمثله وظائف تقديم الخدمات داخل تلك الوزارات.

2:3-8

- وفيما يتعلق بمصادر المعلومات، قد يجد المقيمون أن المعلومات المتعلقة بالموارد التي تتلقاها وحدات تقديم الخدمات تعرض في إطار نظام موحد لإدارة الميزانية أو نظام محاسبي ، أو ضمن نظم بديلة قائمة بذاتها تديرها وحدة تقديم الخدمات.

3:3-8

- ينبغي أن تتضمن التقارير المتعلقة بتقديم الخدمات التي تم النظر فيها لهذا البعد جميع الموارد التي تتلقاها وحدات تقديم الخدمات بما في ذلك موارد الميزانية وإيرادات المصادر الخاصة بها (أي الرسوم والرسوم التي تجمعها مباشرة وحدة تقديم الخدمات، سواء تم تحويلها إلى الخزنة أو الاحتفاظ بها) والأموال الواردة من الموارد الخارجية (مثل المنظمات الدولية والجهات المانحة الأخرى).
- وينبغي أن يحدد المقيمون مستوى تخصيص الموارد (مثل البرنامج، والوحدة الفردية). وفيما يتعلق بالموارد المخصصة للبرنامج، ينبغي أن يبين التقرير ما إذا كانت الموارد ستنتقل إلى وحدة تقديم الخدمات كل على حدة.

4:3-8

- ولأسباب تتعلق بالكفاءة التشغيلية، يمكن أن تدبر الوزارات مركزيا نيابة عن وحدات تقديم الخدمات ميزانيات وعمليات بعض وحدات تقديم الخدمات.
- وقد يكون هذا هو الحال في البلدان الصغيرة التي لديها عمليات شراء وتوظيف مركزية أو حيث تكون الموارد والكفاءات غير كافية لنقل تمويل وحدات تقديم الخدمات.
- وينبغي أن يحدد المقيمون أين توجد هذه الترتيبات وأن ينظروا في الأسباب التي توفرها السلطات وما إذا كانت هناك وسائل أخرى لتتبع الأموال من خلال نظام معلومات الإدارة المالية، مثل رموز المواقع.

التوقيت الزمني / التغطية / البيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	البيانات المطلوبة / حساب البيانات	مصادر البيانات
السنوات المالية الثلاث الأخيرة المنجزة	الحكومة	الموارد التي تتلقاها وحدات تقديم الخدمات من وزارتين أو أكثر من الوزارات المختارة أو وحدات الميزانية الأخرى. التقارير التي تجمع المعلومات عن الموارد الواردة للوزارات المعنية .	* وثائق الميزانية السنوية؛ * البيانات المالية السنوية؛ * تقارير تنفيذ الموازنة في السنة * التقارير المالية أو بيانات المنظمات المانحة . نظام إدارة الميزانية أو النظام المحاسبي .

* يجب إدراج الخدمات التي تديرها وتمولها مستويات أخرى من الحكومة إذا كانت المجموعة تقوم بتمويل هذه الخدمات بشكل كبير من خلال التعويضات أو المنح المخصصة أو تستخدم مستويات أخرى من الحكومة كجهات منفذة.

البعد 4-8. تقييم الأداء لتقديم الخدمات

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات البعد
أ	أجريت تقييمات مستقلة لكفاءة وفعالية تقديم الخدمات ونشرت في معظم الوزارات مرة واحدة على الأقل خلال السنوات الثلاث الماضية.
ب	أجريت تقييمات لكفاءة وفعالية تقديم الخدمات ونشرت بالنسبة لغالبية الوزارات مرة واحدة على الأقل خلال السنوات الثلاث الماضية.
ج	قد أجريت تقييمات لكفاءة أو فعالية تقديم الخدمات لبعض الوزارات مرة واحدة على الأقل خلال السنوات الثلاث الماضية
د	الأداء أقل من المطلوب للدرجة ج

إرشادات قياس البعد

4-8: 1.

- ينظر هذا البعد في مدى تقييم تصميم الخدمات العامة ومدى ملاءمة وكفاءة وفعالية هذه الخدمات بطريقة منهجية من خلال تقييمات البرامج أو الأداء.
- وتنظر عمليات التقييم ضمن نطاق هذا البعد إذا كانت تغطي جميع أو جزء مادي من تقديم الخدمات أو إذا كانت متعددة الوظائف وتشمل وظائف تقديم الخدمات.
- والتقييمات المستقلة في هذا السياق هي التقييمات التي تقوم بها هيئة مستقلة عن الهيئة التي تقدم الخدمة، ولا تخضع لها.
- ويمكن أن يكون جزءا من نفس الوحدة التي لديها خط إبلاغ منفصل إلى الرئيس التنفيذي ، أو لجنة الإدارة العليا.
- على سبيل المثال، يمكن أن تكون إدارة ذات مسؤوليات محددة للتقييم أو المراجعة المستقلة عبر الوحدة، بما في ذلك إدارة التدقيق الداخلي.
- ويمكن إجراء هذه التقييمات أيضا من قبل المراجع الخارجي للحسابات ويمكن أن يطلق عليها "تدقيق الأداء". وتدرج عمليات مراجعة الأداء في هذا البعد ولا تشملها الوثيقة PI-30: المراجعة الخارجية.

4-8: 2.

- قد يجد المقيمون أن من المفيد إعداد ملخص حسب الوزارة على النحو المبين في الجدول 5-8 أدناه. وبالنسبة إلى النتيجة أ أو ب في PI-8-4، يجب أن تغطي التقييمات كلا من كفاءة وفعالية تقديم الخدمات.
- أما بالنسبة للنتيجة ج ، فقد تغطي التقييمات الكفاءة أو الفعالية.

الجدول 5-8: تقارير التقييم المستقل أو المراجعات المعدة.

نققات تقديم الخدمات التي يغطيها التقييم (المبلغ أو النسبة المئوية)	سلطة معد التقرير (على سبيل المثال، المقيم المستقل، الوزارة، الجهاز الأعلى للرقابة المالية)	تاريخ تقارير التقييم	البرامج أو الخدمات التي تم تقييمها	الوزارة

التوقيت الزمني / التغطية / البيانات المطلوبة

مصادر البيانات	البيانات المطلوبة / حساب البيانات	التغطية	التوقيت الزمني
*الوزارات والإدارات التنفيذية الجهاز الرقابي *إدارة التدقيق الداخلي وزارة المالية	• لكل وزارة تكرر الإنفاق على تقديم الخدمات والمعلومات عن عدد وتغطية: تقارير التقييم تقارير تدقيق الأداء المراجعات الوظيفية تقارير المراجعة الداخلية	الحكومة	السنوات المالية الثلاث الأخيرة المنجزة

* يجب إدراج الخدمات التي تديرها وتمولها مستويات أخرى من الحكومة إذا كانت تقوم بتمويل هذه الخدمات بشكل كبير من خلال التعويضات أو المنح المخصصة أو تستخدم مستويات أخرى من الحكومة كجهات منفذة.

PI-9. وصول الجمهور إلى المعلومات المالية

حول المؤشر

- يقيم هذا المؤشر شمولية المعلومات المالية المتاحة للجمهور استناداً إلى عناصر محددة من المعلومات التي يعتبر الوصول العام إليها أمراً بالغ الأهمية.
- هناك بعد واحد لهذا المؤشر: البعد 9-1 وصول الجمهور إلى المعلومات.

التأثر على نواتج الميزانية

- تعتمد شفافية المالية العامة على ما إذا كانت المعلومات المتعلقة بالخطط المالية الحكومية، والمواقف، والأداء يمكن الوصول إليها بسهولة لعامة الناس.
- وعلى غرار وثائق المؤشر PI-5، فإن نطاق وملاءمة المعلومات المتاحة للجمهور يؤثر على قدرتها على التعامل مع الحكومة وفهم كيفية استخدام الموارد العامة.
- ويمكن أن يساهم في تحسين تخصيص الموارد من خلال تعزيز الحوار بين الحكومة وأصحاب المصلحة المعنيين، ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى تحسينات في تقديم الخدمات.
- وإذا كان الجمهور أكثر وعياً بالمقايضات (المبادلات) التي تجريها الحكومة في تخصيص الموارد العامة الشحيحة، فإنه يمكن أن يقلل من الضغط على الحكومة لتبني خيارات سياسية غير واقعية وغير مستدامة.

ارشادات قياس البعد

9:1.

- يقيم المؤشر على أساس حصول الجمهور على المعلومات التي تعتبر حاسمة في الفهم الفعال للميزانية.
- ويعرف الوصول إلى الجمهور بأنه توافر دون قيود، في غضون فترة زمنية معقولة، دون الحاجة إلى التسجيل، ومجاناً، ما لم يكن هناك ما يبرر خلاف ذلك فيما يتعلق بظروف بلد معين.
- وينبغي أن يبين في التقرير التبرير الذي تقدمه الحكومة للحدود المفروضة على الوصول، حيثما ينطبق ذلك.

9:2.

- ويتضمن التقييم خمسة عناصر أساسية للمعلومات المالية التي تعتبر الأهم لتمكين الجمهور من فهم الوضع المالي وأربعة عناصر إضافية تعتبر ممارسة جيدة.

البعد 9-1. وصول الجمهور إلى المعلومات المالية التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى من متطلبات الدرجات
أ	تتيح الحكومة للجمهور ثمانية عناصر، بما في ذلك جميع العناصر الأساسية الخمسة، وفقاً للأطر الزمنية المحددة.
ب	وتتيح الحكومة للجمهور ستة عناصر، بما في ذلك أربعة عناصر أساسية على الأقل، وفقاً للأطر الزمنية المحددة.
ج	وتتيح الحكومة للجمهور أربعة عناصر أساسية وفقاً للأطر الزمنية المحددة.
د	الأداء أقل من المطلوب للدرجة ج

إرشادات قياس البعد

9-1: 1. العناصر هي كما يلي:

العناصر الأساسية

- 1- وثائق مقترحات الميزانية التنفيذية السنوية. ومجموعة كاملة من وثائق الميزانية التنفيذية المقترحة (كما تم عرضها بواسطة الدولة كما في PI-5) متاحة للجمهور في غضون أسبوع واحد من تقديم السلطة التنفيذية لهم إلى السلطة التشريعية.
- 2- الميزانية المعتمدة. ويعلن قانون الميزانية السنوية الذي توافق عليه السلطة التشريعية في غضون أسبوعين من إقرار القانون.
- 3- تقارير تنفيذ الميزانية في السنة. وتتاح التقارير بشكل روتيني للجمهور في غضون شهر واحد من إصدارها، على النحو الوارد في PI-28.
- 4- التقرير السنوي عن تنفيذ الميزانية. ويتاح التقرير للجمهور في غضون ستة أشهر من نهاية السنة المالية.
- 5- التقرير المالي السنوي المدقق، الذي يتضمن أو يرفق به تقرير المراجع الخارجي للحسابات. وتتاح التقارير للجمهور خلال اثني عشر شهراً من نهاية السنة المالية.

العناصر الإضافية

- 1- بيان الميزانية المسبقة. وتتاح للجمهور المعايير العامة لمقترحات الميزانية التنفيذية المتعلقة بالنفقات والإيرادات المقررة والديون قبل أربعة أشهر على الأقل من بداية السنة المالية.
- 2- تقارير المراجعة الخارجية الأخرى. وتتاح للجمهور جميع التقارير غير السرية عن العمليات الموحدة للحكومة المركزية (6) في غضون ستة أشهر من تقديمها.
- 3- موجز الميزانية المقترحة. وهناك ملخص واضح وبسيط لمقترح الميزانية التنفيذية أو الميزانية المعمول بها في متناول الخبراء من خارج الميزانية، وغالبا ما يشار إليها باسم "ميزانية المواطنين"، وحيثما كان ذلك ملائما ترجم إلى اللغة المحلية الأكثر شيوعا، متاحة للجمهور في غضون أسبوعين من وتقديم اقتراح الميزانية التنفيذية إلى السلطة التشريعية وفي غضون شهر واحد من الموافقة على الميزانية.
- 4- توقعات الاقتصاد الكلي. وتتوافر التنبؤات، كما تم تقييمها في الوثيقة PI-14، في غضون أسبوع واحد من إقرارها.

2:1-9

- وينبغي أن يعلق سرد التقييم أيضا على نوعية المعلومات المتاحة للجمهور، مع التركيز على مجالات مثل إمكانية الوصول إلى اللغة والهيكل؛ مدى ملاءمة التخطيط؛ توافر ملخصات للمستندات الكبيرة؛ والوسائل المستخدمة لتسهيل وصول الجمهور، مثل المواقع، والصحافة، ولوحات الإعلانات للحصول على معلومات ذات صلة محليا.

3:1-9

- تشكل العناصر من 1 إلى 9 متطلبات التقدير. ويجب الوفاء بالمواصفات الكاملة لمعيار المعلومات لكي تحسب في الدرجة، أي أن الإطار الزمني المحدد ينبغي الوفاء به بالكامل

5 . يشير إطار 2016 بشكل غير صحيح إلى P1-27

6 . وتشمل أيضا عمليات تدقيق الأداء، ومراجعة الامتثال، وما إلى ذلك.

9-1:4.

- لتلبية متطلبات العنصر 4، ينبغي أن تتضمن تقارير تنفيذ الميزانية تحليلاً سردياً لتنفيذ الميزانية.

9-1:5.

- وفي الحالات التي لا يوجد فيها تقرير مالي مدقق موحد، لا يزال بالإمكان الوفاء بمتطلبات العنصر (5) إذا كانت البيانات المالية المراجعة الفردية لجميع الوحدات الممولة من الميزانية ومن خارج الميزانية متاحة في غضون الإطار الزمني المحدد.

9-1:6.

- لا يعتبر التقديم إلى التشريع في حد ذاته بمثابة وصول للجمهور. ويجب أن تكون متاحة للجمهور دون قيود، في غضون فترة زمنية معقولة ومجانية.

التوقيت والتغطية ومتطلبات البيانات

التوقيت الزمني	التغطية	البيانات المطلوبة/ حساب البيانات	مصادر البيانات
السنة المالية الأخيرة المنجزة	الحكومة	العناصر الخمسة الأساسية وأربعة عناصر إضافية مدرجة في إرشادات قياس البعد المتاحة للجمهور الإطار الزمني مقارنة بالمتطلبات المحددة في قائمة العناصر.	يمكن الاطلاع على الوثائق المدرجة من قبل وزارة المالية، ومؤسسة التدقيق الحكومية، وسلطة المشتريات، ينبغي أن يتم التأكيد على الوصول من خلال توفرها في المكاتب الحكومية والمواقع الإلكترونية والمكتبات العامة لوحة الاعلانات ومجموعات المصلحة العامة كمنظمات غير حكومية ، وغرفة التجارة، ومكاتب شركاء التنمية في الدولة

الركيزة الثالثة : إدارة الأصول (الممتلكات) الالتزامات (المطلوبات)

- وتضمن الادارة الفعالة للموجودات والمطلوبات تحديد المخاطر ومراقبتها بشكل ملائم ، وتوفر الاستثمارات العامة القيمة مقابل المال، وتوفر الاستثمارات المالية عوائد مناسبة ، كما يتم التخطيط لصيانة الأصول بشكل جيد ، ويتبع التصرف في الموجودات قواعد واضحة.
- كما أنه يكفل تخفيض تكاليف خدمة الدين إلى أدنى حد ممكن ورصد المخاطر المالية على النحو الملائم حتى يمكن اتخاذ تدابير التخفيف في الوقت المناسب.

الركيزة الثالثة لديها أربعة مؤشرات:

PI-10. الإبلاغ عن المخاطر المالية.

PI-11. إدارة الاستثمارات العامة.

PI-12 - إدارة الأصول العامة.

PI-13 - إدارة الديون.

PI-10. الإبلاغ عن المخاطر المالية

حول المؤشر

- ويقيس هذا المؤشر مدى الإبلاغ عن المخاطر المالية التي تتعرض لها الحكومة المركزية.
- ويمكن أن تنشأ مخاطر المالية العامة من أوضاع الاقتصاد الكلي المعاكسة، والوضع المالي للحكومات دون الوطنية أو المؤسسات العامة، والالتزامات المحتملة من برامج وأنشطة الحكومة المركزية، بما في ذلك الوحدات الخارجة عن الميزانية.
- ويمكن أن تنشأ أيضا من مخاطر ضمنية وخارجية أخرى مثل فشل السوق والكوارث الطبيعية.
- يحتوي هذا المؤشر على الأبعاد الثلاثة التالية ويستخدم طريقة M2 (المتوسط) لتجميع درجات البعد:

التأثير على نواتج الميزانية

- عادة ما يكون للحكومة دور رقابي رسمي فيما يتعلق بالوحدات في أجزاء أخرى من القطاع العام، ويتبغي أن تكون على بينة من أي مخاطر مالية تفرضها تلك الوحدات، وأن ترصدها وتديرها على المستوى المركزي.
- وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون الحكومة المركزية ملزمة، لأسباب سياسية، بتحمل المسؤولية عن العجز المالي عن كيانات أخرى، مثل القطاع المصرفي، حتى في حالة عدم وجود دور رسمي أو التزام قانوني، وبالتالي اتخاذ إجراءات كافية لمراقبة تلك المخاطر على مستوى القطاع العام بأسره. تلك المخاطر يمكن أن تقوض الانضباط المالي.

إرشادات قياس البعد

10:1.

- ويمكن أن يكون للمخاطر المالية المرتبطة بعمليات الشركات العامة والحكومات دون الوطنية، فضلا عن الالتزامات الطارئة الأخرى للحكومة أثر محتمل كبير على عمليات الحكومة المركزية والإدارة المالية العامة.
- ويتعين رصد هذه المخاطر عن كثب والإبلاغ عنها وحيثما أمكن.

البعد 10-1. مراقبة المؤسسات العامة

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجة
أ	تنشر البيانات المالية السنوية المراجعة لجميع المؤسسات العامة في غضون ستة أشهر من نهاية السنة المالية. وتنشر الحكومة المركزية سنويا تقريرا موحدًا عن الأداء المالي لقطاع المؤسسات العامة.
ب	يتم نشر البيانات المالية السنوية المدققة لمعظم المؤسسات العامة في غضون ستة أشهر من نهاية السنة المالية.
ج	تتلقى الحكومة تقارير مالية من معظم المؤسسات العامة في غضون تسعة أشهر من نهاية السنة المالية.
د	الأداء أقل من المطلوب للدرجة ج

إرشادات قياس البعد

10-1: 1.

- وقيم هذا البعد مدى توفر المعلومات عن الأداء المالي والمخاطر المالية المرتبطة به في المؤسسات العامة للحكومة المركزية من خلال البيانات المالية السنوية المراجعة.
- وقيم أيضا مدى قيام الحكومة المركزية بنشر تقرير موحد عن الأداء المالي لقطاع الشركات العامة سنويا.

10-1: 2.

- ويمكن للمخاطر المالية التي تنشأ عن المؤسسات العامة وغيرها من أدوات التمويل المنظمة (مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص) أن تتخذ شكل تقصير في خدمة الديون من الضمانات السيادية وينبغي تحديدها كجزء من الالتزامات المحتملة للحكومة وتقديمها في البيانات المالية السنوية.
- وينبغي الإبلاغ أيضا عن مخاطر المؤسسات العامة التي تتخلف عن سداد الديون دون ضمانات صادرة عن الحكومة المركزية.
- ويمكن أن ترتبط المخاطر المالية أيضا بالخسائر التشغيلية الناجمة عن العمليات شبه المالية غير الممولة مثل البنك المركزي، والمتأخرات الكبيرة في دفع المصروفات،

والتزامات الخدمات المجتمعية غير الممولة من المؤسسات العامة، والتزامات المعاشات التقاعدية غير الممولة.

- المخاطر المالية الكبيرة هي تلك التي يحتمل أن تكون كبيرة بما يكفي لتؤدي إلى حاجة ملحة للاستجابة بالموارد المخصصة لأغراض أخرى، أو التي تتطلب من الحكومات زيادة الاقتراض لتمويل الإجراءات لمعالجة عواقب وقوع حدث ذي صلة بالمخاطر.

10-1: 3

- الشركات العامة هي شركات مقيمة تسيطر عليها وحدات حكومية أو شركات عامة أخرى تكون مصادر محتملة للمكاسب أو الخسائر المالية للوحدات الحكومية التي تملكها أو تسيطر عليها.
- يتم الاعتراف بالمؤسسات العامة بموجب القانون ككيانات قانونية منفصلة من أصحابها، ويتم إنشاؤها لأغراض المشاركة في إنتاج السوق.
- وفي بعض الحالات، تقوم الشركة بإصدار أسهم، وبالتالي يتم توزيع المكاسب أو الخسائر المالية بشكل واضح على المساهمين.
- وفي حالات أخرى، ال يتم إصدار أسهم، ولكن من الواضح أن وحدة حكومية معينة تسيطر على أنشطة المؤسسة، وهي مسؤولة ماليًا عن ذلك (مرجع دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014 الفصل الثاني، PI2.31، PI2.48).

10-1: 4

- ويمكن إنشاء المؤسسات العامة من أجل: توليد الأرباح للحكومة العامة؛ حماية الموارد الرئيسية؛ توفير المنافسة حيث قد تكون الحواجز أمام الدخول كبيرة؛ وتوفير الخدمات الأساسية حيث التكاليف باهظة. وغالبا ما تكون هذه الشركات العامة كبيرة و / أو عديدة، وقد يكون لها أثر اقتصادي كبير (مرجع دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، الفصل الثاني، s2.105).

10-1: 5

- ويمكن أن تشارك المؤسسات العامة في عمليات شبه مالية (أي أنها تقوم بعمليات حكومية بناء على طلب من الوحدات الحكومية التي تسيطر عليها).
- وعلى هذا النحو، قد توجد الشركات العامة لتكون أداة للسياسة العامة (أو المالية) للحكومة.

- وبصورة مباشرة، يمكن للمؤسسة العامة أن تشارك في معاملات محددة لتنفيذ عملية حكومية، مثل إقراض أطراف معينة بسعر فائدة أقل من السوق أو بيع منتجاتها، مثل الطاقة الكهربائية، إلى عملاء مختارين بأسعار مخفضة. غير أنه يمكن بوجه عام أن تقوم المؤسسة العامة بتنفيذ سياسة مالية عن طريق توظيف عدد أكبر من الموظفين، أو شراء مدخلات إضافية، أو دفع أسعار أعلى من السوق للمدخلات، أو بيع حصة كبيرة من إنتاجها بأسعار أقل من سعر السوق (إذا ما تم إشراك المنتجين من القطاع الخاص فقط (راجع دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، الفصل الثاني، s2.104).

10-1: 6.

- ومن الممكن أن يتم تصنيف بعض الوحدات المؤسسية المكونة قانونا كشرركات لأغراض إحصائية إذا لم تفرض أسعارا مهمة اقتصاديا.
- ويمكن أن تكون المؤسسات المملوكة للحكومة، مثل البنك المركزي أو مكتب البريد أو السكك الحديدية، والتي غالبا ما يشار إليها باسم المؤسسات العامة أو المؤسسات المملوكة للدولة أو المؤسسات شبه الحكومية بالمعنى القانوني، جزءا من الحكومة العامة أو القطاع العام حسب طبيعة عملهم وملكيته (مرجع دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، الفصل الثاني، s2.1، 2.64، 2.65، 2.88).

10-1: 7.

- ويمكن أن تشارك المؤسسات العامة في عمليات شبه مالية (أي أنها تقوم بعمليات حكومية بناء على طلب من الوحدات الحكومية التي تسيطر عليها).
- وعلى هذا النحو، قد توجد الشركات العامة لتكون أداة للسياسة العامة (أو المالية) للحكومة. وبصورة مباشرة، يمكن للمؤسسة العامة أن تشارك في معاملات محددة لتنفيذ عملية حكومية، مثل إقراض أطراف معينة بسعر فائدة أقل من السوق أو بيع منتجاتها، مثل الطاقة الكهربائية، إلى عملاء مختارين بأسعار مخفضة.
- غير أنه يمكن بوجه عام أن تقوم المؤسسة العامة بتنفيذ سياسة مالية عن طريق توظيف عدد أكبر من الموظفين، أو شراء مدخلات إضافية، أو دفع أسعار أعلى من السوق للمدخلات، أو بيع حصة كبيرة من إنتاجها بأسعار أقل من سعر السوق إذا كان المنتجون من القطاع الخاص فقط (دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، s2.104)

- وينبغي أن يحدد المقيمون ما إذا كانت المؤسسة العامة تنخرط في أنشطة سوقية أو غير سوقية، وأن تشير إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014 للحصول على مزيد من الإرشادات والشرح.

8: 1-10

- وينبغي أن تتضمن البيانات المالية المراجعة للشركات العامة معلومات كاملة عن الإيرادات والنفقات والأصول والخصوم المالية وغير المالية والضمانات والالتزامات الطويلة الأجل.

9: 1-10

- ويمكن أن يكون التقرير الموحد المطلوب للحصول على درجة "أ" وثيقة قائمة بذاتها تغطي فقط المؤسسات العامة أو قد تكون جزءاً من تقرير مالي موحد "كامل للحكومة" يشمل المؤسسات العامة إلى جانب منظمات القطاع العام الأخرى.

10: 1-10

- ولتلبية متطلبات درجة أ وب لهذا البعد، يتم النظر فقط في التقارير المالية المراجعة التي يتم نشرها. للحصول على درجة جـ من التقارير المالية غير المدققة الواردة من قبل الحكومة المركزية يمكن النظر فيها.
- بيد أن هذا الأخير ينبغي أن يتضمن نفس مستوى المعلومات المتعلقة بالإيرادات والنفقات والأصول المالية وغير المالية والخصوم والضمانات والالتزامات الطويلة الأجل كبيانات مالية مراجعة. ويمكن أن يساعد الجدول 1-10 المقيمين في استعراض الامتثال لهذا البعد.

الجدول 1-10:

التقارير المالية للمؤسسات العامة

المؤسسة العامة	تاريخ مراجعة القائمة المالية	اجمالي المصروفات	كنسبة من اجمالي مصروفات المؤسسات العامة	هل تدرج الخصوم الطارئة للمؤسسة العامة في التقرير المالي ؟ (Y / N)

التوقيت الزمني / التغطية / البيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	البيانات المطلوبة / حساب البيانات	مصادر البيانات
السنة المالية الأخيرة المنجزة	الحكومة	تاريخ التقديم للإشراف على الوزارة الحكومية وتاريخ نشر البيانات المالية السنوية لكل مؤسسة عامة عن آخر سنة مالية تم استكمالها (بما في ذلك معلومات حول ما إذا كان كل واحد منهم مدقق). التقارير المالية الموحدة للشركات العامة أو كل التقارير المالية المجمعة الحكومية	يجب أن تقوم وزارة المالية أو الجهاز الأعلى للرقابة بإعداد قائمة بالمؤسسات العامة والبيانات المتعلقة بتاريخ تقديمها ونشرها وتدقيقها.

البعد 10-2. مراقبة الحكومات دون الوطنية

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	تنشر البيانات المالية السنوية المراجعة لجميع الحكومات دون الوطنية في غضون تسعة أشهر من نهاية السنة المالية. وينشر تقرير موحد عن الوضع المالي لجميع الحكومات دون الوطنية سنوياً على الأقل.
ب	وتنشر البيانات المالية السنوية المراجعة لمعظم الحكومات دون الوطنية سنوياً على الأقل في غضون تسعة أشهر من نهاية السنة المالية.
ج	تنشر تقارير غير مدققة عن الوضع المالي وأداء غالبية الحكومات دون الوطنية سنوياً على الأقل في غضون تسعة أشهر من نهاية السنة المالية.
د	الأداء أَل من المطلوب للدرجة ج

إرشادات قياس البعد

10-2: 1.

- ويقيم هذا البعد مدى توافر المعلومات عن الأداء المالي، بما في ذلك تعرض الحكومة المركزية للمخاطر المالية، من خلال البيانات المالية السنوية المراجعة للحكومات دون الوطنية.
- كما تقوم بتقييم ما إذا كانت الحكومة المركزية تنشر سنويا تقريرا موحدا عن الأداء المالي للقطاع الحكومي دون الوطني.
- ويمكن للمخاطر المالية التي تنشأ عن الحكومات دون الوطنية أن تتخذ شكل تقصير في خدمة الديون مع أو بدون ضمانات صادرة عن الحكومة المركزية، وخسائر تشغيلية ناجمة عن العمليات شبه المالية للحكومات دون الوطنية الممولة، ومدفوعات سداد المتأخرات، والتزامات المعاشات التقاعدية غير الممولة.
- وينبغي رصد الوضع المالي الصافي للحكومات دون الوطنية التي لها علاقات مالية مباشرة مع الحكومة المركزية، على أساس سنوي على الأقل، بمعلومات أساسية عن المخاطر المالية التي يبلغ عنها مسئول الحكومة المركزية المسئول عن الرقابة الحكومية دون الوطنية.

10-2: 2.

- وتشمل العلاقات المالية المباشرة، لأغراض هذا البعد ، التحويلات من الحكومة المركزية إلى الحكومة دون الوطنية وترتيبات تقاسم الإيرادات بين المستويات المركزية ودون الوطنية ، بما في ذلك الإيرادات التي تجمعها الحكومة المركزية وتقاسمها مع حكومة دون وطنية والعكس بالعكس .
- ويشمل هذا المصطلح أيضا الترتيبات التي تقوم فيها الحكومة المركزية بتأمين أو ضمان الدعم المالي، بما في ذلك القروض وضمانات القروض والالتزامات التقاعدية.

10-2: 3.

- وقد يكون التقرير الموحد وثيقة قائمة بذاتها تغطي الحكومات دون الوطنية فقط ، أو قد تكون جزءا من تقرير مالي موحد "كامل للحكومة" يشمل الحكومات دون الوطنية إلى جانب منظمات القطاع العام الأخرى.

10-2: 4.

- وتقر معايير الإنتوساي بأن الأجهزة الرقابية وفروعها المحلية قد يكون لها شكل قضائي يعرف باسم "محاكم التدقيق". الرقابة الاختصاصية هي واحدة من الأنواع الأربعة من التدقيق التي تم تقييمها في إطار قياس الأداء.
- وفي العديد من الدول التي تقوم فيها المحاكم الخارجية بمراجعة الحسابات المالية العامة، تطبق الرقابة القضائية على مستوى الحكومة المحلية لأسباب قانونية.
- وفي تلك النظم، يكون المحاسب العام مسؤولاً في معظم الحالات عن نظام مستقل تماماً لمراقبة تنفيذ الميزانية ويكون مسؤولاً شخصياً عن مراجعة المحاكم.
- يتم اعتماد البيانات المالية السنوية رسمياً من قبل المحاسب العام وتقديمها إلى محاكم التدقيق.
- ويضمن هذا النظام، إذا طبق بشكل جيد، أن تكون الحسابات ومعاملاتها كاملة ودقيقة وأن تمثل للقواعد الوطنية.
- وبالتالي، يجب على المقيمين أخذ هذه المحددات بعين الاعتبار عند تقييم البعد 10-2. ولذلك، يجب على المقيمين في مثل هذه الحالات التأكد مما يلي:
 - حسابات الحكومة المحلية متاحة للجمهور خلال الفترة المطلوبة،
 - تصدر الحكومة المركزية تقريراً موحداً عن تلك الحسابات
 - تعمل وظيفة الرقابة القضائية بفعالية.

10-2: 5.

- وتحتاج وظيفة مراقبة الاختصاص الفعالة إلى أن يضع الجهاز الأعلى للرقابة المالية قواعد تكفل ما يلي:
 - تتم الرقابة القضائية على جميع الحسابات الخاضعة لسلطة الرقابة العليا في غضون فترة زمنية معقولة.
 - الحكم من جميع الحسابات من قبل الجهاز الأعلى للرقابة في غضون فترة زمنية معقولة.
 - جرد الحسابات التي تنتظر الحكم من قبل الجهاز الأعلى للرقابة لا يزال مستقراً أو منخفضاً.

- المبلغ المالي لهذه الحسابات، مع الأخذ بعين الاعتبار التضخم الحالي وزيادة الإنفاق العام، بانتظار صدور الحكم من قبل الجهاز الأعلى للرقابة المالية.
- يتم تنفيذ فترات الوصفة الطبية، إن وجدت، بشكل صحيح.

10-2: 6.

- قد لا يكون للهيئة العليا للرقابة المالية الموارد والقدرات الداخلية للقيام كل عام برقابة قضائية على كل كيان خاضع لسلطتها.
- وفي هذه الحالة، يجب على الجهاز الأعلى للرقابة المالية أن يطبق سيطرته على الولاية القضائية بطريقة تجعل جميع الكيانات خاضعة لسيطرة تلك المنظمة خلال فترة زمنية محددة.

التوقيت، والتغطية، البيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	البيانات المطلوبة / حساب البيانات	مصادر البيانات
السنة المالية الأخيرة المنجزة	الحكومة	تاريخ التقديم للإشراف على إدارة سغ وتاريخ نشر البيانات المالية السنوية أو تقارير كل حكومة دون وطنية، بما في ذلك ما إذا كانت مدققة. تقارير مالية موحدة للحكومات دون الوطنية وتواتر النشر استنادا إلى التقرير الأخير المنشور.	وزارة المالية وزارة الحكم المحلي أو ما شابه ذلك التثليث بمعلومات من حكومات دون وطنية مختارة

البعد 10-3. الالتزامات المحتملة والمخاطر المالية الأخرى

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لطلبات الدرجة
أ	تنشر الحكومة تقريراً سنوياً يحدد ويجمع المعلومات المتعلقة بجميع الخصوم الاحتمالية الهامة والمخاطر المالية الأخرى للحكومة.
ب	تقوم جهات ووكالات الحكومة بتحديد أهم الالتزامات المحتملة في تقاريرها المالية.
ج	تحدد الجهات والوكالات الحكومية المركزية بعض الخصوم الاحتمالية الهامة في تقاريرها المالية.
د	الأداء أقل من المطلوب للدرجة ج

إرشادات قياس البعد

10-3: 1.

- وقيم هذا البعد مراقبة الالتزامات الطارئة الصريحة للحكومة والإبلاغ عنها من برامجها ومشاريعها الخاصة، بما في ذلك البرامج الخارجة عن الميزانية.
- وتشمل الالتزامات الطارئة الصريحة ضمانات الدولة الشاملة لأنواع مختلفة من القروض - مثل قروض الرهن العقاري وقروض الطلاب والقروض الزراعية وقروض الأعمال التجارية الصغيرة.
- وتشمل الالتزامات الطارئة الصريحة أيضاً خطط التأمين الحكومية، مثل تأمين الودائع، والتأمين الخاص لصناديق المعاشات التقاعدية، والتأمين على المحاصيل.
- وينبغي إدراج الآثار المالية المترتبة على الدعاوى القضائية الجارية والقضايا المرفوعة أمام المحاكم، على الرغم من صعوبة تحديدها في كثير من الأحيان.
- كما ينبغي الإبلاغ عن ضمانات الدولة للاقتراض غير السيادي من قبل مؤسسات القطاع الخاص والضمانات المتعلقة بالاستثمارات الخاصة من مختلف الأنواع، بما في ذلك أدوات التمويل الخاصة مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- وفي العديد من الدول، دخلت الحكومات في شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تمويل الخدمات للمجتمعات المحلية.

- وفي حين أن هذه الترتيبات غير مضمونة صراحة، فإن هذه الترتيبات تولد دائما مسؤولية طارئة عن الحكومة إذا لم تستوف الشروط التجارية الواردة في العقد.
- فعلى سبيل المثال، قد لا يتحقق مستوى التنبؤات بالرسوم المتولدة عن طريق يشيده ويشغله القطاع الخاص.
- وقد تؤدي مثل هذه الحالات الطارئة إلى مخاطر مالية كبيرة قابلة للقياس بالنسبة للحكومة، وينبغي إدراجها في تقييم هذا المؤشر.

2: 3-10

- وتعرف الالتزامات الطارئة الهامة بأنها تلك التي تنطوي على تكلفة محتملة تزيد على 0.5 في المائة من مجموع نفقات الحكومة وستكون هناك حاجة إلى اعتماد إضافي من جانب السلطة التشريعية.
- والبعد 3-10 لا يقيم الالتزامات الطارئة الصريحة الناشئة عن الشركات العامة أو الحكومات دون الوطنية حيث يتم تقييمها في إطار البندين 1-10 و 2-10 على التوالي.
- ولإدراج الالتزامات المحتملة الهامة، ينبغي أن يحدد المقيمون أولا الإطار القانوني الذي يغطي الالتزامات الطارئة الناشئة عن البرامج الحكومية وأي كيان مسئول، إن وجد، عن مراقبة هذه الالتزامات والإبلاغ عنها. ثم يجب عليهم اختيار أهمها (انظر أعلاه للتعريف).

3: 3-10

- إن الالتزامات الطارئة الضمنية مثل الإنقاذ المالي، وفشل صناديق التقاعد غير المضمونة، والكوارث الطبيعية، والنزاعات المسلحة، وغيرها من الأحداث المحتملة تشكل مخاطر كبيرة أيضا.
- وهي ليست ملزمة قانونا ويصعب تحديدها كميا.
- ومع ذلك، ينبغي الإبلاغ عن مدى أي تقييم نوعي لهذه المخاطر كجزء من السياق لهذا البعد.

التوقيت، والتغطية، البيانات المطلوبة

التوقيت الزماني	التغطية	البيانات المطلوبة / حساب البيانات	مصادر المعلومات
السنة المالية الأخيرة المنجزة	الحكومة	تقارير عن الالتزامات الطارئة من قبل الحكومة ومن قبل كيانات الحكومة الفردية. تقرير موحد عن الالتزامات المحتملة ومعلومات عن تواتر النشر.	البيانات المالية السنوية التقارير المالية أو غيرها من تقارير وحدات الميزانية وزارة المالية

PI-11. إدارة الاستثمارات العامة

حول المؤشر

- يقيم هذا المؤشر التنبؤ الاقتصادي، واختيار ومراقبة تكاليف المشاريع الاستثمارية العامة من قبل الحكومة، مع التركيز على أكبر وأهم المشاريع.
- يحتوي المؤشر على الأبعاد الأربعة التالية ويستخدم طريقة M2 (المتوسط) لتجميع درجات البعد:

البعد 1-11. التحليل الاقتصادي للمشاريع الاستثمارية

البعد 2-11. اختيار المشروع الاستثماري

البعد 3-11. تكلفة المشروع الاستثماري

البعد 4-11. مراقبة مشروع الاستثمار

التأثير على نواتج الميزانية

- يمكن أن تكون الاستثمارات العامة بمثابة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.
- غير أن فعالية وكفاءة الاستثمار العام هي أيضا عامل محدد رئيسي في تعظيم أثره والمساعدة في دعم أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية للحكومة.
- وتتطلب الإدارة الفعالة لموارد الاستثمار العام تحليلا دقيقا لتحديد أولويات الاستثمارات ضمن الحدود المالية المستدامة لضمان تنفيذ المشاريع الموافق عليها كما هو مقرر.
- ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحليل اقتصادي صارم، وإدارة فعالة لنفقات الاستثمار، ومراقبة الإنجاز في الوقت المناسب.

إرشادات قياس المؤشر

1:11

- هناك مجموعة متنوعة من النهج الوطني المختلف لإدارة الاستثمارات العامة. ومع ذلك، هناك سمات مشتركة من حيث المهام التي تقوم بها.
- يحاول هذا المؤشر أن يركز على الأبعاد الأربعة الأكثر أهمية : التقييم والاختيار والتكلفة والمراقبة.

11:2.

- يغطي هذا المؤشر كل نوع من أنواع نظم إدارة المالية العامة، بما في ذلك تلك التي لديها عمليات ومؤسسات منفصلة لإدارة الميزانية الرأسمالية و المتكررة (الجارية أو التشغيلية).

ولأغراض هذا المؤشر، تعرف المشاريع الاستثمارية الكبرى بأنها مشاريع نفي بالمعايير التالية:

- تبلغ تكلفة الاستثمار الإجمالية للمشروع 1 في المائة أو أكثر من مجموع النفقات السنوية للميزانية؛ و
- هذا المشروع هو من بين أكبر 10 مشاريع (بتكلفة استثمارية إجمالية) لكل واحدة من أكبر خمس وحدات حكومية مركزية، مقاسة بنفقات المشاريع الاستثمارية للوحدات.

11:3.

- يشير حجم الإنفاق الكلي للميزانية السنوية ونفقات مشاريع الاستثمارية في الوحدة إلى النفقات المدرجة في الميزانية في السنة الجارية، في حين أن أكبر 10 مشاريع مدرجة في ميزانية (ميزانيات) السنة الحالية تحددتها التكلفة الإجمالية للاستثمار لكل مشروع، بصرف النظر عن كم من إجمالي الاستثمارات المدرجة في الميزانية للسنة الحالية.

11:4.

- يشمل مصطلح مشروع الاستثمار الرئيسي أيضا الاستثمارات المنفذة من خلال أدوات تمويل منظمة مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- إذا كان لدى الحكومة تعريف مختلف للمشاريع الاستثمارية الكبرى التي من شأنها أن تلبي على الأقل هذه المعايير والتي من شأنها تبسيط جمع المعلومات، يمكن للمقيم استخدام تعريف الحكومة لتحديد المشاريع الاستثمارية الكبرى، ولكن يجب أن يتم تسجيله باستخدام التعريف الوارد في هذا الدليل.

11:5.

- وينبغي أن يحدد المقيمون أولا المشاريع الاستثمارية الرئيسية المدرجة في التقييم ، أي المشاريع الاستثمارية التي تعتبر رئيسية وفقا لتعريف هذا المؤشر.

11:6.

- ومن أجل تقييم أبعاد هذا المؤشر، ينبغي أن يقيم المقيمون ما إذا كانت وظيفة إدارة الاستثمارات العامة في دولة ما مركزية أو لامركزية.
- وفي بيئة لا مركزية، ينبغي أن يطلب المقيمون معلومات من الوكالات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ معظم الاستثمارات (مثل أكبر 10 مشاريع أو وكالات).
- وفي إطار مركزي، يمكن الحصول على معظم البيانات من السلطة المركزية المسؤولة عن مراقبة الاستثمار العام، مثل هيئة الاستثمار أو وزارة الاقتصاد والتخطيط أو المالية، وتحقق فيما بعد من وكالة الإنفاق المعنية.

11:7.

- وينبغي أن يهدف المقيمون إلى تقديم معلومات عما إذا كانت المشاريع الاستثمارية الممولة من الخارج والاستثمارات المنفذة من خلال أدوات تمويل منظمة مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص مدرجة في وثائق الميزانية، وما إذا كان معظم الإنفاق الاستثماري يضطلع به من خلال الميزانية، وأجزاء لا تدرج في الميزانية.

11:8.

- وقد يرغب المقيمون في الحصول على تقارير مراجعة الحسابات (الخارجية والداخلية) على الاستثمارات العامة أو على البرامج التي تحتوي على استثمارات عامة.
- وقد توفر هذه التقارير رؤى وأدلة مفيدة عن أداء نظام إدارة الاستثمارات العامة.

11:9.

- لا يعالج هذا المؤشر بشكل واضح بعض المسائل الهامة المتعلقة بإدارة الاستثمارات العامة، ولكنها تغطيها مؤشرات أخرى. (7)
- على سبيل المثال: (أ) يتناول مؤشر PI-16 أسئلة عما إذا كانت المشاريع الاستثمارية متسقة مع الأهداف الوطنية أو السياسات القطاعية. (ب) نوعية عملية الشراء - أي مدى إعداد خطة مشتريات موثوقة وشاملة قبل تغطيتها من قبل PI-24. و (ج) ما إذا كان سجل الأصول المحفوظ جيداً الذي يسجل قيم دقيقة موجود، والذي يتم فحصه في PI-12.

(7) في الواقع، هناك العديد من عناصر سياق القطاع العام الأوسع الذي سيؤثر على تنفيذ المشروع. وتشمل هذه المشاريع القدرة على تنفيذ المشاريع، والإدارة الكلية لتكاليف المشاريع (التي تعتمد على نظام محاسبي يمكنه تحديد تكاليف المشاريع والإبلاغ عنها)، وترتيبات المرافق والتشغيل، وقواعد وإجراءات التقييم اللاحق.

البعد 11-1. التحليل الاقتصادي لمقترحات الاستثمار

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	يجري إجراء تحليلات اقتصادية ، على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية الوطنية ، لتقييم جميع المشاريع الاستثمارية الرئيسية ونشر النتائج . وتستعرض هذه التحليلات جهة أخرى غير الجهة المتبينة للمشروع.
ب	يجري إجراء تحليلات اقتصادية، على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية الوطنية، لتقييم معظم المشاريع الاستثمارية الرئيسية، ونشر بعض النتائج. وتستعرض هذه التحليلات جهة أخرى غير الجهة المتبينة للمشروع.
ج	يجري إجراء تحليلات اقتصادية لتقييم بعض المشاريع الاستثمارية الرئيسية.
د	الأداء أقل من المطلوب للدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1-11: 1.

- ويقيم هذا البعد مدى استخدام أساليب تقييم قوية تستند إلى التحليل الاقتصادي لإجراء دراسات جدوى أو دراسات جدوى للمشاريع الاستثمارية الكبرى على أساس تحليل آثارها الاقتصادية والمالية وغيرها؛ وما إذا كانت نتائج التحليلات تنشر، وما إذا كانت التحليلات تستعرضها جهة أخرى غير الجهة المتبينة للمشروع.

1-11: 2.

- هناك أنواع مختلفة من التحليلات الاقتصادية مع تغطية مختلفة ومجالات التركيز.
- وبغض النظر عن النهج المتبع في التحليل الاقتصادي، ينبغي أن يكون الهدف هو فحص المشاريع وتحليلها وضمان توافق المشاريع المختارة مع ظروف (غطاء) الموارد المتاحة وتقديم قيمة مقابل المال.

11-1: 3.

- وينبغي أن تشمل التقييمات المستندة إلى التحليل الاقتصادي تحليل العوامل الاقتصادية الخارجية - التي يشار إليها أحيانا كتكاليف اجتماعية أو اقتصادية واستحقاقات السياسات - والآثار الصحية والبيئية.
- التكاليف الاجتماعية أو الاقتصادية تشير إلى إجمالي التكاليف للمجتمع من النشاط الاقتصادي وتشير الفوائد إلى الزيادة الإجمالية في رفاه المجتمع من العمل الاقتصادي.
- ويشير الأثر البيئي إلى النظر في أثر المشاريع الاستثمارية على نوعية الهواء والماء على سبيل المثال؛ في حين أن الاعتبارات الصحية تشمل تحليل أثر المشاريع الاستثمارية الكبرى، على سبيل المثال، على ظروف العمل السيئة في أماكن العمل.

11-1: 4.

- وكثيرا ما ينطوي التحليل الاقتصادي على تطبيق تقنيات محددة مثل تحليل التكاليف والفوائد، وتحليل فعالية التكاليف، وتحليل المعايير المتعددة.
- ويسعى تحليل التكلفة والفوائد، الذي كثيرا ما يستخدم في إجراء التحليل الاقتصادي، إلى تحديد قيمة وفوائد مقترح المشروع بقدر ما هو ممكن من الناحية النقدية، بما في ذلك البنود التي لا يوفر السوق فيها قياسا مرضيا للقيمة الاقتصادية.
- ويقارن تحليل فعالية التكاليف النهج البديلة التي لها آثار مختلفة وتحسب نسب فعالية التكاليف

11-1: 5.

- وينبغي أن تكون التحليلات الاقتصادية المستخدمة لإبلاغ القرارات المتعلقة بمقترحات المشاريع حالية بما فيه الكفاية لكي تكون ذات مغزى.
- ومن غير المحتمل أن تشكل التحليلات التي عفا عليها الزمن ، مثل تلك التي انتقلت فيها ظروف السوق بدرجة كبيرة ، قاعدة مفيدة لاتخاذ القرارات.

11-1: 6.

- وتساعد مجموعة معتمدة من المبادئ التوجيهية الوطنية لتنفيذ التحليلات الاقتصادية على ضمان وجود منهجية موحدة لعملية تقييم المشاريع، وتستخدم بصورة منهجية في جميع المجالات الرئيسية المشاريع الاستثمارية.
- وينبغي أن تتضمن المبادئ التوجيهية أيضا شرطا لنشر نتائج عملية تقييم المشاريع الاستثمارية الكبرى.

11-1: 7.

- ولضمان الموضوعية، ينبغي أن تقوم الجهة غير الجهة الراعية باستعراض التقييم.
- وفي العادة، تستعرض وزارة المالية أيضا مشاريع استثمارية رئيسية للتحقق من متانة التحليل الاقتصادي والقدرة على تحمل تكاليف العرض.

11-1: 8.

- ولكي تحرز الدول درجة أ أو ب حول هذا البعد، يجب نشر نتائج التحليلات الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية الكبرى، أو على الأقل ملخص للنتائج الرئيسية.
- ويشمل تعريف المنشورة وعي المستخدمين بتوافر الوثائق وكيف يمكنهم الوصول إليها، كما هو مبين في القسم 2-1-8. من الدليل الميداني.

التوقيت الزمني / التغطية / البيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	البيانات المطلوبة / حساب البيانات	مصادر المعلومات
السنة المالية الأخيرة المنجزة	الحكومة	قائمة المشاريع الاستثمارية المعتمدة / الجارية مع البيانات ذات الصلة لتحديد ما إذا كانت "رئيسية" المبادئ التوجيهية الوطنية لإجراء التحليل الاقتصادي توثيق التحليل الاقتصادي لمشاريع الاستثمار الرئيسية المعتمدة / الجارية توثيق عملية مراجعة التحليلات الاقتصادية من قبل وكالة أخرى غير الوكالة المتبينة للمشروع نشر نتائج التحليلات الاقتصادية	وزارة المالية / التخطيط الوزارات والهيئات الهيئة المسؤولة عن الاستثمارات العامة، إن وجدت المبادئ التوجيهية الوطنية لإجراء التحليل الاقتصادي التحليل الاقتصادي للمشاريع الاستثمارية

البعد 11-2. اختيار مشروع الاستثمار

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	قبل إدراجها في الميزانية، ترتب الجهة المركزية حسب الأفضلية (الأولوية) لجميع المشاريع الاستثمارية الرئيسية على أساس معايير موحدة منشورة لاختيار المشاريع.
ب	قبل إدراجها في الميزانية، ترتب الجهة المركزية حسب الأفضلية (الأولوية) لمعظم المشاريع الاستثمارية الرئيسية على أساس معايير قياسية لاختيار المشاريع.
ج	قبل إدراجها في الميزانية، ترتب الجهة المركزية حسب الأفضلية (الأولوية) لبعض المشاريع الاستثمارية الرئيسية.
د	الأداء اقل من المطلوب للدرجة ج

إرشادات قياس البعد

11-2: 1.

- ويقيم هذا البعد إلى أي مدى تعطى عملية اختيار المشاريع الأولوية للمشاريع الاستثمارية مقابل معايير محددة بوضوح لضمان مواءمة المشاريع المختارة مع الأولويات الحكومية.
- وتهدف الترتيبات الصارمة والشفافة لاختيار المشاريع الاستثمارية إلى تعزيز كفاءة الاستثمارات العامة وإنتاجيتها.
- ويتطلب هذا البعد وجود مؤسسات لتوجيه عمليات اختيار المشاريع، بما في ذلك إجراء استعراض مركزي لتقييمات المشاريع الاستثمارية الرئيسية قبل إدراج المشاريع في مشاريع الميزانية المقدمة إلى الهيئة التشريعية.
- كما يتطلب أن تنشر الحكومات المعايير القياسية الخاصة باختيار المشاريع وأن تلتزم بها.

2-11: 2.

- والمعايير القياسية هي مجموعة من الإجراءات الرسمية التي تعتمد عليها الحكومة وتستخدم في كل مشروع أو مجموعة من المشاريع الاستثمارية الرئيسية ذات الصلة والخصائص المشتركة داخل وعبر الوحدات الحكومية المركزية.
- ولأغراض هذا البعد، ينبغي أن تكون المعايير القياسية متاحة للجمهور، وينبغي أن تحدد أولويات المشاريع الاستثمارية الرئيسية وفقا للمعايير المذكورة آنفا.

2-11: 3.

- وعادة ما يقوم موظفو وزارة المالية بإجراء استعراض مركزي للمشاريع الاستثمارية الرئيسية، على الرغم من أنه يمكن أن تقوم به وزارة الاقتصاد أو التخطيط في بعض الدول.
- وقد يتضمن الاستعراض أيضا، ولكن ليس بالضرورة، إسهامات من خبراء آخرين، قبل اتخاذ القرارات بشأن ما إذا كان ينبغي إدراج مشاريع في الميزانية.
- ويجرى الاستعراض المركزي للمشاريع الاستثمارية الرئيسية لضمان فحص المشاريع الاستثمارية الكبرى وفقا للمعايير المنشورة، وهي معقولة التكلفة كما تحددها الموارد المتاحة في الميزانية.

التوقيت الزمني / التغطية / البيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	البيانات المطلوبة / حساب البيانات	مصادر المعلومات
السنة المالية الأخيرة المنجزة	الحكومة	قائمة المشاريع الاستثمارية المعتمدة / الجارية مع البيانات ذات الصلة لتحديد ما إذا كانت "رئيسية" توثيق الاستعراض المركزي للحكومة للمشاريع الاستثمارية الرئيسية قبل إدراج المشاريع في الميزانية توثيق النشر والتقييد بالمعايير القياسية لاختيار المشاريع تفاصيل المعايير القياسية لاختيار المشاريع	وزارة المالية / التخطيط الوزارات والهيئات الجهات المسؤولة عن الاستثمارات العامة، إن وجدت

البعد 3-11. تكلفة المشروع الاستثماري

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	شملت التوقعات من إجمالي تكلفة دورة حياة المشاريع الاستثمارية الكبرى، بما في ذلك التكاليف الرأسمالية والتكاليف المتكررة جنباً إلى جنب مع انهيار سنة بعد سنة من تكاليف السنوات الثلاث المقبلة على الأقل، في وثائق الميزانية.
ب	شملت توقعات التكلفة الرأسمالية الإجمالية للمشاريع الاستثمارية الكبرى، جنباً إلى جنب مع انهيار سنة بعد سنة من التكاليف الرأسمالية وتقديرات التكاليف المتكررة للسنوات الثلاث المقبلة، وترد في وثائق الميزانية.
ج	شملت توقعات التكلفة الرأسمالية الإجمالية للمشاريع الاستثمارية الكبرى، جنباً إلى جنب مع التكاليف الرأسمالية للسنة المالية المقبلة، وترد في وثائق الميزانية.
د	الأداء أقل من المطلوب للدرجة ج

توجيهات قياس البعد

3-11: 1.

- ويقيم هذا البعد ما إذا كانت وثائق الميزانية تتضمن إسقاطات متوسطة الأجل للمشاريع الاستثمارية على أساس التكلفة الكاملة، وما إذا كانت عملية وضع الميزانية المتعلقة بالإنفاق الرأسمالي والإنفاق المتكرر متكاملة تماماً.
- وتتطلب الإدارة السليمة للميزانية إعداد خطط شاملة ومشاريع مستقبلية لميزانية رأس المال والتكاليف المتكررة على مدى فترة الاستثمار.
- ويلزم وضع توقعات بالآثار المترتبة على التكاليف المتكررة من المشاريع لتخطيط هذه التكاليف وإدراجها في الميزانيات المقبلة.
- وتتوقف إدارة الميزانية الصلبة وإدارة التدفقات النقدية، فضلاً عن تحليل التكاليف والفوائد، على التحليل المالي الشامل للمشاريع الاستثمارية.

11-3: 2.

- وينبغي أن تشمل دورة الحياة أو التكاليف الكلية أو الكاملة للمشاريع الاستثمارية الكبرى تكاليف التصميم والتطوير والتنفيذ والتشغيل والصيانة والتخلص على مدى دورة الحياة الكاملة للاستثمار، موزعة سنويا.
- لا يتطلب البعد حساب صافي القيمة الحالية.
- تكاليف دورة الحياة تشير إلى مجموع جميع تكاليف مشروع استثماري كبير، بما في ذلك استهلاك رأس المال الثابت والمصروفات العامة وتكاليف الأنشطة المتعلقة بالمشروع ولكن تقوم بها كيانات أخرى غير الكيان المسئول عن المشروع.

11-3: 3.

- وتشير التكاليف الرأسمالية إلى المصروفات المتكبدة من أجل اقتناء الأراضي والأصول المادية الأخرى والأصول غير الملموسة والمخزونات الحكومية والأصول غير العسكرية وغير المالية التي تزيد قيمتها عن الحد الأدنى مع العمر المتوقع لأكثر من سنة.
- وينبغي أن تشمل تكاليف المشاريع الاستثمارية الكبرى (1) المشاريع التي تنفذ و / أو تدرج في الميزانية على عدة مراحل و (2) المشاريع التي تنطوي على برنامج واحد مع مرور الوقت ولكن لديها مجموعات مختلفة من الأنشطة في أوقات مختلفة.

التوقيت الزمني / التغطية / البيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	البيانات المطلوبة / حساب البيانات	مصادر البيانات
السنة المالية الأخيرة المنجزة	الحكومة	قائمة بالمشاريع "الرئيسية" المعتمدة / الجارية، جنبا إلى جنب مع البيانات التي تدعم أهميتها توقعات الميزانية للمشاريع الاستثمارية، مدعومة بتوقعات التدفق النقدي، وخطة التمويل، وتكاليف الصيانة على مدى العمر الكامل للاستثمار بيانات الميزانية متوسطة الأجل بشأن تنفيذ المشروع (التكاليف المتكررة، وتكاليف الصيانة)	وزارة المالية / التخطيط الوزارات والوكالات الوكالة المسؤولة عن الاستثمارات العامة، إن وجدت التشريعات المتعلقة بالاستثمار العام * وثائق الميزانية السنوية إطار الإنفاق المتوسط الأجل، إن وجد

البعد 11-4. مراقبة مشروع الاستثمار

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	يتم رصد التكلفة الإجمالية والتقدم المادي للمشاريع الاستثمارية الرئيسية أثناء التنفيذ من قبل الوحدة الحكومية المنفذة. وهناك مستوى عال من الامتثال للإجراءات والقواعد الموحدة لتنفيذ المشاريع التي تم وضعها. وتنشر المعلومات المتعلقة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى في وثائق الميزانية أو في تقارير أخرى سنويا.
ب	تتولى الوحدة الحكومية المنفذة رصد التكلفة الإجمالية والتقدم المادي للمشاريع الاستثمارية الرئيسية. وتنفذ الإجراءات والقواعد الموحدة لتنفيذ المشاريع، وتنشر سنويا معلومات عن تنفيذ المشاريع الاستثمارية الرئيسية.
ج	تتولى الوحدة الحكومية المنفذة رصد التكلفة الإجمالية والتقدم المادي للمشاريع الاستثمارية الرئيسية. ويجري سنويا إعداد معلومات عن تنفيذ المشاريع الاستثمارية الرئيسية.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

11-4:1.

- ويقيم هذا البعد مدى تنفيذ الترتيبات الحصرية لرصد المشاريع والإبلاغ عنها لضمان القيمة مقابل المال والنزاهة الائتمانية.
- وينبغي أن يحتفظ نظام الرصد بسجلات عن التقدم المادي والمالي، بما في ذلك تقديرات الأعمال الجارية، وأن يصدر تقارير دورية لرصد المشاريع.
- وينبغي أن تشمل الرقابة المشاريع من نقطة الموافقة وطوال فترة التنفيذ.
- وينبغي أن يسمح النظام بربط مدفوعات الموردين بدليل على التقدم المادي.
- وينبغي أن يحدد النظام أيضا الانحرافات عن الخطط وأن يسمح بتحديد الإجراءات المناسبة استجابة لذلك.

4-11: 2.

- تعطى الدرجات (ب) و (ج) لهذا البعد إذا أدرجت على الأقل بعض المشاريع الاستثمارية الرئيسية في المعلومات التي تم مراقبتها والإبلاغ عنها أو إعدادها، على التوالي.. وتتطلب النتيجة "أ" رصد معظم المشاريع الاستثمارية الكبرى.

4-11: 3.

- تشير الإجراءات والقواعد القياسية إلى مجموعة من المبادئ التوجيهية الرسمية التي تعتمد عليها الحكومة والتي تستخدم في تنفيذ كل مشروع أو مجموعة من المشاريع الاستثمارية الرئيسية ذات الصلة ذات الخصائص المشتركة داخل وعبر الوحدات الحكومية المركزية.

4-11: 4.

- ويشير مجموع التكاليف إلى التكاليف المحددة في البعد 3-11-PI. وينبغي أن تبرز تقارير المراقبة أي انحرافات عن تقديرات التكاليف الأصلية وأسباب الانحراف.
- وينبغي أن يسلط المقيمون الضوء على أي أنماط من التقليل من التكلفة النظامية أو المبالغة في التقدير.

4-11: 5.

- ويتصل التقدم المادي بخطوات الإنتاج والتنفيذ والمعالج الرئيسية في خطة المشروع، مثل طول الطريق المطروح، ومكونات التجميع للمنتجات والآلات، ومرحلة تشييد المباني.

4-11: 6.

- ويعني مستوى عال من الامتثال تطبيق الإجراءات المعمول بها.
- وبالتالي فإن درجة عالية تتطلب أدلة على أن الإجراءات قد اتبعت أثناء التنفيذ. ويمكن تحديد ذلك من خلال استعراض وثائق مراجعة الحسابات أو وجود - ونتائج مرضية - لفحوص ضمان الجودة.

التوقيت الزمني / التغطية / البيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	البيانات المطلوبة / حساب البيانات	مصادر البيانات
السنة المالية الأخيرة المنجزة	الحكومة	قائمة بالمشاريع "الرئيسية" المعتمدة / الجارية، جنباً إلى جنب مع البيانات التي تدعم أهميتها مقارنة الإسقاطات مع البيانات المتعلقة بالتنفيذ الفعلي للمشاريع الاستثمارية الكبرى في مراحل مختلفة (الوقت، والمبلغ المنفق، والتقدم المادي، وما إلى ذلك)، والمنشورة في وثائق الميزانية أو في أماكن أخرى دليل على وجود إجراءات التنفيذ والامتثال لها في شكل أو نتائج التدقيق أو تقارير ضمان الجودة	وزارة المالية / التخطيط الوزارات والهيئات الهيئات المسؤولة عن الاستثمارات العامة، إن وجدت مبادئ توجيهية بشأن رصد الاستثمارات العامة قواعد البيانات *تقارير رصد المشروع

حول المؤشر

- يقيم هذا المؤشر إدارة الأصول الحكومية ورصدها وشفافية التصرف في الأصول.
- أنه يحتوي على الأبعاد الثلاثة التالية ويستخدم طريقة M2 (المتوسط) لتجميع درجات البعد:

البعد 1-12. مراقبة الأصول المالية

البعد 2-12. مراقبة الأصول غير المالية

البعد 3-12. شفافية التصرف في الأصول

الأثر على نتائج الميزانية

- تدعم الإدارة الفعالة للأصول الانضباط المالي الكلي عن طريق ضمان استخدام الموارد التي تملكها وتسيطر عليها الحكومة بكفاءة وفعالية في تنفيذ أهداف السياسة العامة.
- وإذا لم تكن لدى الحكومات معرفة كافية بوجود الأصول وتطبيقها، فمن المحتمل ألا تستخدم الأصول بفعالية ولا يجوز تطبيقها على نحو سليم. ويتعين على الحكومات أيضا أن تكون على بينة من الأصول التي لا تحتاج إليها أو لا تستخدم بشكل كامل حتى تتمكن من اتخاذ قرارات في الوقت المناسب بشأن ما إذا كان ينبغي نقل الأصول إلى مستخدمين آخرين أو تبادلها مقابل أصول مختلفة ذات قيمة أكبر لتقديم الخدمات أو تنفيذ سياسات أخرى.

إرشادات قياس المؤشر

1:12

- الأصول هي الموارد التي تسيطر عليها جهة حكومية نتيجة للأحداث الماضية التي من المتوقع أن تندفق منافع اقتصادية مستقبلية.

2:12

- تصنف الموجودات في إطار إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014 وتصنيفات أخرى إما مالية أو غير مالية. ويمكن أن تكون الأصول المالية متنوعة جدا، بما في ذلك النقدية والأوراق المالية والقروض والذمم المدينة التي تملكها الحكومة.

- وقد تشمل أيضا احتياطات أجنبية وصناديق طويلة الأجل مثل صناديق الشروة السيادية وحقوق الملكية في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص.
- كما يمكن أن تتكون الموجودات المالية من المطالبات المالية وسبائك الذهب التي تحتفظ بها السلطات النقدية كأصل احتياطي.
- وتعتبر المطالبة المالية أصلا يخول عادة مالك الأصل) الدائن (تلقي أموال أو موارد أخرى من وحدة أخرى، بموجب شروط الالتزام) دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، (صفحة 403) ومن المهم أن يكون لدى البلد نظم لإدارة الأصول المالية ورصدها والإبلاغ عنها، بما في ذلك أطر إدارة المخاطر القوية عند الاقتضاء، وترتيبات الإدارة والشفافية المناسبة.

12:3.

- يتم تصنيف كل أصل اقتصادي غير الموجودات المالية كأصل غير مالي. (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، صفحة 409) يعتبر التعرف على قيم الأصول غير المالية والإمكانات الاقتصادية أمرا مهما لمجموعة متنوعة من عمليات إدارة المالية العامة، بما في ذلك تقييم الوضع المالي للحكومة، وتحديد متطلبات الاستثمار الرأسمالي في المستقبل، وتعظيم العائد على الاستثمارات، من الموارد.

12:4.

- قد تنشأ الأصول غير المالية كنواتج من عملية الإنتاج، قد تحدث بشكل طبيعي، أو قد تكون مبنية للمجتمع.
- وعادة ما توفر الأصول غير المالية فوائد إما من خلال استخدامها في إنتاج السلع والخدمات أو في شكل دخل من الممتلكات.
- وأهم الأصول غير المالية للعديد من البلدان هي الموارد المعدنية تحت سطح الأرض مثل النفط والغاز والماس والمعادن الثمينة أو الصناعية.
- وتنقسم الأصول غير المالية أيضا إلى الأصول التي تنتج (الأصول الثابتة والمخزون والأشياء الثمينة) والأصول غير المنتجة (الأراضي والمعدن وموارد الطاقة والأصول الأخرى التي تحدث طبيعيا والأصول غير الملموسة غير المنتجة) (دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014 ، الفقرة 3-5) .

البعد 1-12. مراقبة الأصول المالية

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	تحتفظ الحكومة بسجل لحيازاتها في جميع فئات الموجودات المالية التي يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة أو السوقية، بما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية. وتُنشر المعلومات المتعلقة بأداء محفظة الأصول المالية سنوياً.
ب	تحتفظ الحكومة بسجل لموجوداتها في الفئات الرئيسية للموجودات المالية والتي يتم الاعتراف بها بتكلفة الاستحواذ أو القيمة العادلة. وتُنشر المعلومات المتعلقة بأداء الفئات الرئيسية للأصول المالية سنوياً.
ج	وتحتفظ الحكومة بسجل لحيازاتها في فئات رئيسية من الأصول المالية.
د	الأداء أقل من المطلوب للدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1-12: 1.

- ويقيم هذا البعد طبيعة رصد الأصول المالية، وهو أمر بالغ الأهمية لتحديد وإدارة المخاطر المالية الرئيسية والمخاطر على الإدارة المالية العامة بشكل فعال.
- تستخدم معايير التصنيف مصطلح "الأداء" للإشارة إلى العائد على رأس المال المستثمر في شكل أرباح أو فوائد أو زيادة رأسمالية أو خسارة، بدلاً من أي هدف محدد.

1-12: 2.

- ولأغراض هذا البعد، يشير المصطلح "الرئيسي" إلى نفس الأهمية النسبية "الأغلبية"، أي بنسبة 50 في المائة أو أكثر حسب القيمة.

1-12: 3.

- وينبغي مراجعة المعلومات المتعلقة بالأصول المالية لأغراض هذا المؤشر مع التقارير المالية الحكومية على النحو الوارد في التقارير المالية السنوية pi-29 والإبلاغ عن الشركات العامة في pi-10 الإبلاغ عن المخاطر المالية.

12-1: 4.

- يشير السوق أو القيمة العادلة إلى القيمة التي يمكن بها تبادل أصل بين أطراف راغبة في الوقت الحالي.
- تشير قيمة الاستحواذ إلى المبلغ المدفوع للموجودات عند شرائها.

12-1: 5.

- إذا كانت إدارة الأصول المالية تنطوي على عدد كبير من الكيانات الهامة أو غير مركزية إلى حد كبير، قد يكون من غير العملي جمع المعلومات الكاملة عن الأصول المالية للحكومة.
- ويجوز للمقيمين النظر في استخدام منهجية أخذ العينات.
- وفي حالة استخدام المعاينة، ينبغي أن تفسر بعد ذلك السبب وتبرر نهج أخذ العينات المعتمد.
- ومن المفضل أن يوافق المقيمون والحكومة على نهج أخذ العينات. وفي حالة الاختلاف، يمكن استيعاب الاختلافات في الآراء في ملحق كما هو موضح في الإطار بموجب الجزء 3: تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية، الفقرة 4 (انظر إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية، صفحة 84).

التوقيت الزمني / التغطية / البيانات المطلوبة

الوقت الزمني	التغطية	البيانات المطلوبة / حساب البيانات	مصادر البيانات
السنة المالية الأخيرة المنجزة	الحكومة	قيمة الأصول المالية تحت كل فئة ومعلومات عن طريقة (طرق) التقييم المستخدمة وثيقة منشورة أو مجموعة من الوثائق التي تغطي أداء محفظة الأصول المالية، والمعلومات عن تواتر النشر	-البيانات المالية المجمعة، متضمنة ملاحظات تتعلق بموجودات الأصول المالية. -وكالة إدارة الأصول، إن وجدت. -وحدات الميزانية والوحدات الخارجية التي تمتلك أصولا مالية وزارة المالية، الخزنة وحدات المراجعة الداخلية الهيئة العليا للرقابة

البعد 12-2. مراقبة الأصول غير المالية

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	تحتفظ الحكومة بسجل لحيازاتها من الأصول الثابتة والأراضي والأصول تحت الأرض (حيثما كان ذلك مناسباً)، بما في ذلك المعلومات المتعلقة باستخدامها وعمرها، والتي تنشر سنوياً على الأقل.
ب	تحتفظ الحكومة بسجل لحيازاتها من الأصول الثابتة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة باستخدامها وعمرها، الذي ينشر. كما يحتفظ بسجل للأراضي، و (عند الاقتضاء) أصول تحت الأرض.
ج	تحتفظ الحكومة بسجل لحيازاتها من الأصول الثابتة، وتجمع معلومات جزئية عن استخدامها وعمرها.
د	الأداء أقل من المطلوب للدرجة ج

إرشادات قياس البعد

12-2: 1.

- يقوم هذا البعد بتقييم ملامح مراقبة الأصول غير المالية لميزانية الحكومة.
- وينبغي أن يحدد الإبلاغ عن الأصول غير المالية الأصول واستخدامها.
- ويعد الاحتفاظ بسجل للأصول الثابتة شرطاً أساسياً؛ وتتيح السجلات المحدثة للحكومة استخدام الأصول على نحو أفضل مثل الهياكل الأساسية وتخطيط برامج الاستثمار والصيانة. إن سجلات أصول باطن الأرض مطلوبة فقط إذا كانت الموجودات المملوكة من قبل ميزانية الحكومة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمجموع موجودات ميزانية الحكومة.
- وإذا كانت هناك موجودات غير مالية كبيرة تحتفظ بها المؤسسات العامة، فينبغي الإبلاغ عن ذلك في سياق تقرير هذا البعد.
- لا يتطلب البعد تقييم الموجودات غير المالية.

2-12: 2.

- وترد في الجدول 2-12 أدناه قائمة بفئات الأصول غير المالية لتوجيه تقييم البعد 12-2.

- وينبغي أن يكون التقييم واضحاً بشأن الفئات التي يتم تضمينها لأغراض هذا المؤشر وأسباب أي استثناءات. وينبغي أن تتضمن تعليقات على الآليات المستخدمة في التقاط المعلومات. وينبغي أن يعلق السرد أيضاً على اكتمال البيانات المدرجة في الجدول وأن يبين الكيانات التي تملك أو تدير الأصول.

2-12: 3.

- وينصح المقيمون باستخدام الجدول 2-12 للمساعدة في تسجيل الأبعاد المتعلقة بالأصول غير المالية.
- يجب أن يوضح العمود "مكان الاستحواذ" ما إذا تم تسجيل فئة الأصول في السجلات وإلى أي مدى يتم إكمال المعلومات. ويهدف عمود "التعليقات" إلى تقديم معلومات عن (1) من يملك / يدير الأصول (2) كيفية التقاط المعلومات ومدى تكرار تحديثها و (3) ما إذا كانت الأصول لديها تقييم أو مسجلة فقط ككميات مادية.

2-12: 4.

- وينبغي أن يحدد المقيمون ما إذا كانت السجلات كاملة وحالية.
- وينبغي إعطاء النقاط الواردة أعلاه (د) فقط عندما تعتبر السجلات شاملة وحالية لجميع الأصول المادية المشمولة بالمتطلبات.

2-12: 5.

- إذا كانت إدارة الأصول غير المالية تنطوي على عدد كبير من الكيانات الهامة أو غير مركزية إلى حد كبير، قد يكون من غير العملي جمع المعلومات الكاملة عن الأصول غير المالية للحكومة.
- ويجوز للمقيمين النظر في استخدام منهجية أخذ العينات. وفي حالة استخدام المعاينة، ينبغي أن تفسر بعد ذلك سبب وتبني نهج أخذ العينات المعتمد.
- ومن المفضل أن يوافق المقيمون والحكومة على نهج أخذ العينات. وفي حالة الاختلاف، يمكن استيعاب الاختلافات في الآراء في ملحق كما هو موضح في الإطار بموجب الجزء 3: تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية، الفقرة 4 (انظر إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية، صفحة 84).

الجدول 12-1. فئات الأصول غير المالية

الملاحظات	مكان الاستحواذ	الفئة الفرعية	الفئة
		المباني والانشاءات	الأصول الثابتة
		الآلات والمعدات	
		أصول ثابتة أخرى	
		—	موجودات المخازن
		—	الأشياء الثمينة
		الأراضي	الأصول غير المنتجة
		المعادن ومصادر الطاقة	
		الأصول الأخرى التي تحدث بشكل طبيعي	
		لأصول غير الملموسة غير المنتجة	

ملاحظة: تستند الفئات الواردة في الجدول إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، ولكن يمكن استخدام فئات مختلفة تطبقها الحكومة.

التوقيت الزمني / التغطية / البيانات المطلوبة

مصادر البيانات	البيانات المطلوبة / حساب البيانات	التغطية	التوقيت الزمني
* جهة إدارة الأصول، إن وجدت وحدات الميزانية والوحدات الخارجة عن الأصول التي تمتلك أصولاً غير مالية وزارة المالية الخزانة * وحدات المراجعة الداخلية * الهيئة العليا للرقابة	تسجيل (أرقام) الأصول الثابتة، ربما مع معلومات عن استخدامها والعمر تسجيل (الأراضي)، وربما مع معلومات عن استخدامها والعمر تسجيل أصول التربة التحتية عند الاقتضاء، وربما مع معلومات عن استخدامها والعمر وثيقة منشورة أو مجموعة من الوثائق المتعلقة بفئة واحدة أو أكثر من فئات الأصول غير المالية المذكورة أعلاه	الحكومة	السنة المالية الأخيرة المنجزة

البعد 12-3. شفافية التصرف في الأصول

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجة
أ	تحدد الإجراءات والقواعد المتعلقة بنقل الأصول المالية وغير المالية أو التصرف فيها، بما في ذلك المعلومات التي ستقدم إلى السلطة التشريعية للحصول على معلومات أو موافقة. وترد المعلومات المتعلقة بالتحويلات والتخلص منها في وثائق الميزانية أو التقارير المالية أو التقارير الأخرى.
ب	وتحدد الإجراءات والقواعد المتعلقة بنقل الأصول غير المالية أو التصرف فيها. وترد المعلومات المتعلقة بعمليات النقل والتصرف في وثائق الميزانية أو التقارير المالية أو التقارير الأخرى.
ج	يتم وضع الإجراءات والقواعد الخاصة بنقل الأصول غير المالية أو التصرف فيها. وترد معلومات جزئية عن عمليات النقل والتصرف في وثائق الميزانية أو التقارير المالية أو التقارير الأخرى.
د	الداء أقل من متطلبات البعد ج

إرشادات قياس البعد

12-3: 1.

- ويقيم هذا البعد ما إذا كانت إجراءات نقل الأصول والتخلص منها تنشأ من خلال التشريعات أو اللوائح أو الإجراءات المعتمدة.
- وهي تدرس ما إذا كانت المعلومات تقدم إلى الهيئة التشريعية أو للجمهور بشأن عمليات النقل والتصرف. يتضمن تحويل الموجودات تحويل حقوق الاستخدام حيث يتم الاحتفاظ بالملكية من قبل الحكومة.

12-3: 2.

- وتشمل إجراءات وقواعد نقل الأصول والتخلص منها توجيهات أو لوائح رسمية تتعلق بالسلطة والمسؤولية عن اتخاذ مثل هذا الإجراء، والطرق التي يتعين استخدامها لنقل النتائج أو التخلص منها أو تسجيلها أو نشرها.
- وتعتبر هذه الإجراءات قائمة عندما تسجل الإجراءات والقواعد رسمياً في قوانين أو لوائح أو توجيهات من السلطات المختصة.

12-3: 3.

- وبالنسبة لنتيجة أ و ب ، ينبغي إدراج معلومات كاملة عن عمليات النقل والتصرف في وثائق الميزانية أو التقارير المالية أو التقارير الأخرى.
- تتضمن المعلومات الكاملة تلك المتعلقة بالتكلفة الأصلية، وقيمة التصرف، وتاريخ الشراء، وتاريخ التخلص.
- بالنسبة إلى درجة ج، يجب أن تتضمن المعلومات الجزئية على الأقل تكلفة الشراء الأصلية وقيمة التخلص منها.

التوقيت الزمني / التغطية / البيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	البيانات المطلوبة / حساب البيانات	مصادر البيانات
السنة المالية الأخيرة المنجزة	الحكومة	القواعد واللوائح المتعلقة بنقل الموجودات المالية وغير المالية أو التصرف فيها مجموعة من الوثائق المقدمة إلى السلطة التشريعية للحصول على معلومات أو موافقة التقارير التي تحتوي على تفاصيل عن عمليات نقل الأصول والتخلص منها	التقارير المالية من مختلف المصادر المحتملة بما في ذلك: *جهة إدارة الأصول، إن وجدت وحدات الميزانية والوحدات الخارجية وزارة المالية الخزانة *وحدات المراجعة الداخلية الهيئة العليا للرقابة

حول المؤشر

- ويقيم هذا المؤشر إدارة الديون والضمانات المحلية والأجنبية.
- وهي تسعى إلى تحديد ما إذا كانت ممارسات الإدارة والسجلات والضوابط مرضية لضمان وجود ترتيبات فعالة وفعالة.
- أنه يحتوي على الأبعاد الثلاثة التالية ويستخدم طريقة M2 (المتوسط) لتجميع الدرجات:

البعد 1-13. تسجيل الديون والضمانات والإبلاغ عنها

البعد 2-13 الموافقة على الدين والضمانات

البعد 3-13 استراتيجية إدارة الديون

التأثير على نتائج الميزانية

- يمكن أن يكون لحجم وإدارة التزامات الديون والضمانات تأثير كبير على قدرة الدولة على الحفاظ على الانضباط المالي.
- والإدارة الفعالة ضرورية لضمان خفض تكاليف هذه الالتزامات إلى أدنى حد ممكن على المدى الطويل، وأن الدولة لديها القدرة على الوفاء بجميع الالتزامات عند استحقاقها.
- وقد تخلق الحكومات التي لا ترصد الالتزامات المالية الناشئة عن الديون المحلية والأجنبية والمضمونة أو المتأخرة عن الدفع، بما في ذلك المرتبات، تكاليف خدمة الديون المرتفعة بلا داع، ومن غير المرجح أن تكون قادرة على تقديم الخدمات المخططة.
- ولأغراض هذا المؤشر، يشير الدين إلى ديون الحكومة المركزية - المحلية منها والخارجية على حد سواء.
- ويتم النظر في رصد الديون المتعاقد عليها من قبل الحكومة دون الوطنية والمؤسسات العامة في إطار مؤشر الأداء PI-10 الإبلاغ عن المخاطر المالية.

البعد 1-13. تسجيل الديون والضمانات والإبلاغ عنها

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	الديون المحلية والأجنبية والديون المضمونة المسجلة كاملة ودقيقة ومحدثة ومطابقة شهريا . وتصدر تقارير إدارية وإحصائية شاملة تغطي خدمة الدين ، والرصيد ، والعمليات على أساس ربع سنوي على الأقل.
ب	الدين المحلي والأجنبي والديون المضمونة المسجلة كاملة ودقيقة ومحدثة كل ثلاثة أشهر. ويتم التوفيق بين معظم المعلومات كل ثلاثة أشهر. وتصدر سنويا تقارير إدارية وتقارير إحصائية شاملة تغطي خدمة الديون والرصيد والعمليات.
ج	يتم تحديث الديون المحلية والأجنبية والديون المضمونة المسجلة سنويا. ويتم إجراء التسويات سنويا. والمجالات التي تتطلب فيها المصالحة معلومات إضافية لكي تكتمل يقر بها كجزء من توثيق السجلات.
د	الأداء أقل من المطلوب للحصول على درجة ج.

إرشادات قياس البعد

1-13: 1.

- ويقيم هذا البعد نزاهة وشمولية تسجيل الديون المحلية والأجنبية والمضمونة والإبلاغ عنها.
- ومن الأمور الحاسمة في هذا الصدد رصد السمات الرئيسية لحافطة الديون والإبلاغ عنها بصورة منتظمة لضمان سلامة البيانات والإدارة الفعالة، مثل وضع ميزانيات دقيقة لخدمة الديون ، وتسديد مدفوعات خدمة الديون في الوقت المناسب ، وضمان سداد الديون بشكل جيد التخطيط.
- وتتيح التقارير المنتظمة للحكومة رصد تنفيذ استراتيجيتها لإدارة الديون ومعالجة أي انحرافات تنشأ.

2: 1-13

- ويتعين على المقيمين أن يحددوا أين تسجل بيانات الديون، وما هو النظام المعمول به لتسجيل الديون وإدارتها (مثل البرمجيات المتخصصة؛ البرامج المستخدمة لتسجيل الديون الأجنبية والمحلية والضمانات الحكومية)، ما إذا كان يلتقط جميع معاملات إدارة الديون للديون المباشرة والضمانات؛ ما هو الفاصل الزمني بين عملية الصرف وسجلها في نظام ديون تكنولوجيا المعلومات.
- وبالإضافة إلى ذلك، يتعين عليها أن تحدد الكيفية التي يعمل بها نظام سجل الديون، أي إذا تمت تسوية السجلات وتواتر هذه التسوية.

3: 1-13

- ومن الضروري، لهذا البعد، تحديد أنواع الإدارة والتقارير الإحصائية المنتجة، ومدى تكرارها، والمسؤول عن إعداد التقارير.
- وينبغي أن تشمل خدمة الديون، ومديونية الديون والعمليات.
- ويجب أن تحتوي التقارير الإدارية والتقارير الإحصائية على أجزاء سردية لشرح الجداول الإحصائية وإعطاء الأساس المنطقي للعمليات.
- وأخيراً، من الضروري تحديد الأماكن المتاحة للجمهور.

4: 1-13

- تعني "معظم المعلومات" أن ما لا يقل عن 75٪ من قيمة الدين المسجل من قبل الحكومة يتم التوفيق مع سجلات مؤسسات الدائنين على أساس ربع سنوي.
- "في وقت التقييم" يعني الأشهر الـ 12 الماضية في وقت تقييم هذا البعد.
- فعلى سبيل المثال، ينبغي للمقيمين، من أجل التقييم ب، التحقق من إنتاج إدارة دينية واحدة وتقرير إحصائي واحد على الأقل خلال الـ 12 شهراً الماضية.

5: 1-13

- وتعني سجلات الدين الحكومية الكاملة أن بيانات الدين تغطي جميع الديون المحلية والخارجية المادية و ضمانات الائتمان للحكومة المركزية.
- تتم تسوية سجلات الديون لضمان تسجيل نفس المبالغ في سجلات الدين الحكومية والسجلات المؤسسية للدائن، بغض النظر عما إذا كانت عملية التسوية تتم من قبل البنك المركزي أو وزارة المالية أو أي مؤسسة حكومية أخرى تحتفظ بديون حكومية السجلات.

التوقيت الزمني / التغطية / البيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	البيانات المطلوبة / حساب البيانات	مصادر البيانات
وقت التقييم	الحكومة	تقارير لتحديد كيفية استكمال السجلات وتحديثها وإثبات أن سجلات الدين مطابقة مع معلومات عن كثير من الأحيان. أحدث التقارير الإدارية والإحصائية والمعلومات عن عدد مرات إصدارها.	وزارة المالية الخزانة * مكتب إدارة الديون * جهات إدارة الديون البنك المركزي الوزارات المختصة عند الضرورة.

البعد 13-2. الموافقة على الديون والضمانات

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	يمنح التشريع الأساسي الإذن بالاقتراض، وإصدار ديون جديدة، وإصدار ضمانات القروض نيابة عن الحكومة إلى كيان واحد مسؤول عن إدارة الديون. وتوفر السياسات والإجراءات الموثقة توجيهات للاقتراض وإصدار ديون جديدة والقيام بالمعاملات المتصلة بالديون وإصدار ضمانات القروض ومراقبة معاملات إدارة الديون من جانب كيان واحد لإدارة الديون. يجب أن تتم الموافقة على الاقتراض السنوي من قبل الحكومة أو السلطة التشريعية.
ب	يمنح التشريع الأساسي الإذن بالاقتراض، وإصدار ديون جديدة، وإصدار ضمانات القروض نيابة عن الحكومة المركزية للكيانات المدرجة على وجه التحديد في التشريع. وتوفر السياسات والإجراءات الموثقة توجيهات للاضطلاع باقتراض معاملات أخرى ذات صلة بالديون وإصدار ضمانات للقروض إلى كيان أو عدة جهات. يتم الإبلاغ عن هذه المعاملات ومراقبتها من قبل كيان واحد مسؤول. يجب أن تتم الموافقة على الاقتراض السنوي من قبل الحكومة أو السلطة التشريعية.
ج	يمنح التشريع الأساسي الإذن بالاقتراض، وإصدار ديون جديدة، وإصدار ضمانات القروض نيابة عن الحكومة المركزية للكيانات المدرجة على وجه التحديد في التشريع. وتوفر السياسات والإجراءات الموثقة توجيهات للاضطلاع بعمليات الاقتراض وغيرها من المعاملات المتصلة بالديون وإصدار ضمانات للقروض إلى كيان واحد أو عدة كيانات. يتم الإبلاغ عن هذه المعاملات ومراقبتها من قبل كيان واحد مسؤول.
د	الأداء أقل من المطلوب للحصول على درجة ج.

إرشادات قياس البعد

13-2: 1.

- ويقيم هذا البعد ترتيبات الموافقة والمراقبة على التعاقد الحكومي على القروض وإصدار الضمانات، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لأداء إدارة الديون على نحو سليم.
- ويشمل ذلك الموافقة على القروض والضمانات ضد معايير كافية وشفافة من قبل الجهات الحكومية على النحو المنصوص عليه في التشريع الأساسي.
- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن توفر السياسات والإجراءات الموثقة توجيهات للاضطلاع بالمعاملات المتصلة بالديون.
- وينبغي أن تقدم مناقشة السياق بشأن هذا البعد أي دليل على الامتثال للتشريعات والإجراءات وما إذا كانت موافقات الديون وضمانات القروض تتفق مع استراتيجية إدارة الديون التي يغطيها البعد 3-13-PI. ويغطي مراقبة المخاطر المالية في 10-PI مراقبة الالتزامات الناشئة عن الضمانات الصادرة.

13-2: 2.

- ويتعين على المقيمين تحديد ما إذا كان التشريع الأساسي يمنح بوضوح الإذن بالاقتراض وإصدار الضمانات (بما في ذلك صلاحيات توقيع القرض) وإلى من، ودرجة الامتثال.
- وبالإضافة إلى ذلك، يتعين عليها أن تحدد ما إذا كان التشريع الثانوي يوفر توجيهات بشأن المعاملات المتصلة بالديون وإصدار ضمانات القروض؛ إذا كان هذا جهة واحدة أو عدة جهات (نظرا لأن مختلف هيئات الحكومة المركزية قد يسمح لها بالاضطلاع بأنشطة إدارة الديون)؛ وكيف تقدم الجهات المختلفة لإدارة الديون تقاريرها إلى جهة واحدة لإدارة الديون وكيف تراقب هذه الجهة المنفردة أنشطة الجهات المعنية بإدارة الديون.

13-2: 3.

- وينبغي أن يحصل المقيمون على أدلة على الموافقة على الاقتراض السنوي إما من قبل الحكومة أو من قبل الهيئة التشريعية خلال السنة المالية الماضية.
- وينبغي أن يقيم المقيمون أيضا وجود المتطلبات المدرجة والامتثال لها.

13-2: 4.

- وبالنسبة لهذا البعد، فإن المعاملات المتصلة بالديون هي معاملات في السوق (مثل المقايضات) تسعى إلى تغيير ملف مخاطر محفظة الديون وإعادة شراء الديون لسندات الدين غير السائلة (صعبة التحويل إلى نقد).

التوقيت الزمني / التغطية / البيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	البيانات المطلوبة / حساب البيانات	مصادر البيانات
السنة المالية الأخيرة المنجزة	الحكومة	* التشريعات الابتدائية والثانوية لإدارة الديون الحكومية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالموافقة على القروض؛ وإصدار ضمانات القروض، وإجراء المعاملات المتعلقة بالديون والسياسات الموثقة؛ والإجراءات التشغيلية والمبادئ التوجيهية للموافقة على هذه المعاملات وإدارتها ورصدها والإبلاغ عنها ومخصصات الاقتراض السنوية. إجراءات موثقة لإجراء معاملات إدارة الديون. إثبات موافقة الحكومة أو السلطة التشريعية على خطط الاقتراض السنوية.	وزارة المالية * مكتب إدارة الديون * كيانات إدارة الديون البنك المركزي.

3-13. استراتيجية إدارة الديون

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	تعلن عن استراتيجية حالية لإدارة الديون متوسطة الأجل تغطي الدين الحكومي الحالي والمتوقع، مع أفق مدته ثلاث سنوات على الأقل. وتشمل الاستراتيجية نطاقات مستهدفة لمؤشرات مثل أسعار الفائدة، وإعادة التمويل، ومخاطر العملات الأجنبية. وتقدم الهيئة التشريعية تقارير سنوية عن أهداف إدارة الديون. وتتفق خطة الحكومة السنوية للاقتراض مع الاستراتيجية المعتمدة.
ب	تعلن عن استراتيجية حالية لإدارة الديون متوسطة الأجل تغطي الدين الحكومي الحالي والمتوقع، مع أفق لا يقل عن ثلاث سنوات. وتشمل الاستراتيجية نطاقات مستهدفة لمؤشرات مثل أسعار الفائدة، وإعادة التمويل، ومخاطر العملات الأجنبية.
ج	وتتاح حالياً استراتيجية عامة لإدارة الديون متوسطة الأجل تغطي الدين الحكومي الحالي والمتوقع. وتشير الاستراتيجية على الأقل إلى التطور المفضل لمؤشرات المخاطر مثل أسعار الفائدة وإعادة التمويل، ومخاطر العملات الأجنبية.
د	الأداء أقل من المطلوب للحصول على درجة.

إرشادات قياس البعد

3-13: 1.

- ويقوم هذا البعد بتقييم ما إذا كانت الحكومة قد أعدت استراتيجية لإدارة الديون مع الهدف الطويل الأجل المتمثل في التعاقد على الديون في إطار مقايضة قوية لمخاطر التكلفة.
- وينبغي أن يغطي هذا النظام على المدى المتوسط على الأقل (ثلاث إلى خمس سنوات)، وينبغي أن يتضمن وصفا لتكوين حافظة الديون الحالية وتطورها بمرور الوقت.

- وينبغي أن تنظر استراتيجية الدين في مخاطر السوق التي تدار - وخاصة سعر الفائدة، وسعر الصرف، ومخاطر إعادة التمويل / التمديد - والبيئة المستقبلية لإدارة الديون من حيث التوقعات المالية والديون.
- على سبيل المثال، قد يستند هذا الاعتبار إلى استراتيجية مالية على النحو الذي تم تقييمه في تقرير الأداء PI-15 والافتراضات التي وضعت والقيود المتعلقة باختيار المحفظة.
- والأهم من ذلك، ينبغي أن تبين إدارة خدمات الدين الأهداف الاستراتيجية من حيث الاتجاه المقصود أو الأهداف الكمية للمؤشرات الرئيسية للمخاطر.

2: 13.3

- وينبغي أن يعكس نظام إدارة الديون حالة الديون الرهانة، وينبغي استعراضه دورياً، ويفضل أن يكون ذلك سنوياً، كجزء من عملية إعداد الميزانية.
- وينبغي أن يكون نظام إدارة الدين متاح للجمهور.

3: 3-13

- سيحتاج المقيمون إلى تحديد ما إذا كان هناك نظام لإدارة الدين متوسط الأجل ومكتوب، وكيف تم القيام به ، والمتطلبات التي يتضمنها ومن وافق عليها. وهناك حاجة أيضاً إلى تواتر تحديثات دمس. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري تحديد ما إذا كان نظام إدارة الدين متاحاً للجمهور (في المصادر المطبوعة والإلكترونية وما إلى ذلك).
- ومن الضروري أيضاً تحديد ما إذا كان يجري إعداد تقارير سنوية عن تنفيذ نظام إدارة الدين ومقارنتها بأهداف نظام إدارة الكوارث ومن يقدم إليها.
- ويلزم تقديم هذه التقارير السنوية إلى السلطة التشريعية، لكي لا تكون متاحة للجمهور.

4: 3-13

- سيحتاج المقيمون إلى الحصول على أدلة على أن خطة الاقتراض السنوية تتماشى مع نظام إدارة الدين (DMS) المعتمد:
- ينبغي أن يكون نظام إدارة الدين جزءاً من عملية إعداد الموازنة، وينبغي أن تكون مصادر التمويل في وثيقة الميزانية متماشية مع التحليل المقدم في نظام إدارة الدين.
- ويمكن الحصول على مزيد من التوجيهات بشأن العناصر الرئيسية لنظام إدارة الديون، والمؤشرات التي من المرجح تقييمها، ومعايير أداء نظام إدارة الديون في منهجية تقييم

أداء إدارة الديون (Debt Management Performance Assessment) (DeMPA Methodology) لعام 2015.
5: 3-13

- ولأغراض هذا البعد، فإن المصطلحات المعلنة والمتاحة للجمهور تعني أن نظام إدارة الدين منشور.
- وبالنسبة للتصنيف أ، يتم الإبلاغ عن تنفيذ نظام إدارة الدين كجزء من معايير الإبلاغ السنوية.

التوقيت الزمني / التغطية / البيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	البيانات المطلوبة / حساب البيانات	مصادر المعلومات
في وقت التقييم، بالإشارة إلى السنوات المالية الثلاث الأخيرة المنجزة.	الحكومة	أحدث استراتيجية لإدارة الديون (DMS)؛ وهو أحدث تقرير عن تنفيذ نظام إدارة الكوارث. معلومات عن عملية صياغة دمس والموافقة عليها. المتطلبات القانونية لنشر التقرير السنوي عن إدارة الديون.	وزارة المالية الخزانة * مكتب إدارة الديون * جهات إدارة الديون البنك المركزي

الركيزة الرابعة: السياسة المالية المستندة على استراتيجية المالية العامة والميزانية

- هذه الركيزة تقوم على ما إذا كانت الاستراتيجية المالية والميزانية معدة لأداء مهامها تجاه السياسات المالية الحكومية، والخطط الاستراتيجية، وكفاءة الاقتصاد الكلي والتقدير المالي.
- وتمكن الاستراتيجية المالية القائمة على السياسات وعمليات الميزانية الحكومة من التخطيط لحشد الموارد واستخدامها بما يتفق مع سياستها واستراتيجيتها المالية.
- وتعد التنبؤات الاقتصادية الكلية والسياسات الضريبية عناصر حيوية في الانضباط المالي الكلي. وهي توفر الأساس لاتخاذ القرارات بشأن مستوى تكوين الإيرادات والنفقات اللازمة لتحقيق الأهداف المالية للحكومة، وهي الخطوة الأولى في اتخاذ الخيارات بشأن كيفية الحصول على الإيرادات المطلوبة، وأولويات الإنفاق التي يمكن إدارتها في الحدود التي تفرضها القيود المالية والإدارة المسؤولة.
- ويوفر التخطيط الاستراتيجي والإسقاطات المالية آلية قيمة لتحديد تركيبة الإيرادات والنفقات الأكثر فعالية لتحقيق أقصى قدر ممكن من تحقيق الأهداف المعقدة والمتناقضة في الغالب من أهداف السياسة العامة.

وتتألف الركيزة الرابعة من أربعة مؤشرات:

- PI-14. الاقتصاد الكلي والتنبؤ المالي
- PI-15. الاستراتيجية المالية
- PI-16. منظور متوسط الأجل في وضع ميزانية الإنفاق
- PI-17. عملية إعداد الميزانية
- PI-18. التدقيق التشريعي للميزانيات

PI-14. الاقتصاد الكلي والتنبؤ المالي

حول المؤشر

- ويقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة ما على وضع تنبؤات قوية على صعيد الاقتصاد الكلي والتنبؤات المالية، وهي أمور حاسمة في وضع استراتيجية مالية مستدامة وضمان قدر أكبر من التنبؤ بمخصصات الميزانية.
- ويقيم أيضا قدرة الحكومة على تقدير الأثر المالي للتغيرات المحتملة في الظروف الاقتصادية.

أنه يحتوي على الأبعاد الثلاثة التالية ويستخدم M2 (طريقة المتوسط)

لتجميع درجات البعد.

- البعد 1-14. توقعات الاقتصاد الكلي
- البعد 2-14 التوقعات المالية
- البعد 3-14 تحليل الحساسية المالية الكلي.

الأثر على نتائج الميزانية

- ومن الضروري وضع تنبؤات قوية للاقتصاد الكلي والمالية العامة يمكن التحقق منها، لدعم وضع استراتيجية مالية يمكن التنبؤ بها ومستدامة، تدعم الانضباط المالي الكلي.

إرشادات قياس المؤشر

- ينبغي أن يكون إعداد التنبؤات الاقتصادية وتقدير تدفقات الإيرادات المستقبلية عملية شفافة ورسمية.
- وينبغي تفسير الافتراضات الأساسية بوضوح وإمكانية التحقق منها.

البعد 1-14. توقعات الاقتصاد الكلي

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	تقوم الحكومة بإعداد تنبؤات للمؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي، التي تكون ، جنبا إلى جنب مع الافتراضات الأساسية، في وثائق الميزانية المقدمة إلى السلطة التشريعية. ويتم تحديث هذه التنبؤات مرة واحدة في السنة على الأقل. وتغطي التوقعات سنة الميزانية والسنتين الماليتين التاليتين. وقد تم مراجعة التوقعات من قبل كيان آخر غير الكيان المعد.
ب	وتقوم الحكومة بإعداد تنبؤات للمؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي، التي تكون ، جنبا إلى جنب مع الافتراضات الأساسية، في وثائق الميزانية المقدمة إلى السلطة التشريعية. وتغطي هذه التوقعات سنة الميزانية والسنتين الماليتين التاليتين.
ج	وتقوم الحكومة بإعداد تنبؤات للمؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي لسنة الميزانية والسنتين الماليتين التاليتين.
د	الأداء أقل من المطلوب للمؤشر ج

إرشادات لقياس البعد

1-14: 1.

- وقيم هذا البعد مدى إعداد التنبؤات الشاملة للاقتصاد الكلي المتوسطة الأجل والافتراضات الأساسية بغرض إبلاغ العمليات المالية وتخطيط الميزانية وتقديمها إلى الهيئة التشريعية كجزء من عملية الميزانية السنوية.
- وينبغي تحديث التنبؤات سنويا على الأقل أثناء عملية وضع الميزانية.

1-14: 2.

- ولكي يكون العنصر 6 متسق مع المؤشر PI-5، يجب أن تتضمن التوقعات تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار الفائدة وسعر الصرف على الأقل.
- وينبغي أن تحلل الإسقاطات أيضا مدى مراجعة تنبؤات الاقتصاد الكلي والافتراضات من كيان آخر غير الذي أعدها، مثل مجلس المالية العامة. من أجل الحصول على الدرجة أ

، يجب إعداد توقعات الاقتصاد الكلي الرسمية من قبل الجهة المسؤولة عن ميزانية الحكومة. وفيما يتعلق بالدرجة " ب " و " ج "، يمكن أن تعد توقعات الاقتصاد الكلي الرسمية من قبل البنك المركزي.

- وينبغي أن يفحص المقيمون أيضا ما إذا كانت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية والفرضيات المستخدمة في الإسقاطات محددة بوضوح ومحددة.

3: 1-14

- كما أن إعداد التنبؤات الاقتصادية الكلية من قبل لجنة من المؤسسات المنفصلة يفي بمعيار المراجعة من جانب أخرى آخر غير الجهة المعدة إذا كانت العملية تنطوي على مراجعة موضوعية.
- وقد يكون من الصعب على المقيم تحديد ذلك، ولكن من المهم البحث عن معلومات حول كيفية إجراء العملية وما يحدث إذا كانت هناك اختلافات في وجهات النظر بين الهيئات المشاركة.

4: 1-14

- لهذا البعد، لا يحدث فرق إذا كانت المسؤولية موكلة قانونيا إلى وزارة المالية لأن الحكومة هي المسؤولة في نهاية المطاف عن قبول التوقعات.
- غير أنه من المهم تعيين المسؤولية والمساءلة عن إعداد التنبؤات والكفاءة الإدارية لكي تكون هناك مسؤولية واضحة وصريحة عن هذه المهمة.

التوقيت / التغطية / البيانات المطلوبة

الفترة الزمنية	التغطية	البيانات المطلوبة / الحاسبة	مصادر البيانات
السنوات المالية الثلاث الأخيرة الكاملة	الاقتصاد كله	• توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار الفائدة وسعر الصرف • شرح واضح للافتراضات المستخدمة لإعداد التنبؤات • دليل على أن التوقعات تغطي سنة الميزانية والسنتين الماليتين التاليتين، ويتم تحديثها سنوياً على الأقل • دليل على مراجعة التوقعات والافتراضات من قبل كيان آخر غير إعداد الكيان • معلومات عن سلطة الكيان القائم بالمراجعة، على سبيل المثال، الوثائق القانونية أو التنظيمية أو الإجرائية	• وثائق الميزانية السنوية • تعميم إعداد الميزانية السنوية • تقديم المشورة في مجال السياسات والتحليل إلى الحكومة • أوراق عمل وزارة المالية • جهة المراجعة • وحدة إعداد التوقعات الأولية

البعد 14-2. التوقعات المالية.

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	تقوم الحكومة بإعداد تنبؤات للمؤشرات المالية الرئيسية، بما في ذلك الإيرادات (حسب النوع)، والنفقات الإجمالية، ورصيد الميزانية، للسنة المالية واثنتين من السنوات المالية التالية. وترد هذه التوقعات، جنباً إلى جنب مع الافتراضات الأساسية وشرح الفروق بينهما عن التوقعات التي أجريت في ميزانية السنة السابقة، في وثائق الميزانية المقدمة إلى السلطة التشريعية.
ب	تقوم الحكومة بإعداد تنبؤات للمؤشرات المالية الرئيسية، بما في ذلك الإيرادات (حسب النوع)، والنفقات الإجمالية، ورصيد الميزانية، للسنة المالية واثنتين من السنوات المالية التالية. وترد هذه التنبؤات، إلى جانب الافتراضات الأساسية، في وثائق الميزانية المقدمة إلى الهيئة التشريعية.
ج	تعد الحكومة تنبؤات الإيرادات والنفقات ورصيد الميزانية للسنة المالية والسنتين الماليتين التاليتين.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات لقياس البعد

14-2: 1.

- وقيم هذا البعد ما إذا كانت الحكومة قد أعدت توقعات مالية للسنة المالية والسنتين الماليتين التاليتين استناداً إلى توقعات محدثة للاقتصاد الكلي تعكس سياسات الإنفاق والإيرادات المعتمدة من الحكومة. وينبغي عرض توقعات الإيرادات المحدثة حسب نوع الإيرادات وينبغي أن تحدد بوضوح الافتراضات الأساسية (بما في ذلك المعدلات والتغطية والنمو المتوقع).

14-2: 2.

- وينبغي أن تستند تقديرات النفقات المحدثة إلى تقديرات السنة السابقة للميزانية المعتمدة السابقة، معدلة لمراعاة الميزانية والأثر المالي المتوسط الأجل لأي قرارات

تتعلق بسياسة الإنفاق بعد الميزانية (بما في ذلك التسويات المعتمدة للتضخم والخدمة العامة الأجور). كجزء من عملية الميزانية السنوية.

3:2-14

- وبالنسبة للبلدان التي تعد التنبؤات المالية ل ميزانية الحكومة فقط، يجب تقييم هذا البعد على هذا الأساس.

4:2-14

- ويقدم الجدول 2-14 مثالاً على كيفية عرض هذه الاختلافات. ويكمل هذا البعد PI-5 من خلال دراسة المعلومات التي تصدرها الحكومة بشأن التنبؤات المالية بمزيد من التفصيل.

الجدول 1-14. الاختلافات بين التوقعات المالية المعتمدة والتوقعات المدرجة في الميزانية المعتمدة للسنة السابقة (مثال)

	2016	2017	2018	2019	2020
عملية الميزانية لعام 2015					
تقديرات النفقات الإجمالية المعتمدة لعام 2016	100	90	90		
عملية الميزانية لعام 2017					
+ أثر السنة المقبلة على التقديرات التكميلية لعام 2016			2	2	2
+ الأجور المعتمدة وزيادة الأسعار			3	3	3
+ الأثر الصافي لقرارات سياسة الانفاق			5	7	7
تقديرات مجموع النفقات المعتمدة لعام 2017			100	102	102
عملية الميزانية لعام 2018					
+ أثر السنة المقبلة على التقديرات التكميلية لعام 2017			0	0	0
+ الأجور المعتمدة وزيادة الأسعار			2	2	2
+ الأثر الصافي لقرارات سياسة الانفاق			3	4	4
تقديرات مجموع النفقات المعتمدة لعام 2018			107	108	108

الفترة الزمنية، التغطية، البيانات المطلوبة

الفترة الزمنية	التغطية	البيانات المطلوبة / الحساب	مصادر المعلومات
السنوات المالية الأخيرة المكتملة	ميزانية الحكومة	● التوقعات المالية على المدى المتوسط ● الافتراضات الأساسية وأساس حساب التوقعات المالية ● دليل على أن المعلومات مقدمة كجزء من وثائق الميزانية المقدمة إلى السلطة التشريعية	● وثائق الميزانية السنوية ● وزارة المالية ● سجلات الاجراءات التشريعية

البعد 14-3. تحليل الحساسية المالية الكلية

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	تقوم الحكومة بإعداد مجموعة من سيناريوهات التنبؤ المالي استنادا إلى افتراضات اقتصادية كلية بديلة، وتنتشر هذه السيناريوهات إلى جانب توقعاتها المركزية.
ب	تعد الحكومة للاستعمال الداخلي - مجموعة من سيناريوهات التنبؤ المالي تستند إلى افتراضات اقتصادية كلية بديلة. وتشمل وثائق الميزانية مناقشة الحساسيات المتوقعة.
ج	وتشمل التوقعات الكلية التي أعدها الحكومة التقييم المائي لتأثير افتراضات الاقتصاد الكلي البديلة.
د	الأداء أقل من المطلوب للحصول على درجة ج.

إرشادات قياس البعد

14-3: 1.

- وقيم هذا البعد قدرة الحكومات على وضع ونشر سيناريوهات مالية بديلة استنادا إلى تغيرات غير متوقعة معقولة في ظروف الاقتصاد الكلي أو عوامل خطر خارجية أخرى لها تأثير محتمل على الإيرادات والنفقات والديون. ان مثل تلك التحليلات عادة ما تشمل تحليل القدرة على تحمل الديون.

14-3: 2.

- وينبغي لسيناريوهات التنبؤ المالي أن تعرض التوقعات المالية والافتراضات الأساسية في نفس شكل التوقعات المالية المعتمدة. وينبغي أن تستند السيناريوهات إلى تغييرات محتملة في التنبؤات الاقتصادية الكلية (مثل السيناريوهات المتشائمة أو المتفائلة) نتيجة للمخاطر الخارجية أو عوامل أخرى (مثل تأثير التغيرات في النمو العالمي وأسعار السلع الأساسية وأسعار الصرف وما إلى ذلك).
- وينبغي إعدادها في نفس الوقت الذي يستخدم فيه السيناريو الأساسي المستخدم في عمليات وتقارير السياسة المالية والميزانية.

14-3: 3.

- إذا لم تكن هناك توقعات الاقتصاد الكلي، PI-14.1 سوف يكون التقييم جـ وكذلك PI-14.3.

الفترة الزمنية، التغطية، البيانات المطلوبة

الفترة الزمنية	التغطية	البيانات المطلوبة / الحساب	مصادر المعلومات
آخر ثلاث سنوات مالية كاملة	ميزانية الحكومة	دليل على سيناريوهات مالية بديلة في نفس شكل التنبؤات المالية على المدى المتوسط	وزارة المالية

حول المؤشر.

ويوفر هذا المؤشر تحليلاً لقدرات تطوير وتنفيذ استراتيجية مالية واضحة. ويقاس أيضاً القدرة على تطوير وتقييم الأثر المالي لمقترحات سياسة الإيرادات والنفقات التي تدعم تحقيق الأهداف المالية للحكومة. أنه يحتوي على الأبعاد الثلاثة التالية ويستخدم طريقة (M2) (المتوسط) لتجميع درجات البعد:

البعد 1-15. الأثر المالي لمقترحات السياسات

البعد 2-15. تبني استراتيجية المالية العامة

البعد 3-15. الإبلاغ عن النتائج المالية

الأثر على نتائج الميزانية

وتمكن الاستراتيجية المالية الحكومة من أن توضح بوضوح للوحدات الحكومية المركزية والهيئة التشريعية والجمهور أهداف سياستها المالية، بما في ذلك الأهداف والقيود المالية الكمية والنوعية المحددة. وهو يوفر إطاراً يمكن من خلاله تقييم الأثر المالي لمقترحات سياسة الإيرادات والنفقات أثناء عملية إعداد الميزانية السنوية. ويكفل ذلك مواءمة القرارات المتعلقة بسياسات الميزانية مع الأهداف المالية، مما يدعم الانضباط المالي الكلي والتخصيص الاستراتيجي للموارد لأولويات السياسات.

البعد 1-15. الأثر المالي لمقترحات السياسات

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	تقوم الحكومة بإعداد تقديرات للأثر المالي لجميع التغييرات المقترحة في سياسة الإيرادات والنفقات للسنة المالية والسنتين الماليتين التاليتين، التي تقدم إلى الهيئة التشريعية.
ب	تعد الحكومة تقديرات للأثر المالي لجميع التغييرات المقترحة في سياسة الإيرادات والنفقات للسنة المالية والسنتين الماليتين التاليتين.
ج	تقوم الحكومة بإعداد تقديرات للأثر المالي لجميع التغييرات المقترحة في سياسة الإيرادات والنفقات للسنة المالية.
د	الأداء أقل من المطلوب للحصول على درجة ج.

ارشادات لقياس البعد

1-1: 1

- يقيم هذا البعد قدرة الحكومة على تقدير الأثر المالي لمقترحات سياسات الإيرادات والنفقات التي وضعت أثناء إعداد الميزانية.
- إن تقييم الآثار المالية المترتبة على التغييرات في السياسات أمر بالغ الأهمية لضمان أن تكون السياسات ميسورة التكلفة ومستدامة.
- وقد يؤدي الإخفاق في تقدير الآثار المالية للسياسات بدقة ، إلى عجز في الإيرادات أو زيادة النفقات ، مما يؤدي إلى عجز غير مقصود وإلى زيادة الديون ، مما يقوض قدرة الحكومة على تقديم الخدمات لمواطنيها.

2: 1-15

- وينبغي أن توثق وزارة المالية (أو ما يعادلها من الكيانات الحكومية المركزية) الأثر المالي لمقترحات السياسة العامة وأن تعدده وزارة المالية في الحالات التي تعد فيها وحدات الميزانية الفردية التقديرات لمجالات السياسات الخاصة بكل منها.
- وفيما يتعلق بسياسة الإيرادات، ينبغي أن يركز المقيمون على المقترحات ذات التأثير الكبير والمباشر على الإيرادات، بما في ذلك، على سبيل المثال، التغييرات في المعدلات وتغطية الشركات ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل الشخصي والضرائب الجمركية والضرائب والرسوم والضرائب على الموارد الطبيعية.
- وينبغي أن تحدد مقترحات سياسة الإيرادات الأثر المقدر للإيرادات للسنة المالية والسنتين الماليتين التاليتين.
- وبالمثل، فيما يتعلق بمقترحات سياسات الإنفاق، ينبغي أن ينصب التركيز على ضمان تحديد التكاليف الكاملة لمقترحات هامة للسنة المالية والسنتين الماليتين التاليتين، وأن تشمل التكاليف المتكررة المرتبطة بمشاريع الاستثمار الرأسمالي.
- وبالنسبة لمقترحات السياسة التي من المتوقع أن يكون لها تأثير محدود فقط على الإيرادات أو النفقات الإجمالية، مثل التغييرات الطفيفة في الرسوم أو التسويات الصغيرة في مخصصات البند، يكفي أن تعد وزارة المالية تقريراً لمجموع الأثر المالي لهذه التعديلات على الإيرادات والنفقات.

15-1:3

- وينبغي إدراج تفاصيل التكاليف والافتراضات المتعلقة بمقترحات السياسات التي وافقت عليها الحكومة في وثائق الميزانية، المقدمة إلى السلطة التشريعية ونشرها.
- وعادة ما يشمل ذلك تفصيلاً للنفقات حسب التصنيف الاقتصادي الرئيسي - الحالي (حسب الفئة) ورأس المال - وشرح لأي عوامل متغيرة تؤثر في تقديرات التكاليف، مثل عدد المستفيدين، ومتوسط مبلغ الدفع أو المنحة، والمشتريات الرئيسية من المعدات الرأسمالية، وما إلى ذلك.
- وينبغي أن تشمل أيضاً التأثير المالي لمقترحات السياسات المتعلقة صناديق الضمان الاجتماعي (مثل الزيادات في مساهمات الضمان الاجتماعي و / أو الفوائد)، ووحدات من خارج الميزانية وغيرها من جانب الحكومة التي قد لا تكون مشمولة قانون الميزانية السنوية.

15-1:4

- وينبغي أن يذكر المقيمون في عرض الآثار المالية الهامة للإجراءات المتخذة خارج عملية الميزانية، وأن تقدم أيضاً إلى السلطة التشريعية وأن تنشر.
- وسيشمل ذلك القرارات المتعلقة بسياسات الإنفاق بعد الموافقة على الميزانية.
- وينبغي أن تشمل الآثار المالية المترتبة على هذه القرارات التكاليف (والافتراضات) لكل من سنة الميزانية الحالية والسنتين الماليتين التاليتين. وتترتب على هذه المعلومات أيضاً آثار على ركيزة الموثوقية والموازنة PI-21 , PI-17.

15-1:5

- وينبغي التحقق من المعلومات المتعلقة بالآثار المالية لمقترحات السياسة العامة في إطار هذا البعد من أجل الاتساق مع المعلومات المتعلقة بالعنصر 10 تحت المعيار PI-5 (وثائق الميزانية)، أي شرح الآثار المترتبة في الميزانية على مبادرات السياسات الجديدة والاستثمارات العامة الرئيسية الجديدة، من جميع التغييرات الرئيسية في سياسة الإيرادات و / أو التغييرات الرئيسية في برامج الإنفاق.

15-1: 6.

- وعندما تكون هناك تغييرات مقترحة مع تقديرات الأثر المالي المقدم إلى السلطة التشريعية أثناء إعداد الميزانية، يمكن أن يعتبرها المقيمون أساس التقييم.
- وعندما لا تكون هناك تقديرات مقدمة على الإطلاق إلى السلطة التشريعية، سيحتاج المقيمون إلى التحقق مما إذا كانت هذه التقديرات معدة أم لا. ويعرض الجدول 15-1 أدناه مختلف الحالات التي قد تحدث.

الجدول 15-1. التغييرات المقترحة مع التقديرات المقدمة إلى السلطة التشريعية أثناء إعداد الميزانية

التغييرات المقترحة مع التقديرات المقدمة إلى السلطة التشريعية أثناء إعداد الميزانية				التغييرات المقترحة مع التقديرات التي لم تقدم إلى السلطة التشريعية أثناء إعداد الميزانية			
				التقديرات التي لم تعد		ليست جميعها	
				جميعها		جميعها	
جميعها				ليست جميعها	بالنسبة T+1، T+2، و T+3، والنسبة المالية الثلاثية تحت المراجعة	على الأقل T لكل السنوات المالية الثلاث تحت المراجعة	إذا كانت سنتين ماليتين فقط
بالنسبة T+1، T+2، و T+3، والنسبة المالية الثلاثية تحت المراجعة	على الأقل T لكل السنوات المالية الثلاث تحت المراجعة	إذا كانت سنتين ماليتين فقط	ليست جميعها	بالنسبة T+1، T+2، و T+3، والنسبة المالية الثلاثية تحت المراجعة	على الأقل T لكل السنوات المالية الثلاث تحت المراجعة	إذا كانت سنتين ماليتين فقط	ليست جميعها
أ	ج	د	د	ب	ج	د	د

15-1: 7.

- وفيما يلي عملية مقترحة لتقييم المعلومات المتعلقة بالأثر المالي لسياسة الإيرادات والنفقات:

1- يجوز للمقيمين أن يبدؤوا بالوثائق المقدمة إلى السلطة التشريعية خلال عملية الميزانية لآخر سنوات تم إنجازها. وعادة ما تقدم الوثائق المقدمة مبادرات سياسات الإيرادات والإنفاق.

2- إذا كان هناك عدد محدود من التغييرات المقترحة، يمكن للمقيمين اعتبارهم جميعاً. وستقوم بعد ذلك بالتحقق مما إذا كان قد تم إعداد تقديرات الأثر المالي بنسبة 90٪ من حيث القيمة للسنة المالية والسنتين الماليتين التاليتين.

3- إذا كان هناك العديد من التغييرات المقترحة، يمكن للمقيمين إنشاء عينة: هم بحاجة إلى التركيز على المقترحات ذات التأثير الأكثر أهمية ومباشرة على الإيرادات أو النفقات. ثم ستمضي قدماً كما هو موضح في الفقرة (2).

4- كما يمكن أن تقدم الوثائق المقدمة إلى الهيئة التشريعية تلخيصاً لجميع التغييرات في سياسة الإيرادات والإنفاق التي تمت منذ تقديم الميزانية الأخيرة. لاحظ أن من غير المتوقع أن يشمل المقيمون تلك التغييرات في التقييم، فقط للتعليق عليها.

5- وعندما لا تكون هناك تقديرات للتغييرات في سياسة الإيرادات أو النفقات المقدمة إلى السلطة التشريعية، سيتعين على المقيمين التحقق مما إذا كانت مقترحات السياسات قد وضعت، وإذا كان الأمر كذلك، ما إذا كانت تقديرات الأثر المالي لتلك المقترحات قد أعدت أم لا. وعند إعداد التقديرات من قبل الحكومة ولكن لم يتم إحالتها إلى الهيئة التشريعية، سيبدأ المقيمون كما هو موضح في البندين '2' و '3'. وستكون مصادر المعلومات الرئيسية هي وزارة المالية عند إعداد الأثر المالي لمقترحات السياسة العامة أو توحيدها عندما تعد وحدات الميزانية الفردية تقديراتها لمجالات السياسات الخاصة بكل منها.

15-1:8.

- ويجوز للمقيمين الرجوع إلى الوثائق التي تعرض تقديرات الميزانية المتوسطة الأجل على النحو المبين في الوثيقة بي-16 والتوقعات المتعلقة بتكلفة دورة الحياة الإجمالية للمشاريع الكبرى على النحو المبين في الوثيقة 11-PI .

15-1:9.

- كما يجب أن تكون البيانات المادية متاحة لكل من T و $T + 1$ و $T + 2$ لكل من الإيرادات والنفقات للحصول على درجة أ أو ب ، .

15-1:10.

- وفي حالة عدم اقتراح أي تغييرات في السياسة (الإيرادات والمصروفات)، ينبغي عندئذ تصنيف هذا البعد (NA) ليست متاحة.

15-1:11.

- وقد يرغب المقيمون في إعداد قائمة تدقيق (انظر الجدول 15-2 على سبيل المثال) و / أو استعراض عينة تستند إلى أكبر الوزارات.

الجدول 15-2: الأثر المالي لمقترحات السياسات المقدمة أثناء إعداد الميزانية.

الوزارة	اسم المقترح	الأثر المالي (دينار كويتي)	الإيرادات/ تكلفة المعلومات
مقترحات سياسة الإيرادات			وهل تقدم المقترحات مجموع الإيرادات التي يتعين جمعها لجميع سنوات الميزانية
المجموع الفرعي			
مقترحات سياسة الانفاق			هل تقدم المقترحات التكاليف الكاملة (بما في ذلك التكاليف الجارية للمشاريع الرأسمالية) لجميع سنوات الميزانية
المجموع الفرعي			
المجموع			

الفترة الزمنية ، التغطية ، البيانات المطلوبة

مصادر المعلومات	البيانات المطلوبة / الحساب	التغطية	التوقيت الزمني
وزارة المالية	مقترحات السياسات المقدمة من الوزارات خلال عملية الموازنة السنوية؛ مقترحات السياسات المقدمة من الوزارات خارج عملية الموازنة؛ دليل على أن مقترحات السياسات يتم حساب تكاليفها بالكامل وتشمل التكاليف المتكررة لمشاريع الاستثمار الرأسمالي لسنة الميزانية والسنتين الماليتين التاليتين؛	ميزانية الحكومة	آخر ثلاث سنوات مالية كاملة

البعد 15-2. تبني استراتيجية المالية العامة

الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات	الدرجة
وقد اعتمدت الحكومة، وعرضت على الهيئة التشريعية، ونشرت استراتيجية مالية حالية تتضمن غايات وأهدافا مالية كمية صريحة تستند إلى الوقت، إلى جانب أهداف نوعية على الأقل للسنة المالية والسنتين الماليتين التاليتين.	أ
قد اعتمدت الحكومة وقدمت إلى السلطة التشريعية استراتيجية مالية حالية تتضمن أهدافا مالية كمية أو نوعية على الأقل للسنة المالية والسنتين الماليتين التاليتين.	ب
قد أعدت الحكومة لاستخدامها الداخلي استراتيجية مالية حالية تشمل أهدافا نوعية للسياسة المالية.	ج
الأداء اقل من متطلبات الدرجة ج	د

إرشادات قياس البعد

15-2: 1.

- ويقيم هذا البعد مدى إعداد الحكومة لاستراتيجية مالية تحدد الأهداف المالية للسنة المالية على الأقل والسنتين الماليتين التاليتين.
- وتشمل الاستراتيجية المالية الجيدة صياغة أهدافا عددية أو أهدافا أو مؤشرات سياسة (مثل مستوى التوازن المالي) أو مجموع النفقات أو الإيرادات الحكومية والتغيرات في رصيد الأصول والخصوم المالية.

15-2: 2.

- ويمكن تقديم استراتيجية مالية كبيان رسمي أو خطة رسمية محددة كأهداف ضمن وثائق الميزانية السنوية، أو كقواعد مالية تحدد من خلال التشريع.

15-2: 3.

- وإذا وضعت قواعد مالية في التشريع، فإنها تعتبر حديثة، بصرف النظر عن تاريخ إدخالها، ما دامت تؤخذ في الاعتبار من جانب الحكومة والسلطة التشريعية.
- إذا تم تجاهل القواعد عند وضع السياسة المالية والميزانيات، فمن غير المعقول التعامل معها على أنها تعكس الاستراتيجية المالية الحالية.

15-2: 4.

- وفي حالة عدم وضع استراتيجية مالية، أو لا تغطي الاستراتيجية المالية الحكومة المركزية بأكملها، ينبغي عندئذ تصنيف هذا البعد "د".

التوقيت، والتغطية، ومتطلبات البيانات

مصادر المعلومات	متطلبات / حساب البيانات	التغطية	التوقيت
وزارة المالية مكتب رئيس الوزراء / الرئيس	دليل على استراتيجية مالية، إما في وثيقة قائمة بذاتها، أو بيان القواعد المالية، أو أهداف محددة ضمن وثائق الميزانية السنوية	ميزانية الحكومة	السنة المالية الأخيرة الكاملة

البعد 15-3. الإبلاغ عن النتائج المالية

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	قدمت الحكومة إلى السلطة التشريعية ونشرت مع الميزانية السنوية تقريراً يصف التقدم المحقق مقابل استراتيجيتها المالية ويقدم تفسيراً لأسباب أي انحراف عن الأهداف والغايات المحددة. ويحدد التقرير أيضاً الإجراءات التي تعتمدها الحكومة اتخاذها لمعالجة أي انحرافات ، على النحو المنصوص عليه في التشريع.
ب	قدمت الحكومة إلى السلطة التشريعية إلى جانب الميزانية السنوية تقريراً يصف التقدم المحقق مقابل استراتيجيتها المالية ويقدم شرحاً لأسباب أي انحراف عن الأهداف والغايات المحددة.
ج	تعد الحكومة تقريراً داخلياً عن التقدم المحقق في استراتيجيتها المالية. وقد أعد هذا التقرير على الأقل للسنة المالية الأخيرة المنجزة.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

15-3: 1.

- وقيم هذا البعد مدى إتاحة الحكومة - كجزء من وثائق الميزانية السنوية المقدمة إلى السلطة التشريعية - تقييم إنجازاتها مقارنة بأهدافها المالية المعلنة وغاياتها.
- وينبغي أن يتضمن التقييم أيضاً شرحاً لأي انحرافات عن الأهداف والغايات الموافق عليها فضلاً عن الإجراءات التصحيحية المقترحة. وينبغي أن تشير الإجراءات إلى مبادرات محددة ترتبط مباشرة بتحسين النتائج المالية.

15-3: 2. إذا لم يتم وضع استراتيجية مالية، فيجب تصنيف هذا البعد على أنه غير متاح.

التوقيت، والتغطية، ومتطلبات البيانات

مصادر المعلومات	متطلبات / حساب البيانات	التغطية	التوقيت الزمني
وزارة المالية	تقرير عن التقدم المحرز في مواجهة الاستراتيجية المالية أو القواعد أو الأهداف المحددة في وثيقة الميزانية السنوية.	ميزانية الحكومة	السنة المالية لأخيرة المتكاملة

PI-16. المنظور المتوسط الأجل في إعداد ميزانية النفقات

حول المؤشر

- يبحث هذا المؤشر إلى أي مدى تم تطوير ميزانية النفقات على المدى المتوسط ضمن سقف نفقات ميزانية واضحة على المدى المتوسط.
- كما أنها تدرس إلى أي مدى تستمد الميزانيات السنوية من التقديرات المتوسطة الأجل ودرجة المواءمة بين الخطط الاستراتيجية المتوسطة الأجل وتقديرات الميزانية.
- أنه يحتوي على الأبعاد الأربعة التالية ويستخدم طريقة M2 (المتوسط) لتجميع درجات البعد:

البعد 1-16. تقديرات النفقات المتوسطة الأجل

البعد 2-16. سقف الإنفاق متوسطة الأجل

البعد 3-16. مواءمة الخطط الاستراتيجية والميزانيات المتوسطة الأجل

البعد 4-16. اتساق الميزانيات مع تقديرات السنة السابقة.

الأثر على نتائج الميزانية

- ويدعم المنظور المتوسط الأجل بشأن الميزانية الانضباط المالي الكلي عن طريق تأسيس تقديرات سنة مالية مقبلة توفر خط الأساس لمخصصات الميزانية في المستقبل.
- ويعزز ذلك إمكانية التنبؤ بقدر أكبر في مخصصات الميزانية وتخطيط النفقات وتحديد الأولويات، ويمكن الحكومة والبرلمان والجمهور من تتبع قرارات سياسات الإنفاق.
- وكثيرا ما تمتد الآثار المترتبة على السياسات إلى ما هو أبعد من سنة الميزانية الحالية، ويتيح منظور متوسط الأجل آثارا أكثر وضوحا على السنوات المقبلة.
- ويمكن للمنظور المتوسط الأجل أيضا أن يوفر إطارا أكثر فائدة لإدارة التغييرات الإضافية في تخصيص الموارد.

إرشادات قياس المؤشر

1:16

- وتترتب على قرارات سياسة الإنفاق آثار متعددة السنوات وينبغي مواءمتها مع توافر الموارد في المنظور المتوسط الأجل.
- يجب أن تكون نتيجة تقديرات النفقات متسقة مع المجاميع المالية المحددة من خلال استراتيجية مالية (التي تم النظر فيها في مؤشر PI-15 : الاستراتيجية المالية).
- كما يجب أن تكون متسقة مع توقعات الإيرادات ومتطلبات ميزانية سياسة الإنفاق الجارية (التي تم النظر فيها في PI-14: توقعات الاقتصاد الكلي والتوقعات المالية).

2:16

- وينبغي أن توفر التقديرات للسنوات التي تلي سنة الميزانية في ميزانية متوسطة الأجل قيودا مالية وفقا للاستراتيجية المالية، فضلا عن توفير الأساس لمخصصات ميزانية السنة المقبلة على المستوى الإجمالي والوزارة.
- وينبغي تحديث تقديرات الميزانية المتوسطة الأجل سنويا، استنادا إلى ميزانية السنة السابقة وتقديراتها، من خلال عملية تتسم بالشفافية ويمكن التنبؤ بها.
- وينبغي مواءمة مقترحات سياسة الإنفاق المقدمة إلى الحكومة مع أهداف السياسة المحددة المعتمدة وتكلفة الخطط الاستراتيجية.

3:16

- أما المسائل الأخرى المتعلقة بالإفصاح عن الإطار المتوسط الأجل والموافقة عليه فتغطيها مؤشرات أخرى مثل محتويات وثائق الميزانية، التي يغطيها مؤشر الأداء PI-5، والأثر المالي للتغيرات في السياسات في مؤشر PI-15، وموافقة السلطة التشريعية
- في PI-18 ، ومعلومات عامة عن الميزانية في PI-9.

البعد 1-16. تقديرات النفقات المتوسطة الأجل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	تعرض الميزانية السنوية تقديرات النفقات للسنة المالية والسنتين الماليتين التاليتين حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والبرامجي (أو الوظيفي).
ب	تعرض الميزانية السنوية تقديرات النفقات للسنة المالية والسنتين الماليتين التاليتين المخصصتين حسب التصنيف الإداري والتصنيف الاقتصادي.
ج	وتعرض الميزانية السنوية تقديرات النفقات للسنة المالية والسنتين الماليتين التاليتين حسب التصنيف الإداري أو الاقتصادي.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:1-16

- يقيم هذا البعد مدى إعداد وتحديث تقديرات الميزانية المتوسطة الأجل كجزء من عملية الميزانية السنوية.
- يهدف إعداد التقديرات المتوسطة الأجل إلى تعزيز الانضباط المالي وتحسين إمكانية التنبؤ بمخصصات الميزانية.
- ينبغي تصنيف التقديرات المتوسطة الأجل حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والبرامجي أو الوظيفي الرفيع المستوى.
- يجب أن يحدد التصنيف الإداري رؤوس اعتمادات الميزانية ذات الصلة - على سبيل المثال، الوزارة أو الإدارة.
- ولتزويد الوزارات ومديري البرامج بالمرونة في إدارة الضغوط المفروضة على الميزانية والاستجابة لها في حدود سقوف الإنفاق الخاصة بهم، يمكن أن يكون التصنيف حسب النوع الاقتصادي، حسب المستوى الثاني فقط من إحصائيات مالية الحكومة (المعادل) (كما هو مطبق في إطار مؤشر PI-2.2 نتائج مكونات الإنفاق حسب نوع الاقتصاد).

التوقيت، والتغطية، ومتطلبات البيانات

مصادر المعلومات	متطلبات / حساب البيانات	التغطية	التوقيت الزمني
تقديرات الميزانية السنوية	تقديرات الميزانية المتوسطة الأجل مصنفة حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والبرامجي أو الوظيفي	ميزانية الحكومة	الميزانية الأخيرة المقدمة للسلطة التشريعية

البعد 16-2. سقف الإنفاق متوسطة الأجل.

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	يتم اعتماد سقف الانفاق الاجمالي والوزاري لسنة الميزانية والسنتين الماليتين التاليتين من قبل الحكومة قبل إصدار تعميم الميزانية الدوري الأول.
ب	يتم اعتماد سقف الانفاق الاجمالي لسنة الميزانية والسنتين الماليتين التاليتين والحدود القصوى للوزارة لسنة الميزانية من قبل الحكومة قبل إصدار تعميم الميزانية الدوري الأول.
ج	يتم اعتماد سقف الانفاق الاجمالي لسنة الميزانية والسنتين الماليتين التاليتين من قبل الحكومة قبل إصدار تعميم الميزانية الدوري الأول.
د	الأداء اقل من متطلبات الدرجة ج.

إرشادات قياس البعد

16-2: 1

- يقيس هذا البعد ما إذا كانت الحدود القصوى للنفقات تطبق على التقديرات التي تصدرها الوزارات لضمان أن تكون النفقات بعد سنة الميزانية متسقة مع السياسة المالية للحكومة وأهداف الميزانية.
- ينبغي إصدار هذه الحدود إلى الوزارات قبل توزيع تعميم الميزانية الأول عند بدء دورة إعداد الميزانية السنوية.

- ويختلف هذا البعد عن البعد PI-17.2 (توجيهات بشأن إعداد الميزانية) لأنه يعتبر فقط سقف الميزانية المتوسطة الأجل، في حين يسمح مؤشر PI-17.2 بحدود ميزانية الإنفاق السنوية أو المتوسطة الأجل.

التوقيت، والتغطية، ومتطلبات البيانات

مصادر المعلومات	متطلبات / حساب البيانات	التغطية	التوقيت الزمني
• توجيهات رسمية أو تعليمات بشأن السقف للوزارات • تعميم الموازنة	تاريخ سقف الميزانية المعتمدة تفاصيل التغطية والإطار الزمني لسقف الميزانية تاريخ إصدار تعميم الميزانية الدوري الأول للوزارات والإدارات والهيئات.	ميزانية الحكومة	الميزانية الأخيرة المقدمة للسلطة التشريعية

البعد 3-16. مواءمة الخطط الاستراتيجية والميزانيات المتوسطة الأجل

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	يجري إعداد الخطط الاستراتيجية المتوسطة الأجل وتكليفها بالنسبة لمعظم الوزارات. وتتفق معظم مقترحات سياسة الإنفاق في تقديرات الميزانية المتوسطة الأجل المعتمدة مع الخطط الاستراتيجية.
ب	يجري إعداد خطط استراتيجية متوسطة الأجل لمعظم الوزارات، وتتضمن معلومات عن التكاليف. وتتفق غالبية مقترحات سياسات الإنفاق في تقديرات الميزانية المتوسطة الأجل المعتمدة مع الخطط الاستراتيجية.
ج	يجري إعداد خطط استراتيجية متوسطة الأجل لبعض الوزارات. وتتفق بعض مقترحات سياسات الإنفاق في تقديرات الميزانية السنوية مع الخطط الاستراتيجية.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

16-3: 1.

- يقيس هذا البعد مدى توافق مقترحات سياسات الإنفاق الموافق عليها مع الخطط الاستراتيجية للوزارة أو الاستراتيجيات القطاعية.
- ينبغي للخطط الاستراتيجية أن تحدد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل والمخرجات والنتائج المقررة.
- يتناول تقرير الأداء PI-8 (معلومات الأداء لتقديم الخدمات) الإبلاغ عن النواتج والنتائج.
- ينبغي أن تحدد الخطط التكاليف المترتبة على الالتزامات الحالية المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك أي ثغرات في التمويل ، فضلا عن إعطاء الأولوية لمقترحات سياسات الإنفاق الجديدة التي تتماشى مع أهداف السياسات الحكومية.
- ينبغي أن تتضمن المعلومات المتعلقة بالتكاليف النفقات المتكررة والتكاليف الرأسمالية والآثار المترتبة في المستقبل على التكاليف المتكررة للالتزامات الاستثمارية، فضلا عن كل مصدر للتمويل.
- وفي حين أن الخطط القطاعية تميل إلى أن تكون طموحة، فإن الآثار المترتبة على التكاليف ينبغي أن تكون واقعية.
- ينبغي أن تأخذ في الحسبان أهداف السياسة المالية للحكومة والقيود المالية التي تفرضها هذه الأهداف على اتخاذ القرارات المتعلقة بالنفقات.
- وستحدث المواءمة بين الخطط الاستراتيجية وتقديرات الميزانية عندما تغطي نفس الأهداف أو المبادرات أو الأنشطة أو البرامج ذات الصلة.

16-3: 2.

- قد تستخدم البلدان التي أدخلت برنامجا متعدد السنوات أو الميزانية على أساس الأداء مصطلحات وطرائق مختلفة لوضع الخطط المتوسطة الأجل وتكلفتها وتنفيذها.
- ولذلك، ينبغي للمقيمين أن يستعاضوا عن الإشارات إلى البرامج المتوسطة الأجل، أو فئات الميزانية الأخرى القائمة على الأداء، بدلا من الخطط الاستراتيجية والقطاعية في هذا المؤشر، حسب الاقتضاء.

التوقيت، والتغطية، ومتطلبات البيانات

مصادر المعلومات	متطلبات / حساب البيانات	التغطية	الفترة الزمنية
وزارة المالية / التخطيط (أو الكيان المعادل) قطاعات الوزارات الكبيرة	- الخطط الاستراتيجية أو استراتيجيات القطاع - مقترحات الميزانية	ميزانية الحكومة	آخر ميزانية مقدمة للسلطة التشريعية

البعد 16-4. اتساق الميزانيات مع تقديرات السنة السابقة

التسجيل

الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات	الدرجة
تقدم وثائق الميزانية شرحاً لجميع التغييرات في تقديرات النفقات بين الميزانية المتوسطة الأجل الأخيرة والميزانية الحالية المتوسطة الأجل على مستوى الوزارة.	أ
وتقدم وثائق الميزانية شرحاً لمعظم التغييرات في تقديرات النفقات بين السنة الثانية من آخر ميزانية متوسطة الأجل والسنة الأولى من الميزانية المتوسطة الأجل الحالية على مستوى الوزارة.	ب
وتقدم وثائق الميزانية شرحاً لبعض التغييرات في تقديرات النفقات بين السنة الثانية من آخر ميزانية متوسطة الأجل والسنة الأولى من الميزانية المتوسطة الأجل الحالية على المستوى الإجمالي.	ج
الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج	د

إرشادات قياس البعد

16-4:1

- يقيم هذا البعد مدى وضع تقديرات النفقات في الميزانية المتوسطة الأجل الأخيرة الأساس للميزانية المتوسطة الأجل الحالية.
- سيكون هذا هو الحال إذا أمكن تفسير كل تباين في الإنفاق بين السنوات المقابلة في كل ميزانية متوسطة الأجل بشكل كامل ومحدد كميًا.
- وإذا كان من الممكن التوفيق بين الاختلافات وشرحها، فإن ذلك يدل على أن الميزانية المتوسطة الأجل تعمل كعملية ديناميكية، مع كل ميزانية لاحقة بناء على سابقتها.

- وهو يشير إلى أن التخطيط على المدى المتوسط هو جزء لا يتجزأ من إعداد الميزانيات ويوفر وسيلة لتعزيز الانضباط المالي إلى ما بعد سنة واحدة.
- وقد تتضمن تفسيرات التغييرات من الميزانية المتوسطة الأجل للسنة السابقة إشارات إلى التغيرات في ظروف الاقتصاد الكلي ، وتنقيح المتغيرات والمعاملات الهامة، والتغيرات في أولويات السياسة العامة والإنفاق الحكومية.

2:4-16

- وفيما يتعلق بالشكل المراد تقديمه، يمكن تقديم هذه المعلومات في شكل جدول يسلط الضوء على التغيرات المختلفة بين السنوات المقبلة المعروضة في الميزانية السابقة والميزانية النهائية المقدمة إلى السلطة التشريعية، بما في ذلك أي تغييرات في الافتراضات، والتغيرات الرئيسية في السياسات والتعديلات.
- سيكون مثل هذا الجدول مماثلاً للجدول الوارد في الجدول 14-2.

التوقيت، والتغطية، ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
"آخر ميزانية متوسطة الأجل" و "الميزانية المتوسطة الأجل الحالية"	ميزانية الحكومة	مقترحات الميزانية. شرح الاختلافات بين الميزانية المتوسطة الأجل الأخيرة والميزانية الحالية المتوسطة الأجل .	وزارة المالية وثائق الميزانية السنوية أكبر قطاع الوزارات

بالنسبة للمعيار 4-16 "الميزانية الأخيرة متوسطة الأجل" تتعلق بالميزانية التي أقرتها السلطة التشريعية للسنة المالية المنتهية في آخر سنة و "الميزانية الحالية المتوسطة الأجل" تتعلق بالميزانية التي أقرتها السلطة التشريعية للسنة المالية الحالية.

حول المؤشر

- يقيس هذا المؤشر فعالية مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين في عملية إعداد الميزانية، بما في ذلك القيادة السياسية، وما إذا كانت هذه المشاركة منظمة وفي الوقت المناسب.
- أنه يحتوي على الأبعاد الثلاثة التالية ويستخدم طريقة M2 (المتوسط) لتجميع درجات البعد:

البعد 1-17. البرنامج الزمني لإعداد الميزانية

البعد 2-17. إرشادات بشأن إعداد الميزانية

البعد 3-17. تقديم الميزانية إلى السلطة التشريعية

الأثر على نتائج الميزانية

- تكفل عملية الميزانية المنظمة توفير وقت كاف ومعلومات عن الإجراءات والافتراضات للسماح بوضع مقترحات الميزانية مع مراعاة جميع العوامل الهامة.
- ويزيد ذلك من احتمال أن تدعم العملية الانضباط المالي، وتخصيص الموارد بكفاءة، وتقديم الخدمات بكفاءة.
- وإذا لم تكن هناك معلومات كافية قبل إعداد مقترحات الميزانية، أو عدم كفاية الوقت اللازم لتقديم تقارير مدروسة بالكامل، تزداد فرص المقترحات الضعيفة وغير المدروسة، مما يقوض النتائج المحتملة لنتائج الميزانية.

إرشادات قياس المؤشر

1-17.

- في حين أن وزارة المالية (أو ما يعادلها من الجهات الحكومية) تكون عادة مسؤولة عن عملية إعداد الميزانية السنوية، فإن المشاركة الفعالة من قبل الوزارات الأخرى أو وحدات الميزانية، وكذلك من قبل السلطة التنفيذية، مثل مجلس الوزراء (أو هيئة معادلة) إلى أي مدى تعكس الميزانية أولويات الاقتصاد الكلي والمالي والنفقات والإيرادات.
- وتتطلب المشاركة الفعالة عملية موازنة متكاملة من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى، تشمل المشاركة من كل طرف بطريقة منظمة وفي الوقت المناسب، وفقا لجدول زمني محدد مسبقا لإعداد الميزانية.

2-17

- ولأغراض هذا المؤشر، فإن وحدات الميزانية هي تلك التي تتحمل مباشرة مسؤولية تنفيذ الميزانية، بما يتماشى مع سياسات الإنفاق، وتتلقى مباشرة الأموال أو الإذن بإنفاقها من السلطة التشريعية.
- ولا ينبغي أن تدرج في التقييم الوحدات الحكومية التي تقدم تقارير وتتلقى تمويل الميزانية عليها من خلال الوزارة الأم.

3-17

- ويغطي هذا المؤشر كل جزء من الميزانية السنوية للحكومة، سواء أكانت متكاملة أم تستخدم عمليات منفصلة.
- ومن الناحية المثالية هذا مكفول من خلال عملية ميزانية واحدة أو موحدة وذات الصلة بالتعميم (التعاميم) التي تغطي إجمالي الإيرادات الحكومية، النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية، والتحويلات، والتمويل، وهلم جرا.
- وفي الحالات التي تنقسم فيها العملية إلى أجزاء مختلفة، كما يحدث مع الميزانيات الجارية والرأسمالية، ينبغي تلبية متطلبات التقدير لكل عملية من العمليات المنفصلة.

4-17

- "المشاركة منظمة وفي الوقت المناسب" تعني أن مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين في عملية إعداد الموازنة يتم التخطيط لها وتنظيمها وتنفيذها مع إشعار مسبق كاف لاتخاذ الإجراءات المطلوبة في إطار زمني واقعي، أي دون تأخير الذي قد يؤثر على إعداد التقديرات التفصيلية لوحدات الميزانية.

البعد 1-17 البرنامج الزمني للميزانية

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	يوجد جدول زمني واضح للميزانية السنوية يتم التقيد به عموماً ويسمح لوحدة الميزانية بستة أسابيع على الأقل من استلام تعميم الميزانية من أجل استكمال تقديراتها التفصيلية على نحو مجد في الوقت المحدد.
ب	يوجد جدول زمني واضح للميزانية السنوية ويتم التقيد به إلى حد كبير. ويسمح الجدول الزمني لوحدة الميزانية بأربعة أسابيع على الأقل من استلام تعميم الميزانية. ويمكن معظم وحدات الميزانية من استكمال تقديراتها التفصيلية في الوقت المحدد.
ج	ويوجد جدول سنوي للميزانية وتتوافق بعض وحدات الميزانية معه وتفي بالمواعيد النهائية لاستكمال التقديرات.
د	الأداء أقل من المطلوب للدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1-17: 1.

- ويقيم هذا البعد ما إذا كان هناك برنامج زمني ثابت للميزانية ومدى التقيد به.
- وقد تبدأ وحدات الميزانية، من الناحية العملية، العمل على إعداد تقديرات الميزانية قبل وقت أبكر بكثير من بداية الجدول الزمني للميزانية، ولكن من المهم أن تتاح لها الوقت الكافي لإعداد مقترحاتها التفصيلية للميزانية وفقاً للتوجيهات، بما في ذلك سقف نفقات الميزانية، من تعميم الميزانية (الميزانيات)، إذا صدر.
- وقد تؤدي التأخيرات في العملية وتمير الميزانية إلى عدم اليقين بشأن النفقات الموافقة عليها وتؤدي إلى تأخر بعض الأنشطة الحكومية، بما في ذلك العقود الرئيسية.

1-17: 2.

- يحتاج المقيمون إلى تحديد ما إذا كان هناك قانون حديث للميزانية (أو لوائح للميزانية) يحدد المبادئ الأساسية لعملية إعداد الميزانية، بما في ذلك الإجراءات الرئيسية والأطر الزمنية وجدول الميزانية.
- وفي بعض البلدان يصدر جدول إعداد الميزانية سنوياً كجزء من التعميم الأولي.

3:1-17

- يعني مصطلح "عموما وتلتزم إلى حد كبير إلى" أن غالبية الإجراءات المتخذة في الأطر الزمنية الموصى بها.
- وفي حين أن التأخير لبضعة أيام من تاريخ معين قد يكون مقبولا، يحتاج المقيمون إلى تحديد ما إذا كان قد تم احترام أغلبية المعايير المحددة في جدول الميزانية للسنة المعنية على الأقل.
- وبالنسبة للنتيجة أ ، يجب منح وحدات الميزانية ستة أسابيع على الأقل لاستكمال تقديراتها التفصيلية ؛ وللحصول على درجة ب ، أربعة أسابيع.
- وفي سياق هذا البعد، ينبغي عدم التعامل مع "عموما وبشكل عام إلى حد كبير". وذلك للتأكد من أن التقديرات لها قيمة حقيقية وتعطى الأولوية.

4:1-17

- ويعني "جدول زمني واضح للميزانية السنوية" أن المؤشرات الرئيسية للعملية والتوقيت المناسب يتم إعدادها دون أي شكوك وتتبع.

5:1-17

- وحيثما يوجد أكثر من تعميم واحد للميزانية (على سبيل المثال، يدعو إلى الإنفاق والموافقة على الادخار، والثاني يدعو إلى تقديرات بمجرد الموافقة على سقف الإنفاق / الادخار).
- ينبغي أن يستند الوقت المخصص لإعداد تقديرات مفصلة للميزانية إلى ذلك التي توفرها جميع التعميمات ذات الصلة.

التوقيت، والتغطية، ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
آخر ميزانية قدمت للسلطة التشريعية	ميزانية الحكومة	- البرنامج الزمني للميزانية - عدد أسابيع المخصصة لوحدات الميزانية لاستكمال تقديراتها التفصيلية - المواعيد الفعلية (توقيت) للمراحل (الإجراءات) في عملية إعداد الميزانية، مقارنة بالتواريخ الأصلية في جدول الميزانية - محتوى التعميمات المتعلقة بإعداد التقديرات التفصيلية	وزارة المالية (شؤون الميزانية) بالتعاون مع أكبر وحدات صرف في الميزانية.

البعد 17-2 إرشادات بشأن إعداد الميزانية

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	يصدر تعميم أو تعميمات شاملة وواضحة للميزانية لوحدات الميزانية، التي تغطي مجموع نفقات الميزانية للسنة المالية الكاملة. تعكس الميزانية سقف الوزارة التي وافق عليها مجلس الوزراء (أو ما يعادلها) قبل توزيع التعميم على وحدات الميزانية
ب	ويصدر تعميم أو تعميمات شاملة وواضحة للميزانية لوحدات الميزانية، التي تغطي مجموع نفقات الميزانية للسنة المالية الكاملة. وتعكس الميزانية سقف الوزارة المقدمة إلى مجلس الوزراء (أو ما يعادلها). ويمكن أن تتم الموافقة على الحدود القصوى من قبل مجلس الوزراء بعد توزيع التعميم على وحدات الميزانية ولكن قبل أن تنتهي وحدات الميزانية من تقديمها.
ج	ويصدر تعميم أو تعميمات الميزانية إلى وحدات الميزانية، بما في ذلك الحدود القصوى للمجالات الإدارية أو الوظيفية.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

17-2:1.

- يقيم هذا البعد وضوح وشمولية التوجيهات من أعلى إلى أسفل بشأن إعداد تقارير الميزانية.
- وهو يفحص تعميمات الموازنة ، أو ما يعادلها ، لتحديد ما إذا كانت هناك توجيهات واضحة بشأن عملية إعداد الميزانية ، بما في ذلك ما إذا كانت سقف الإنفاق أو حدود تخصيص أخرى موضوعة للوزارات أو وحدات الميزانية الأخرى أو المجالات الوظيفية.
- وينبغي تغطية ميزانية السنة المالية المقبلة بأكملها (والسنوات اللاحقة ذات الصلة لنظم الميزانية المتوسطة الأجل) في التوجيهات المقدمة في التعميم.

17-2:2.

- ولتجنب إجراء تغييرات في اللحظات الأخيرة على مقترحات الميزانية، من المهم أن تشارك القيادة السياسية بنشاط في وضع مخصصات كاملة لأولويات الإنفاق من مرحلة مبكرة من عملية إعداد الميزانية.
- وينبغي الشروع في ذلك من خلال استعراض واعتماد الحدود القصوى في تعميم الميزانية ، إما بالموافقة على تعميم الميزانية أو بالموافقة على اقتراح سابق بشأن الحد الأقصى للسقف - على سبيل المثال، في وثيقة توقعات الميزانية أو نظرة مالية أو إطار مالي معتمد متوسط الأجل.
- ويختلف هذا البعد عن مؤشر PI-16.2 الذي لا يأخذ في الاعتبار إلا ما إذا كانت الحكومة تحدد سقف الإنفاق المتوسطة الأجل.
- ولا يتطلب هذا البعد سقفًا لميزانيات الإنفاق متوسطة الأجل ، ولكنه يقيم فقط اعما إذا كانت سقف الإنفاق السنوية أو متوسط الأجل قد وضعت.

3:2-17

- الفرق بين الدرجات ب و ج يكمن في شمولية ووضوح التعميمات. ويتعين توضيح ذلك وإثباته في تقرير التقييم.

4:2-17

- وتشير الأسقف إلى اعتمادات الميزانية القصوى الإرشادية الصادرة لوحدة الميزانية في وقت مبكر من عملية إعداد الميزانية كأساس لإعداد مقترحات الميزانية التفصيلية.
- ويمكن بعد ذلك تعديل المخصصات النهائية للميزانية لكل وحدة من وحدات الميزانية على أساس نوعية وتبرير مقترحاتها التفصيلية. وتشكل الأسقف عنصرا أساسيا في عملية إعداد الميزانية المنضبطة.
- ويتعين على المقيمين تحديد ما إذا كان تعميم الميزانية يتضمن سقف تم إقرارها مسبقا من قبل مجلس الوزراء. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فمن المهم تحديد ما إذا كانت السقف يتم إبلاغها في الوقت المناسب لوحدة الميزانية لتعديل تقديرات ميزانيتها.

5:2-17

- وتشير السقف إلى إجمالي ميزانيات الوزارات، بما في ذلك الجاري والرأسمالي.
- وليس من غير المعتاد أن المبالغ تحت السقف تتحرك أثناء عملية الميزانية، ولكن الميزة الهامة التي يدرسها هذا المؤشر هي تطبيق الحدود القصوى الموافق عليها قبل إصدار تعميم الميزانية.
- إذا كانت هناك قواعد محددة بوضوح للموافقة على المشروع من قبل وزارة المالية ضمن سقف ميزانية الاستثمار الإجمالية، ويتم تحديد القواعد وإجمالي سقف ميزانية الاستثمار قبل إصدار التعميم، فإن هذا يمكن اعتباره معادلة لسقف الوزارة لأنه يحدد شروط والموافقة المسبقة على الميزانية قبل وقت كاف للسماح لوحدة الميزانية بإعداد مقترحاتها بما يتماشى مع الأوضاع المالية للحكومة.

التوقيت، والتغطية، ومتطلبات البيانات

الفترة الزمنية	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
آخر ميزانية قدمت للسلطة التشريعية	ميزانية الحكومة	- البرنامج الزمني للميزانية - تاريخ موافقة مجلس الوزراء على تعميم الميزانية مقارنة بتاريخ إصدار وزارة المالية تعميم الميزانية إلى وحدات الميزانية - تاريخ اعتماد مجلس الوزراء للسقوف عندما لا تتم الموافقة عليها في تعميم الموازنة - تاريخ إرسال وزارة المالية للأسقف إلى وحدات الميزانية عندما لا تتم الموافقة عليها في تعميم الميزانية	وزارة المالية (شئون الميزانية)، معززة من مجلس الوزراء (مثل المذكرات) ووحدات الميزانية الكبيرة للإتفاق

البعد 3-17 تقديم الميزانية إلى السلطة التشريعية

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	قدمت السلطة التنفيذية مشروع الميزانية السنوية للسلطة التشريعية قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية في كل من السنوات الثلاث الماضية.
ب	قدمت السلطة التنفيذية الميزانية السنوية المقترحة إلى السلطة التشريعية قبل شهرين على الأقل من بداية السنة المالية في اثنتين من السنوات الثلاث الماضية وقدمت لها قبل بداية السنة المالية في السنة الثالثة.
ج	قدمت السلطة التنفيذية الميزانية السنوية المقترحة إلى السلطة التشريعية قبل شهر على الأقل من بداية السنة المالية في اثنتين من السنوات الثلاث الماضية.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

17-3:1.

- يقيم هذا البعد توقيت تقديم مقترح الميزانية السنوية إلى السلطة التشريعية أو الهيئة المكلفة بذلك بحيث يكون لدى السلطة التشريعية الوقت الكافي لاستعراض ميزانيتها ويمكن الموافقة على اقتراح الميزانية قبل بداية السنة المالية.

التوقيت، والتغطية، ومتطلبات البيانات

مصادر المعلومات	المتطلبات/حساب البيانات	التغطية	التوقيت الزمني
وزارة المالية (إدارة الميزانية) ، تدعمها السلطة التشريعية (اللجنة المالية / الميزانية)	عدد الأشهر قبل بداية السنة المالية التي قدمت فيها مقترحات الميزانية السنوية إلى السلطة التشريعية في السنوات الثلاث الأخيرة؛ تواريخ محددة لتقديمها	ميزانية الحكومة	الثلاث سنوات المالية الأخيرة المنجزة

حول المؤشر

- يقيم هذا المؤشر طبيعة ومدى التدقيق التشريعي للميزانية السنوية.
- وهو ينظر في مدى قيام السلطة التشريعية بفحص الميزانية السنوية ومناقشتها والموافقة عليها، بما في ذلك مدى التزام إجراءات السلطة التشريعية بالرقابة والتقييد بها.
- ويقيم المؤشر أيضا مدى وجود قواعد تعديلات على الميزانية خلال السنة المالية دون موافقة مسبقة من السلطة التشريعية.
- يحتوي المؤشر على الأبعاد الأربعة التالية ويستخدم طريقة M1 (الحلقة الأضعف) لتجميع درجات البعد:

البعد 1-18. نطاق فحص الميزانية

البعد 2-18. الإجراءات التشريعية لفحص الميزانية

البعد 3-18. توقيت الموافقة على الميزانية

البعد 4-18. قواعد تعديلات الميزانية من قبل السلطة التنفيذية

الأثر على نتائج الميزانية

- وفي معظم البلدان، تمنح السلطة التشريعية للإنفاق ، من خلال إقرار قانون الميزانية السنوي.
- وإذا لم تقم السلطة التشريعية بفحص القانون ومناقشته بدقة، فإن سلطته لا تمارس بشكل فعال ، كما تقوض مساءلة الحكومة أمام الناخبين عن استراتيجيتها المالية وقرارات تخصيص الميزانية الاستراتيجية.
- ويستند تقييم الفحص التشريعي والنقاش في قانون الميزانية السنوية إلى النظر في عدة عوامل، بما في ذلك نطاق الفحص، والإجراءات الداخلية للفحص والمناقشة ، والوقت المسموح به لتلك العملية.

البعد 1-18. نطاق فحص الميزانية

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	يغطي استعراض السلطة التشريعية السياسات المالية والتنبؤات المالية المتوسطة الأجل والأولويات المتوسطة الأجل فضلا عن تفاصيل النفقات والإيرادات.
ب	يغطي استعراض السلطة التشريعية السياسات المالية والمجمعات للسنة القادمة، وكذلك تفاصيل النفقات والإيرادات.
ج	مراجعة السلطة التشريعية يغطي تفاصيل النفقات والإيرادات
د	الأداء أقل من الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1-18: 1.

- ويقيم هذا البعد نطاق التدقيق التشريعي. وينبغي أن يشمل هذا الفحص مراجعة السياسات المالية والتنبؤات المالية المتوسطة الأجل والأولويات المتوسطة الأجل فضلا عن التفاصيل المحددة لتقديرات النفقات والإيرادات.
- في بعض السلطات القضائية، يمكن إجراء المراجعة على مرحلتين أو أكثر، ربما تنطوي على فجوة بين مراجعة الجوانب متوسطة الأجل ومراجعة تفاصيل التقديرات للسنة المالية التالية.
- في حالة عدم وجود سلطة تشريعية تؤدي وظائف الفحص التشريعي فإن هذا البعد يسجل الدرجة د لأنه لن يتم استيفاء متطلبات الدرجة ج.

2-18: 2.

- وينبغي أن يتضمن السياق ذي الصلة بتقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية معلومات عما إذا كانت توجد سلطة تشريعية عاملة، وأن تقدم لمحة سريعة عن دورها في عملية الميزانية، بما في ذلك الوثائق التي تستعرضها.
- وينبغي أن يسلط التقرير الضوء أيضا على مدى المراجعة من قبل السلطة التشريعية، أي ما إذا كانت الوثائق تم فحصها بشكل نشط ومناقشتها والتعليق عليها أو الإشارة إليها ببساطة.
- وللإطلاع على شرح للتنبؤات المالية المتوسطة الأجل، يرجى الرجوع إلى مؤشر PI-2-14.

التوقيت الزمني والتغطية ومتطلبات الدرجات

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
آخر ثلاث سنوات مالية كاملة	ميزانية الحكومة	وثائق الميزانية التي تستعرضها السلطة التشريعية. توقيت مخصص لاستعراض السلطة التشريعية، بما في ذلك توقيت يسمح للمراجعة من قبل السلطة التنفيذية، استناداً إلى مراجعة السلطة التشريعية، إذا لزم الأمر تفاصيل المسائل التي يشملها استعراض الهيئة التشريعية، مثل سجلات الاجتماعات والنتائج وتقارير اللجان	مدير الميزانية أو السكرتير أو رئيس لجنة الميزانية والحساب الختامي في السلطة التشريعية ، مدعومة بالتأييد من المجتمع المدني وجماعات المصالح

البعد 18-2. الإجراءات التشريعية لفحص الميزانية

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	يتم اعتماد إجراءات السلطة التشريعية لمراجعة مقترحات الميزانية من قبل السلطة التشريعية قبل عقد جلسات الميزانية والالتزام بها. وتشمل الإجراءات ترتيبات المداولة العامة. كما تشمل الترتيبات التنظيمية الداخلية ، مثل لجان المداولة المتخصصة ، والدعم التقني ، وإجراءات التفاوض.
ب	يتم اعتماد إجراءات السلطة التشريعية لمراجعة مقترحات الميزانية من قبل السلطة التشريعية قبل عقد جلسات الميزانية والالتزام بها. وتشمل الإجراءات الترتيبات التنظيمية الداخلية مثل لجان المداولة المتخصصة، والدعم التقني، وإجراءات التفاوض.
ج	يتم اعتماد إجراءات السلطة التشريعية لمراجعة مقترحات الميزانية من قبل السلطة التشريعية قبل عقد جلسات الميزانية والالتزام بها.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

18-2: 1.

- يقيم هذا البعد مدى وضع إجراءات المراجعة والالتزام بها. ويشمل ذلك ترتيبات التشاور العام، والترتيبات التنظيمية والتنظيمية الداخلية ، والدعم التقني، وإجراءات التفاوض.
- للتحقق من وجود التوقيت والإجراءات ذات الصلة ينبغي الرجوع إلى سجلات الجلسات التشريعية والقرارات.
- وقد تتم الموافقة على الإجراءات لكل ميزانية أو قد تستند إلى ترتيبات دائمة تنطبق على كل فترة من فترات السلطة التشريعية ما لم تتغير صراحة.
- أين من النهجين مقبولا لتقدير هذا البعد.
- كفاية وثائق الميزانية المتاحة للسلطة التشريعية يغطيها البعد PI-5.

18-2: 2.

- ينبغي أن يركز القسم ذي الصلة من تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية على التقييد بالإجراءات المتعلقة بالمراجعة التشريعية لمقترحات الميزانية، وينبغي أن يلاحظ ما إذا كانت قد أنشئت بموجب تشريعات.
- يجب على المقيمين أيضا يقدموا معلومات عن توقيت وشمولية المراجعة التشريعية.
- في حين أن الإطار القانوني يحدد دور السلطة التشريعية والقوى في عملية الميزانية يختلف من دولة إلى أخرى ، والعديد من الدول على تحديد القوى النسبية السلطة التشريعية فيما يتعلق المالية العامة في الدستور والقانون العضوي، و / أو اللوائح المالية التي لا تتطلب إعادة تفعيل سنوي.

التوقيت الزمني والتغطية ومتطلبات الدرجات

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
آخر سنة مالية منجزة	ميزانية الحكومة	- سجلات الجلسات التشريعية والقرارات - محتوى الإجراءات التشريعية لمراجعة مقترحات الميزانية - كيف ومتى تمت الموافقة على الإجراءات / إصدارها - لتأكيد على الالتزام بالإجراءات، أو معلومات عن عدم الالتزام	اللجان التشريعية، التي تدعمها بالتأييد/ المجتمع المدني وجماعات المصالح

البعد 18-3. توقيت الموافقة على الميزانية

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	وافقت السلطة التشريعية على الميزانية السنوية قبل بداية السنة في كل من السنوات المالية الثلاث الأخيرة.
ب	وافقت السلطة التشريعية على الميزانية السنوية قبل بداية العام في اثنين من السنوات المالية الثلاث الأخيرة ، مع تأخير لمدة شهر واحد في السنة الثالثة.
ج	وافقت السلطة التشريعية على الميزانية السنوية في غضون شهر واحد من بداية العام في سنتين أو أكثر من السنوات المالية الثلاث الأخيرة.
د	الأداء أقل من المطلوب للحصول على درجة ج.

إرشادات قياس البعد

18-3:1.

- يقيم هذا البعد توقيت عملية التدقيق من حيث قدرة السلطة التشريعية على الموافقة على الميزانية قبل بداية السنة المالية الجديدة.
- الموعد النهائي مهم لكي تعرف وحدات الميزانية في بداية السنة المالية ما هي الموارد التي ستكون تحت تصرفها لتقديم الخدمات.
- ويتحدد الوقت المتاح للفحص إلى حد كبير بتوقيت تقديم مقترحات ميزانية السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية، على النحو الذي تم تقييمه في المؤشر PI-17 بشأن عملية إعداد الميزانية

18-3:2.

- ينبغي أن يحدد سياق تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية لهذا البعد بوضوح الوقت الفعلي الذي قضاه المجلس التشريعي في مراجعة مقترح الميزانية، فضلا عن التوقيت المحدد لموافقة الميزانية كل عام.
- ينبغي أن يركز التقرير على السنوات المالية الثلاث الأخيرة للتأكد مما إذا كانت الميزانية قد تمت الموافقة عليها قبل بداية السنة المالية، وقد يفسر سبب التأخير، إذا كان ذلك مناسبا.

18-3:3.

- وإذا وافقت السلطة التشريعية في بداية السنة على ميزانية مؤقتة تغطي أقل من السنة الكاملة (بسبب الأزمة السياسية أو الجمود في مفاوضات الموازنة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية مثلا)، فإن عملية الموافقة، ومع ذلك فإن هذا الغرض يعتبر متأخرا إلى أن يتم اعتماد ميزانية محددة للسنة المالية الجديدة بأكملها.

18-3:4.

- وستعتبر عملية الموافقة أيضا متأخرة عندما ينص القانون على أنه في غياب الموافقة التشريعية على الميزانية بنهاية السنة السابقة، تصبح ميزانية السنة السابقة نافذة المفعول.
- لا ينظر إلى التمديد التلقائي لميزانية العام الماضي على أنه "منظم" وسوف ينعكس في النتيجة لهذا البعد.

5:3-18

- فيما يتعلق بالإعفاء الخاص من جانب شخص سياسي بارز، إذا كان الرئيس (أو ما يعادله من كبار الشخصيات السياسية، المنصوص عليها في الدستور أو في تشريعات إدارة المالية العامة) يسمح قانونا بتوفير نظام خاص (مثل أمر خاص) للسماح بتنفيذ مشروع الميزانية ليبدأ في بداية السنة المالية الجديدة في حالة عدم موافقة السلطة التشريعية بعد مشروع الميزانية، وهذا لا يشكل موافقة على مشروع الميزانية.
- وعادة ما تتم الموافقة الرسمية على مشروع الميزانية من خلال موافقة السلطة التشريعية على مشروع القانون (غالبا ما يعرف باسم مشروع قانون الاعتمادات في البلدان الناطقة بالإنكليزية).
- ويسمح سن مشروع القانون بتمويل الميزانية الجديدة من خلال سحب الأموال من الصندوق المركزي للحكومة (المعروف باسم الصندوق الموحد في البلدان الناطقة بالإنكليزية).
- قد تتضمن تشريعات إدارة المالية العامة (وربما الدستور أيضا) حكما يقضي بأنه لا يجوز إلا للسلطة التشريعية أن توافق على سحب الأموال العامة من الصندوق المركزي للحكومة.
- إن التوزيع الخاص الذي ينص عليه القانون لرئيس الدولة للموافقة على استمرار تمويل الخدمات العامة ريثما تتم الموافقة التشريعية على مشروع الميزانية ليس هو نفس الشيء الذي تعتمده التشريعات، ولن يسمح التوزيع عادة بتمويل متواصل على مستويات العام الماضي.

6:3-18

- وفي نظم بعض الدول، قد يكون للسلطة التشريعية الحق في اقتراح تعديلات على مشروع الميزانية المقدمة إليها من قبل السلطة التنفيذية (أو ربما الرئيس) قد يكون لها الحق في النقض على التعديل. وللسلطة التشريعية الحق في مواجهة حق النقض.
- ومهما يكن الأمر، فإن حق النقض لا يؤدي إلا إلى تأخر الموافقة، وسينعكس ذلك في تسجيل هذا البعد.

التوقيت الزمني والتغطية ومتطلبات الدرجات

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
آخر ثلاث سنوات مالية مكتملة	ميزانية الحكومة	تاريخ اعتماد الميزانية من قبل السلطة التشريعية في كل من السنوات المالية الثلاث الماضية	وزارة المالية (إدارة الميزانية)، تدعمها السلطة التشريعية (لجان الميزانية / المالية

البعد 18-4. قواعد تعديلات الميزانية من قبل السلطة التنفيذية

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	وتوجد قواعد واضحة لتعديلات الميزانية في السنة من قبل السلطة التنفيذية. وتحدد القواعد حدوداً صارمة على نطاق التعديلات وطبيعتها ويتم التقيد بها في جميع الحالات.
ب	توجد قواعد واضحة لتعديلات الميزانية في السنة من قبل السلطة التنفيذية، ويتم التقيد بها في معظم الحالات. وقد يسمح بإعادة تخصيص إداري واسعة النطاق.
ج	توجد قواعد واضحة يمكن التقيد بها في بعض الحالات أو قد تسمح بإعادة تخصيص إداري واسعة النطاق وتوسيع نطاق النفقات الإجمالية.
د	الأداء أقل من المطلوب للدرجة ج

إرشادات لقياس البعد

1:4-18

- يقيم هذا البعد الترتيبات المتخذة للنظر في تعديلات الميزانية في السنة التي لا تتطلب موافقة تشريعية.
- تشكل هذه التعديلات سمة مشتركة في عمليات الميزانية السنوية. ولتجنب تفويض مصداقية الميزانية الأصلية، يجب أن يمثل أي تفويض بالتعديلات من جانب السلطة التنفيذية لقواعد محددة بوضوح.
- وقد تكون هذه القواعد جزءا من تشريعات الميزانية السنوية أو جزءا من الأحكام التشريعية الجارية مثل قانون الميزانية الأساسي أو جزء من الصلاحيات المحددة في الدستور.

2:4-18

- إن سياق تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية لهذا البعد يحتاج إلى تقديم لمحة عامة عن القواعد القانونية والإجرائية التي تحكم التعديلات التي تجريها السلطة التنفيذية في السنة، ويمكن أن يعلق على مدى وضوح القواعد.
- وينبغي أن يعلق التقرير أيضا على ما إذا كانت القواعد تسمح بعمليات إعادة توزيع إدارية واسعة النطاق وتوسيع نطاق الإنفاق الكلي، أو أن تضع قيودا صارمة على نطاق التعديلات وطبيعتها.

3:4-18

- * وفيما يتعلق بوضوح قواعد التسويات في السنة، من أجل عدم تفويض أهمية الميزانية الأصلية، يجب أن يكون الإذن بالتعديلات التي يمكن أن تقوم بها السلطة التنفيذية محددا بوضوح وأن يتبع القواعد التي ينبغي أن تبين النطاق وإجراءات:
- (1) إجراء تعديلات على سقف الميزانية الخاصة بوحدة الميزانية التي لا تتطلب موافقة مسبقة من وزارة المالية.
- (2) التسويات التي تتطلب موافقة مسبقة من وزارة المالية ولكن ليس مجلس الوزراء أو موافقة تشريعية.

(3) التسويات التي تتطلب موافقة مسبقة من مجلس الوزراء ولكن ليس الموافقة التشريعية.

(4) التسويات التي تتطلب موافقة تشريعية مسبقة.

* وينبغي أيضا أن تكون هناك قواعد محددة بوضوح تحد من السلطة التقديرية للسلطة التنفيذية في تقديم تعديلات على اعتمادات الميزانية للموافقة بأثر رجعي من قبل الهيئة التشريعية (راجع أيضا PI-21-4).

* ويجب أن يكون هناك أيضا دليل على الامتثال للقواعد.

4:4-18

- أما الحالات التي تعجز فيها السلطة التنفيذية عن تنفيذ الميزانية بطريقة تتفق مع الميزانية المعتمدة، على النحو الذي صوت عليه السلطة التشريعية، فينبغي اعتباره تعديلا في السنة على الميزانية المعتمدة، وستتطلب تصنيفا من الدرجة د لكل من البعدين 2-18 و 4-18.

التوقيت الزمني والتغطية ومتطلبات الدرجات

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
آخر سنة مالية منجزة	ميزانية الحكومة	*الإجراءات والقواعد لتعديلات الميزانية في السنة من قبل السلطة التنفيذية * التأكيد على الالتزام بالإجراءات، أو معلومات عن عدم الالتزام	*اللجان التشريعية، التي تعززها بتأييد من المجتمع المدني *والجماعات أصحاب الشأن. تقارير المراجعة الداخلية و / أو الخارجية

الركيزة الخامسة: التنبؤ والمراقبة على تنفيذ الميزانية

- هذه الركيزة تقيم ما إذا كانت الميزانية تنفذ ضمن نظام للمعايير والعمليات والضوابط الداخلية الفعالة، تؤكد أن الموارد تم الحصول عليها وتم استخدامها على النحو المنشود.
- ومن الضروري تنفيذ الميزانية بشكل قابل للتنبؤ به والتحكم فيه لضمان تحصيل الإيرادات وتوزيع الموارد واستخدامها كقوة من قبل الحكومة والموافقة عليها من قبل السلطة التشريعية.
- وتتطلب الإدارة الفعالة لتنفيذ السياسات والبرامج إمكانية التنبؤ بتوافر الموارد عند الحاجة إليها، وتضمن الرقابة الامتثال للسياسات والأنظمة والقوانين خلال عملية تنفيذ الميزانية.

الركيزة الخامسة تحتوي على ثمان مؤشرات:

- PI-19. إدارة الإيرادات
- PI-20. المحاسبة عن الإيرادات
- PI-21. إمكانية التنبؤ بتخصيص الموارد في السنة المالية
- PI-22. متأخرات الإنفاق
- PI-23. المراقبة على المرتبات
- PI-24. إدارة المشتريات
- PI-25. المراقبة الداخلية على النفقات غير المرتبات
- PI-26. التدقيق الداخلي.

حول المؤشر

- يتعلق هذا المؤشر بالجهات التي تدير إيرادات الحكومة والتي قد تشمل إدارة الضرائب ، وإدارة الجمارك ، وإدارة المساهمة في الضمان الاجتماعي.
- ويغطي أيضا الجهات التي تدير الإيرادات من مصادر هامة أخرى مثل استخراج الموارد الطبيعية.
- وقد تشمل هذه المؤسسات العامة التي تعمل كهيئات تنظيمية وشركات قابضة لصالح الحكومة.
- وفي مثل هذه الحالات، سيتطلب التقييم جمع معلومات من جهات خارج القطاع الحكومي.
- ويقيم المؤشر الإجراءات المستخدمة لجمع ورصد إيرادات الحكومة. وأنه يحتوي على الأبعاد الأربعة التالية ويستخدم طريقة M2 (المتوسط) لتجميع درجات البعد:

البعد 1-19. الحقوق والالتزامات المتعلقة بتدابير الإيرادات

البعد 19-2. إدارة مخاطر الإيرادات

البعد 19-3. تدقيق الإيرادات والتحقيق فيها

البعد 19-4. رصد المتأخرات من الإيرادات

الأثر على نتائج الميزانية

- وتعتبر قدرة الحكومة على تحصيل الإيرادات عنصرا أساسيا في أي نظام لإدارة الشؤون المالية العامة.
- وهو أيضا مجال حيث يوجد تفاعل مباشر بين الأفراد والمؤسسات من ناحية والدولة من جهة أخرى.
- ويجب على الحكومة أن توفر للمسؤولين عن توفير الإيرادات فهما واضحا لحقوقهم وواجباتهم، فضلا عن الإجراءات الواجب اتباعها في التماس الإنصاف، مع ضمان وجود آليات لإنفاذ الامتثال. وتوفر الضرائب وتدابير الإيرادات الأخرى الأموال لتمكين الحكومات من تحقيق أهداف إعادة التخصيص وسياسة الإنفاق.

- وهي تحقق أقصى مساهمة لها في تحقيق نتائج أفضل في الميزانية عندما يتم جمعها بكفاءة وإلى الحد الذي تسمح به القوانين والأنظمة.
- ويتعين على دافعي الإيرادات أن يعرفوا التزاماتهم حتى يتمكنوا من الامتثال للقوانين واللوائح، ويثبطون عن التهرب من أو تأخير مساهمات الإيرادات التي تنطبق عليهم.
- وإذا لم تدار تدابير الإيرادات بشكل جيد، يمكن أن تكون التحصيلات أقل مما كان مقصودا، مما يؤدي إلى موارد أقل لإعادة التخصيص وأقل قدرة على تقديم الخدمات.

إرشادات قياس المؤشر

1-19

- ويغطي المؤشر إدارة جميع أنواع الضرائب والإيرادات الحكومية غير الضريبية للحكومة . وملخص لأنواع الإيرادات المنصوص عليها في هذا المؤشر PI-3.
- وفي حالة الدولة الغني بالموارد ، ينبغي أن يشير إلى مستوى الاعتماد على إيرادات الموارد الطبيعية.

- وينبغي على المقيمون الاحالة إلى PI-20 and PI-3

2-19

- وينبغي أن يحدد سياق تقرير تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية أيضا الجهات التي تدير معظم إيرادات الحكومة أو معظمها - وفي حالة البلدان الغنية بالموارد التي تتولى وكالات إدارة إيرادات الموارد الطبيعية.
- وبالنسبة للبلدان ذات المستوى المرتفع من الاعتماد على الموارد الطبيعية، ينبغي أن يصف سياق تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية الإطار الحالي لإدارة الموارد الطبيعية - عبر المنظمات وجهات الدولة، بما في ذلك أدوارها ووظائفها ومسؤولياتها - مع التركيز بشكل خاص على الجوانب التي ينبغي أن تكون موضع قياس هذا المؤشر .
- وفي هذا الصدد، تنطوي النظم المالية للموارد الطبيعية عادة على اختيار فرض ضرائب على عدة قواعد من خلال الجمع بين الأدوات الضريبية وغير الضريبية، في محاولة لمعالجة السمات الرئيسية لقطاع الموارد الطبيعية وأثرها على إدارة الإيرادات.

3-19:

وهناك اختلافات في النظم المالية للموارد الطبيعية عبر البلدان وكذلك في الطريقة التي تنظم بها البلدان إدارة الموارد الطبيعية عبر الوكالات المختلفة، بما في ذلك:

(1) إدارة جميع الإيرادات من الموارد الطبيعية من قبل الإدارة الضريبية، وهي أقل شيوعاً للنظم من التعدين، وأكثر شيوعاً في البلدان ذات القدرة الإدارية العليا وهياكل الحكم المركزية أكثر.

(2) وتجزئة إدارة إيرادات الموارد الطبيعية بين مختلف الوكالات، وهو أمر شائع في البلدان الأقل قدرة، ولا سيما بالنسبة للنفط.

(3) إدارة جميع إيرادات الموارد الطبيعية من قبل إدارة الموارد الطبيعية المخصصة، والتي قد تكون نادرة، ولكن يمكن تطبيقها في أنظمة تقاسم إنتاج النفط.

وفي حالة وجود إطار تنظيمي مجزأ، ينبغي أن يعلق المقيمون في تقرير تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية على مدى اتصال المنظمات والجهات الحكومية المعنية وتبادل المعلومات لضمان الإدارة الفعالة والكفاءة للموارد الطبيعية.

البعد 1-19. الحقوق والالتزامات المتعلقة بإجراءات الإيرادات

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	تستخدم الجهات التي تجمع معظم الإيرادات قنوات متعددة لتزويد دافعيها بسهولة الوصول إلى معلومات شاملة وحديثة عن مجالات التزام الإيرادات الرئيسية والحقوق بما في ذلك، كحد أدنى، إجراءات الإصلاح وإجراءات التصالح.
ب	وتتيح الجهات التي تجمع معظم الإيرادات الدافعين إمكانية الحصول على معلومات شاملة ومحدثة عن مجالات الالتزام الرئيسية للإيرادات وعلى الحقوق بما في ذلك، كحد أدنى، طريقة وإجراءات الإصلاح.
ج	وتتيح الجهات التي تجمع معظم الإيرادات للدافعين إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمجالات التزام الإيرادات الرئيسية وبالحقوق بما في ذلك، كحد أدنى، طريقة وإجراءات الإصلاح.
د	الأداء أقل من المطلوب من الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

19-1:1.

- ويقيم هذا البعد مدى وصول الأفراد والمؤسسات إلى المعلومات المتعلقة بحقوقهم والتزاماتهم، وكذلك بالإجراءات والعمليات الإدارية التي تسمح بالاصلاح، مثل هيئة عادلة ومستقلة خارج النظام القانوني العام (من الناحية المثالية "محكمة الضرائب") التي هي قادرة على النظر في الطعون.

19-2:1.

- وينبغي أن يقدم في سياق تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية معلومات عن سياسات كل وكالة إيرادات فيما يتعلق بنشر المعلومات.
- وفي هذا الصدد، ينبغي أن يركز المقيمون على الجهات التي تدير معظم إيرادات الحكومة أو معظمها.
- وينبغي أن يصف التقرير أيضا الوسائل التي يحصل بها دافعو الضرائب على معلومات عن حقوقهم والتزاماتهم، ومشورة سلطات الإيرادات، وما إذا كانت المعلومات متاحة للجمهور وبأي شكل (أدلة على الإنترنت أو مطبوعة، كتيبات، نشرات، ملاحظات عملية، أسئلة متكررة، إلخ).
- وينبغي أن تشمل هذه المعلومات مجالات الالتزام الرئيسية بالإيرادات (أي التسجيل والإيداع في الوقت المناسب للإعلانات ودفع الخصوم في الوقت المحدد والإبلاغ الكامل والدقيق عن المعلومات الواردة في الإعلان، فضلا عن نظام الانتصاف الحالي المعمول به بالنسبة للدائنين لاستئناف مدراء الإيرادات 'قرارات).
- ولا يقصد بهذا البعد تقييم فعالية نظام الانتصاف، بل هو فقط المدى الذي يتم به إبلاغ أصحاب الدعاوى الحد الأدنى لعمليات وإجراءات الصلح.

3:1-19

- وعندما تكون المعلومات متاحة للجمهور، ينبغي أن يشير التقييم إلى المدى الذي يتم فيه تكييفه بحيث يلبي الاحتياجات المحددة لشرائح الدافع الرئيسي، وما إذا كانت هذه المعلومات تتضمن إعلانات حكومية بشأن التغييرات المزمع إدخالها على قوانين الضرائب والقطاعات، وقوانين التعدين والبترو، وما إلى ذلك.
- وينبغي أيضا أن يلاحظ أن الإجراءات تطبق على نحو متسق في الممارسة العملية، مثلا من خلال التثليث (التقسيم إلى مثلثات) مع رابطات دافعي الضرائب، والغرف التجارية، أو غيرها من منظمات القطاع الخاص الهامة ومنظمات المجتمع المدني.

4:1-19

* يشير مصطلح "شامل" إلى مجموعة المعلومات المتاحة للدائنين لشرح شروط التزاماتهم وحقوقهم فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية لالتزامات الإيرادات. ومجالات الالتزام الرئيسية بالإيرادات الأربعة هي:

(1) التسجيل.

(2) تقديم التصريحات في الوقت المناسب.

(3) سداد الالتزامات في الوقت المحدد

(4) الإبلاغ الكامل والدقيق عن المعلومات الواردة في التصريحات.

* "الحقوق" تشير إلى المدى الذي يتم إبلاغ الدائنين حول الحقوق القانونية فضلا عن عمليات المراجعة والإجراءات المتاحة لهم للطعن على التقييم الناتجة عن عملية التدقيق.

* ويشير مصطلح "الاصلاح" إلى التعويض عن المعاملة غير المشروعة وقد يشمل الإقرار والاعتذار والتعويض المالي وإعادة الوضع و / أو تصحيح الأخطاء.

* "سهولة الوصول" هي السهولة التي يمكن من خلالها للأفراد والدائنين الحصول على المعلومات والمشورة من إدارة الإيرادات، بما في ذلك الاعتبارات مثل الوقت المناسب والتكلفة والوقت الذي يقضيه في العثور على المعلومات.

* وبالنسبة للبلدان ذات الاستخدام العام الواسع النطاق للإنترنت، سيتم تقييم "سهولة" الحصول على المعلومات إلى حد كبير بالرجوع إلى مجموعة معلومات المساعدة الذاتية المتاحة على الإنترنت، والسهولة التي يمكن بها للأفراد والمؤسسات (الدافعين) الانتقال إلى الموقع على الإنترنت (المواقع) التي تقوم بجمع الإيرادات الحكومية (إدارة الضرائب والجمارك والوكالات المساهمة في الضمان الاجتماعي والوزارات / الهيئات المعنية بالموارد الطبيعية والخصخصة وما إلى ذلك) للحصول على المعلومات التي يحتاجونها.

* ومن ناحية أخرى، حيث تستخدم نسبة منخفضة جدا من سكان الدولة الحواسيب والإنترنت، سيتم تقييم "سهولة" بالرجوع إلى إمكانية الوصول إلى قنوات تقديم الخدمات الأخرى مثل مراكز الدخول والاستفسار عن طريق الهاتف.

* "حديث" هو درجة المعلومات الحالية من حيث القوانين والإجراءات الإدارية.

التوقيت الزمني والتغطية ومتطلبات الدرجات

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/ حساب البيانات	مصادر المعلومات
عند التقييم	الحكومة	* المعلومات المقدمة إلى الدائنين عن معظم مجالات الالتزام بالإيرادات، والحقوق، بما في ذلك على الأقل إجراءات وإجراءات الانتصاف * ملاحظات حول ما إذا كانت المعلومات المقدمة إلى الدائنين شاملة ومحدثة وسهلة المنال * الوسائل التي يتم بها تقديم المعلومات.	* قانون الضرائب وتشريعات الإيرادات الأخرى. وفي البلدان الغنية بالموارد، قد تتضمن تشريعات إضافية معلومات ذات صلة كجزء من ترتيبات إدارة الموارد الطبيعية * مواقع الوكالات المعنية بالإيرادات والمنشورات التي تحتوي على معلومات عن الالتزامات والحقوق الرئيسية * منتجات المعلومات المفصلة ومصممة خصيصا لتلبية احتياجات شرائح الدافعين الرئيسيين * الإجراءات الموثقة (للجهات التي تجمع معظم أو أغلبية إيرادات الحكومة) * أفضل مصادر المعلومات هي سلطات الإيرادات، والاستثمار ووكالات الترويج، كما ينبغي توثيق المعلومات مع دافعي الضرائب ورابطات الأعمال التجارية، وغرف التجارة، وما إلى ذلك. * ولدى بعض البلدان محلات شاملة أو مراكز خدمة حكومية أو بوابات الحكومة الإلكترونية التي تؤدي بعض أو كل خدمة العملاء المشاركة في إدارة الإيرادات.

البعد 19-2. إدارة المخاطر الإيرادات

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	وتستخدم الجهات التي تجمع معظم الإيرادات نهجا شاملا ومنهجيا لتقييم مخاطر الامتثال لجميع فئات الإيرادات وتحديد أولوياتها، وكحد أدنى لدفعي إيراداتها الكبيرة والمتوسطة.
ب	وتستخدم الجهات التي تجمع أغلبية الإيرادات نهجا منظما ومنهجيا لتقييم مخاطر الامتثال بالنسبة لبعض فئات الإيرادات وتحديد أولوياتها، وكحد أدنى، بالنسبة لدفعي الإيرادات الكبيرة.
ج	وتستخدم الجهات التي تجمع معظم الإيرادات نهجا منظمة ومنظمة جزئيا لتقييم مخاطر الامتثال بالنسبة لبعض مصادر الإيرادات وتحديد أولوياتها.
د	الأداء اقل من المطلوب للدرجة ج

إرشادات قياس البعد

19-2:1.

- يقيم هذا البعد مدى استخدام نهج شامل ومنظم ومنهجي داخل جهات الإيرادات لتقييم مخاطر الامتثال وتحديد أولوياتها.
- تعتمد إدارة الإيرادات الحديثة بصورة متزايدة على التقييم الذاتي وتستخدم العمليات القائمة على المخاطر لضمان الامتثال.
- ومن المرجح أن تفرض القيود على الموارد أن تركز عمليات إدارة الإيرادات على تحديد الدافع والمعاملات التي تنطوي على أكبر خطر محتمل لعدم الامتثال.
- وتسهم عملية إدارة المخاطر بكفاءة في التقليل إلى أدنى حد من التهرب والمخالفات في إدارة الإيرادات، فضلا عن تخفيض تكلفة تحصيل وكالات تحصيل الإيرادات وتكلفة الامتثال للدائنين.
- وينبغي أن ينظر المقيمون في استخدام عملية إدارة المخاطر في تسجيل وإيداع ودفع واسترداد المبالغ الضريبية والجمركية ومدفوعات الضمان الاجتماعي. وعليهم التعليق على كفاءة هذه العمليات.
- وينبغي أن ينظر التقييم أيضا في تدابير التخفيف المعمول بها مثل عمليات المراجعة والتحقيقات وضوابط تسعير التحويل وأنشطة التوعية / التواصل.

19-2:2.

- ينبغي أن يعلق سرد تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية على ما إذا كان النهج المستخدم يغطي جميع فئات الإيرادات؛ (مثل مدفوعات الإيرادات المتوسطة والكبيرة على الأقل)؛ والمجالات الرئيسية الأربعة المتعلقة بالإيرادات.
- ينبغي أن يلاحظ أي اختلافات في نهج سلطات الإيرادات لتقييم مخاطر الامتثال وتدابير التخفيف من آثارها وتحديد أولوياتها.
- ينصب التركيز على الجهات التي تدير معظم إيرادات الحكومة أو معظمها.
- وينبغي الإشارة إلى وجود سجل مخاطر الامتثال في سياق تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية لهذا البعد.

19-3:2.

- ومن الأمثلة على مخاطر الامتثال التي لوحظت فيما بين أصحاب المدفوعات الكبيرة تلك المرتبطة بأسعار التسعير التحويلي والترتيبات الأخرى لتحويل الأرباح للمشاريع المتعددة الجنسيات العاملة في بلد ما أثناء إجراء معاملات واسعة النطاق عبر الحدود.
- وفي البلدان الغنية بالموارد، تنتمي عادة الشركات العاملة في قطاع الصناعات الاستخراجية، نظرا لحجمها ووظيفتها، إلى قطاع الدافع الكبير. ويشكل تحويل الأرباح من خلال تسعير التحويل مخاطر كبيرة مرتبطة بفرض الضرائب على إيرادات الموارد الطبيعية.
- وينبغي أن يحدد التقرير أيضا أي تدابير لتخفيف المخاطر تطبقها سلطات الإيرادات، مثل عمليات مراجعة الحسابات، والتحقيقات، وضوابط تسعير التحويل، وأنشطة الاتصال والتواصل.

19-4:2.

- لهذا البعد "الشمولية" تشير إلى تغطية جميع فئات الإيرادات.
- ويعني "النهج المنظم والمنهجي" نهجا له إجراءات وخطوات موثقة بوضوح، وهو منهجي ومكرر بصورة منتظمة.
- وتتعلق "مخاطر الامتثال" بالإيرادات التي قد تفقد إذا فشل الدافعين في الوفاء بأربعة التزامات رئيسية تتعلق بالإيرادات، تتضمن: (1) التسجيل؛ (2) تقديم التصريحات في الوقت المناسب؛ (3) سداد الالتزامات في الوقت المحدد؛ و (4) الإبلاغ الكامل والدقيق عن المعلومات في التصريحات

التوقيت الزمني والتغطية ومتطلبات الدرجات

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
عند التقييم	الحكومة	معلومات عن الإجراءات والنهج التي تستخدمها الجهات التي تجمع إيرادات الحكومة لتقييم مخاطر الامتثال وتحديد أولوياتها؛ وما إذا كان يشمل (1) جميع فئات الإيرادات؛ '2' شرائح الدافعين الرئيسيين (كحد أدنى دافعي الإيرادات المتوسطة والكبيرة)؛ و (3) التزامات أصحاب الدفع الأربعة الرئيسية	* نهج إدارة المخاطر الموثقة التي تستخدمها سلطات الإيرادات لتقييم مخاطر الامتثال وتحديد أولوياتها * سجل لمخاطر الامتثال المحددة لكل قطاع دافع (وكحد أدنى للدافعين الكبار ومتوسطي) * (أفضل مصادر المعلومات هي الجهات التي تجمع معظم إيرادات الحكومة أو معظمها).

البعد 19-3. تدقيق الإيرادات والتحقيق فيها

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	تقوم الجهات التي تجمع معظم الإيرادات بإجراء عمليات التدقيق والتحقيق في عمليات الاحتيال التي تتم إدارتها والمبلغ عنها وفقا لخطة تحسين الامتثال الموثقة، واستكمال جميع عمليات التدقيق والتحقيق المخطط لها.
ب	تقوم الجهات التي تجمع أغلب الإيرادات بإجراء عمليات التدقيق والتحقيق في عمليات الاحتيال التي تتم إدارتها والمبلغ عنها وفقا لخطة تحسين الامتثال الموثقة، واستكمال جميع عمليات التدقيق والتحقيقات المقررة
ج	وتقوم الكيانات التي تجمع أغلبية الإيرادات الحكومية بإجراء عمليات تدقيق وتحقيقات في حالات الاحتيال باستخدام خطة لتحسين الامتثال واستكمال معظم عمليات المراجعة والتحقيقات المقررة.
د	الأداء أقل من المطلوب للدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:3-19

- يقيم هذا البعد ما إذا كانت هناك ضوابط كافية لردع التهرب وضمان الكشف عن حالات عدم الامتثال.
- يجب وضع أنظمة التدقيق السليمة والتحقيق في الغش التي يتم إدارتها والمبلغ عنها وفقا لخطة تحسين الامتثال الموثقة للتأكد من أنه بمجرد تحديد المخاطر، هناك متابعة للحد من تسرب الإيرادات.
- وتشمل القضايا الأكثر خطورة المتعلقة بعدم الامتثال محاولات متعمدة للتهرب من الدفع والاحتيايل. وقد ينطوي ذلك على تواطؤ مع ممثلين داخل إدارة الإيرادات.
- إن قدرة إدارة الإيرادات على تحديد القضايا والتحقيق فيها ومحاكمتها بنجاح وفرض عقوبات في قضايا التهرب الرئيسية والغش على أساس منتظم أمر ضروري لضمان التزام الجهات بالدفع بالتزاماتها.
- ويقيم هذا البعد استخدام عمليات التدقيق والتحقيقات المتعلقة بالغش التي تدار ويتم الإبلاغ عنها وفقا لخطة تحسين الامتثال الموثقة.
- ويقيس البعد 19-2 مدى استخدام نهج شامل ومنظم ومنهجي داخل كيانات الإيرادات لتقييم المخاطر وتحديد أولوياتها.

2:3-19

- ينبغي أن يلخص سياق تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية ما إذا كانت سلطات الإيرادات لديها خطة لتحسين الامتثال لتخفيف مخاطر الامتثال المحددة.
- في حالة وجود خطة، ينبغي أن يدون في سياق التقرير ما إذا كانت خطة تحسين الامتثال تتضمن تدابير التخطيط فيما يتعلق بما يلي:

(1) معظم أو غالبية الإيرادات

(2) شرائح دافعي رئيسية

(3) المخاطر المرتبطة بمجالات الالتزام الرئيسية الأربعة.

3:3-19

- ينبغي أن يحدد سياق تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية إلى أي مدى يتم بالفعل تنفيذ خطة تحسين الامتثال لآخر سنة مالية مكتملة كما هو مقرر.
- وينبغي أن يوضح أيضا ما إذا كانت المعلومات المتعلقة بتنفيذ عمليات التدقيق والتحقيقات المخططة يمكن الوصول إليها بسهولة من قبل الحكومة أو الجمهور (بما في ذلك معدلات الإنجاز: المخطط لها مقابل إجراءاتها) ، وما إذا كانت النتائج المتعلقة بالتحقيق والمقاضة والقرارات المتعلقة بالعقوبات متاحة.

4:3-19

- وخطة تحسين الامتثال هي خطة رفيعة المستوى تصف في وثيقة واحدة أهم مخاطر الامتثال المحددة في نظام الإيرادات والإجراءات التي تعتزم إدارة الإيرادات اتخاذها للتخفيف من تلك المخاطر.
- وتتمحور خطط تحسين الامتثال (المعروفة أيضا باسم خطط أو برامج إدارة الامتثال والامتثال) بشكل عام حول المصادر الرئيسية لقطاعات الإيرادات والدافع.

التوقيت الزمني والتغطية ومتطلبات الدرجات

الدرجة	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
آخر سنة مالية منجزة	الحكومة	* وجود خطة لتحسين الامتثال لكل سلطة تحصيل الإيرادات أو قياس الإيرادات الرئيسية * بيانات عن مدى إدارة عمليات التدقيق والتحقيقات المتعلقة بالغش والإبلاغ عنها وفقا لخطة تحسين الامتثال الموثقة * ومعدل إنجاز التدقيق ولتحقيقات المتعلقة بالاحتيايل (أي إجراء مقارنة بين تلك المخططة والمراجعات التي أجريت).	* خطة تحسين الامتثال الموثقة * تقارير حالة عن التقدم في تنفيذ الأنشطة المخططة لتخفيف المخاطر ومراجعة الحسابات والتحقيقات المتعلقة بالغش * (أفضل مصادر المعلومات هي الجهات التي تحصل معظم إيرادات الحكومة أو معظمها).

البعد 19-4. رصد المتأخرات من الإيرادات.

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	رصيد متأخرات الإيرادات في نهاية السنة المالية الأخيرة المنتهية هو أقل من 10 في المائة من مجموع تحصيل الإيرادات للسنة ، كما أن متأخرات الإيرادات التي تتجاوز 12 شهرا هي أقل من 25 في المائة من إجمالي متأخرات الإيرادات للسنة
ب	رصيد متأخرات الإيرادات في نهاية السنة المالية المنجزة الأخيرة فهو أقل من 20 في المائة من مجموع الإيرادات المحصلة من السنة، وتقل متأخرات الإيرادات التي تتجاوز 12 شهرا عن 50 في المائة من إجمالي المتأخرات من الإيرادات للسنة.
ج	رصيد متأخرات الإيرادات في نهاية السنة المالية الأخيرة المنتهية هو أقل من 40 في المائة من مجموع تحصيل الإيرادات للسنة، كما أن متأخرات الإيرادات التي تتجاوز 12 شهرا هي أقل من 75 في المائة من إجمالي المتأخرات من الإيرادات.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:4-19

- هذا البعد يقيم مدى الإدارة السليمة للمتأخرات داخل جهات الإيرادات من خلال التركيز على مستوى وعمر متأخرات الإيرادات.
- يجب أن تركز إدارات الإيرادات تركيزا كبيرا على إدارة المتأخرات لضمان إدارة الديون المستحقة للحكومة بشكل فعال واتخاذ إجراءات مناسبة تركز على تسريع دفع الديون القابلة للتحصيل.
- وسيكفل ذلك أن تزيد إدارات الإيرادات من تحصيل المتأخرات قبل أن تصبح غير قابلة للتحصيل. ولكي تعتبر عملية إدارة المتأخرات شاملة، ينبغي لها أن تتيح الحصول على معلومات عن متأخرات الإيرادات وتسهيل تحصيل تلك المتأخرات في السنة التي تحدث فيها.

2:4-19

- وينبغي أن يدون في سياق التقييم ما إذا كان هناك تعريف واضح للمتأخرات في الإيرادات، وما إذا كان ذلك مصنفا حسب مصادر الإيرادات الرئيسية.
- وينبغي أيضا أن يلاحظ ما إذا كانت المعلومات المقدمة موثوقة، بمعنى أن الرصيد النهائي للذمم المدينة بعد النظر في التقييمات الجديدة، والمدفوعات قيد النزاع، أو ردها، يمكن تصنيفها إلى قائمة أو متأخرات، والمعمرة إذا كانت متأخرة. وهذا يعني أن المدفوعات ينبغي أن تكون واضحة بشأن فترة التقييم التي يجري تطبيقها.
- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يحدد التقرير ما إذا كانت هناك وثيقة شاملة متاحة تحدد قواعد وإجراءات لإدارة المتأخرات من الإيرادات، فضلا عن وجود أي تقرير عن نتائج إدارة المتأخرات من الإيرادات.

3:4-19

- ولا تدرج في قياس هذا البعد المتأخرات في سداد المبالغ المستردة أو معالجة تعويضات الإيرادات لدائني الإيرادات من جانب سلطات الإيرادات.
- ومع ذلك، عندما يكون هناك تراكم كبير أو التزامات معلقة عن دفع المبالغ المستردة أو معالجة تعويضات، يجب على المقيمين ملاحظة ذلك في سياق تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية. وحيثما أمكن، ينبغي للمقيمين أيضا أن يلاحظوا الحجم التقريبي لهذه الالتزامات من حيث القيمة أو الحصة من إجمالي الإيرادات.

4:4-19

- وبالنسبة لهذا البعد من متأخرات الإيرادات، فإن المبلغ الإجمالي، بما في ذلك الفائدة والدفع، أن المتأخرين من دافعي الإيرادات، أي أن المبلغ لم يدفع إلى الجهة التي تحصل الإيرادات أو أي هيئة مرخصة أخرى بحلول تاريخ الاستحقاق القانوني للدفع.
- ولا يشمل المبلغ الإجمالي للمتأخرات المتأخر من دفعات الضرائب المقتطعة أو الضرائب المفترضة التي تدفع قبل إجراء التقييم الضريبي النهائي.

- ينبغي أن يدون المقيمون في سياق التقرير مدى شمول المتأخرات للمبالغ التي تعتبرها الحكومة "غير قابلة للتحصيل" ولكن لم يتم شطبها بعد، وكذلك المتأخرات من التحصيلات التي تنتظر البت فيها (من الطعون في التقييمات الضريبية).

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة

الدرجة	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
آخر سنة مالية منجزة	الحكومة	* رصيد متأخرات الإيرادات في نهاية آخر سنة مالية مكتملة. *مجموع الإيرادات المحصلة لنفس العام لنفس السنة. *متأخرات الإيرادات التي تزيد عن 12 شهرا في نهاية آخر سنة مالية مكتملة.	سجلات سلطة تحصيل الإيرادات مثل تقرير موثق عن '1' رصيد متأخرات الإيرادات؛ و 2متأخرات الإيرادات التي تزيد عن 12 شهرا

حول البعد

ويقوم هذا المؤشر بإجراءات تسجيل الإيرادات وإعداد تقارير عنها، وتوحيد الإيرادات المحصلة، وتسوية حسابات الإيرادات الضريبية. وهو يغطي الإيرادات الضريبية وغير الضريبية التي تحصلها الحكومة. ويحتوي هذا المؤشر على الأبعاد الثلاثة التالية ويستخدم M1 (طريقة الحلقة الأضعف) لتجميع درجات البعد:

البعد 1-20. معلومات عن تحصيل الإيرادات

البعد 2-20. تحويل الإيرادات المحصلة

البعد 3-20. تسوية حسابات الإيرادات

التأثير على نتائج (مخرجات) الميزانية

- إن التسجيل الدقيق والإبلاغ عن تحصيل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية أمر مهم لضمان تحصيل جميع الإيرادات وفقا للقوانين ذات الصلة.
- ويعزز الامتثال للقوانين الضريبية كلا من الانضباط المالي الكلي والقدرة الإدارية على تخصيص موارد الميزانية للأولويات الاستراتيجية.
- والتوقيت الملائم والمعلومات الدقيقة يساعد الحكومة على مراقبة تنفيذ الميزانية وإدارة النقدية والديون والاستثمارات.
- ويساعد ذلك على خفض تكاليف المعاملات وضمان استخدام الأموال بأكبر قدر من الفعالية في تحقيق أهداف التخصيص وتقديم الخدمات.

إرشادات قياس المؤشر 1-20

- ويكمل هذا المؤشر المعلومات الواردة في مؤشرات الأداء PI-3, PI-14, PI-15, PI-16, و PI-19، ولا سيما لتوفير انطباع عام عن الطريقة التي تدار بها الإيرادات في الدولة.

البعد 1-20 معلومات عن الإيرادات المحصلة

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	تحصل الجهة المركزية على بيانات الإيرادات على الأقل شهريا من الجهات التي تحصل إيرادات الحكومة . ويتم تقسيم هذه المعلومات حسب نوع الإيرادات ويتم دمجها في تقرير.
ب	تحصل الجهة المركزية على بيانات الإيرادات على الأقل شهريا من الجهات التي تجمع معظم إيرادات الحكومة . ويتم تقسيم هذه المعلومات حسب نوع الإيرادات ويتم دمجها في تقرير.
ج	تحصل الجهة المركزية على بيانات الإيرادات على الأقل شهريا من الجهات التي تجمع أغلبية إيرادات الحكومة وتجمع البيانات.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1-1-20

- ويقيم هذا البعد مدى قيام الوزارة المركزية، (أي وزارة المالية) أو هيئة ذات مسؤوليات مماثلة، بتنسيق أنشطة إدارة الإيرادات وجمع المعلومات عن الإيرادات المحصلة وحسابها وتقاريرها.

2-1-20

- يجب أن يشير التقرير إلى:
 - (1) ما إذا كان يتم تغطية جميع أنواع الإيرادات وأن البيانات مكتملة
 - (2) إلى أي مدى يتم تقسيم البيانات حسب نوع الإيرادات وفترة التحصيل
 - (3) ما إذا كانت البيانات عن الإيرادات المحصلة تجمع في تقرير.

3-1-20

- سوف تستوفي المعلومات المتعلقة بالإيرادات المستلمة من خلال حساب الخزينة الموحد أو نظام ابلاغ مركزي مماثل يكون كافيا لمتطلبات التقييمين للدرجة أ وب بشأن هذا البعد إذا أمكن إثبات أن المعلومات يمكن تحديدها بحسب المصدر ونوع الإيرادات.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة

مصادر المعلومات	المتطلبات/حساب البيانات	التغطية	التوقيت الزمني
* سلطات جهات / الإيرادات التي تحصل إيرادات الحكومة * الخزينة أو أي مستلم آخر للإيرادات محدد * البنك المركزي	* دليل على أن المعلومات التي يتم تلقاها على جميع الإيرادات من قبل الجهة المركزية، من خلال أنظمة أو تقارير منفصلة * تنظم الجهة المركزية تقارير عن الإيرادات التي تتلقى معلومات عنها من الجهات التي تحصلها	الحكومة	وقت التقييم

البعد 20-2 تحويل الإيرادات المحصلة

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	تقوم الجهات التي تحصل معظم إيرادات الحكومة بتحويل الإيرادات المحصلة مباشرة إلى حسابات تسيطر عليها وزارة المالية، أو تقوم بتحويل الإيرادات المحصلة يوميا إلى وزارة المالية وجهات أخرى محددة .
ب	تقوم الجهات التي تحصل معظم إيرادات الحكومة بتحويل الإيرادات المحصلة إلى وزارة المالية وجهات أخرى محددة أسبوعيا على الأقل.
ج	تقوم الجهات التي تحصل معظم إيرادات الحكومة بتحويل الإيرادات المحصلة إلى وزارة المالية ووجهات أخرى محددة كل أسبوعين على الأقل.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

20:1-2

- يقيم هذا البعد سرعة تحويل الإيرادات المحصلة إلى وزارة المالية أو الجهات المعنية الأخرى.
- ومن المتوقع أن تحدد وزارة المالية ما إذا كانت هي نفسها أو أي مستلم آخر محدد قانونا هو محور التركيز للملائم لهذا المؤشر.
- ومن الضروري ضمان توافر الأموال في أقرب وقت ممكن لدعم إدارة النقدية، وفي نهاية المطاف، الإنفاق.

- وقد ينطوي ذلك على نظام يلزم بدفع المبالغ مباشرة إلى حسابات تسيطر عليها وزارة المالية (يمكن أن يديرها بنك). وبدلاً من ذلك، عندما تحتفظ الجهة المسؤولة بحسابات التحصيل الخاصة بها، عن طريق التحويلات المتكررة والكاملة من تلك الحسابات إلى الحسابات الخاضعة للسيطرة عليها من وزارة المالية (لا تشمل الفترات الزمنية المذكورة تأخيرات في النظام المصرفي).
- يجب أن تكون عمليات تحويل الإيرادات المحصلة إلى وزارة المالية (الخزانة) فعالة ويجب أن تضمن تقليل أي عائد إيراد أو رصيد حساب متبقي.
- ومن الناحية المثالية، ينبغي تحويل كل مبلغ من الإيرادات إلى الخزانة، ولكن يمكن تعيين وكالات أخرى قانونياً لتلقي إيرادات مخصصة مباشرة من الكيان القائم بالحصيلة، على سبيل المثال، الأموال الخارجة عن الميزانية المستقلة.
- وسيتم تقييم التحويلات إلى هذه الوكالات المعنية بنفس الطريقة التي يتم بها إجراء التحويلات إلى الخزينة.

20-2:2

- ينبغي أن يحدد التقرير أين يقوم الأفراد أو المؤسسات أو المستوردون أو أي مدينون آخرون بدفع التزاماتهم المتعلقة بالإيرادات (مباشرة إلى الكيانات / سلطات الإيرادات التي تجمع إيرادات الحكومة المركزية والمصارف التجارية والمصرف المركزي ومكتب البريد وما إلى ذلك).
- ينبغي أن يبين كيف تصل الضرائب أو الرسوم أو أي مدفوعات إيرادات أخرى إلى الخزينة أو الوكالات الأخرى المعنية، وإلى أي مدى يتم الدفع مباشرة إلى حسابات تسيطر عليها الخزينة، والفجوة الزمنية بين تحصيل الإيرادات ونقلها إلى الخزينة أو غيرها والوكالات المعنية.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/ حساب البيانات	مصادر المعلومات
وقت التقييم	الحكومة	* معلومات عن النهج (الأساليب) لتحويل تحصيل الإيرادات إلى وزارة المالية (الخزنة) والجهات الأخرى المعنية * سرعة التحويلات إلى وزارة المالية (الخزنة) أو الجهات الأخرى المعنية	* سلطات الجهات التي تحصل إيرادات الحكومة ، وزارة المالية (الخزنة) أو غيرهم من المعنيين باستلام الإيرادات ، والبنك المركزي

البعد 20-3. تسوية حسابات الإيرادات

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	تقوم الجهات التي تحصل معظم إيرادات الحكومة بإجراء مطابقة كاملة للتقييمات ، التحصيلات والمتأخرات والتحويلات إلى وزارة المالية (الخزنة) والجهات الأخرى المعنية على الأقل كل ثلاثة أشهر في غضون أربعة أسابيع من نهاية الربع.
ب	تقوم الكيانات التي تحصل معظم إيرادات الحكومة بإجراء تسوية كاملة للتقييمات ، التحصيلات والمتأخرات والتحويلات إلى وزارة المالية (الخزنة) والجهات الأخرى المعنية على الأقل كل نصف سنة في غضون ثمانية أسابيع من نهاية نصف السنة.
ج	تقوم الجهات التي تحصل معظم إيرادات الحكومة بإجراء تسوية كاملة للمتحصلات والتحويلات إلى وزارة المالية (الخزنة) والجهات الأخرى المعنية سنوياً على الأقل في غضون شهرين من نهاية السنة.
د	الأداء أقل من المطلوب من الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

20-3:1.

- يقوم هذا البعد بتقييم مدى إجراء المبالغ المجمعة المتعلقة بالتقييمات / الرسوم والتحصيل والمتأخرات والتحويلات (إلى) أو المقبوضات (من قبل الخزينة أو الجهات الأخرى المعنية بشكل منتظم ويتم تسويتها في الوقت المناسب).
- وسيضمن ذلك أن يعمل نظام التحصيل والتحويل على النحو المنشود، وأن يتم رصد وتقليل مستوى المتأخرات وتقلب الإيرادات إلى أدنى حد.
- من المهم أن أي فرق بين المبالغ المقررة أو التي تفرضها الجهات المسؤولة والمبالغ تسلمها التي وزارة المالية (الخزانة أو جهات أخرى معينة) يمكن تفسيره.
- (هذا لا يفترض أو ينطوي على نظام محاسبي قائم على الاستحقاق: تستند البيانات والتقارير المستخدمة لتقييم هذا المؤشر إلى المحاسبة النقدية).
- وينبغي أن تحتفظ الجهة المسؤولة عادة بسجلات في نظامها المحاسبي على أساس المبالغ الإجمالية التي يتم تحصيلها وعن التحويلات إلى الخزانة.
- وينبغي أن يحتفظ الكيان المسؤول أيضا بسجلات تعكس المبالغ التي يفرضها كل دافع ويدفعها، ولكن يمكن أن يتم ذلك في نظم بيانات أخرى.
- وينبغي أن تكون الجهة المسؤولة قادرة على تجميع هذه المعلومات حتى يتسنى لها الإبلاغ عن مقدار المبالغ التي يتم تحصيلها (أ) غير المستحقة بعد، (ب) والمتأخرات (الفرق بين ما هو مستحق وما تم دفعه) (ج) التي تجمعها الجهة المسؤولة ولكن لم يتم تحويلها بعد إلى الخزينة.
- وفيما يتعلق بالإيرادات من الصناعات الاستخراجية، وضعت مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية معايير للكشف عن ما تسدده الشركات وما تتلقاه الحكومات (8).

(8) لمزيد من المعلومات .يرجى الرجوع إلى <https://eiti.org>

20-3:2.

- ينبغي أن يدون في سياق سرد تقرير تقييم الانفاق المالي والمساءلة المالية ما إذا كان قد تم تنفيذ المصالحة للإيرادات المقدرة، والمتحصلات، والمتأخرات والمحولة إلى وزارة المالية (الخزينة) أو وكالات أخرى معينة من قبل الجهات لجمع معظم إيرادات الحكومة، وإذا كان الأمر كذلك، كيف في كثير من الأحيان، ومتى يلزم لاستكمال التسوية بعد الفترة قيد الأخذ في الاعتبار.

20-3:3.

- تحدد معايير تقييم هذا البعد بوضوح أن تسوية التقييمات والمتحصلات والمتأخرات والتحويلات إلى حسابات وزارة المالية (الخزينة) يجب أن تتم بين جهة تحصيل الإيرادات ووزارة المالية.
- ومن المهم أن تتم التسويات بين كيانات تحصيل الإيرادات والخزينة لأن الاختلافات يمكن أن تنشأ بين عائدات الخزينة وكيانات تحصيل الإيرادات.
- قد تكون هذه مشكلة خاصة إذا كانت رموز حساب وزارة المالية (الخزينة) غير متطابقة مع رموز جهات تحصيل الإيرادات (عادة ما تسجل إيصالات بمستوى أعلى) وحيث لا تكون التحويلات إلى وزارة المالية (الخزينة) من حسابات تحصيل الإيرادات إلى وزارة المالية (الخزينة) آلية عند إيداع الأموال، مثال إذا تم نقلها يوميا أو أسبوعيا.
- يمكن أن تعني هذه الاختلافات أن الأموال لا تحسب على نحو سليم في نظام الخزينة، مما يؤدي إلى انحرافات في الإبلاغ. إن التقلبات الكبيرة في الودائع، وما يترتب على ذلك من انحرافات عند تسجيل المعاملات، يمكن أن يكون لها تأثير مادي على الإبلاغ.

20-4.3.

- ويسعى البعد إلى تقييم ما إذا كان يمكن تفسير الفرق بين الإيرادات المقدرة والإيرادات التي تتلقاها وزارة المالية (الخزينة).
- وهو لا يفترض نظاما محاسبيا على أساس الاستحقاق. وينبغي عادة أن تحتفظ جهة تحصيل الإيرادات بسجلات في نظامها المحاسبي بشأن المبالغ الإجمالية التي يتم تحصيلها والتحويلات إلى وزارة المالية (الخزينة).

- وينبغي أن تحتفظ الجهة المسؤولة أيضا بسجلات تعكس المبالغ التي تفرضها على كل دافع ويدفعها، ولكن يمكن أن يتم ذلك في نظم بيانات أخرى.
- وينبغي أن تكون الجهة المسؤولة قادرة على تجميع هذه المعلومات حتى يتسنى لها الإبلاغ عن مقدار المبالغ التي:
- (أ) يتم تحصيلها
- (ب) غير المستحقة بعد،
- (ج) والمتأخرات (الفرق بين ما هو مستحق وما تم دفعه)
- (د) التي تجمعها الجهة المسؤولة ولكن لم يتم تحويلها بعد إلى وزارة المالية (الخزينة).

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
وقت التقييم	ميزانية الحكومة	شمولية وتكرار (وتواتر) وحسن توقيت التسوية التي تقوم بها كل جهة رئيسية لتحصيل الإيرادات وتشمل المبالغ الإجمالية للتقديرات/ الرسوم، والمتحصلات، والمتأخرات، والتحويلات (والإيصالات) إلى وزارة المالية (الخزينة) أو الوكالات الأخرى المعنية.	سلطات جهات الإيرادات التي تحصل إيرادات الحكومة. وزارة المالية (الخزينة) أو متلقي الإيرادات المعنية الأخرى البنك المركزي

PI-21. إمكانية التنبؤ بتخصيص الموارد في السنة

حول المؤشر

1-21.

ويقيم هذا المؤشر مدى قدرة وزارة المالية على التنبؤ بالالتزامات والاحتياجات النقدية وتوفير معلومات موثوقة عن توافر الأموال لوحدة الميزانية لتقديم الخدمات. أنه يحتوي على الأبعاد الأربعة التالية ويستخدم طريقة M2 (المتوسط) لتجميع درجات البعد:

- البعد 1-21. توحيد الأرصدة النقدية
- البعد 2-21. التنبؤ النقدي والمراقبة
- البعد 3-21. معلومات عن سقف الالتزام
- البعد 4-21. أهمية تعديلات الميزانية في السنة

التأثير على نتائج الميزانية

- فعالية تقديم الخدمات وتنفيذ الميزانية وفقا لخطط العمل يتطلب أن تتلقى وحدات الميزانية معلومات موثوقة عن توافر الأموال حتى تتمكن من السيطرة على الالتزامات وتسديد المدفوعات للأصول غير المالية من السلع والخدمات
- يتطلب الانضباط المالي استخدام الموارد المملوكة للحكومة بفعالية لتحقيق الأهداف المالية.
- وينبغي أن تكون النقدية متاحة للوفاء بالالتزامات عند استحقاقها، وعندما لا تكون مطلوبة لأولويات أخرى، ينبغي أن تستخدم للتقليل إلى أدنى حد من تكاليف إدارة الديون أو زيادة عائدات الاستثمار. ويتطلب ذلك وجود نظام فعال لإدارة النقد ومعلومات مفصلة عن مقدار وتوقيت جميع المقبوضات والمدفوعات.
- يتعين على وحدات الميزانية التأكد من أن الميزانية المعتمدة ستكون متاحة عند الحاجة إليها، ولذلك يجب أن يكون هناك اتصال جيد بين وحدات الميزانية وأمناء الموارد على الاحتياجات النقدية وحدود الالتزامات.
- وإذا كانت هناك تعديلات على الميزانيات خلال السنة، فمن المرجح أن يكون لها تأثير أقل على كفاءة تقديم الخدمات إذا كان حجم وتوقيت التسويات معروفا مسبقا بما فيه الكفاية للسماح بإجراء تعديلات من جانب مقدمي الخدمات لاستيعاب أكثر أو أقل مما كان متوقعا في الأصل.

البعد 1-21. تعزيز الأرصد النقدية

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	يتم توحيد جميع الأرصد لدى البنوك والأرصد النقدية على أساس يومي
ب	يتم توحيد جميع الأرصد لدى البنوك والأرصد النقدية على أساس أسبوعي
ج	يتم توحيد معظم الأرصد النقدية على أساس شهري
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:1-21

- يقيم هذا البعد إلى أي مدى تستطيع وزارة المالية أو كيان آخر مماثل تحديد الأرصد النقدية وتوحيدها كأساس للإبلاغ عن إصدار التمويل
- إن استخدام حساب الخزينة الموحد (Treasury single account)، أو الحسابات المركزية في بنك واحد، عادة ما يكون البنك المركزي، يسهل توحيد الحسابات المصرفية.
- حساب الخزينة الموحد (Treasury single account) .هو حساب مصرفي أو مجموعة من الحسابات المرتبطة التي تتعامل الحكومة من خلالها مع كل استلام ودفع.
- وينبغي تحقيق الرقابة والإبلاغ عن العمليات (الصفقات) الفردية من خلال النظام المحاسبي، مما يسمح للخزانة بفصل إدارة النقدية عن السيطرة على المعاملات الفردية.
- سيتطلب تحقيق التوحيد المنتظم للحسابات المصرفية المتعددة التي لا تحتفظ مركزياً إجراء ترتيبات إلكترونية للمقاصة والدفع في الوقت المناسب مع المصرفيين الحكوميين.
- وينبغي أن يتضمن قسم تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية في هذا المؤشر مناقشة للترتيبات المستخدمة في تقييم السلطة القضائية.

2:1-21

- وينبغي أن يبين القائمون بالتقييم ما إذا كان هناك حساب خزينة موحد وما إذا كانت جميع الحسابات الحكومية مركزية و / أو مجمعة.
- وينبغي أن تحدد أيضا طبيعة وعدد الحسابات المصرفية التي لا تخضع لسيطرة الخزانة مباشرة. يجب على هذه الحسابات أن تذكر:
- (1) ما إذا كانت سجلات الأرصدة تحسب، ومدى تكرار ذلك .
- (ب) ما إذا كانت أرصدة الحسابات قد 'ردت' إلى حساب مركزي أو موحد، وكيف غالبا (مثل، يومية وأسبوعية وشهرية).

3:1-21

- يوجد توطيد الأرصدة النقدية عندما تكون لدى الحكومة معلومات عن مجموع أرصدها النقدية والأرصدة لدى البنوك، ويمكنها تحويل الأرصدة غير المستخدمة للوفاء بالأرصدة الزائدة والحد من تكاليف الاقتراض.
- ويتطلب ذلك الاحتفاظ بجميع الأرصدة مركزيا، على سبيل المثال. من قبل البنك المركزي (الذي قد يعامل جميع الحسابات الحكومية كحسابات فرعية لحساب واحد موحد ويطبق فقط رسوم الفائدة وحدود السحب على رصيد الحساب المجمع)، أو أن الأرصدة في البنوك الخارجية، مثل المصارف التجارية ، خاضعة المقاصة وإجراءات والدفع.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة

مصادر المعلومات	المتطلبات/حساب البيانات	التغطية	التوقيت الزمني
وزارة المالية (الخزنة) وحدات الميزانية البنك المركزي	عدد الحسابات المصرفية التي تديرها الخزنة ووحدات الميزانية الأخرى. عدد الحسابات المتضمنة في حساب الخزينة الموحد الذي يتم حساب الأرصدة وتوحيده من قبل الخزينة . تواتر (تكرار) توحيد أرصدة الحسابات المصرفية	ميزانية الحومة	وقت التقييم

البعد 2-21. التنبؤ بالتدفقات النقدية والمراقبة التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	يتم إعداد توقعات التدفقات النقدية للسنة المالية ويتم تحديثها شهريا على أساس التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
ب	يتم إعداد توقعات التدفقات النقدية للسنة المالية ويتم تحديثها على أساس ربع سنوي على الأقل على أساس التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
ج	يتم إعداد توقعات التدفقات النقدية للسنة المالية.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:2-21

- وقيم هذا البعد مدى توقع وزارة المالية لالتزامات وحدة الميزانية والتدفقات النقدية ومراقبتها.
- فعالية تخطيط التدفقات النقدية ورصدها وإدارتها من قبل وزارة المالية (الخزنة) تيسر إمكانية التنبؤ بتوفر الأموال لوحدة الميزانية.
- وسيطلب ذلك تبؤات موثوقة بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة، سواء كانت روتينية أو غير روتينية ترتبط بتنفيذ الميزانية وخطط الالتزام لوحدة الميزانية الفردية.
- والتدفقات غير الروتينية هي نفقات لا تحدث على أساس شهري أو سنوي منتظم، مثل تكلفة إجراء الانتخابات أو الاستثمارات الرأسمالية المنفصلة.

2:2-21

- وتتعلق توقعات التدفقات النقدية المشار إليها في هذا البعد بتوقعات موحدة أعدتها الجهة المركزية المعنية، مثل إدارة الخزنة.
- ومن المتوقع أن تستند التوقعات عادة إلى المعلومات التي تقدمها وحدات الميزانية مرة واحدة على الأقل في السنة، بالإضافة إلى التحليل الذي تقوم به الخزنة المركزية.

- وينبغي للمقيمين أن يبلغوا عما إذا كانت توقعات التدفقات النقدية تعد في بداية السنة المالية، والوتيرة التي يتم فيها تحديث التنبؤات بالتدفقات النقدية خلال السنة (على سبيل المثال، شهريا أو ربع سنوي أو نصف سنوي).

3:2-21

- تحديث التدفق النقدي هو تحديث لتدفقات التدفقات النقدية التي تتطلب إعادة تقدير / إعادة جدولة التدفقات النقدية المستقبلية.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
السنة المالية الأخيرة المنجزة	ميزانية الحكومة	دليل على إعداد توقعات التدفق النقدي من قبل كيان مركزي وتواتر التحديثات	وزارة المالية أو الخزانة وحدات الميزانية

البعد 3-21. معلومات عن سقوف الالتزام

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	قدرة وحدات الميزانية من تخطيط النفقات وإنفاقها لمدة لا تقل عن ستة أشهر وفقا للاعتمادات المدرجة في الميزانية والنقدية / الالتزامات الصادرة.
ب	تقدم وحدات الميزانية معلومات موثوقة عن سقوف الالتزام على الأقل كل ثلاثة أشهر.
ج	تقدم وحدات الميزانية معلومات موثوقة عن سقوف الالتزام قبل شهر على الأقل.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

3:1-21

- ويقيم هذا البعد موثوقية المعلومات المتاحة في السنة لوحدة الميزانية بشأن الحدود القصوى للالتزامات المتعلقة بالنفقات لفترات محددة.
- ومن الضروري التنبؤ بوحدة الميزانية فيما يتعلق بتوفر الأموال اللازمة للالتزام لتيسير تخطيط الأنشطة وشراء المدخلات من أجل تقديم الخدمات بفعالية وتجنب تعطيل تنفيذ هذه الخطط حالما يجري تنفيذها.
- وفي بعض النظم، تقوم وزارة المالية بإصدار الأموال إلى وحدات الميزانية على مراحل طوال سنة الميزانية.
- وفي حالات أخرى، يمنح قانون الميزانية السنوية السلطة الكاملة للالتزام والإنفاق من بداية السنة.
- قد تفرض وزارة المالية أو وزارة الخزانة أو غيرها من الوكالات المركزية عمليا قيودا على وحدات الميزانية في تحمل التزامات جديدة وتسديد مدفوعات ذات صلة عندما تنشأ مشاكل تتعلق بالتدفقات النقدية.
- لكي تعتبر الالتزامات موثوقة، لا ينبغي تخفيض مبلغ الأموال المخصصة للالتزام أو الإنفاق المتاح للجهة لفترة محددة خلال تلك الفترة.
- التزام وحدات الميزانية بالحدود القصوى للالتزامات المتعلقة بالنفقات والمدفوعات لا يقيمه هذا المؤشر، ولكنه يغطي مؤشر الأداء PI-25 بشأن الضوابط الداخلية.
- كما أن مؤشر PI-22 بشأن إدارة المتأخرات من النفقات له أهمية أيضا لأنه ينطوي على آثار على فعالية ضوابط الالتزام.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
السنة المالية الأخيرة المنجزة	ميزانية الحكومة	دليل على وجود وتواتر إصدار سقف الالتزام لوحدة الميزانية	وزارة المالية أو الخزانة وحدات الميزانية

البعد 4-21. أهمية تعديلات الميزانية في السنة.

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	ولا تجرى تعديلات كبيرة خلال السنة على مخصصات الميزانية أكثر من مرتين في السنة، وهي تتم بطريقة شفافة ويمكن التنبؤ بها.
ب	ولا تجرى تعديلات كبيرة خلال السنة على مخصصات الميزانية أكثر من مرتين في السنة، وهي تتم بطريقة شفافة إلى حد ما.
ج	كثيرا ما تكون التعديلات الهامة في سنة الميزانية لمخصصات الميزانية ف شفافة وشفافة جزئيا.
د	الأداء اقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:4-21

- يقيم هذا البعد تواتر وشفافية التعديلات في مخصصات الميزانية. وقد تحتاج الحكومات إلى إجراء تعديلات في السنة على المخصصات في ضوء الأحداث غير المتوقعة التي تؤثر على الإيرادات أو النفقات.
- التخصيص المسبق هي آلية تربط اهذه التعديلات بأولويات الميزانية بطريقة منهجية وشفافة يقلل أثر التعديلات على التنبؤ وعلى سلامة مخصصات الميزانية الأصلية.
- على سبيل المثال، يمكن تحديد قرار معين أو بنود الميزانية التي يعلن أنها ذات أولوية عالية أو مرتبط بالفقر بأنها محصنة من التعديلات. وعلى النقيض من ذلك، قد تجري التعديلات في بعض النظم بدون قواعد أو مبادئ توجيهية واضحة، أو يمكن الاضطلاع بها بشكل غير رسمي، مثلا عن طريق فرض تأخيرات على الالتزامات الجديدة.
- وفي حين أن بعض تعديلات الميزانية يمكن أن تحدث إداريا دون تأثير يذكر على تكوين الإنفاق عند مستويات أعلى من التجميع في تصنيفات الميزانية الإدارية والوظيفية والاقتصادية، فإن تغييرات أخرى أكثر أهمية قد تغير التكوين الفعلي في مستويات التصنيف المجمعة هذه.

- يتم تقييم أهمية هذه التعديلات بصلتها بالنسب المئوية المحددة في معايير تقييم PI-2.

- يتم تقييم قواعد عندما تكون الهيئة التشريعية متورطة في هذه التعديلات في الميزانية خلال السنة في PI-18 ولا يتم تناولها هنا.

2:4-21

- وينبغي أن يشير في سياق تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية لهذا البعد إلى القواعد التشريعية والإجرائية لإجراء تعديلات على اعتمادات الميزانية الأصلية ، على النحو الذي تغطيه الوثيقة PI-18.4 (مثل التقديرات التكميلية ، والقيود)، بما في ذلك القيود المفروضة على السلطة التنفيذية - مطلوب - وما إذا كانت هذه القواعد تحترم.
- وينبغي أن يقدم التقرير مؤشرا لحجم تعديلات الميزانية في السنة المالية الأخيرة، وتواتر تلك التعديلات.

3:4-21

- التعديلات التي تنظر إليها في هذا البعد هي تلك تأتي بمبادرة من وزارة المالية أو جهة مركزية ، مثل وزارة التخطيط للاستثمارات الرأسمالية وليس التحويلات ضمن الحدود المعتمدة (وفقا للترتيبات على النحو المنصوص عليه لكل مؤشر PI-18) بين بنود الميزانية للكيان الواحد للميزانية (التي تحرض عليها الجهة نفسها وعادة ما تكون ذات قيمة ضئيلة).

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
السنة المالية الأخيرة المنجزة	ميزانية الحكومة	طلبات وموافقات تعديلات هامة في الميزانية (مثل التقديرات التكميلية والتحويلات بين كيانات الميزانية) التوقيت والاتصال بشأن التعديلات من الوحدات المركزية إلى وحدات الميزانية الأخرى الأثر المالي لتعديلات الميزانية	وزارة المالية وحدات الميزانية

حول المؤشر

- يقيس هذا المؤشر مدى وجود رصيد من المتأخرات، ومدى معالجة مشكلة شاملة في هذا الصدد والسيطرة عليها.
- أنه يحتوي على البعدين التاليين ويستخدم الأسلوب M1 (الحلقة الأضعف) لتجميع درجات البعد:

(1) البعد 1-22. رصيد متأخرات النفقات

(2) البعد 2-22. مراقبة متأخرات النفقات

التأثير على مخرجات الميزانية

- يمكن أن تتسبب المتأخرات في زيادة التكاليف للحكومة على النحو التالي:
- قد يعتمد الدائنين على تعديل الأسعار للتعويض عن التأخير في السداد؛ أو تأخر توريد المدخلات قد يؤثر على تقديم الخدمات.
- وقد يشير حجم كبير من المتأخرات إلى عدد من المشاكل المختلفة، مثل عدم كفاية ضوابط الالتزام، والحصص النقدية، وعدم كفاية الميزانية للعقود، وخفض الميزانية في بنود محددة، ونقص المعلومات.
- ويمكن أن يكون للمتأخرات أثر كبير على الانضباط المالي لأنها تشكل إخفاقا في السيطرة على الالتزامات وتسديد المدفوعات عند الوفاء بالالتزامات.
- وإذا سمح بوقوعها ونموها، فإنها يمكن أن تضع عبئا على الميزانيات المستقبلية للوفاء بالالتزامات غير المخول بها أو المفرطة في الماضي.
- ويمكن أن تشير المتأخرات أيضا إلى التوسع غير المقصود في النفقات التي يمكن أن تشوه تخصيص الموارد.
- ويمكن أن تكون مؤشرا على الحاجة إلى مزيد من الموارد لتحقيق مستويات الخدمة المتوقعة، وهي مستويات لا يمكن تحقيقها دون تكبد نفقات إضافية غير مصرح بها.
- ويمكن أن تكون المتأخرات أيضا مؤشرا على عدم تقديم النقد للوفاء بالالتزامات عند الحاجة، مما يعني أن ترتيبات التخصيص النقدي ليست فعالة تماما.

إرشادات قياس المؤشر

1-22

- المتأخرات هي ديون متأخرة الدفع، التزامات أو تعهدات. وهي تشكل شكلا من أشكال التمويل غير الشفاف.
- ومتأخرات مدفوعات النفقات هي التزامات النفقات التي تتكيدها الحكومة كالتأخر سدادها للموظف أو المتقاعد أو المورد أو المقاول أو الدائن المقرض.
- ويسمح إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية بالتعاريف المحلية والممارسات المحلية في حساب متأخرات الدفع. ويجب تحديد هذه التعاريف والممارسات في التقرير.

2-22

- تحدد عادة المواعيد النهائية للدفع الحكومية في الالتزامات التعاقدية مثل اتفاقات الشراء أو المنح التعاقدية أو في خدمة الديون أو الالتزامات القانونية الأخرى مثل كشوف المرتبات والمعاشات التقاعدية ومدفوعات الرعاية الاجتماعية أو المنح غير التعاقدية.
- وتصبح المطالبة أو الالتزام غير المدفوع من المتأخرات عندما لا تدفع في التاريخ المنصوص عليه في العقد أو في القانون أو النظام المالي المقابل.
- وحتى مطالبات الدفع غير المقبولة أو غير المكتملة يمكن أن تصبح متأخرات إذا لم يتم إخطار المستفيدين بالعيب قبل الوفاء بالموعد النهائي للدفع.

3-22

- وينبغي أن يؤكد المقيمون أن نظام تسجيل البيانات والإبلاغ الحكومي يحلل الدفعات والمواعيد النهائية للمدفوعات القانونية والتعاقدية والفواتير، يتضمن بما في ذلك المعلقة والمرفوضة، حتى يمكن حساب المتأخرات وحسابها.

4-22

- لا يغطي هذا المؤشر التأخير في المدفوعات أو التحويلات بين الجهات الحكومية.

البعد 22-1. رصيد متأخرات النفقات

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	لا يزيد رصيد متأخرات الإنفاق عن 2 في المائة من مجموع النفقات في اثنين على الأقل من السنوات المالية الثلاث الأخيرة المنجزة.
ب	لا يتجاوز رصيد متأخرات الإنفاق 6 في المائة من مجموع النفقات في اثنين على الأقل من السنوات المالية الثلاث الأخيرة المنجزة.
ج	لا يزيد رصيد متأخرات الإنفاق عن 10 في المائة من مجموع النفقات في اثنين على الأقل من السنوات المالية الثلاث الأخيرة المنجزة.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

22-1:1.

- يقيم هذا البعد مدى وجود رصيد من المتأخرات.
- يفضل تحديد الرصيد في نهاية السنة المالية ويقارن مع إجمالي الإنفاق للسنة المالية بعين الاعتبار.
- ينبغي أن يعلق المقيمون على أي تغيير حدث مؤخراً في الرصيد خلال الفترة قيد النظر.
- يجب أن يذكر في سياق تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية لهذا البعد أي أرصدة هامة معروفة من المتأخرات داخل وحدات الحكومة خارج ميزانية الحكومة وأي أرصدة كبيرة من عمليات استرداد للقيمة المضافة غير المجهزة أو تأخيرات واسعة في دفع تلك الالتزامات ، حتى وإن لم يتم تضمين أي منها في الرصيد لتقييم للدرجة.

22-1:2.

- يجب أن يشرح في سياق التقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية كيف يتم تحديد المتأخرات في الإنفاق ومن خلال ما يمتلك هذا التعريف من أداة قانونية (التشريع، وثائق المناقصة، العقود، قرارات المحاكم).

3:1-22

- وإذا لم تكن هناك لوائح محلية أو ممارسات مقبولة محليا على نطاق واسع، فإن الأصل في التقييم سيكون مقبول دوليا طبقا تجارية مقبولة دوليا التي تقضي بأن ينظر في المطالبة على أنها متأخرات.
- إذا لم يتم السداد في غضون 30 يوما من تاريخ استلام الحكومة لفاتورة / مطالبة المورد (من لوازم أو خدمات أو أعمال تسليم) إلا إذا أبلغ المورد خلال نفس الفترة أن الفاتورة غير صحيحة أو بطرق أخرى غير مقبولة، تعتبر من المتأخرات.
- إذا كان الموعد النهائي الدفع المستخدمة في البلاد يتجاوز 30 يوما، هذا وتجدر الإشارة في سياق تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية جنبا إلى جنب مع التعليق على أن الممارسات الدولية الجيدة تنص على المواعيد النهائية للسداد لمدة 30 يوما أو أقل.

4:1-22

- إذا كانت المطالبة بالدفع غير مقبولة لأنها لا تفي بشروط العقد أو القانون، فيجب رفضها وإبلاغ المستفيد بذلك.
- تبدأ فترة الدفع عند استلام مطالبة دفع صالحة.
- إذا كان طلب الدفع مقبولا ولكنه غير كامل، أو يلزم بعض التصحيحات أو التوضيحات، يجب تسجيل طلب الدفع ويجب تعليق الموعد النهائي للدفع من تاريخ إبلاغ المستفيد، وإلى أن يتم استلام هذه التصويبات أو التوضيحات.
- وينبغي أن يسلط سيق تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية الضوء على أي محاولات منهجية تقوم بها وحدات الميزانية لإنشاء مثل هذه التأخيرات في الدفع، حيث تشير الأدلة إلى حدوث ذلك.

5:1-22

- يؤدي عدم سداد مدفوعات مرتبات الموظفين أو المعاش التقاعدي أو التحويل أو الوفاء بالموعد النهائي لدفع الفائدة على الدين إلى تسديد متأخرات على الفور.
- يمكن الإبلاغ عن المتأخرات على السلع والخدمات والرواتب والمعاشات التقاعدية وخدمة الدين باستخدام نظم مختلفة.
- ويقيم المؤشر على المتوسط المرجح (M2) لجميع هذه النظم وينبغي أن يسلط الضوء على ما إذا كانت جميع أنواع النفقات مشمولة بالنظم الملائمة لرصد المتأخرات.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
الثلاث سنوات مالية المنجزة	ميزانية الحكومة	مستوى متأخرات الإنفاق (في نهاية كل سنة مالية) إجمالي نفقات ميزانية الحكومة (لكل سنة مالية)	وزارة المالية (الخزنة) إدارة الميزانية ديوان المحاسبة وحدات الميزانية وحدة إدارة الديون غرفة التجارة والصناعة وممثلين آخرين من القطاع الخاص لثلاث مرات

البعد 22-2. مراقبة متأخرات النفقات

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	وتصدر البيانات المتعلقة بالرصيد والعمر ومكونات متأخرات النفقات كل ثلاثة أشهر في غضون أربعة أسابيع من نهاية كل ربع سنة.
ب	وتصدر البيانات المتعلقة بالرصيد والعمر ومكونات متأخرات النفقات كل ثلاثة أشهر في غضون ثمانية أسابيع من نهاية كل ربع سنة.
ج	وتصدر البيانات المتعلقة بالرصيد والعمر ومكونات متأخرات النفقات سنوياً في نهاية كل سنة مالية.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:2-22

- ويقيم هذا البعد مدى تحديد ومتابعة أي متأخرات في النفقات. ويركز التقرير على جوانب المتأخرات التي يتم مراقبتها ومدى تكرار وسرعة إنتاج المعلومات.

2:2-22

- ويشير رصيد المتأخرات إلى القيمة الإجمالية للمتأخرات. ويشير عمر المتأخرات إلى طول الفترة الزمنية بين تاريخ وقوع المتأخرات وتاريخ تسجيلها.
- ويشير تكوين المتأخرات إلى الفصل بين المتأخرات من جانب الجهة المسؤولة ونوع المتأخرات، مثل متأخرات السلع والخدمات، ودفع المرتبات، ومدفوعات المعاشات التقاعدية، والتحويلات القانونية، والأحكام القضائية، وما إلى ذلك.

3:2-22

- وإذا لم تكن هناك متأخرات، فإن التقييم A سيكون له ما يبرره طالما أنه يمكن إثباته على نحو معقول بأن نظم مراقبة الالتزام والدفع كاملة ورسمية وأن هناك معلومات موثوقة وكاملة متاحة للإشارة إلى أن مبلغ المتأخرات لا شيء.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
عند التقييم	ميزانية الحكومة	معلومات عن كيفية تحديد متأخرات الإنفاق وعن طريق أي الوسائل (التشريعات، وثائق المناقصات، العقود، قرارات المحاكم)، تقرير (تقارير) البيانات الأخيرة عن متأخرات الإنفاق التي تشير إلى الرصيد والمكونات والملاح العمرية تواتر وإنتاج هذه التقارير خلال الاثني عشر شهرا الماضية	وزارة المالية (الخزانة) إدارة الميزانية وحدات الميزانية ديوان المحاسبة وحدة إدارة الدين

PI-23. المراقبة على جدول الرواتب

حول المؤشر

- ويتعلق هذا المؤشر بدفع المرتبات للموظفين العموميين فقط:
 - كيفية إدارتها،
 - كيفية التعامل مع التغييرات
 - وكيفية تحقيق الاتساق مع إدارة سجلات الموظفين.
- وتدرج أجور العمل العارض والبدلات التقديرية التي لا تشكل جزءا من نظام كشوف المرتبات في تقييم الضوابط الداخلية لغير المرتبات، PI-25.
- يحتوي هذا المؤشر على الأبعاد الأربعة التالية ويستخدم طريقة M1 (الحلقة الأضعف) لتجميع درجات البعد:
 - البعد 1-23. تكامل كشوف المرتبات وسجلات الموظفين
 - البعد 2-23. إدارة التغيرات في كشوف المرتبات
 - البعد 3-23. الرقابة الداخلية على كشوف المرتبات
 - البعد 4-23. تدقيق كشوف المرتبات.

التأثير على مخرجات الميزانية

- وعادة ما تكون فاتورة الأجور من أكبر بنود الإنفاق الحكومي. وقد تكون عرضة للضوابط الضعيفة ومن ثم الفساد.
- وتؤثر الضوابط على كشوف المرتبات على الانضباط المالي من خلال ضمان إدراج النفقات على كشوف المرتبات وفقا للقوانين والمخصصات المأذون بها التي أنشأها البلد. وقد تؤدي الضوابط الضعيفة في كشوف المرتبات إلى توسع غير مقصود لتكاليف الرواتب أو التزامات غير مستوفاة للموظفين.
- ويؤدي ذلك بدوره إلى انخفاض كفاءة تخصيص الموظفين وتخفيض عدد الموظفين الذين تترتب عليهم آثار أوسع نطاقا على نوعية الخدمات والحوافز التي يقدمها الموظفون من أجل سلوكيات غير مأذون بها للتعويض عن أوجه الضعف في نظام كشوف المرتبات.

إرشادات قياس المؤشر

1-23.

- ولأغراض هذا المؤشر، تغطي كشوف المرتبات لموظفي الخدمة المدنية الموظفين الدائمين وغير الدائمين. وينبغي أن يلاحظ المقيمون أن قطاعات مختلفة من الخدمة العامة قد تغطيها كشوف مرتبات مختلفة.
- وينبغي ذكر كل رواتب مهمة في سياق تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية وتقييمه في درجات هذا المؤشر.

2-23.

- إذا كانت إدارة الرواتب تنطوي على عدد كبير من الكيانات الهامة أو غير مركزية إلى حد كبير، قد يكون من غير العملي جمع معلومات كاملة عن ضوابط الرواتب في الحكومة.
- ويجوز للمقيمين النظر في استخدام منهجية أخذ العينات.
- وينبغي أن يشرح القائمون على التقييم بعد ذلك سبب استخدام العينات ويبررون نهج أخذ العينات الذي يعتمدونه.
- ومن المفضل أن يوافق المقيمون والحكومة على نهج أخذ العينات.
- وفي حالة عدم الاتفاق، يمكن استيعاب الاختلافات في وجهات النظر في ملحق كما هو موضح في الاطار بموجب الجزء 3: تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية، الفقرة 4 (انظر إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية، صفحة 84).

البعد 1-23. تكامل كشوف المرتبات وسجلات الموظفين

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	ترتبط قائمة الموظفين المعتمدة، وقاعدة بيانات الموظفين، وكشوف المرتبات مباشرة لضمان مراقبة الميزانية، واتساق البيانات، والمطابقة الشهرية.
ب	تدعم كشوف المرتبات وثائق كاملة لجميع التغييرات التي يتم إجراؤها على سجلات الموظفين كل شهر ويتم التحقق من بيانات كشوف المرتبات في الشهر السابق. ويتم التحكم في تعيين الموظفين وترقيتهم من خلال قائمة بالموظفين المعتمدين.
ج	وتجري تسوية كشوف المرتبات مع سجلات الموظفين مرة كل ستة أشهر على الأقل. يتم فحص التوظيف والترقية مقابل الميزانية المعتمدة قبل الحصول على إذن.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:1-23

- ويقيم هذا البعد درجة التكامل بين بيانات الموظفين وكشوف المرتبات والميزانية. ويجب أن تركز على الرواتب من قاعدة بيانات الموظفين أألي تقدم قائمة الموظفين الواجب الدفع لهم كل فترة دفع.
- وينبغي التحقق من هذه القائمة بالمقابلة مع القائمة المؤسسة المعتمدة، أو قائمة الموظفين المعتمدة الأخرى التي تستند إليها مخصصات الميزانية، فضلا عن السجلات الفردية للموظفين أو ملفات الموظفين.
- وينبغي أن تكفل الضوابط أيضا توظيف الموظفين وترقيتهم في حدود اعتمادات ميزانية الموظفين المعتمدة.

2:1-23

- ولأغراض هذا البعد، يعني الربط المباشر أن أي تغيير في قاعدة بيانات الموظفين يؤثر على حالة المرتبات للموظف، يتم إجراء تغيير مماثل تلقائيا في كشوف المرتبات.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
وقت التقييم	الحكومة	1- توثيق التغييرات في كشوف المرتبات وسجلات الموظفين المناظرة. 2- توثيق الإجراءات المطبقة وإثبات عملية معالجة التغييرات في سجلات الموظفين وتسوية كشوف المرتبات وسجلات الموظفين. 3- معلومات عن توقيت التسويات	1- لجنة الخدمة العامة 2- إدارة شؤون الموظفين 3- المحاسبة العامة 4 - الموظفون الماليون في وحدات الميزانية والوكالات 5- جهاز الرقابة الأعلى لشيت المعلومات

البعد 23-2. إدارة تغييرات المرتبات

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	يتم تحديث التغييرات المطلوبة في سجلات الموظفين وكشوف المرتبات شهريا على الأقل، عموما في الوقت المناسب لدفعات الشهر التالي. والتعديلات الرجعية نادرة. في حالة وجود بيانات موثوقة، فإنه يظهر تصحيحات بحد أقصى 3٪ من مدفوعات الرواتب.
ب	وتحدث سجلات الموظفين وكشوف المرتبات على أساس ربع سنوي على الأقل وتتطلب تعديلات قليلة بأثر رجعي.
ج	وتحدث سجلات الموظفين وكشوف المرتبات على أساس ربع سنوي على الأقل وتتطلب بعض التعديلات بأثر رجعي.
د	التعديلات أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

23-2:1.

- يقيم هذا البعد توقيت إجراء التغييرات على بيانات الموظفين وكشوف المرتبات.
- وينبغي معالجة أي تعديلات مطلوبة لقاعدة بيانات الموظفين في الوقت المناسب من خلال تقرير التغيير، وينبغي أن تؤدي إلى إجراء مراجعة للحسابات.

23-2:2.

- وتشير التعديلات الرجعية إلى التغييرات في كشوف المرتبات بعد التغييرات ذات الصلة في حالة الموظفين، أو نتيجة للأخطاء، والتي تتطلب تعويضا تكميليا أو استرجاع المدفوعات التي لا يحق للموظف الحصول عليها.
- وسيؤدي عدم إجراء التغييرات في كشوف المرتبات في الوقت المناسب إلى متأخرات الدفع للموظفين. PI-22.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
وقت التقييم	الحكومة	تواتر وتوقيت تحديث سجلات الموظفين وبيانات كشوف المرتبات معلومات عن عدد وحجم التسويات بأثر رجعي عدد أيام التأخير لتحديث حالة الموظفين في سجلات الموظفين وبيانات الرواتب	لجنة الخدمة العامة مديرية أو إدارة شؤون الموظفين المحاسبة العامة الموظفون الماليون في وحدات الميزانية أو الوكالات جهاز الرقابة الأعلى لشيت المعلومات اتحاد الموظفين لتثليث المعلومات

البعد 23-3. الرقابة الداخلية على كشوف المرتبات

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	يتم تقييد سلطة تغيير السجلات وكشوف المرتبات، ويؤدي إلى مراجعة الحسابات، وهو كاف لضمان سلامة البيانات بشكل كامل.
ب	سلطة وأساس التغييرات في سجلات الموظفين وكشوف المرتبات واضحة وكافية لضمان سلامة البيانات بدرجة عالية.
ج	توجد ضوابط كافية لضمان سلامة بيانات كشوف المرتبات ذات الأهمية القصوى
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

23-3:1

- يقيم هذا البعد الضوابط التي يتم تطبيقها على إجراء تغييرات على بيانات الموظفين وكشوف المرتبات.
- وينبغي أن تقيد الضوابط الداخلية الفعالة سلطة تغيير السجلات وكشوف المرتبات؛ تتطلب التحقق المنفصل؛ وتتطلب إنتاج مسار تدقيق كاف للمحافظة على تاريخ دائم للمعاملات مع تفاصيل الموظفين المخولين.

23-3:2

- يجب أن يتضمن سياق تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية شرح حول ما إذا كانت الضوابط الداخلية مطبقة، وإبراز أي ضعف في تطبيقها.
- تعني السلامة الكاملة للبيانات أن العمليات تكفل أن جميع البيانات تعتبر دقيقة. وتعني النزاهة العالية أن العمليات تضمن أن معظم البيانات تعتبر دقيقة.

23-3:3

- ويتيح إجراء مراجعة الحسابات إجراء فحوص على المساءلة الفردية، وكشف التسلسل وتحليل المشاكل
- والمقصود من مسارات التدقيق الجيدة توفير معلومات عن من قام بالوصول إلى البيانات، الذين بدأوا المعاملة، والوقت من اليوم وتاريخ الدخول، ونوع الإدخال، وما هي حقول المعلومات التي يحتوي عليها، وما هي الملفات التي تم تحديثها.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
وقت التقييم	الحكومة	الإجراءات التي تحدد الأدوار والمسؤوليات دليل على تطبيق الإجراءات استعلامات سجل إدارة الموارد البشرية	لجنة الخدمة العامة مديرية أو إدارة شؤون الموظفين الموظفون الماليون في وحدات الميزانية أو الوكالات جهاز الرقابة الأعلى لتثبيت المعلومات وحدات التدقيق لتثليث المعلومات

البعد 23-4. تدقيق كشوف المرتبات

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	يوجد نظام قوي من عمليات تدقيق كشوف المرتبات السنوية لكشف نقاط الضعف في الرقابة وتحديد العمال الوهميين.
ب	قد أجريت مراجعة لكشوف المرتبات تغطي جميع الجهات الحكومية مرة واحدة على الأقل في السنوات المالية الثلاث الأخيرة (سواء على مراحل أو في إطار ممارسة واحدة).
ج	قد أجريت عمليات تدقيق الرواتب أو مسح للموظفين خلال السنوات المالية الثلاث الأخيرة المنجزة.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

23-4:1.

- ويقيم هذا البعد درجة سلامة كشوف المرتبات.
- ينبغي إجراء عمليات تدقيق كشوف المرتبات بانتظام لتحديد العمال الوهميين، وسد الثغرات في البيانات، وتحديد نقاط الضعف في الرقابة.

23-4:2.

- ينبغي أن تشمل مراجعة كشوف المرتبات على حد سواء اختبار الوثائق، لضمان حصول الجميع على الرواتب موثقة بشكل مناسب وأذن للحصول على مبلغ معين من الأجور، والتحقق من أن المبلغ المادي المدفوع لهم موجود ويتم تحديدها قبل السداد.

23-4:3

- وينبغي أن يشرح سياق تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية المراجعين الذين قاموا بمراجعة كشوف المرتبات، وأن النغطية (من حيث شروط المؤسسات والموظفين) ونطاق عمليات المراجعة هذه (على سبيل المثال، ما إذا كانت تتضمن التحقق المادي في الموقع، تستند إلى نظم وطنية لتحديد هوية المواطنين، أو كان نطاقها أكثر محدودية).

- إن نظام التدقيق "القوي" - كما هو مطلوب لتصنيف A - يعني أن عمليات تدقيق كشوف المرتبات يتم إجراؤها بشكل منتظم، وقد اتخذت الجهات الخاضعة للتدقيق إجراءات مناسبة لمعالجة نقاط الضعف التي حددها مراجعو الحسابات

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
السنوات المالية الثلاث الأخيرة المنجزة	الحكومة	تواريخ أحداث مراجعة كشوف المرتبات خلال السنوات المالية الثلاث الأخيرة تغطية ونطاق ومدقي كل حالة الإجراءات المتخذة بشأن نتائج مراجعة الحسابات	لجنة الخدمات العامة مديرية أو إدارة شؤون الموظفين الموظفون الماليون في وحدات الميزانية أو الوكالات جهاز الرقابة الأعلى لشيت المعلومات وحدات التدقيق لشيت المعلومات

حول المؤشر

1-24.

- يفحص هذا المؤشر الجوانب الرئيسية لإدارة المشتريات. ويركز على شفافية الترتيبات، والتشديد على الإجراءات المفتوحة والتنافسية، ورصد نتائج المشتريات، والوصول إلى ترتيبات الاستئناف وترتيبات التعويض (الإصلاح).
- أنه يحتوي على الأبعاد الأربعة التالية ويستخدم طريقة M2 (المتوسط) لتجميع درجات البعد:

البعد 1-24 مراقبة المشتريات

البعد 2-24 طرق الشراء

البعد 3-24 وصول الجمهور إلى معلومات المشتريات

البعد 4-24 إدارة شكاوى المشتريات.

التأثير على مخرجات الميزانية.

- ويتم تحقيق إنفاق عام كبير من خلال نظام المشتريات العامة.
- ويضمن نظام مشتريات جيد الأداء استخدام الأموال استخداما فعالا في الحصول على المدخلات من أجل الحصول على الموارد والخدمات وتحقيق القيمة مقابل المال من جانب الحكومة.
- ويتعين ذكر مبادئ نظام جيد الأداء في إطار قانوني واضح المعالم وشفاف يحدد بوضوح السياسات والإجراءات والمساءلة والضوابط المناسبة.
- ويرد وصف الإطار القانوني لإدارة الشؤون المالية العامة في سياق تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية في القسم 2-3.
- وتشمل مبادئ الشراء الرئيسية استخدام الشفافية والمنافسة كوسيلة للحصول على أسعار عادلة ومعقولة والقيمة الإجمالية مقابل المال.

إرشادات قياس المؤشر

1-24.

- ويغطي نطاق المؤشر كل مشتريات من السلع والخدمات والاشغال المدنية واستثمارات المعدات الرئيسية سواء كانت مصنفة كنفقات استثمارية متكررة أو رأسمالية.
- وهو لا يشمل قطاع الدفاع، الذي عادة ما تصنف فيه المعلومات سرية بموجب القانون.

2-24

- في نظم المشتريات اللامركزية، يمكن تقييم هذا المؤشر باستخدام وحدات الحكومة المركزية الخمس التي حققت أعلى قيمة للمشتريات التي بدأت في السنة المالية المنجزة الأخيرة.
- إذا لم يتمكن المقيمون بسهولة من الحصول على بيانات لتحديد وحدات الحكومة المركزية ذات القيمة الأعلى للمشتريات، فينبغي على المقيمين أن يختاروا وحدات الحكومة المركزية التي لها أكبر إنفاق سنوي يحقق قيمة كبيرة من المشتريات.
- ويمكن أن يسترشد المقيمون بالحكومة في تحديد وحدات الحكومة المركزية الأكثر صلة بالموضوع، ولكنهم سيتخذون القرار النهائي الذي ستدرجه وحدات الحكومة المركزية في التقييم.
- وينبغي الإشارة إلى أساس اختيار وحدات الحكومة المركزية المدرجة في التقييم في مناقشة سياق التقرير لهذا المؤشر. وبعبارة أخرى، ينبغي اتخاذ قرار بشأن نهج جمع البيانات على مستوى الدولة.
- ينبغي للمقيمين النظر في مسائل مثل حجم العينات، والبيانات النوعية مقابل البيانات الكمية، والفعالية من حيث التكلفة. وينبغي الكشف عن تفاصيل النهج في تقرير التقييم.

البعد 1-24. رصد المشتريات

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	يتم الاحتفاظ بقواعد البيانات أو السجلات للعقود بما في ذلك البيانات المتعلقة بما تم شراؤه وقيمة المشتريات ومن حصل على عقود. البيانات دقيقة وكاملة لجميع طرق الشراء للسلع والخدمات والأشغال.
ب	ويتم الاحتفاظ بقواعد البيانات أو السجلات للعقود بما في ذلك البيانات المتعلقة بما تم شراؤه وقيمة المشتريات ومن حصل على عقود. البيانات دقيقة وكاملة لمعظم طرق الشراء للسلع والخدمات والأشغال.
ج	يتم الاحتفاظ بقواعد البيانات أو السجلات للعقود بما في ذلك البيانات المتعلقة بما تم شراؤه وقيمة المشتريات ومن حصل على عقود. والبيانات دقيقة وكاملة بالنسبة لأغلبية طرق الشراء للسلع والخدمات والأشغال.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:1-24

- وقيم هذا البعد مدى تطبيق نظم المراقبة ونظم الإبلاغ داخل الحكومة لضمان القيمة مقابل المال وتعزيز النزاهة الائتمانية.
- يشير الاكتمال إلى المعلومات المتعلقة بالعقود الممنوحة. ويمكن تقييم دقة واكتمال المعلومات بالرجوع إلى تقارير مراجعة الحسابات.

2:1-24

- بالنسبة إلى هذا البعد، فإن عبارة "بيانات دقيقة وكاملة" تعني "كما تم تحديدها" من خلال طرف ثالث يؤكد ذلك ، بما في ذلك الأجهزة الرقابية، مديرية المشتريات، الشركات، الخ.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
السنة المالية الخيرة المنجزة	الحكومة	قواعد البيانات مع معلومات عن ما تم شراؤه، وقيمة المشتريات، والعقود الممنوحة معلومات عن دقة واكتمال البيانات	وزارة المالية أو الجهات التي تم فيها مراقبة المشتريات مركزيا. وفي النظم اللامركزية، ينظر إلى الوحدات الحكومية الخمسة التي تحظى بأعلى قيمة للمشتريات

البعد 2-24 طرق الشراء

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
	وتمثل القيمة الإجمالية للعقود الممنوحة من خلال أساليب تنافسية في آخر سنة مالية مكتملة ما يلي:
أ	80% أو أكثر من جملة قيمة العقود
ب	70% أو أكثر من جملة قيمة العقود
ج	60% أو أكثر من جملة قيمة العقود
د	أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:2-24

- ويحلل هذا البعد النسبة المئوية لإجمالي قيمة العقود الممنوحة من دون منافسة.
- ويضمن نظام الشراء الجيد أن المشتريات تستخدم أساليب تنافسية، باستثناء المشتريات منخفضة القيمة في إطار عتبة ثابتة ومناسبة.
- ويشمل ذلك الحالات التي تكون فيها الأساليب الأخرى مقيدة فعليا باللوائح التنظيمية أو التي تستخدم فيها الأحكام التي تطبق أساليب أخرى بشكل متقطع.

2:2-24

- وبالنسبة لهذا البعد، ينصب التركيز على تقييم الاستخدام الفعلي للأساليب التنافسية.
- يحتاج المقيمين إلى تحديد:
 - (1) مدى استخدام الأساليب التنافسية
 - (2) ما إذا كانت هناك مرحلة وإذا كان كذلك
 - (3) المرحلة التي تكون المنافسة المفتوحة هي الطريقة الافتراضية.
- وبالإضافة إلى ذلك، يحتاج المقيمون إلى تحديد الشواغل، إن وجدت، فيما يتعلق بموثوقية البيانات المتعلقة بأساليب الشراء وقيمة العقود (مثل البيانات المتعلقة بمدى اكتمال البيانات ودقتها من جانب مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين)، على النحو الذي جرى تقييمه في إطار البعد 1-24.
- ويشجع المقيمون على أن يذكروا في سياق التقرير النسبة المئوية للقيمة الإجمالية للعقود المنفذة في إطار المرحلة المحددة.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
السنة المالية الأخيرة المنجزة	الحكومة	قواعد بيانات تتضمن معلومات عن العقود الممنوحة من خلال أساليب وقيم تنافسية وغير تنافسية.	وزارة المالية أو الجهات التي تم فيها مراقبة المشتريات مركزة. وفي النظم اللامركزية، ينظر إلى الوحدات الحكومية الخمسة التي تحظى بأعلى قيمة للمشتريات

البعد 24-3. وصول الجمهور إلى معلومات المشتريات

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
	وتشمل معلومات الشراء الرئيسية التي ستتاح للجمهور ما يلي:
	(1) الإطار القانوني والتنظيمي للمشتريات
	(2) خطة المشتريات الحكومية
	(3) فرص العطاءات
	(4) العقود الممنوحة (المفاوض ، الغرض ، القيمة)
	(5) بيانات عن حل شكاوى المشتريات
	(6) الإحصاءات السنوية للمشتريات

أ	ويكتمل كل عنصر من عناصر معلومات الشراء الرئيسية وموثوق به بالنسبة للوحدات الحكومية التي تمثل جميع عمليات الشراء، وهي متاحة للجمهور في الوقت المناسب.
ب	وهناك أربعة عناصر على الأقل من عناصر معلومات الشراء الرئيسية كاملة وموثوق بها للوحدات الحكومية التي تمثل معظم عمليات الشراء وتتاح للجمهور في الوقت المناسب.
ج	وهناك ثلاثة عناصر على الأقل من عناصر معلومات الشراء الرئيسية كاملة وموثوقة للوحدات الحكومية التي تمثل غالبية عمليات الشراء، وهي متاحة للجمهور.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:3-24

- يستعرض هذا البعد مستوى وصول الجمهور إلى المعلومات كاملة وموثوقة وفي الوقت المناسب الشراء.
- كما أن النشر العام للمعلومات عن عمليات الشراء ونتائجها عنصران أساسيان من عناصر الشفافية.
- ومن أجل توليد بيانات موثوقة وفي الوقت المناسب، فنظام معلومات جيد سيقبض على البيانات المتعلقة بمعاملات الشراء وسيصبح آمناً.

- وينبغي أن تكون المعلومات متاحة دون قيود، دون الحاجة إلى التسجيل، ومجاناً.
- ويعرف وصول الجمهور إلى معلومات المشتريات بأنه نشر على المواقع الرسمية ما لم يكن هناك ما يبرره خلاف ذلك في ظروف البلد.

2:3-24

- بالنسبة لهذا البعد، يعني التعبير "كامل وموثوق به" كما هو محدد من قبل جهة خارجية، أي مدققين مثل الأجهزة العليا للرقابة المالية وإدارة المشتريات والشركات وغيرها.
- وتعني عبارة "في الوقت المناسب" أن معلومات المشتريات قد أتيحت (ولا تزال كذلك) في إطار زمني مفيد للأشخاص الأكثر احتمالاً لاستخدامها، ووفقاً لممارسات الأعمال الممينة في البلد قيد الاستعراض.

3:3-24

- ويتعين على المقيمين تحديد الشواغل، إن وجدت، بشأن تفاصيل وموثوقية المعلومات المتاحة عن المشتريات، على النحو الذي يغطيه هذا البعد (على سبيل المثال، على مستوى المراجعة الداخلية أو الخارجية).
- وبالإضافة إلى ذلك، يحتاج المقيمون إلى تحديد ما إذا كانت الوسائل المستخدمة في إتاحة المعلومات فعالة (موقع إلكتروني فعال، وثائق ورقية يمكن الوصول إليها، وما إلى ذلك)، وما إذا كانت المعلومات في مكان واحد (موقع إلكتروني واحد أو وثيقة موحدة) أو عدة أماكن إذا كان الوصول مجانياً.
- وأخيراً، ينبغي للمقيمين أن يشبّثوا ما إذا كانت إحصاءات المشتريات متاحة، وبأي شكل، ومدى تكرار ذلك (الحد الأدنى المطلوب سنوياً).

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
آخر سنة مالية مكتملة	الحكومة	الإطار القانوني والتنظيمي للمشتريات معلومات عن خطط المشتريات الحكومية، وفرص العطاءات، ومنح العقود، وحل شكاوى المشتريات، وإحصاءات المشتريات السنوية	كما هو الحال في البعد 24.1، بالإضافة إلى بيانات المشتريات المتاحة للجمهور في المواقع الرسمية التأييد من المجتمع المدني أو رابطات الأعمال التجارية (مثل غرف التجارة)

البعد 24-4. إدارة شكاوى المشتريات

التسجيل

تتم مراجعة الشكاوى من قبل هيئة ما يلي:

- (1) لا تشارك بأي صفة في معاملات الشراء أو في العملية التي تؤدي إلى قرارات منح العقود.
- (2) لا تفرض رسوما تحظر وصول الأطراف المعنية .
- (3) يتبع عمليات تقديم وحل الشكاوى التي تكون محددة بوضوح ومتاحة للجمهور .
- (4) يمارس سلطة تعليق عملية الشراء .
- (5) وتصدر القرارات ضمن الإطار الزمني المحدد في القواعد / اللوائح.
- (6) تصدر قرارات ملزمة لكل طرف (دون الحيلولة دون وصول لاحق إلى سلطة أعلى خارجية) .

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	يفي نظام شكاوى المشتريات بكل معيار .
ب	يفي نظام شكاوى المشتريات بالمعيار (1)، وثلاثة من المعايير الأخرى.
ج	يفي نظام شكاوى المشتريات بالمعيار (1)، وأحد المعايير الأخرى
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:4-24

- ويقيم هذا البعد وجود آلية مستقلة لتسوية الشكاوى الإدارية وفعاليتها.
- يتيح نظام الشراء الجيد لأصحاب المصلحة إمكانية الوصول إلى هذه الآلية كجزء من نظام الرقابة، وعادة ما يكون ذلك بالإضافة إلى نظام المحاكم العام.
- ولكي تكون هذه الشكاوى فعالة، يجب معالجة الشكاوى وحلها بطريقة عادلة وشفافة ومستقلة وفي الوقت المناسب.
- ومن الضروري حل الشكاوى في الوقت المناسب للسماح بإلغاء منح العقود بفعالية عند الاقتضاء.
- وهي تضع حدودا على سبل الانتصاف المرتبطة بالربح / الخسارة والتكاليف المرتبطة بإعداد العطاءات أو المقترحات بعد توقيع العقود.
- تشمل عملية جيدة أيضا القدرة على إحالة قرار من الشكاوى إلى سلطة أعلى الخارجية للاستئناف.
- وينبغي أن تتضمن مناقشة سياق التقرير لهذا المؤشر الأدلة اللازمة لتصنيف البعد ومناقشة الجوانب النوعية لأداء النظام، مثل استقلالية آلية الشكاوى والحماية الممنوحة للمشتكين.

2:4-24

- لا يلزم أن تكون الهيئة المسؤولة عن تسوية الشكاوى منفصلة عن سلطة الشراء ، ولكنها يجب أن تعمل بصورة مستقلة عن عمليات الشراء ولا تخضع لتأثير مديري المشتريات.
- وينبغي أن يدرس المقيمون الترتيبات القانونية والتنظيمية والحاكمية للجهاز للتأكد من أن لديه سلطة مستقلة كافية للسماح بالثقة بأن قراراته لا تؤثر تأثيرا لا مبرر له من جانب هيئات المشتريات.
- ويجوز لهيئة المراجعة أن تتقاضى أتعابا خاصة بكل دولة وينبغي أن تعامل على هذا النحو.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
السنة المالية الأخيرة المنجزة	الحكومة	الإطار القانوني والتنظيمي لهيئة الشكاوى التي تتناول المتطلبات التي تشكل البعد 4-24 البيانات مع عدد الشكاوى التي تم تلقيها وحلها (استقر لصالح أصحاب الشكاوى والجهات المشتريّة على التوالي) . الرسوم المحملة، إن وجدت (راجع المعيار 2)	هيئة شكاوى المشتريات، الجهاز الأعلى للرقابة المالية، المجتمع المدني أو جمعيات الأعمال (مثل غرفة التجارة والصناعة) تقارير المراجعة الداخلية والخارجية . الاجتماعات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص

PI-25. المراقبة الداخلية على النفقات لغير المرتبات

حول المؤشر

- ويقيس هذا المؤشر فعالية الضوابط الداخلية العامة للنفقات لغير المرتبات. وقد تم النظر في ضوابط الإنفاق الخاصة على مرتبات الخدمة العامة في المعيار PI-23 .
- يحتوي المؤشر الحالي على الأبعاد الثلاثة التالية ويستخدم طريقة M2 (المتوسط) لتجميع درجات البعد.

البعد 1-25. الفصل بين الواجبات

البعد 2-25. فعالية ضوابط الالتزام بالإنفاق

البعد 3-25. الامتثال لقواعد وإجراءات الدفع

التأثير على مخرجات الميزانية

- وتوفر الضوابط الداخلية ضمانا بأن المعاملات تتم على النحو المنشود، ولا تستخدم الموارد إلا إذا تم التحقق من السلطة المناسبة.
- وتضمن هذه العملية الحفاظ على الانضباط المالي على المستوى الجزئي والكلي.
- ويكفل أيضا تخصيص الموارد على النحو المرغوب به والمأذون به على النحو الملائم، وبأن تقديم الخدمات يمكنه الوصول إلى الموارد المقدمة بموجب السلطة القانونية والتنظيمية واستخدامها، ولا يستخدم إلا لهذه الأغراض.

إرشادات قياس المؤشر

1-25.

- ويركز هذا المؤشر على الانفاق لغير المرتبات ويغطي التزامات الانفاق والمدفوعات مقابل السلع والخدمات، وأجور العمالة غير الرسمية، وبدلات الموظفين التقديرية.
- وهي تشمل مجموعة واسعة من العمليات وأنواع المدفوعات عبر الحكومة بما في ذلك الفصل بين الواجبات، وضوابط الالتزام وضوابط الدفع.
- وتزيد هذه المجموعة الواسعة من العمليات، مع العديد من أنواع الإنفاق وعدد الأشخاص المختلفين المعنيين، من خطر التطبيق غير الصحيح و / أو غير المتسق أو التحايل على أي إجراءات وضوابط قد تكون موجودة.
- وهذا يجعل من الأهمية بمكان بالنسبة للمقيمين تحديد ما إذا كانت هناك ضوابط فعالة أم لا.

2-25

- ويمكن أن يكون الدليل على فعالية نظام الرقابة الداخلية من المناقشات مع المراقبين الماليين الحكوميين وغيرهم من كبار المديرين، أو من التقارير التي تعدها المراجعة الخارجية والداخلية أو محاضر اجتماعات لجنة التدقيق (حيث توجد مثل هذه اللجنة).
- ويمكن أيضا أن تكون محاضر اجتماعات الإدارة والتقارير المالية العادية المعدة للإدارة مفيدة في تحديد مدى السيطرة على النفقات لغير المرتبات.
- وحيشما أعدت مراجعات أو استبيانات محددة تتعلق بنظم الشراء والمحاسبة بناء على طلب الإدارة، يمكن أن توفر هذه المعلومات مصدرا مفيدا للمعلومات أيضا.

3-25

- وينبغي أيضا التحقق من وجود أدلة الإجراءات والتعليمات وما إلى ذلك حيثما أمكن ذلك. التقارير المحاسبية الروتينية والمرة الواحدة - مثل تقارير الفواتير المدفوعة وغير المسددة، وتقارير معدلات الخطأ والرفض للإجراءات المالية مثل دفع الفواتير، وفحص المخزون، إلخ.
- قد تساعد أيضا في تقييم هذا البعد، كعقد اجتماعات مع المديرين والموظفين لإظهار مستوى الوعي وفهم الرقابة الداخلية.
- المنظمات التي يفهم فيها الموظفون ما هي الضوابط ولماذا هناك حاجة إليها أكثر عرضة لأنظمة أفضل وأكثر فعالية من الرقابة الداخلية المعمول بها.

4-25

- قد تشير الاستثناءات أو التجاوزات المتكررة للسياسة إلى نشاط احتيالي محتمل أو الحاجة إلى إعادة تقييم السياسات والإجراءات الحالية.
- وينبغي أن يقوم الطرف المناسب بالتحقيق في أي حالات غير عادية تم تحديدها، وينبغي أن تتضمن إجراءات تصحيحية إذا لزم الأمر.

البعد 25-1. الفصل بين الواجبات

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	يحدد الفصل المناسب للواجبات في جميع مراحل عملية الإنفاق. وتحدد المسؤوليات بوضوح.
ب	ينص الفصل على الواجبات طوال عملية الإنفاق. وتحدد المسؤوليات بوضوح بالنسبة لمعظم الخطوات الرئيسية في حين قد تكون هناك حاجة إلى مزيد من التفاصيل في عدد قليل من المجالات.
ج	ينص الفصل على الواجبات طوال عملية الإنفاق. وقد يلزم تحديد أدق للمسؤوليات الهامة.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:1-25

- ويقيم هذا البعد وجود الفصل بين الواجبات، وهو عنصر أساسي من عناصر الرقابة الداخلية لمنع الموظف أو مجموعة من الموظفين من أن يكونوا في وضع يسمح لهم بارتكاب الأخطاء وإحالتها أو الغش في سياق واجباتهم العادية.
- وتتمثل المسؤوليات الرئيسية غير المتناسقة في الفصل بين ما يلي: (أ) التفويض؛ (ب) التسجيل؛ (ج) رعاية الأصول؛ و (د) المطابقة أو المراجعة. فمثلاً:
 - وينبغي ألا يكون الموظفون الذين يقومون بإعداد العطاءات المتعلقة بالمشتريات هو نفس من يقيم العطاءات.
 - وينبغي ألا يكون الشخص الذي يوقع عقداً هو نفسه الذي يسجله في النظام.
 - يجب ألا يكون الشخص الذي يجيز الدفع هو الشخص الذي يقوم بالدفع.

25-1:2.

- وبالنسبة للبلدان التي لديها نظم مستمدة من التراث النابليوني، فإن وجود الفصل بين الواجبات بين الموظف المفوض والمحاسب العام كما هو محدد عادة في اللوائح الوطنية (مثل قانون قواعد السلوك في البلدان الناطقة بالفرنسية) لا يكفي لتبرير التصنيف A.
- ويحدد هذا النوع من اللوائح المبادئ العامة التي تشكل جزءاً من نطاق التقييم، على سبيل المثال لا يعالج الفصل بين الواجبات ضمن خدمات الموظف المخول (على سبيل المثال، ماذا عن الفصل بين الالتزام القانوني والالتزام بالميزانية؟).

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
وقت التقييم	الحكومة	القواعد أو اللوائح أو الإجراءات المقررة التي تحدد الفصل بين الواجبات دليل على الامتثال للقواعد	1-مديرية الموازنة 2-مديرية المحاسبة 3-الخزانة 4-هيئة الرقابة 5-التدقيق الداخلي 6- اللوائح والتوجيهات بشأن المحاسبة وعملية الدفع

البعد 25-2. فعالية ضوابط الالتزام بالإنفاق

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	توجد ضوابط شاملة للالتزام بالإنفاق وتحد بصورة فعالة من الالتزامات المتعلقة بتوافر النقد المتوقع ومخصصات الميزانية المعتمدة.
ب	توجد ضوابط للالتزام بالإنفاق وتحد بفعالية من الالتزامات المتعلقة بتوافر النقد المتوقع ومخصصات الميزانية المعتمدة لمعظم أنواع النفقات.
ج	توجد إجراءات مراقبة للالتزام النفقات توفر تغطية جزئية وهي فعالة جزئياً.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:2-25

- يقيم هذا البعد فعالية ضوابط الالتزام بالنفقات.
- وتحدد هذه العملية كبعد منفصل لهذا المؤشر نظرا لأهمية هذه الضوابط لضمان بقاء التزامات الدفع الحكومية في حدود مخصصات الميزانية السنوية (بصيغتها المنقحة) وفي حدود توافر النقد المتوقع، وبالتالي تجنب خلق متأخرات الإنفاق (الرجوع إلى بي-22).

- قد الحكومات مع القواعد المالية الشاملة والوصول إلى أسواق الدين متطورة لا تواجه أي معوقات في التمويل تقلبات التدفقات النقدية وبالتالي قد تحد من التزامات إلا فيما يتعلق اعتمادات الميزانية السنوية، في حين قد تحتاج الحكومات التي تعمل في بيئات مختلفة لإصدار حدود الالتزام لجهات الإنفاق لفترات أقصر بكثير، استنادا إلى النقد الفعلي المتاح والتنبؤات قصيرة الأجل القوية، المرجع. PI-21.2 و PI-21.3-

2:2-25

- ويحتاج المقيمون إلى تحديد ما إذا كان لدى الجهات الحكومية نظم مختلفة لمراقبة الالتزام (على سبيل المثال، حيثما تكون الحكومة لامركزية على نطاق واسع) وأنواع مختلفة من الإنفاق (على سبيل المثال العقود لمرة واحدة وعقود غير محددة مثل الإيجار والمرافق العامة، وما إلى ذلك) وتقييم الأداء ذي الصلة بهذا المؤشر على أساس استكمال تغطية هذه الأنظمة للتغطية والفعالية (المتوسط المرجح).

3:2-25

- وتوجد ضوابط التزام شاملة عندما يتم منع جميع الجهات الحكومية من تحمل التزامات غير مصرح بها من خلال نظام المراقبة والإجراءات، وترتيبات التدقيق الإضافية قبل الالتزام وترتيبات المراجعة أو المراجعة التي تضمن الامتثال.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
عند التقييم	الحكومة	- معلومات عن ضوابط الالتزام وترتيبات الامتثال والضمان ذات الصلة. - معدلات الخطأ أو معدلات الرفض في المعاملات المالية الروتينية كما أبلغ عنها المراقبون الماليون الحكوميون و / أو هيئات المراجعة الداخلية أو الخارجية	- وزارة المالية (المراجعة الداخلية) - الخزانة - محاسب عام - رؤساء وموظفي الشؤون المالية في وحدات الميزانية الرئيسية - الهيئة العليا للرقابة (ديوان المحاسبة)

البعد 25-3. الامتثال لقواعد وإجراءات الدفع

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	تتماشى جميع المدفوعات مع إجراءات الدفع العادية. وجميع الاستثناءات مأذون بها سلفاً ومبررة.
ب	معظم المدفوعات متوافقة مع إجراءات الدفع العادية. وغالبية الاستثناءات مأذون بها ومبررة.
ج	غالبية المدفوعات تتماشى مع إجراءات الدفع العادية. وغالبية الاستثناءات مأذون بها ومبررة.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:3-25

- يقوم هذا البعد بتقييم مدى الامتثال لقواعد وإجراءات مراقبة الدفع بناء على الأدلة المتاحة.
- ولتقييم هذا البعد، ينبغي أن يشير المقيمون إلى نظام إدارة المعلومات، أو سجلات وزارة الخزانة، أو أي سجلات أخرى لوزارة المالية أو الوزارات التنفيذية.
- ويمكن تطبيق نهج أخذ العينات باستخدام وحدات الميزانية الرئيسية الخمس التي تقاس بنفقات إجمالية في آخر سنة مالية مكتملة.
- وإذا لم تكن البيانات متاحة أو لامركزية، يمكن للمقيمين الاعتماد على تقارير المراجعة الداخلية أو الخارجية أو أية دراسات أخرى يمكن أن توفر أفضل التقديرات المتاحة.

2:3-25

- وأفضل مصادر المعلومات هي: (1) نظام المعلومات المستخدم للرقابة الداخلية؛ و (2) التقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية.
- قد توفر تقارير التدقيق الداخلي ونتائج التدقيق الخارجي نسب مئوية، ولكنها يمكن أن تحتوي على معلومات مفيدة حول فعالية أنظمة مراقبة الدفع.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
وقت التقييم	الحكومة	-الإجراءات المقررة أو اللوائح أو القواعد التي تحدد الفصل بين الواجبات وإجراءات الدفع -دليل على أن الإجراءات يتم الامتثال لها	1- مديرية الموازنة -2- مديرية المحاسبة -3- الخزانة -4- هيئة الرقابة -5- التدقيق الداخلي. -6- اللوائح والتوجيهات بشأن المحاسبة ومعالجة الدفع -7- نظام المعلومات

PI-26. التدقيق الداخلي.

حول المؤشر

- هذا المؤشر يقيم المعايير والإجراءات المطبقة في التدقيق الداخلي.
- أنه يحتوي على الأبعاد الأربعة التالية ويستخدم الأسلوب M1 (الحلقة الأضعف) لتجميع درجات البعد:
 - البعد 1-26. تغطية المراجعة الداخلية
 - البعد 2-26. طبيعة عمليات التدقيق والمعايير المطبقة
 - البعد 3-26. تنفيذ عمليات التدقيق الداخلي والإبلاغ
 - البعد 4-26. الرد على المراجعات الداخلية

الأثر على مخرجات الميزانية

- ويلزم تقديم ردود فعل منتظمة وملائمة للإدارة بشأن أداء نظم الرقابة الداخلية، من خلال وظيفة المراجعة الداخلية (أو ما يعادلها من وظائف مراقبة الأنظمة).
- وينبغي أن تستخدم هذه الوظيفة نهجا منضبطا لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.
- وفي القطاع العام، تركز الوظيفة أساسا على ضمان كفاية وفعالية الضوابط الداخلية:
 - موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية.
 - فعالية وكفاءة العمليات والبرامج
 - حماية الأصول
 - الامتثال للقوانين
 - اللوائح، والعقود.
- وينبغي تقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة باتباع معايير مهنية مثل المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين. وتشمل هذه :

- 1- الهيكل المناسب ولا سيما فيما يتعلق باستقلال المنظمة.
 - 2- واتساع نطاق التفويض، والوصول إلى المعلومات؛ والقدرة على الإبلاغ.
 - 3- استخدام أساليب المراجعة المهنية، بما في ذلك تقنيات تقييم المخاطر.
- ويوفر التدقيق الداخلي ضمانا بأن النظم تعمل لتحقيق أهداف الحكومة بكفاءة وفعالية.
 - وهي تساهم في تحقيق نتائج في الميزانية عن طريق توفير الرقابة والضمانات وتقديم توصيات في الوقت المناسب إلى الإدارة بشأن الإجراءات التصحيحية اللازمة عند تحديد مواطن الضعف.

إرشادات قياس المؤشر

1-26

- ويمكن القيام بمهمة المراجعة الداخلية من قبل منظمة لها ولاية عبر كيانات الحكومة المركزية أو عن طريق وظائف منفصلة للتدقيق الداخلي للكيانات الحكومية الفردية.
- والفعالية المشتركة لمنظمات المراجعة هذه هي أساس تصنيف هذا المؤشر.

2-26

- من المهم التفريق بين التدقيق والرقابة: يتعلق هذا المؤشر بالتدقيق الداخلي وليس كما يحدث غالبا (وخاصة في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية) مع أنشطة الرقابة، والتي يشار إليها أحيانا باسم التدقيق المسبق.
- أما وظائف المراجعة الداخلية للحسابات المتعلقة فقط بالتحقق المسبق من المعاملات، والتي تعتبر هنا جزءا من نظام الرقابة الداخلية، فتقيم في مؤشر PI-25.

3-26

- وفي النظم اللامركزية، أو التي لا تتوافر فيها معلومات كاملة، ينبغي تطبيق نهج أخذ العينات باستخدام وحدات الميزانية الرئيسية الخمس أو الوحدات المؤسسية المقاسة بالإئفاق الإجمالي في السنة المالية المنجزة الأخيرة.
- للحصول على درجة أ، كل واحد من خمسة تحتاج إلى تلبية المتطلبات.
- للدرجات ب، ج، أربعة وثلاثة جهات، على التوالي، تحتاج إلى تلبية الاحتياجات.
- ومن المفضل أن يوافق المقيمون والحكومة على نهج أخذ العينات. في حالة عدم الاتفاق، والاختلافات في وجهات النظر يمكن استيعابها في المرفق كما هو موضح في إطار الجزء 3: تقرير PEFA، الفقرة 4 (انظر الإطار PEFA، صفحة 84).

4-26.

- إذا لم يكن هناك وظيفة التدقيق الداخلي، فإن النتيجة للبعد 26.1 ستكون د.
- سيتم إدخال غير متوفر للأبعاد 2-26 و 3-26 و 4-26. وتكون النتيجة الإجمالية للمؤشر في هذه الحالة هي د.

البعد 1-26. نطاق المراجعة الداخلية

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	التدقيق الداخلي هي التشغيلية لجميع الجهات الحكومية .
ب	وتعمل المراجعة الداخلية للحسابات بالنسبة للجهات الحكومية التي تمثل معظم النفقات الإجمالية المدرجة في الميزانية والجهات الحكومية التي تجمع معظم الإيرادات الحكومية المدرجة في الميزانية.
ج	وتعمل المراجعة الداخلية للحسابات بالنسبة للجهات الحكومية التي تمثل أغلبية النفقات المدرجة في الميزانية والجهات الحكومية التي تجمع أغلبية الإيرادات الحكومية المدرجة في الميزانية.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1-26:1.

- يقيم هذا البعد مدى خضوع الجهات الحكومية للتدقيق الداخلي.
- يقاس ذلك كنسبة من مجموع النفقات المقررة أو تحصيل الإيرادات للكيانات التي تغطيها أنشطة المراجعة السنوية، سواء أكانت أعمال مراجعة فنية أم لا.
- تتمثل السمات النموذجية لوظيفة المراجعة التشغيلية في وجود قوانين وأنظمة و / أو إجراءات ووجود برامج عمل لمراجعة الحسابات، ووثائق مراجعة الحسابات، وإعداد التقارير، وأنشطة المتابعة التي تؤدي إلى تحقيق أهداف المراجعة الداخلية للحسابات، على النحو المبين في الوثيقة الدولية المعايير.
- قد تختلف الطبيعة الدقيقة للمراجعة في كل بلد. وسيتعين على القائم بالتقييم أن يصدر حكماً بشأن ما إذا كانت الترتيبات والأنشطة التي تحدث تشكل دليلاً كافياً على المراجعة التشغيلية.

26-1:2.

- وكثيرا ما تشير تقارير التقييم في البلدان الناطقة بالفرنسية إلى وحدات التفتيش التي تعمل بوصفها وحدات للمراجعة الداخلية، عندما لا تكون هناك وظيفة مخصصة لمراجعة الحسابات داخل الوزارة.
- وبالإضافة إلى القوانين واللوائح الوطنية، يجب أن يقدم التقرير دليلا واضحا على أن وحدات التفتيش تفي بجميع السمات الأخرى التي ينبغي اعتبارها وظيفة مراجعة حسابات تنفيذية.
- وجود برامج عمل مراجعة الحسابات، ووثائق مراجعة الحسابات، وإعداد التقارير، وأنشطة المتابعة التي تؤدي إلى تحقيق أهداف المراجعة الداخلية للحسابات، على النحو المبين في المعايير الدولية.

26-1:3.

- وكون وحدات التفتيش ذات اختصاص في جميع الوزارات ليس دليلا كافيا لدعم تغطية 90٪.
- وسيتعين على المقيمين أن يشاروا إلى مجموع النفقات والإيرادات المدرجة في الميزانية التي تغطيها أنشطة مراجعة الحسابات التي تضطلع بها وحدات التفتيش هذه.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
عند التقييم	الحكومة	الـقوانين واللوائح والإجراءات المتعلقة بالمراجعة الداخلية . تقارير المراجعة الداخلية للحسابات عن وحدات الميزانية ومن خارج الميزانية .	1- وزارة المالية (المراجعة الداخلية) . 2- محاسب عام 3- رؤساء وموظفي الشؤون المالية في وحدات الميزانية الرئيسية . 4- جهاز الرقابة العليا لثبوت المعلومات .

البعد 26-2. طبيعة عمليات التدقيق والمعايير المطبقة

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	تركز أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات على تقييم كفاية وفعالية الضوابط الداخلية. وتوجد عملية لضمان الجودة ضمن وظيفة المراجعة الداخلية، وتفي أنشطة التدقيق بالمعايير المهنية، بما في ذلك التركيز على المناطق ذات المخاطر العالية.
ب	تركز أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات على تقييم كفاية وفعالية الضوابط الداخلية.
ج	وتتركز أنشطة المراجعة الداخلية في المقام الأول على الالتزام المالي.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:2-26

- ويقيم هذا البعد طبيعة عمليات التدقيق المنجزة ومدى التقيد بالمعايير المهنية.
- وعندما تركز أنشطة التدقيق على الالتزام المالي (موثوقية ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية والالتزام بالقواعد الاجراءات) ، توفر وظيفة التدقيق الداخلي ضمانا محدودا لكفاية وفعالية الضوابط الداخلية.
- وهناك حاجة إلى نهج أوسع، فضلا عن أدلة على عملية ضمان الجودة، لإظهار الالتزام بالمعايير المهنية.

2:2-26

- ويتطلب تقييم كفاية وفعالية الضوابط الداخلية تحليل أثر الضوابط، وما إذا كان تأثيرها متسقا مع أهداف السياسة العامة والأهداف التشغيلية، وما إذا كانت الضوابط كافية ومناسبة لتحقيق الأهداف المقصودة.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

مصادر المعلومات	المتطلبات/ حساب البيانات	التغطية	التوقيت الزمني
- وزارة المالية (المراجعة الداخلية) - محاسب عام - رؤساء وموظفي الشؤون المالية في وحدات الميزانية الرئيسية - هيئة الرقابة المالية لتثليث المعلومات	- قواعد وإجراءات موثقة بشأن التدقيق الداخلي - ركزت أدلة التدقيق الداخلي على تقييم كفاية وفعالية - يتم تطبيق دليل على معايير التدقيق الداخلي - إجراءات ضمان الجودة للمراجعة الداخلية - مقارنة وظائف التدقيق الفعلية والأنشطة مع المعايير المهنية	الحكومة	وقت التقييم

البعد 26-3. تنفيذ عمليات التدقيق الداخلي والإبلاغ

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	توجد برامج مراجعة سنوية. وتكتمل جميع عمليات المراجعة المبرمجة، كما يتضح من توزيع تقاريرها على الأطراف المعنية.
ب	توجد برامج مراجعة سنوية. ويتم الانتهاء من معظم عمليات المراجعة المبرمجة، كما يتضح من توزيع تقاريرها على الأطراف المعنية
ج	وتوجد برامج مراجعة سنوية. وقد أنجزت معظم عمليات مراجعة الحسابات المبرمجة، كما يتضح من توزيع تقاريرها على الأطراف المعنية.
د	الأداء أقل من المطلوب للحصول على درجة ج

ارشادات قياس البعد

1:3-26

- ويقيم هذا البعد أدلة محددة على وجود وظيفة فعالة للتدقيق الداخلي (أو رصد النظم) كما يتضح من إعداد برامج المراجعة السنوية وتنفيذها الفعلي بما في ذلك توافر تقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

2:3-26

- يتضمن تعبير "الأطراف المناسبة" الجهة الخاضعة للتدقيق وأية أطراف أخرى يطلب من المدققين الداخليين تقديم تقاريرهم، كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة، وما إلى ذلك. ويمكن أن تشمل هذه الأطراف وزارة المالية والجهاز الأعلى للرقابة المالية.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
السنة المالية الأخيرة المنجزة	الحكومة	أدلة مستندية عن برنامج سنوي للتدقيق الداخلي (مثل الخطة) وعمليات مراجعة داخلية للحسابات	- وزارة المالية (المراجعة الداخلية) - المحاسب العام - رؤساء وموظفي الشؤون المالية في وحدات الميزانية الرئيسية - هيئة الرقابة المالية لتشليث المعلومات

البعد 26-4. الاستجابة للمراجعة الداخلية

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	تقدم الإدارة استجابة كاملة لتوصيات مراجعة الحسابات لجميع الجهات التي خضعت للتدقيق في غضون اثني عشر شهرا من إعداد التقرير.
ب	تقدم الإدارة استجابة جزئية لتوصيات المراجعة بالنسبة لمعظم الجهات التي خضعت للتدقيق في غضون اثني عشر شهرا من إعداد التقرير.
ج	تقدم الإدارة استجابة جزئية لتوصيات مراجعة الحسابات بالنسبة لغالبية الجهات التي خضعت للتدقيق.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:4-26

- ويقيم هذا البعد مدى اتخاذ الإدارة إجراءات بشأن نتائج المراجعة الداخلية للحسابات.
- هذا أمر بالغ الأهمية لأن عدم اتخاذ إجراء بشأن النتائج يقوض الأساس المنطقي لوظيفة المراجعة الداخلية للحسابات.
- يعني الرد أن الإدارة تقدم تعليقات على توصيات مراجعي الحسابات وتتخذ الإجراءات المناسبة لتنفيذها عند الضرورة.
- وتثبت المراجعة الداخلية ما إذا كانت الاستجابة المقدمة مناسبة.

2:4-26

- ولأغراض هذا البعد، يعني "الرد" أن الإدارة قدمت تعليقات على توصيات مراجعي الحسابات واتخذت الإجراءات المناسبة لتنفيذها عند الضرورة.
- يتحقق التدقيق الداخلي إذا كانت الاستجابة المقدمة مناسبة، أي "كاملة".

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
تقارير المراجعة المستخدمة في التقييم يجب أن تصدر في السنوات المالية الثلاث الأخيرة	الحكومة	أدلة مستندية عن استجابة الإدارة لتوصيات المراجعة الداخلية للحسابات ومعلومات عن توقيت الاستجابة	- وزارة المالية (المراجعة الداخلية) - الحاسب العام - رؤساء وموظفي الشؤون المالية في وحدات الميزانية الرئيسية - هيئة الرقابة المالية - لتشليث المعلومات

الركيزة السادسة: المحاسبة والإبلاغ

- ويقيم هذا الركن مدى الاحتفاظ بسجلات دقيقة وموثوق بها، ويتم إنتاج المعلومات ونشرها في الأوقات المناسبة لتلبية احتياجات متخذي القرار والإدارة ومن يحتاج للإبلاغ.
- ويلزم تقديم معلومات مالية في الوقت المناسب وذات صلة وموثوق بها لدعم إدارة المالية العامة وعمليات إدارة الميزانية واتخاذ القرارات.
- الركيزة السادسة لها ثلاث أبعاد:
 - PI-27. سلامة البيانات المالية
 - PI-28. تقارير الميزانية في السنة.
 - PI 29 . التقارير المالية السنوية.

حول المؤشر

- ويقيم هذا المؤشر مدى التوفيق بين الحسابات البنكية للخزانة والحسابات المعلقة والحسابات المسبقة بانتظام وكيفية دعم العمليات القائمة لسلامة البيانات المالية.
- أنه يحتوي على الأبعاد الأربعة التالية ويستخدم طريقة M2 (المتوسط) لتجميع درجات البعد:

البعد 1-27. تسوية حساب البنك

البعد 2-27. الحسابات المعلقة

البعد 27.3. حسابات الدفع المقدم

البعد 27.4. منهجية سلامة البيانات المالية

التأثير على مخرجات الميزانية

- ويتطلب الإبلاغ الموثوق بالمعلومات المالية التحقق المستمر والتثبت من ممارسات تسجيل المحاسبين.
- وهذا جزء هام من الرقابة الداخلية وأساس للمعلومات الجيدة للإدارة والتقارير الخارجية التي تقوم عليها الانضباط المالي الكلي والتخصيص الاستراتيجي للموارد وكفاءة تقديم الخدمات.

إرشادات قياس المؤشر

1-27.

- ويغطي المؤشر ثلاثة أنواع حاسمة من التسوية: الحسابات المصرفية والحسابات المعلقة والحسابات المقدمة.
- كما يتضمن تقييم وظيفة مراقبة هامة لضمان دقة السجلات والتحقق منها بشكل مناسب.

البعد 27-1. تسوية حساب البنك

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	يتم إجراء التسويات البنكية لجميع الحسابات المصرفية الحكومية النشطة على الأقل أسبوعياً على المستويات الاجمالية والتفصيلية، وعادة في غضون أسبوع واحد من نهاية كل أسبوع.
ب	يتم إجراء تسوية مصرفية لجميع الحسابات المصرفية الحكومية النشطة على الأقل شهرياً، عادة في غضون 4 أسابيع من نهاية كل شهر.
ج	يتم إجراء التسويات البنكية لجميع الحسابات البنكية الحكومية النشطة على الأقل كل ثلاثة أشهر، وعادة ما يتم ذلك في غضون 8 أسابيع من نهاية كل ربع سنة.
د	الأداء اقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

27-1:1.

- يقيم هذا البعد مدى انتظام التسوية المصرفية. وينبغي إجراء مقارنات منتظمة وفي الوقت المناسب بين بيانات المعاملات المصرفية الحكومية (المركزية أو التجارية) ودفاتر النقدية الحكومية.
- ينبغي الإبلاغ عن نتائج المقارنات وينبغي اتخاذ إجراءات للتوفيق بين أي اختلافات. وهذه التسوية أساسية لسلامة السجلات المحاسبية والبيانات المالية.

27-1:2.

- ولهذا الغرض، تعني "الحسابات المصرفية الحكومية المركزية" الحسابات المصرفية لوحات الميزانية والوحدات الخارجة عن الميزانية.
- وفي هذا الصدد، قد يكون لدى بعض الوحدات الخارجة عن الميزانية إيرادات كبيرة من مصادرها تكون موارد حكومية فعالة يمكن استخدامها لأغراضها الخاصة. وينبغي لهذه الوكالات أن تجري تسويات مصرفية منتظمة.
- وبالمثل، وعلى الرغم من أن وزارة المالية قد لا تكون لديها القدرة على إجراء التسويات على الصناديق الاجتماعية، إلا أنها يجب أن يطلب منها إجراء تسويات منتظمة بنفسها، والتي يمكن تدقيقها من قبل المدقق و / أو وزارة المالية / وزارة الخط المعنية.

3:1-27

- المصالحة "تشمل تحديد جميع أوجه عدم التطابق ومقدارها (وطبيعتها) بين سجلات الحكومة للبيانات المحاسبية المحتفظ بها في دفاترها وبيانات الحساب المصرفي للحكومة التي تحتفظ بها البنوك.
- ويمكن أن تكون عملية التصفية اللاحقة عملية طويلة ، تقع خارج نطاق المعايير الزمنية المحددة في إطار هذا البعد في الوثيقة الإطارية.
- إن التسويات مطلوبة على الحسابات النشطة فقط، شريطة أن الحسابات غير النشطة كان يتم تسويتها حينما كانت نشطة.

4:1-27

- تعني المصالحة "على المستوى الكلي" أن الوضع النقدي الكلي للحكومة في جميع حساباتها يتم تسويتها مع السجلات المقابلة للبنك المركزي.

5:1-27

- وفي حين أن حساب الخزينة الموحد يسهل عملية التسوية، فإن حساب الخزينة الموحد غير مطلوب من أجل تسجيل الدرجة أعلى هذا المؤشر.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
وقت التقييم، الذي يغطي السنة المالية السابقة	الحكومة	-تواتر تسوية الحسابات المصرفية لإدارة الخزنة . -عدد الأيام من نهاية فترة التسوية حتى تاريخ التسوية التي تمت لحسابات إدارة الخزينة . -تواتر تسوية الحسابات المصرفية الحكومية التي لا تديرها الخزينة . -عدد الأيام من نهاية فترة التسوية حتى تاريخ التسوية للحسابات المصرفية الحكومية التي لا تديرها الخزينة	- وزارة المالية - المحاسب العام - الهيئة العليا للرقابة - البنك المركزي

البعد 27-2. الحسابات المعلقة

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	تتم تسوية الحسابات المعلقة على الأقل شهريا، في غضون شهر من نهاية كل شهر. يتم تصفية الحسابات المعلقة في الوقت المناسب ، في موعد أقصاه نهاية السنة المالية ما لم يكن هناك ما يبرر ذلك على النحو الواجب.
ب	تتم تسوية الحسابات المعلقة على الأقل كل ثلاثة أشهر في غضون شهرين من نهاية كل ربع سنة. يتم تصفية الحسابات المعلقة في الوقت المناسب، في موعد أقصاه نهاية السنة المالية ما لم يكن هناك ما يبرر ذلك على النحو الواجب.
ج	وتجري تسوية الحسابات المعلقة سنويا في غضون شهرين من نهاية السنة. يتم تصفية الحسابات المعلقة في الوقت المناسب، في موعد لا يتجاوز نهاية السنة المالية ما لم يكن مبررا حسب الأصول.
د	الأداء اقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:2-27

- هذا البعد يقيم مدى التشويق الحسابات، بما في ذلك التأمينات المختلفة / المطلوبات، يتم تسويتها على أساس منتظم وتصفياتها في الوقت المناسب.
- ويمكن أن يؤدي عدم تسوية الحسابات المعلقة إلى تشويه التقارير المالية وإتاحة الفرصة للسلوكيات الاحتيالية أو الفاسدة.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
وقت التقييم، الذي يغطي السنة المالية السابقة	الحكومة	- تواتر تسوية الحسابات المعلقة - عدد الأيام من نهاية فترة التسوية حتى تاريخ التسوية المنجزة للحسابات المعلقة	- وزارة المالية - المحاسب العام - الهيئة العليا للرقابة - البنك المركزي

البعد 27-3. حسابات الدفع المقدم

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	تتم تسوية الحسابات المقدمة على الأقل شهريا، في غضون شهر من نهاية كل شهر. يتم تصفية جميع الحسابات المقدمة في الوقت المناسب.
ب	تتم تسوية الحسابات المقدمة على الأقل كل ثلاثة أشهر في غضون شهرين من نهاية كل ربع سنة. يتم تصفية معظم الحسابات المقدمة في الوقت المناسب.
ج	وتجري تسوية الحسابات المقدمة سنويا في غضون شهرين من نهاية السنة. وكثيرا ما يتم تصفية الحسابات المقدمة مع التأخير.
د	الأداء اقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد.

1:3-27

- ويقيم هذا البعد مدى تسوية الحسابات المقدمة وتصفيته.
- المدفوعات المقدمة وتشمل السلف المدفوعة للموردين في إطار عقود المشتريات العامة، فضلا عن سلف السفر والسلف التشغيلية.
- وفي حالة عقود المشتريات العامة، تكون الجداول الزمنية للتصفية متوافقة مع الترتيبات التعاقدية.
- وستتبع عمليات التصفية الأخرى اللوائح الوطنية.

2:3-27

- وتشمل حالات التسجيل التشغيلي التحويلات للعمليات غير المركزة إلى الجهات اللامركزية والوحدات الخارجة عن الميزانية والهيئات ذات الميزانيات الملحقة والمؤسسات المستقلة للنفقات التي تم الاضطلاع بها نيابة عن ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية ورهنا بالمحاسبة التفصيلية وتقديم التقارير إلى ميزانية الحكومة ولكنها لا تعوق المنح / الإعانات.

3:3-27

- ولا يشمل هذا البعد عمليات التحويل الحكومية الدولية حتى وإن كان يمكن أن يطلق عليها اسم "السلف".
- ويجري تناول عمليات التحويل إلى الهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة في إطار مؤشر الأداء PI-7.

4:3-27

- معلومات كاملة ودقيقة وموثوق بها، وفي الوقت المناسب أمر ضروري لدعم نظام الضوابط الداخلية.
- ويتم إنتاج المعلومات ذات الصلة بتقييم هذا البعد من قبل العديد من نظم المعلومات، بما في ذلك الأشخاص والعمليات والبيانات وتكنولوجيا المعلومات.
- وتعالج هذه العناصر في إطار مؤشر PI-23 فيما يتعلق بالرواتب و PI-25 فيما يتعلق بالالتزامات ودفع المصروفات غير المتعلقة بالمرتبات.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

مصادر المعلومات	المتطلبات/ حساب البيانات	التغطية	التوقيت الزمني
- وزارة المالية - المحاسب العام - الهيئة العليا للرقابة - البنك المركزي	- طبعة الحسابات المقدمة - تواتر وتوقيت تسوية الحسابات المقدمة - التوقيت المناسب لتصفية الحسابات المقدمة	الحكومة	وقت التقييم، الذي يغطي السنة المالية السابقة

البعد 27-4. منهجية سلامة البيانات المالية.

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	يتم تقييد الوصول والتغييرات في السجلات وتسجيلها، والنتائج في مسار المراجعة. وهناك هيئة تنفيذية أو وحدة أو فريق مسؤول عن التحقق من سلامة البيانات المالية.
ب	يتم تقييد الوصول والتغييرات في السجلات وتسجيلها، والنتائج في مسار المراجعة.
ج	يتم تقييد وتسجيل الدخول إلى السجلات وتغييرها.
د	الأداء اقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

27-4: 1.

- ويقيم هذا البعد مدى دعم العمليات لتقديم المعلومات المالية ويركز على سلامة البيانات المعرفة على أنها دقة واكتمال البيانات (الانتوساي/IEC، المعيار الدولي، 2014).
- يتم تقييد الوصول والتغييرات في السجلات وتسجيلها، والنتائج في مسار المراجعة.
- ومع الاعتراف بأن العمليات الأخرى ضرورية أيضا لضمان سلامة البيانات، فإن هذا البعد يقيم جانبين رئيسيين: الوصول إلى المعلومات، بما في ذلك القراءة فقط، والتغييرات في السجلات عن طريق الإنشاء والتعديل؛ ووجود هيئة أو وحدة أو فريق مسؤول عن التحقق من سلامة البيانات.

- وتشكل مسارات التدقيق جانباً هاماً من جوانب سلامة البيانات لأنها تمكن المساءلة الفردية، وكشف التسلسل، وتحليل المشاكل.

2:4-27

- وتتيح مسارات التدقيق المساءلة الفردية، وكشف التسلسل وتحليل المشاكل.
- والمقصود من مسارات التدقيق الجيدة توفير معلومات عن من قام بالوصول إلى البيانات، الذين بدأوا المعاملة، والوقت من اليوم وتاريخ الدخول، ونوع الإدخال، وما هي حقول المعلومات التي يحتوي عليها، وما هي الملفات التي تم تحديثها.

3:4-27

- ويركز هذا البعد على سلامة البيانات المالية فقط.
- وقد توجد نظم منفصلة لأنواع أخرى من البيانات ويرتبط بها أو تتداخل مع نظم البيانات المالية مثل بيانات الأفراد وبيانات كشوف المرتبات (المرجع -PI-23) وبيانات المشتريات (المرجع -PI-24).
- وينبغي أن يكفل المقيمون قدر الإمكان ضمان تقييم نظم البيانات هذه بشكل منفصل في إطار المؤشرات ذات الصلة، وإبراز التداخلات المحتملة حيثما يكون هذا الفصل غير عملي.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
وقت التقييم، الذي يغطي السنة المالية السابقة	ميزانية الحكومة	- أدلة مستندية على القواعد أو اللوائح أو الإجراءات الوصول إلى وتسجيل التغييرات في السجلات - دليل على وجود وحدة مسؤولة عن التحقق من سلامة البيانات المالية	- إدارة الميزانية - إدارة الحسابات - هيئة الرقابة - المراجعة الداخلية

PI-28. تقارير الميزانية في السنة.

حول المؤشر

- يقيم هذا المؤشر مدى شمولية ودقة وتوقيت المعلومات المتعلقة بتنفيذ الميزانية.
- ويجب أن تكون تقارير الميزانية في السنة متسقة مع تغطية الميزانية والتصنيفات للسماح برصد أداء الميزانية، وعند الاقتضاء، استخدام التدابير التصحيحية في الوقت المناسب.
- يحتوي هذا المؤشر الأبعاد الثلاثة التالية ويستخدم أسلوب (WL) (الحلقة الأضعف) لتجميع درجات البعد:
 - البعد 1-28. تغطية التقارير وقابليتها للمقارنة
 - البعد 2-28. توقيت تقارير الميزانية في السنة
 - البعد 3-28. دقة تقارير الميزانية في السنة

التأثير على مخرجات الميزانية

- ويلزم تقديم معلومات عن تنفيذ الميزانية تشمل بيانات الإيرادات والنفقات لتسهيل مراقبة الأداء، وعند الاقتضاء، للمساعدة في تحديد الإجراءات اللازمة للحفاظ على أو تعديل مخرجات الميزانية المقررة.
- ويعد الإبلاغ المنتظم جزءاً من نظام فعال للمراقبة ونظام الرقابة لضمان تنفيذ الميزانيات على النحو المنشود، كما يتم إبراز الانحرافات عن الخطط ، إن وجدت، لكي ينظر فيها صانعو القرار في تعديل تنفيذ الميزانية لتحقيق الأهداف بشكل أفضل وتحقيق النتائج المرجوة.

إرشادات قياس المؤشر

1-28.

- ويركز هذا المؤشر على إعداد تقارير شاملة عن تنفيذ الميزانية للاستخدام الداخلي للحكومة، أي أنها تقدم لمحة عامة عن التنفيذ ودعم قرارات الإدارة المستتيرة.
- ولن تفي المعلومات المتاحة في تقارير منفصلة من جهات الميزانية بمتطلبات هذا المؤشر إلا بقدر اكتمال هذه المعلومات ويمكن توحيدها لتقديم نظرة عامة كاملة.

2-28.

• ولأغراض تسجيل هذا المؤشر، ينبغي دراسة نفس أنواع التقارير في كل بعد من أبعاد هذا المؤشر.

• ومن ثم سيجري تقييم التوقيت والدقة والتغطية وقابلية المقارنة لنفس مجموعة التقارير.

28-3.

• وفيما يتعلق بالإشارة إلى المرجعية لهذا المؤشر مع مؤشرات أخرى ، لاحظ أن PI-28 يدعو إلى معلومات عن الالتزامات والمدفوعات.

• ولا تتطلب معلومات عن المتأخرات (PI-22) - تتطلب المعلومات المتعلقة بالتأخرات، على وجه الخصوص، تسجيل الفواتير غير المدفوعة التي يستحق دفعها، وهي خطوة لا تغطيها معلومات الالتزام ولا بسجلات الدفع - أو تناول النشر للجمهور في تقارير الميزانية في السنة (PI-9).

البعد 28-1. تغطية التقارير وقابليتها للمقارنة

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	تتيح تغطية البيانات وتصنيفها مقارنة مباشرة بالميزانية الأصلية. وتشمل المعلومات جميع بنود تقديرات الميزانية. وتدرج في التقارير النفقات التي تتم من عمليات نقل إلى وحدات غير مركزية داخل الحكومة المركزية.
ب	تتيح تغطية البيانات وتصنيفها مقارنة مباشرة بالميزانية الأصلية مع التجميع الجزئي. وتدرج في التقارير النفقات التي تتم من عمليات نقل إلى وحدات غير مركزية داخل الحكومة المركزية.
ج	تتيح تغطية البيانات وتصنيفها مقارنة مباشرة بالميزانية الأصلية للجهات الإدارية الرئيسية.
د	الأداء اقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد.

1-1:28

- يقيم هذا البعد مدى تقديم المعلومات في التقارير في السنة وفي شكل يسهل مقارنته بالميزانية الأصلية (أي بنفس التغطية وأساس المحاسبة والعرض).
- وسيتوقف تقسيم المسؤولية بين وزارة المالية والوزارات التنفيذية في إعداد التقارير على نوع نظام المحاسبة والدفع (قيد التشغيل، أو غير مركزي ، أو منقول).
- ويتفاوت دور وزارة المالية في كل حالة بين:
 - الاستحواذ المركزي على معاملات وحدة الميزانية ومعالجتها جنباً إلى جنب مع إنتاج وتوزيع أنواع مختلفة من وحدة ميزانية معينة وتقارير مجمعة وموحدة؛
 - إنتاج ونشر تقارير من وحدة ميزانية معينة وتقارير مجمعة وموحدة استناداً إلى وحدة الميزانية التي ستحوذ على معالجة المعاملات؛
 - تجميع / توحيد التقارير المقدمة من وحدات الميزانية (وعند الاقتضاء، من الوحدات غير المركزية) من سجلاتها المحاسبية.

2:1-28

- أما الإشارة إلى الوحدات غير المركزية في الحكومة المركزية فتكون لأن بعض الحكومات تنفذ حصصاً كبيرة من خدماتها وما يتصل بها من نفقات من خلال إدارات محلية غير مركزية أو وحدات خارجة عن الميزانية.
- وإذا لم تدرج في تقارير تنفيذ الميزانية سوى التحويلات إلى الجهات وليس النفقات الفعلية لهذه الجهات، فإن هذه التقارير لن تعطي صورة حقيقية ومفيدة للتقدم لحالة تنفيذ الميزانية.

3:1-28

- يجب أن تتضمن المعلومات جميع بنود الميزانية الأصلية.
- وهذا يعني أنه في التقارير السنوية يجب أن تقدم على نفس المستوى من التفصيل مثل الميزانية.
- ويمكن تقديم عدد قليل من البنود على مستوى إجمالي أكثر من الميزانية، شريطة أن يمثل مبلغها أقل من 10 في المائة من مجموع النفقات.

28-1:4.

- التجميع الجزئي يعني أي حالة بين درجة المتطلب أ وعرض تقتصر على المستويات الإدارية الرئيسية.
- وقد يكون هناك أي مستوى من التصنيف بين هذين العرضين أو عرض تفصيلي لنسبة 80 في المائة من نفقات الميزانية وأي عرض تجميعي أكثر من ميزانية البنود المتبقية.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
السنة المالية الأخيرة المنجزة	ميزانية الحكومة	تقارير تنفيذ الموازنة مقارنة بالميزانيات المعتمدة، بما في ذلك التحويلات وأنشطة الوحدات غير المركزية.	محاسب عام مؤيد من قبل الجهاز الرقابي أو التدقيق الداخلي وزارة الخزانة أو وزارة المالية

البعد 28-2. توقيت تقارير الميزانية في السنة

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	يتم إعداد تقارير تنفيذ الميزانية شهريا، ويتم إصدارها في غضون أسبوعين من نهاية كل شهر.
ب	يتم إعداد تقارير تنفيذ الميزانية كل ثلاثة أشهر، ويتم إصدارها في غضون أربعة أسابيع من نهاية كل ربع سنة.
ج	يتم إعداد تقارير تنفيذ الميزانية بشكل ربع سنوي (ربما باستثناء الربع الأول)، ويتم إصدارها في غضون 8 أسابيع من نهاية كل ربع سنة.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:2-28

- ويقيم هذا البعد ما إذا كانت هذه المعلومات تقدم في الوقت المناسب وأن يرافقها تحليل وتعليق على تنفيذ الميزانية.

2:2-28

- وتعتمد درجتي ألف وباء وجيم على التقارير التي يجري إعدادها وتوزيعها بالفعل على المسؤولين عن تنفيذ الميزانية، وليس مجرد إمكانية الحصول عليها من نظام المعلومات الآلي.
- وإذا ثبت أن المسؤولين عن تنفيذ الميزانية هم أنفسهم يستطيعون الوصول إلى نظم المعلومات الآلية وتوليد التقارير بشكل روتيني، فإن ذلك يعد أيضا على النحو الذي تم إعداده.

3:2-28

- ويركز هذا البعد على إعداد تقارير شاملة عن تنفيذ الميزانية للاستخدام الداخلي للحكومة، أي تقديم لمحة عامة عن التنفيذ ودعم قرارات الإدارة المستتيرة.
- وسواء استخدمت المعلومات فعليا، أو استخدمت بشكل صحيح، خارج نطاق هذا المؤشر.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/محاسبة البيانات	مصادر المعلومات
السنة المالية الأخيرة المنجزة	ميزانية الحكومة	تواتر تقارير تنفيذ الميزانية في السنة عدد الأيام التي تلي انتهاء الفترة التي ينشر فيها تقرير الميزانية داخل الحكومة توفر التقارير أو القدرة على توليد التقارير	المحاسب العام المؤيد من الهيئة العليا للرقابة أو المراجعة الداخلية وزارة الخزانة أو وزارة المالية

البعد 3-28. دقة تقارير الميزانية في السنة

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	لا توجد مخاوف مادية بشأن دقة البيانات. ويتم تقديم تحليل لتنفيذ الميزانية من خلال استخدام تصنيفات الميزانية. وتغطي المعلومات المتعلقة بالإنفاق في مرحلتى الالتزام والدفع.
ب	قد تكون هناك مخاوف بشأن دقة البيانات. ويتم إبراز قضايا البيانات في التقرير والبيانات متسقة ومفيدة لتحليل تنفيذ الميزانية. ويقدم تحليل لتنفيذ الميزانية على أساس نصف سنوي على الأقل. يتم تسجيل النفقات على الأقل في مرحلة الدفع.
ج	قد تكون هناك مخاوف بشأن دقة البيانات. البيانات مفيدة لتحليل تنفيذ الميزانية. يتم تسجيل النفقات على الأقل في مرحلة الدفع.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

3-28: 1.

- وقيم هذا البعد دقة المعلومات المقدمة، بما في ذلك ما إذا كان يتم توفير النفقات لكل من الالتزام ومرحلة الدفع.
- وهذا أمر مهم لرصد تنفيذ الميزانية واستخدام الأموال المصدرة.
- وينبغي أيضا إدراج النفقات من التحويلات إلى الوحدات غير المركزية داخل الحكومة المركزية.

3-28: 2.

- وينبغي أن يصف المقيمون طبيعة وشمول التحليل الوارد في تقارير التنفيذ، وكذلك المسائل المثارة بشأن دقة البيانات مع الإشارة المرجعية إلى PI-27.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/حساب البيانات	مصادر المعلومات
السنة المالية الأخيرة المنجزة	ميزانية الحكومة	تقارير تنفيذ الميزانية بما في ذلك تفاصيل كيفية تجميع التقارير تحديد المعلومات المتعلقة بالمدفوعات والالتزامات في التقارير معلومات عن الشقيحات والتسويات التي أجريت بعد الانتهاء من إعداد التقارير	المحاسب العام مؤيد من الهيئة العليا للرقابة أو المراجعة الداخلية

حول المؤشر

- ويقيم هذا المؤشر مدى اكتمال البيانات المالية السنوية، وفي الوقت المناسب، وبما يتسق مع المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة عموماً.
- وهذا أمر حاسم للمساءلة والشفافية في نظام إدارة الشؤون المالية العامة. أنه يحتوي على الأبعاد الثلاثة التالية ويستخدم الأسلوب M1 (الحلقة الأضعف) لتجميع درجات البعد:

- البعد 1-29 اكتمال التقارير المالية السنوية
- البعد 2-29 تقديم التقارير للمراجعة الخارجية
- البعد 3-29 المعايير المحاسبية

التأثير على مخرجات الميزانية

- وتعد التقارير المالية السنوية للحكومة المركزية في الميزانية أمراً بالغ الأهمية للمساءلة والشفافية في نظام إدارة المالية العامة.
- وتدعم هذه التقارير الحكومات في تحقيق الانضباط المالي الكلي وضمان تخصيص الموارد للأولويات الاستراتيجية.
- وهي توفر تسجيلاً لكيفية الحصول على الموارد واستخدامها، كأساس للمقارنة بالخطط والمساءلة فيما يتعلق باستخدام الموارد.
- كما توفر البيانات المستمدة من التقارير المالية السنوية مدخلاً حيويًا في تقييم كفاءة تقديم الخدمات.

إرشادات قياس المؤشر

1-29.

- في حين بعض الدول لديها معاييرها الخاصة في القطاع العام التقارير المالية، التي وضعتها الحكومة أو هيئة أخرى معتمدة، في كثير من الحالات، يتم تطبيق معايير المحاسبة الوطنية للقطاع الخاص، والمعايير الإقليمية، أو المعايير الدولية مثل معايير المحاسبة الدولية.
- وعلى أية حال، ينبغي أن تكون النتيجة مجموعة من التقارير المالية الكاملة والمتسقة مع المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة عموماً.
- ولأغراض هذا المؤشر، يمكن اعتبار البيانات المالية السنوية أو تقارير تنفيذ الموازنة التي تصدرها الحكومة تقارير مالية وتستخدم لتسجيل النقاط.

البعد 1-29 اكتمال التقارير المالية السنوية

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	تعد التقارير المالية للحكومات المركزية للميزانية سنوياً، وهي قابلة للمقارنة مع الميزانية المعتمدة. وهي تحتوي على معلومات كاملة عن الإيرادات والنفقات والأصول المالية والمادية والخصوم والضمانات والالتزامات الطويلة الأجل، وتدعمها قائمة التدفقات النقدية المتسقة.
ب	تعد التقارير المالية للحكومات المركزية للميزانية سنوياً، وهي قابلة للمقارنة مع الميزانية المعتمدة. وهي تتضمن معلومات عن الإيرادات والنفقات والأصول المالية والمطلوبات المالية والضمانات والالتزامات الطويلة الأجل على الأقل.
ج	وتعد التقارير المالية للحكومات المركزية للميزانية سنوياً، وهي قابلة للمقارنة مع الميزانية المعتمدة. وهي تتضمن معلومات عن الإيرادات والنفقات والأرصدة النقدية.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:1-29

- ويقيم هذا البعد اكتمال التقارير المالية.
- وينبغي أن تتضمن التقارير المالية السنوية تحليلاً يوفر مقارنة للنتيجة مع الميزانية الحكومية الأولية.
- وينبغي أن تتضمن التقارير المالية معلومات كاملة عن الإيرادات والنفقات والأصول (10) ، والخصوم، والضمانات، والالتزامات الطويلة الأجل.
- ويمكن إدراج هذه المعلومات في التقارير المالية في نظام نقدي معدل أو نظام قائم على أساس الاستحقاق، أو تقديمها عن طريق مذكرات أو تقارير مخصصة، كما يحدث غالباً في نظام قائم على النقد.
- وتتوقف فائدة التقارير على ما إذا كانت قد جمعت بعد إزالة أي حسابات معلقة وبعد التسوية المسبقة والحسابات المصرفية، على النحو الوارد في PI-27.

2:1-29

- ويمكن النظر في تقارير وحدات الميزانية لهذا البعد شريطة أن تكون المقارنة مع الميزانية المعتمدة ممكنة (أي في التفاصيل و 90 في المائة على الأقل من نفقات ميزانية الحكومة) وتحتوي على المعلومات المطلوبة.

3:1-29

- وفي بعض البلدان، يتجاوز التوحيد ميزانية الحكومة المركزية ، ولكن هذا لن ينتقص من تصنيف الأداء حتى لو لم يكن هناك تقرير منفصل عن الحكومة المركزية للميزانية فقط.
- وثمة مسألة هامة هي قابلية التقرير للمقارنة مع الميزانية المعتمدة.
- وإذا كانت المعلومات الواردة في تقرير الحكومة المركزية لا تسمح بإجراء مثل هذه المقارنة، فإنها لا تستوفي متطلبات الدرجة ج.

4: 1-29

- 'حساب الإدارة'، 'الحساب الإداري' و 'الحساب العام للإدارات المالية'. أسماء وأشكال للتقارير المالية تعتمد على ما تستخدمه الدول منها.
- ولكي تعتبر هذه التقارير تقريراً مالياً لهذا البعد، يجب أن تستوفي متطلبات القابلية للمقارنة والتغطية لمجموعة البيانات المطلوبة لكل درجة.

29-1:5.

- في تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية، قد يرغب المقيمون لإعداد جدول الذي يزود بتفاصيل للتقارير المالية للميزانية المركزية (انظر الجدول 29-2 أدناه) للمساعدة في تسجيل درجات البعد 29.1 و 29.2.
- 10 يتطلب التصنيف "أ" معلومات كاملة عن الأصول المالية بينما التي تتطلب فيها الدرجة "ب" معلومات فقط عن الأصول المالية. وترد في الجدول 12-2 تحت قائمة PI 12-2 أعلاه قائمة بالأصول الملموسة.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

مصادر المعلومات	المطلوبات/حساب البيانات	التغطية	التوقيت الزمني
المحاسب العام مؤيد من الهيئة العليا للرقابة	التقارير المالية السنوية مقارنة بالميزانية المعتمدة	ميزانية الحكومة	آخر ميزانية سنة مالية منجزة

البعد 29-2 تقديم التقارير للمراجعة الخارجية

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	وتقدم التقارير المالية للحكومة المركزية المالية للمراجعة في غضون 3 أشهر من نهاية السنة المالية.
ب	وتقدم التقارير المالية للحكومة المركزية المالية للمراجعة في غضون 6 أشهر من نهاية السنة المالية.
ج	وتقدم التقارير المالية للحكومة المركزية المالية للمراجعة في غضون 9 أشهر من نهاية السنة المالية.
د	الأداء أقل متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:2-29

- ويقيم هذا البعد توقيت تقديم تقارير مالية متفق عليها في نهاية السنة للمراجعة الخارجية للحسابات.
- وفي بعض النظم، الوزارات الفردية والإدارات والوحدات غير المركزية والجهات العامة الأخرى ضمن الحكومة المركزية تصدر التقارير التي بالتالي تدمج بواسطة وزارة المالية.
- والتاريخ الفعلي لتقديم التقارير هو التاريخ الذي يعتبر فيه المراجع الخارجي للحسابات التقرير كاملا ومتاحا للمراجعة.

2:2-29

- وفقا لقوانين أو قواعد محددة ، يتم إجراء التدقيق الخارجي من قبل مدقق خارجي مستقل عن الكيان الذي يتم تدقيقه.
- ويعتمد مستخدمو المعلومات المالية للجهة التي يتم التدقيق عليها - مثل البرلمانات والجهات الحكومية وعامة الجمهور - على المدقق الخارجي لتقديم تقرير مراجعة مستقل وغير متحيز ولضمان تقديم تقارير دقيقة وخالية من الأخطاء المادية.

3:2-29

- إذا تم الانتهاء من التقرير المالي للحكومة ولكن لم يتم تقديمه إلى مراجع خارجي، فإن النتيجة لهذا البعد هي د.

4:2-29

- ولكي ينظر إلى التقرير على أنه تقرير مالي، يجب أن يتضمن على الأقل معلومات عن النفقات والإيرادات والأرصدة النقدية وأن يكون قابلا للمقارنة مع الميزانية.

5:2-29

- يمكن أن يفي تقديم تقارير وحدات ميزانية الحكومة بالمعايير إذا كان محتواها متوافقا (انظر 29.2.4) ، وهي تغطي جميع أنشطة ميزانية الحكومة (أي 90٪ على الأقل من الانفاق) .

6:2-29

- وينبغي قياس أي تأخير في تقديم التقارير المالية لمراجعة الحسابات باستخدام آخر تقرير مالي سنوي مقدم للمراجعة.

• ومع ذلك، إذا ثبت وقت إجراء التقييم أن أكثر من تسعة أشهر قد انقضت منذ نهاية السنة المالية الماضية، ولم يقدم التقرير المالي عن تلك السنة حتى الآن للمراجعة، فإن النتيجة هي أيضا د.

• وإذا رفض المدقق النسخة الأولية من التقرير، أو إذا طلب مراجع الحسابات معلومات إضافية قبل قبوله، فإن ذلك سيمدد الإطار الزمني (بما يتفق مع PI-30).

• وينبغي قياس الوقت من نهاية السنة المالية إلى تاريخ تقديم تقرير مقبول إلى المدقق.

29-2:7.

• المدقق الخارجي لهذا البعد لا يجب أن يكون مؤسسة التدقيق العليا (ديوان الحاسبة). وتغطي الوثيقة PI-30 المراجعة الخارجية نفسها.

29-2:8.

• وفي تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية، قد يرغب المقيمون في إعداد جدول يقدم تفاصيل عن التقارير المالية لميزانية الحكومة (انظر الجدول 29.1 أدناه) للمساعدة في تسجيل الأبعاد 29.1 و 29.2.

جدول 29.1 التقرير المالي لميزانية الحكومة

قائمة تسوية التدفقات النقدية السنة المالية	محتويات التقرير المالي السنوي السنة المالية ...			تاريخ التقرير المالي (11)	التقرير المالي
	الضمانات والالتزامات طويلة الأجل	الأصول المالية وغير المالية والالتزامات	النفقات والإيرادات على مستوى التصنيف الاقتصادي		

(11) قد يكون هذا التقرير المالي الموحد أو قائمة بالتقارير المالية من جميع وحدات ميزانية الحكومة الفردية

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات / حساب البيانات	مصادر المعلومات
آخر تقرير مالي سنوي مقدم للمراجعة	ميزانية الحكومة	عدد الأيام التالية لنهاية السنة المالية التي قدم عنها التقرير للمراجعة الخارجية أثناء السنة المالية الأخيرة	المحاسب العام مؤيد من الهيئة العليا للرقابة

البعد 29-3. المعايير المحاسبية

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	إن المعايير المحاسبية المطبقة على جميع التقارير المالية تتفق مع المعايير الدولية. وقد أدرجت معظم المعايير الدولية في المعايير الوطنية. وقد تم الكشف عن الاختلافات بين المعايير الدولية والوطنية وأوضح أي ثغرات. وقد تم الإفصاح عن المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية السنوية في الملاحظات على التقارير.
ب	وتتفق المعايير المحاسبية المطبقة على جميع التقارير المالية مع الإطار القانوني للبلد. وقد أدرجت غالبية المعايير الدولية في المعايير الوطنية. وقد تم الكشف عن الاختلافات بين المعايير الدولية والوطنية وأوضح أي ثغرات. يتم الإفصاح عن المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية السنوية.
ج	وتتفق المعايير المحاسبية المطبقة على جميع التقارير المالية مع الإطار القانوني للدولة وتكفل اتساق التقارير مع مرور الوقت.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:3-29

- وقيم هذا البعد مدى فهم التقارير المالية السنوية للمستفيدين المقصودين والمساهمة في المساءلة والشفافية.
- ويتطلب ذلك أن يكون أساس تسجيل عمليات الحكومة والمبادئ المحاسبية والمعايير الوطنية شفافاً.
- وتتطلب الدرجات الأعلى أن تكون المعايير المستخدمة للمحاسبة متسقة مع المعايير الدولية المعترف بها مثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- وفيما يتعلق بالنقاط "ألف" و "باء"، ينبغي أن يشرح تقرير التقييم منهجية المعايير الدولية التي استخدمت، وحيثما يتم الكشف عن المعلومات المتعلقة بالامتثال لتلك المعايير.

2:3-29

- وتعني جميع التقارير المالية أن التقارير المالية يجب أن تغطي ما لا يقل عن 90٪ من نفقات ميزانية الحكومة.
- ولتقييم "معظم المعايير الدولية" و "غالبية المعايير الدولية"، ينبغي للمقيمين أن يقارنوا بين عدد المعايير التي أدرجت في المعايير الوطنية مع العدد الإجمالي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

3:3-29

- وفيما يتعلق بالبيانات المالية السنوية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للنظم القائمة على النقد، فإن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تقتضي تحديداً إدراج معلومات مالية عن المشاريع الممولة من الخارج.
- ويعتبر هذا التمويل بمثابة مدفوعات من قبل الحكومة ومتزامنة مع المبالغ المستلمة من المنح أو القروض.
- وعادة ما تسيطر عليها الحكومة، لأن المدفوعات لا يمكن أن تتم إلا بطلب من الحكومة. وإذا استبعدت الحكومة بشكل شفاف هذه النفقات من البيانات السنوية، فإنها لا تمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المطلوبات / وحساب البيانات	مصادر المعلومات
التقرير المالي لآخر سنوات مالية	ميزانية الحكومة	دليل على استخدام المعايير المحاسبية وتطبيقها؛ يتم توضيح أي فجوات بين المعايير والمعايير المحاسبية الدولية ملاحظات عن التقارير المالية المتعلقة بالمعايير المطبقة	المحاسب العام مؤيد من الهيئة العليا للرقابة

الركيزة السابعة: الفحص الخارجي والتدقيق

- وتقيم هذه الركيزة ما إذا كانت المالية العامة تستعرض بشكل مستقل ، وأن هناك متابعة خارجية لتنفيذ التوصيات التي تحتاج إلى تحسين من جانب السلطة التنفيذية.
- وتعتبر المراجعة الخارجية الفعالة والفحص من قبل السلطة التشريعية عوامل تمكينه لقيام السلطة التنفيذية للحكومة بمراعاة سياساتها المالية والإنفاقية وتنفيذها.
- وللركيزة السابعة مؤشران:
- PI-30. المراجعة الخارجية
- PI-31. الفحص التشريعي لتقارير المراجعة .

حول المؤشر

- ويتناول هذا المؤشر خصائص المراجعة الخارجية للحسابات.
- أنه يحتوي على الأبعاد الأربعة التالية ويستخدم الأسلوب M1 (الحلقة الأضعف) لتجميع درجات البعد:
 - البعد 1-30 تغطية المراجعة والمعايير
 - البعد 2-30 تقديم تقارير مراجعة الحسابات إلى السلطة التشريعية
 - البعد 3-30 متابعة المراجعة الخارجية
 - البعد 4-30 استقلالية مؤسسة التدقيق العليا (ديوان المحاسبة)

التأثير على مخرجات الميزانية

- وتعتبر المراجعة الخارجية الموثوقة والواسعة شرطا أساسيا لضمان المساءلة وإيجاد الشفافية في استخدام الأموال العامة.
- وتوفر مثل هذه المراجعة ضمانات بأن المعلومات الواردة في التقارير المالية دقيقة ولا تحتوي على أخطاء جوهرية من شأنها أن تؤثر على تفسير التقارير.
- وهذا يساعد على ضمان نتائج الميزانية من خلال إعطاء أصحاب المصلحة صورة دقيقة عن النتائج المالية.

إرشادات قياس المؤشر

1-30.

- وتركز الأبعاد الثلاثة الأولى لهذا المؤشر على مراجعة التقارير المالية السنوية للحكومة.
- ولا يأخذ المؤشر في الاعتبار التقارير أو التحليلات أو التقييمات الأخرى التي قد يقوم بها المراجع الخارجي.
- ومن المتوقع أيضا إدراج بعض جوانب مراجعة الأداء من وظيفة مراجعة الحسابات، ولكن هذا يغطيه البعد 4-8.

البعد 30-1. تغطية التدقيق والمعايير

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	تم مراجعة التقارير المالية بما في ذلك الإيرادات والمصروفات والأصول والخصوم لجميع الجهات الحكومية باستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو معايير رقابة وطنية متسقة خلال السنوات المالية الثلاثة الأخيرة. وأبرزت عمليات المراجعة أي مسائل مادية ذات صلة وشاملة ومراقبة مخاطر.
ب	تم تدقيقها التقارير المالية من الجهات الحكومية التي تمثل معظم مجموع النفقات والإيرادات باستخدام المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة . أو معايير المراجعة الوطنية خلال السنوات المالية الثلاث الأخيرة المنجزة. وأبرزت عمليات المراجعة أي مسائل مادية ذات صلة وشاملة ومراقبة مخاطر.
ج	تم تدقيق التقارير المالية للجهات الحكومية المركزية التي تمثل غالبية النفقات والإيرادات، وذلك باستخدام المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أو المعايير الوطنية لمراجعة الحسابات خلال السنوات المالية الثلاث الأخيرة المنجزة.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

30-1:1.

- وقيم هذا البعد العناصر الرئيسية للمراجعة الخارجية من حيث نطاق وتغطية المراجعة، فضلا عن الالتزام بمعايير مراجعة الحسابات.
- ويشير نطاق مراجعة الحسابات إلى الجهات ومصادر الأموال التي خضعت للتدقيق (12) في أي سنة بعينها، وينبغي أن تشمل الأموال الخارجة عن الميزانية وأموال الضمان الاجتماعي، أي التقارير المالية التي يغطيها ال مؤشر 6.3-PI.

(12) أي في إطار تنفيذ خطة المراجعة الشاملة للمخاطر التي يقوم بها المراجع الخارجي للحسابات في سنة معينة، بصرف النظر عما إذا كانت أو لا تتطلب الخطة القيام بأعمال مراجعة فنية على هذه الجهة / التمويل ..

- وقد لا تخضع هذه الأخيرة للتدقيق من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية (أنتوساي) ، لأن استخدام مؤسسات التدقيق الأخرى قد يكون متوقعا.
- وحيشما تكون قدرات الأجهزة العليا للرقابة محدودة، يمكن أن يقوم جهاز الرقابة العليا بتخطيط برنامج التدقيق بما يتماشى مع التزامات المراجعة القانونية على أساس متعدد السنوات من أجل ضمان تغطية الجهات والوظائف ذات الأولوية العالية أو المعرضة للمخاطر بشكل منتظم، في حين أن الجهات والوظائف الأخرى قد تكون أقل تواترا.
- وينبغي أن تغطي أعمال المراجعة مجموع الإيرادات والنفقات والأصول والخصوم، بغض النظر عما إذا كانت هذه التقارير ترد في التقارير المالية (انظر PI-29 / 13).

2.1-30

- الالتزام بمعايير التدقيق، مثل المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (ISSAI) والمعايير IFAC / IAASB التدقيق الدولية (14) (ISA)، وينبغي أن يضمن التركيز على القضايا الهامة والشاملة الإدارة المالية العامة في التقارير، وكذلك تجري المالية و بما في ذلك إبداء الرأي بشأن البيانات المالية، وانتظام المعاملات وملاءمتها، وأداء نظم الرقابة الداخلية والمشتريات.

(13) يشير إطار عام 2016 بشكل غير صحيح إلى بي-28.

(14) تستند المعايير الدولية للأجهزة الرقابية على المراجعة المالية إلى المعايير الدولية للتدقيق المناظرة التي توجه عملية تدقيق البيانات المالية بما في ذلك متطلبات التدقيق ذات الصلة مثل مراجعة القوانين واللوائح في تدقيق البيانات المالية.

- وعلى الجهاز الأعلى للرقابة المالية أن ينفذ نظاما لضمان الجودة لتقييم ما إذا كانت عمليات مراجعة الحسابات تلتزم بمعايير التدقيق المعتمدة.
- وعادة ما تكون هذه المراجعات داخلية للهيئة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، على الرغم من أنها مستقلة عن تلك التي تقوم بعمليات التدقيق، ولكن الهيئات الخارجية قد تلعب أيضا دورا في العملية، على سبيل المثال، من خلال استعراض النظراء أو عن طريق هيئة تنظيمية مهنية. وينبغي أن تكون التقارير المستقلة لمراجعة ضمان الجودة المصدر الرئيسي لتقييم ما إذا كانت معايير مراجعة الحسابات تتم التقييد بها عموما.
- وينبغي أن تكون التقارير المستقلة لمراجعة ضمان الجودة المصدر الرئيسي لتقييم ما إذا كانت معايير مراجعة الحسابات تتم التقييد بها عموما.

3-1: 30

- ويطبق هذا البعد في حالة مراجعة التقارير المالية من قبل الأجهزة العليا للرقابة القضائية (أنظمة المحاكم).
- وفي الحالة الراهنة لتطوير بيئات الميزانية والمحاسبة في البلدان التي جرى تقييمها ، غالبا ما تشير تقارير الإنفاق العام والمساءلة المالية إلى الحساب العام للإدارات المالية ، التقرير المالي و "تقرير التنفيذ عن قانون الميزانية" والإعلان العام للامتثال لتنفيذ تقرير التدقيق.
- ويقيم هذا البعد أن مراجعة التقارير المالية أعدت بواسطة الجهاز الأعلى للرقابة المالية:
 - ويضمن تغطية معينة، سواء من حيث المحتوى (أو على الأقل بالنسبة للنتائج الخاصة بالدرجة ب ، ج الإيرادات والنفقات)، والجانب المادي (والأهمية النسبية للإيرادات والنفقات)
 - والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
 - يسلط الضوء على المشاكل الكبيرة .

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/ حساب البيانات	مصادر المعلومات
الثلاث سنوات المالية الأخيرة المنجزة	الحكومة	النسبة المئوية لجميع الجهات الحكومية ، بما في ذلك الوحدات الخارجة عن الميزانية وصناديق الضمان الاجتماعي (حسب قيمة الإنفاق)، التي جرى تدقيقها خلال الفترة	الجهاز الأعلى للرقابة المالية، الذي تدعمه لجنة الحسابات العامة ومجموعات المصالح المدنية

البعد 2-30 تقديم تقارير مراجعة الحسابات إلى السلطة التشريعية

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	وقدمت تقارير مراجعة الحسابات إلى السلطة التشريعية (15) في خلال ثلاثة أشهر من استلام مكتب مراجعة الحسابات التقارير المالية عن الثلاث سنوات مالية الأخيرة المنجزة.
ب	وقد قدمت تقارير مراجعة الحسابات إلى لسلطة التشريعية في غضون ستة أشهر من استلام مكتب مراجعة الحسابات التقارير المالية للسنوات المالية الثلاث الأخيرة المنجزة.
ج	وقدمت تقارير مراجعة الحسابات إلى السلطة التشريعية خلال تسعة أشهر من استلام مكتب مراجعة الحسابات التقارير المالية خلال السنوات المالية الثلاث الأخيرة.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

(15) أو هيئة أخرى مسئولة عن إدارة المالية العامة

إرشادات قياس البعد

1:2-30

- ويقيم هذا البعد التوقيت الزمني لتقديم تقرير (تقارير) مراجعة الحسابات بشأن تنفيذ الميزانية إلى السلطة التشريعية، أو الجهات التي تتولى إدارة الجهة الخاضعة للتدقيق ، كعنصر رئيسي في مساءلة السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية والجمهور .
- ويفترض هذا البعد التأخير في تقديم تقارير مراجعة الحسابات التي يتعين قياسها من نهاية الفترة المشمولة في حالة عدم وجود مراجعة مالية للتقرير أو من تاريخ استلام المراجع الخارجي التقارير المالية غير المدققة ذات الصلة عند إجراء مراجعة مالية .
- وحيثما يتم إعداد تقارير مراجعة الحسابات بشكل منفصل على وحدات مختلفة من الحكومة ، يمكن تقييم التأخير الكلي كمتوسط مرجح للتأخيرات على الوحدات المعنية ، مع ترجيحها بزيادة دخلها أو نفقاتها.

2:2-30

- إذا لم يتم قبول التقارير المالية المقدمة إلى المدقق الخارجي، ولكن يتم إرجاعها لإتمامها أو تصحيحها، فإن التاريخ الفعلي لتقديم التقارير هو التاريخ الذي يعتبر فيه المراجع الخارجي أن التقارير المالية كاملة ومتوفرة للمراجعة.

3:2-30

- ويقيس إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية التأخير في تقديم تقارير مراجعة الحسابات اعتباراً من تاريخ استلام مكتب مراجعة الحسابات للتقارير المالية ذات الصلة.
- ولا تؤخذ التأخيرات في الاعتبار إلا في تقرير تنفيذ الميزانية السنوية، وليس عن أي عمليات تدقيق أخرى يتم تنفيذها وتقديمها إلى السلطة التشريعية من قبل الجهاز الأعلى للرقابة المالية.

4:2-30

- تنتج الأجهزة الرقابية أنواعاً مختلفة من التقارير، بما في ذلك عادة تقرير سنوي عن الأنشطة وتقرير مراجعة عن تنفيذ الميزانية.
- وفي البلدان التي يجمع فيها تقرير النشاط السنوي وتقرير مراجعة الحسابات عن تنفيذ الميزانية، ينبغي النظر في تقرير المراجعة الموحد للبعد 2-30.

- وفي البلدان التي تطبق نموذج المحكمة، يقدم الجهاز الرقابي عادة تقريراً عن حساب الدولة إلى السلطة التشريعية، استناداً إلى النتائج التي توصل إليها من مراجعة الحسابات العامة الفردية وكذلك إجراءات مراجعة تحليلية أوسع نطاقاً.

30-2: 5.

- ويكمل هذا البعد 29.2-PI في تمييز مصدر التأخيرات في تقديم تقارير مراجعة الحسابات إلى السلطة التشريعية.
- في بعض الأحيان يتم الانتهاء من تقارير التدقيق ولكن لم يتم تقديمها إلى السلطة التشريعية (على سبيل المثال، التي حجزت من قبل وزير المالية أو الرئيس، الذي قد لا يرغب في النتائج).
- وفي هذه الحالات، يظل التأخير المطلوب لتسجيل النقاط كما هو، ولكن في سياق التقرير، ينبغي أن يشرح المقيمون الأسباب المحددة.

الجدول 30-1: الجداول الزمنية لبيانات القوائم المالية

الخاضعة للمراجعة

السنة المالية	تاريخ القوائم المالية السنوية المسلمة للهيئة العليا للرقابة	تاريخ القوائم المالية السنوية المدققة والمسلمة للسلطة التشريعية
السنة الأولى		
السنة الثانية		
السنة الثالثة		

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات / حساب البيانات	مصادر المعلومات
الـثلاث سنوات مالية الأخيرة المنجزة	الحكومة	تاريخ / او تواريخ استلام التقرير المالي (التقارير) بواسطة المراجع الخارجي تاريخ أو تواريخ تسليم التقارير المالية المدققة للسلطة التشريعية حساب الفترة بين استلام المدقق وتسليم السلطة التشريعية معلومات عن أسباب التأخير في تقديم التقرير المالي المدقق إلى السلطة التشريعية	الجهاز الأعلى للرقابة المالية الذي تدعمه لجنة الحسابات العامة البرلمانية ومجموعات المصالح المدنية. ويمكن أيضا دعم المعلومات المتعلقة بتقديم التقارير للمراجعة مع وزارة المالية أو وزارات الخزنة.

البعد 30-3 متابعة المراجعة الخارجية

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	وهناك أدلة واضحة على قيام السلطة التنفيذية أو الجهة الخاضعة للمراجعة بمتابعة فعالة وفي الوقت المناسب بشأن عمليات مراجعة الحسابات التي كان من المنتظر متابعتها خلال السنوات المالية الثلاث الأخيرة.
ب	تمت استجابة رسمية وشاملة وفي الوقت المناسب من قبل الجهاز التنفيذي أو المدقق في عمليات مراجعة الحسابات التي كان من المتوقع متابعتها خلال السنوات المالية الثلاث الماضية.
ج	قد قدمت الجهة التنفيذية أو الجهة الخاضعة للتدقيق رد رسمي على عمليات مراجعة الحسابات التي كان من المتوقع أن تجري متابعتها خلال السنوات المالية الثلاث الأخيرة.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

3-30: 1.

- ويقيم هذا البعد مدى قيام السلطة التنفيذية أو المراجعة بمتابعة توصيات أو ملاحظات المراجعة الخارجية بفعالية وفي الوقت المناسب.
- وتشمل الأدلة على المتابعة الفعالة لنتائج مراجعة الحسابات إصدار لسلطة التنفيذية أو المدقق ردا كتابيا رسميا على نتائج مراجعة الحسابات تبين كيف سيتم تناولها أو سيق معالجتها، على سبيل المثال، خطاب الإدارة.
- ويمكن أن تقدم التقارير المتعلقة بالمتابعة أدلة على التنفيذ عن طريق تلخيص مدى قيام الجهات الخاضعة للتدقيق بتصفية استفسارات المراجعة وتنفيذ توصيات أو ملاحظات المراجعة. وتجدر الإشارة إلى أن متابعة التوصيات الصادرة عن السلطة التشريعية يتم تقييمها بشكل منفصل تحت الرقم PI-31

3-30: 2.

- ولا يتعلق هذا البعد إلا بالرد على تقرير مراجعة الحسابات (على سبيل المثال، رسالة الإدارة أو التقرير النهائي إلى الجهة الخاضعة للتدقيق).
- ولا تزال الاستجابة صالحة لتسجيل هذا البعد بصرف النظر عما إذا كانت الاستجابة قد أجريت قبل أو بعد الاستعراض البرلماني.

3-30: 3.

- المصطلحات "الرسمية" و "الشاملة" تعني ردا مكتوبا يتناول بانتظام نتائج وتوصيات التدقيق؛ فإنه لا يعني أن التوصيات قد نفذت بالضرورة.

3-30: 4

- ويتوقف تقييم الجدول الزمني على طبيعة التوصية، ولكنه يوحي بأن المسألة لا تتكرر كحد أدنى في تقرير مراجعة الحسابات للسنة التالية.

3-30: 5.

- ويركز هذا البعد، كما هو الحال في الفقرتين 30.1 و 30.2، على عمليات مراجعة التقارير المالية فقط. ومع ذلك، إذا كان الجهاز الرقابي يعالج تقارير أخرى مثل تقارير تدقيق الأداء أو تقارير تدقيق الامتثال المقدمة إلى السلطة التنفيذية ويحصل على الردود التي كان متوقعا، يجب على المقيمين ذكر ذلك في سياق التقرير.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات / حساب البيانات	مصادر المعلومات
السنوات المالية الثلاث الأخيرة المنجزة	ميزانية الحكومة	معلومات عن توصيات مراجع الحسابات وردود السلطة التنفيذية أو المدقق خلال الفترة	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة والمدققين الداخليين لوحدة الميزانية الرئيسية، التي تدعمها لجنة الحسابات العامة البرلمانية، ووزراء الحكومة، ووزارة المالية، والجهات المراجعة ومجموعات المصالح المدنية

البعد 30-4 استقلالية مؤسسة التدقيق العليا (ديوان المحاسبة)

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	يعمل الجهاز الأعلى للرقابة المالية بشكل مستقل عن السلطة التنفيذية فيما يتعلق بإجراءات تعيين رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية وعزله، وتخطيط عمليات التدقيق، وترتيبات نشر التقارير، والموافقة على ميزانية الجهاز الأعلى للرقابة المالية وتنفيذها. ويكفل القانون هذا الاستقلال. ويتوفر للهيئة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الاطلاع غير مقيد وفي الوقت المناسب على السجلات والوثائق والمعلومات.
ب	يعمل الجهاز الأعلى للرقابة المالية بشكل مستقل عن السلطة التنفيذية فيما يتعلق بإجراءات تعيين رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية وعزله، وتخطيط عمليات التدقيق، والموافقة على ميزانية الجهاز الأعلى للرقابة المالية وتنفيذها. ويتوفر للهيئة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الاطلاع غير المقيد وفي الوقت المناسب على السجلات والوثائق والمعلومات لمعظم الجهات الخاضعة للمراجعة
ج	يعمل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بشكل مستقل عن السلطة التنفيذية فيما يتعلق بإجراءات تعيين رئيس الجهاز الأعلى للرقابة وعزله، وكذلك تنفيذ ميزانية الجهاز الأعلى للرقابة المالية. ويتيح للجهاز الأعلى للرقابة المالية الاطلاع غير المقيد وفي الوقت المناسب إلى معظم السجلات المطلوبة والوثائق والمعلومات.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

30-4: 1.

- ويقيم هذا البعد استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة من السلطة التنفيذية. والاستقلال ضروري لنظام فعال ومصدقية للمساءلة المالية، وينبغي أن ينص عليه الدستور أو الإطار القانوني المماثل.
- من الناحية العملية، يتضح الاستقلال من خلال ترتيبات تعيين (وعزل) رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية وأعضاء المؤسسات الزميلة وعدم التدخل في تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق التي يقوم بها الجهاز الأعلى للرقابة المالية، وفي إجراءات الموافقة والصرف الخاصة ميزانية بأجهزة الرقابة العليا.
- وينبغي أن يغطي تكليف الجهاز الأعلى للرقابة المالية كل نشاط من أنشطة الحكومة وتمكين الجهاز الأعلى للرقابة المالية من القيام بمجموعة كاملة من أنشطة المراجعة، ولا سيما عمليات التدقيق المالي والامتثال والأداء.
- وينبغي أن يكون الجهاز الأعلى للرقابة المالية إمكانية الوصول غير المقيد إلى الوثائق والسجلات والمعلومات.
- وتجدر الإشارة إلى أن مراجعة الأداء تغطيها PI-8، في حين تركز PI-30 على التدقيق في التقارير المالية السنوية للحكومة.

30-4: 2.

- الجهاز الأعلى للرقابة المالية هي هيئة عامة، والتي تم تعيينها أو تشكيلها أو تنظيمها، وفقا للقانون، أعلى وظيفة لمراجعة الحسابات العامة للدولة.
- وفي بعض الأجهزة العليا للرقابة، هناك مدقق حكومي معين واحد يعمل في دور يعادل دور "شريك العمل" والذي يتحمل المسؤولية العامة عن عمليات تدقيق القطاع العام.
- ويمكن تنظيم أجهزة رقابية أخرى كمحكمة حسابات أو أن يكون لها نظام جماعي أو مجلس.
- ووفقا للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، لا يمكن ضمان استقلال الأجهزة العليا للرقابة إلا إذا أعطي رؤساءها التعيينات وإعادة التعيينات لفترة طويلة ومحددة بما فيه الكفاية ولا يمكن إزالتها إلا من خلال عملية تضمن الاستقلال عن السلطة التنفيذية وجهات أخرى.

3:4-30

- ولا يقيس هذا البعد سوى الاستقلال عن السلطة التنفيذية. بيد أن الافتقار إلى الاستقلال عن الكيانات الأخرى، بما في ذلك السلطة التشريعية، قد يكون مشكلة.
- وينبغي أن يذكره المقيمون في سياق التقرير.

4:4-30

- إذا تم الوفاء بمتطلبات الأبعاد 1-30 و 2-30 و 3-30 بشكل رئيسي من خلال مدقق حسابات خارجي ليس جهازا للرقابة المالية العليا، فإن النتيجة للبعد 4-30 ستكون (NA) غير موجود ، إلا إذا كانت المسؤولية الرئيسية لا تزال تقع على عاتق الجهاز الأعلى للرقابة المالية.

4:5-30

- وفيما يتعلق بالدرجات أ وب و ج، يجب الوفاء بمعايير الاستقلال بحكم الأمر الواقع. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يكفلها القانون للدرجة أ.

6:4-30

- ويجب تقييم إجراءات التعيين وإعادة التعيينات باعتبارها حاسمة بالنسبة للاستقلال.

7:4-30

- ولا يمكن أن تؤخذ في الحسبان الممارسات الجيدة الأخرى المتعلقة بالاستقلالية (مركز قضاة مراجعي الحسابات، وزمالة القرارات، ووجود مدع مالي).
- ومع ذلك، ينبغي على المقيمين أن يذكروها في سياق التقرير.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

مصادر المعلومات	المتطلبات/حساب البيانات	التغطية	التوقيت الزمني
الجهاز الرقابي التشريع تقارير خارجية عن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والإدارة الحكومية	الدستور و / أو القانون الذي يحكم عمل الأجهزة العليا للرقابة	الحكومة	وقت التقييم

حول المؤشر

- ويركز هذا المؤشر على فحص السلطة التشريعية للتقارير المالية المراجعة للحكومة، بما في ذلك الوحدات المؤسسية، ذلك لكل من:
- أ - المطالبون بموجب القانون بتقديم تقارير مراجعة الحسابات إلى السلطة التشريعية
- ب - يجب الأصول أو الوحدات المهيمنة الإجابة على الأسئلة واتخاذ الإجراءات نيابة عنهم.
- أنه يحتوي على الأبعاد الأربعة التالية ويستخدم طريقة M2 (المتوسط المرجح) لتجميع درجات البعد:
- البعد 1-31 توقيت فحص التقرير المراجع
- البعد 2-31: جلسات استماع حول نتائج التدقيق
- البعد 3-31 توصيات بشأن مراجعة الحسابات من قبل السلطة التشريعية
- البعد 4-31 شفافية فحص السلطة التشريعية لتقارير المراجعة

التأثير على مخرجات الميزانية

- للسلطة التشريعية دور رئيسي في ممارسة الفحص على تنفيذ الميزانية التي وافقت عليها.
- الطريقة الشائعة التي يتم بها القيام بذلك هي من خلال لجنة (لجان) تشريعية أو لجنة (لجان) تقوم بفحص تقارير المراجعة الخارجية ومسائلة الجهات المستولة المسؤولة عن نتائج التقارير.
- وينبغي تقديم تقرير عن نتائج استعراض تقرير (تقارير) المراجعة الخارجية للحسابات من قبل أي لجنة مكلفة للنظر فيها (ومناقشتها بطريقة مثالية) في جلسة كاملة من السلطة التشريعية من أجل إجراء فحص كامل.
- وعادة ما يكون ذلك ضروريا قبل أن تتمكن السلطة التنفيذية من الرد رسميا، على الرغم من اتخاذ إجراءات تصحيحية في أي وقت.
- عمل اللجنة (اللجان) سوف تعتمد على الموارد المالية والتقنية الكافية، وعلى الوقت الكافي المخصصة للحفاظ على الحديث في مراجعة تقارير مراجعة الحسابات.

إرشادات قياس المؤشر

1-31

- إذا لم تشترط السلطة التشريعية مراجعة خارجية للتقارير المالية السنوية التي تقدمها الحكومة، يرجى الرجوع إلى PI-29 والسلطة التشريعية لا تفي بدورها في ضمان مساءلة السلطة التنفيذية مما يؤدي إلى درجة 'د' على كل بعد من أبعاد المؤشر الحالي.
- وبالمثل، إذا لم تقدم تقارير مراجعة الحسابات عن التقارير المالية الحكومية إلى السلطة التشريعية ولم تقم السلطة التشريعية بفحص تقارير مراجعة الحسابات، فإن النتيجة هي "د" بشأن كل بعد من أبعاد هذا المؤشر.

2-31

- وإذا لم تكن هناك سلطة تشريعية متواجدة خلال السنوات الثلاث الماضية، ينبغي أن يسجل المؤشر غير موجود.

3-31

- وحتى تؤدي السلطة التشريعية دورها بشكل جيد بشكل جيد تريد أن تضمن إجراء عمليات مراجعة الحسابات بشكل أو بآخر.
- إذا لم تنظم السلطة التشريعية عملية المراجعة الخارجية للتقارير المالية السنوية التي تقدمها إليها الحكومة، فإن السلطة التشريعية لا تفي بدورها في ضمان مساءلة السلطة التنفيذية، ويجب أن يحصل المؤشر على تصنيف د.

البعد 1-31 توقيت فحص تقارير المراجعة

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	قد استكملت السلطة التشريعية فحص تقارير مراجعة الحسابات عن التقارير المالية السنوية في غضون ثلاثة أشهر من استلام التقارير
ب	قد استكملت السلطة التشريعية فحص تقارير مراجعة الحسابات عن التقارير المالية السنوية في غضون ستة أشهر من استلام التقارير
ج	قد استكملت السلطة التشريعية فحص تقارير مراجعة الحسابات عن التقارير المالية السنوية في غضون اثني عشر من استلام التقارير
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:1-31

- ويقيم هذا البعد مدى دقة الفحص الذي يقوم به السلطة التشريعية، وهو عامل رئيسي في فعالية وظيفة المساءلة.
- ويمكن أن يتأثر البرنامج الزمني باستعجال في تقارير مراجعة الحسابات، حيث يقوم مراجعو الحسابات الخارجيون بإلحاق تراكم الأعمال غير المنجزة.
- وفي مثل هذه الحالات، قد تقرر اللجنة (اللجان) إعطاء الأولوية لتقارير مراجعة الحسابات التي تغطي آخر فترات المكتملة والجهات التي تم مراجعتها التي لها سجل من سوء الامتثال.
- وينبغي أن ينظر التقييم إيجابيا في عناصر الممارسة الجيدة هذه وأن لا يستند إلى التأخير الناتج عن فحص التقارير التي تغطي فترات أبعد.

2:1-31

- ولكي ينظر في مراجعة الحسابات من قبل لجنة الميزانية والحساب الختامي أو أي لجنة أخرى مكلفة، يجب أن يتم عرضها في حضور كامل من السلطة التشريعية للفحص.
- إذا قدم الهيئة العليا للرقابة (ديوان المحاسبة) العديد من تقارير المراجعة المالية إلى السلطة التشريعية، ينبغي استخدام تاريخ استلام التقرير الأخير لحساب التأخير.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات / حساب البيانات	مصادر المعلومات
الثلث سنوات مالية الأخيرة المنجزة	الحكومة	عدد الأشهر التي تم استغرقتها عملية التفحص الكامل لتقرير المراجعة الخارجية من قبل السلطة التشريعية بعد تلقي التقرير	الهيئة العليا للرقابة (ديوان المحاسبة) ، وزارة المالية ، السلطة التشريعية، ولجنة الميزانية والحساب الختامي في مجلس الأمة ، والتي تدعمها جماعات المصالح المدنية

البعد 2-31 جلسات استماع حول نتائج التدقيق

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	وتجري جلسات استماع متعمقة بشأن النتائج الرئيسية لتقارير مراجعة الحسابات بانتظام مع الموظفين المسؤولين من جميع الجهات المراجعة التي تلقت رأيا لائقا أو سلبيا لمراجعة الحسابات أو إخلاء مسؤولية.
ب	في العمق جلسات استماع حول النتائج الرئيسية لتقارير المراجعة تتم مع الموظفين المسؤولين عن معظم الجهات المراجعة التي حصلت على الرأي لائق لمراجعي الحسابات أو سلبى أو إنكار.
ج	وتجري جلسات استماع متعمقة بشأن النتائج الرئيسية لتقارير مراجعة الحسابات في بعض الأحيان، وتغطي عددا قليلا من الجهات الخاضعة للمراجعة أو يمكن أن تجري مع مسؤولي وزارة المالية فقط.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:2-31

- يقيم هذا البعد مدى عقد جلسات استماع بشأن النتائج الرئيسية للهيئة العليا للرقابة المالية (ديوان المحاسبة) .
- ولا يمكن اعتبار جلسات الاستماع بشأن النتائج الرئيسية لتقارير المراجعة الخارجية إلا "متعمقة" إذا ضمت ممثلين عن الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة (ي) لتفسير الملاحظات والاستنتاجات وكذلك من الجهة التي تم تدقيقها لتوضيح وتقديم خطة عمل لمعالجة الوضع.

2:2-31

- "أحيانا" في سياق درجة " ج " يعني أن جلسات الاستماع قد تجرى لعدد قليل فقط من الجهات (ربما في مجموعات)، قد لا تتبع جدول زمني تم ترتيبه مسبقا، وقد لا تتبع نمط ثابت من سنة إلى أخرى.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات / حساب البيانات	مصادر المعلومات
الثلاث سنوات مالية الأخيرة المنجزة	الحكومة	سجلات جلسات الاستماع وتقارير مراجعة الحسابات للسنوات المالية الثلاث الأخيرة المنجزة سجلات حضور جلسات الاستماع، ولا سيما فيما يتعلق بالجهات المراجعة والهيئة العليا للرقابة	اللجان التشريعية المعنية، لجنة الميزانية والحساب الختامي بمجلس الأمة ، الهيئة العليا للرقابة المالية، ووزارة المالية، والتي تدعمها جماعات المصالح المدنية

البعد 31-3 توصيات بشأن مراجعة الحسابات من قبل السلطة

التشريعية

التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجات
أ	وتصدر السلطة التشريعية توصيات بشأن الإجراءات التي يتعين على السلطة التنفيذية ومتابعة تنفيذها على نحو منتظم.
ب	وتصدر السلطة التشريعية توصيات بشأن الإجراءات التي يتعين على السلطة التنفيذية تنفيذها ومتابعة تنفيذها.
ج	وتصدر السلطة التشريعية توصيات بشأن الإجراءات التي يتعين على السلطة التنفيذية تنفيذها.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:3-31

- ويقيم هذا البعد مدى قيام السلطة التشريعية بإصدار التوصيات ومتابعة تنفيذها.
- اللجنة المسؤولة قد يوصي الإجراءات والعقوبات التي سيتم تنفيذها من قبل السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى اعتماد التوصيات التي قدمتها لمدققي الحسابات الخارجيين، راجع PI-30، ويتوقع أن يكون هناك نظام للمتابعة للتأكد من أن تلك التوصيات تنظر فيها السلطة التنفيذية بشكل ملائم.

2:3-31

- وفي حالة وجود نظام لتتبع التوصيات ويستخدم لتسجيل التوصيات وتسجيل الإجراءات أو عدم اتخاذ إجراءات بشأن التوصيات، وحيث يتم إبلاغ السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في كل جلسة من جلسات الاستماع اللاحقة عما إذا كانت التوصيات قد نفذت أو لم تنفذ .

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

مصادر المعلومات	المتطلبات / حساب البيانات	التغطية	التوقيت الزمني
الهيئة العليا للرقابة المالية (ديوان المحاسبة) السلطة التشريعية)	سجلات توصيات السلطة التشريعية لاتخاذ الإجراءات من قبل السلطة التنفيذية سجلات إجراءات متابعة التوصيات معلومات عن ما إذا كانت هناك متابعة للإجراءات	الحكومة	الثلث سنوات مالية الأخيرة المنجزة

البعد 31-4 شفافية فحص السلطة التشريعية لتقارير المراجعة التسجيل

الدرجة	الحد الأدنى لمتطلبات الدرجة
أ	وتجري جميع جلسات الاستماع علنا باستثناء ظروف محدودة للغاية مثل المناقشات المتعلقة بالأمن القومي أو المناقشات الحساسة المماثلة. وتناقش تقارير اللجنة في الدائرة الكاملة للسلطة التشريعية وتنتشر على موقع رسمي أو بأي وسيلة أخرى يسهل الوصول إليها للجمهور.
ب	وتجري جلسات الاستماع علنا مع بعض الاستثناءات بالإضافة إلى الأمن القومي أو مناقشات حساسة مماثلة. وتقدم تقارير اللجنة إلى الغرفة الكاملة للسلطة التشريعية وتنتشر على موقع إلكتروني رسمي أو بأي وسيلة أخرى يمكن للجمهور الوصول إليها بسهولة.
ج	وتنتشر تقارير اللجنة على الموقع الإلكتروني الرسمي أو بأي وسيلة أخرى يسهل الوصول إليها للجمهور.
د	الأداء أقل من متطلبات الدرجة ج

إرشادات قياس البعد

1:4-31

- وقيم هذا البعد شفافية وظيفة الفحص من حيث توقيت الوصول للجمهور.
- وتيسر جلسات الاستماع التي تعقدها اللجنة المفتوحة للجمهور التدقيق العام في الإجراءات، كما أنها فرصة جيدة للجنة التشريعية لإعلام الجمهور بأعمالها.
- يمكن أن تكون جلسات الاستماع "مفتوحة" بطرق متنوعة، تتراوح بين السماح بدخول الجمهور بشكل استثنائي إلى غرفة اللجنة لدعوة أفراد الجمهور للتحديث حول موضوع ما.
- ويمكن أيضا أن يتحقق الفحص العام إما بإحالة الإجراءات من جانب وسائط الإعلام الجماهيري، أي الإذاعة أو التلفزيون، التي تتيح للمواطنين متابعة ما يحدث حاليا في اللجان.

- ويركز البعد 31-4 على وجود شكل ما من أشكال وصول الجمهور العام ولا يقيم على وجه التحديد ما إذا كان أفراد الجمهور مدعوون إلى التحدث في جلسات الاستماع.

التوقيت الزمني والتغطية والبيانات المطلوبة.

التوقيت الزمني	التغطية	المتطلبات/ حسابات البيانات	مصادر المعلومات
السنوات المالية الثلاث الأخيرة المنجزة	الحكومة	عدد جلسات الاستماع بشأن تقارير مراجعة الحسابات عدد الجلسات التي تجرى علنا دليل على أن اللجنة التشريعية تقدم تقارير عن عمليات مراجعة الحسابات تناقش في الجلسة الكاملة للسلطة التشريعية وتنشر في شكل متاح للجمهور	السلطة التشريعية التي تدعمها الهيئة العليا للرقابة المالية وجماعات المصلحة المدنية

قائمة المصطلحات

المصطلح باللغتين	التفسير باللغتين
Acquisition value قيمة التملك	Amount paid for the assets when they were purchased المبلغ المدفوع للأصول عندما تم شراؤها
Activities الأنشطة	Specific tasks or functions of service delivery or program المهام المحددة أو وظائف الخدمات المقدمة أو البرنامج
Administrative classification التصنيف الإداري	Classification that identifies the entity responsible for managing the public funds concerned—the main budgetary heads (votes) of budgetary units that are included in the approved budget . التصنيف الذي يحدد الجهة المسؤولة عن إدارة الأموال العامة المعنية - رؤوس الميزانية الرئيسية (التي تم التصويت عليها) لوحدات الميزانية المدرجة في الميزانية المعتمدة.
Administrative unit الوحدة الإدارية	See administrative classification انظر إلى التقسيم الإداري للميزانية
Advance accounts حسابات الدفع المقدم	Accounts that cover amounts paid to vendors under public procurement contracts as well as travel advances and operational imprests. الحسابات التي تغطي المبالغ المدفوعة للموردين (أو المقاولين والمتعهدين) بموجب عقود المشتريات العامة فضلا عن سلف السفر وسلف التشغيل.

Advance accounts حسابات الدفع المقدم	Accounts that cover amounts paid to vendors under public procurement contracts as well as travel advances and operational imprests. الحسابات التي تغطي المبالغ المدفوعة للموردين (أو المقاولين والمتعهدين) بموجب عقود المشتريات العامة فضلا عن سلف السفر وسلف التشغيل.
Age of arrears عمر المتأخرات	Length of time between when the arrears were incurred and the date of recording طول الفترة بين تاريخ تكبد (حدوث) المتأخرات وتاريخ التسجيل.
Aggregate expenditure	Total of all expenditures including: i) those incurred as a result of exceptional events (i.e. armed conflicts or natural disasters, which may be met from contingency votes; ii) expenditures financed by windfall revenues including privatization. They should be included and noted in the supporting tables and narrative; and iii) externally financed expenditure (by loans or grants) – if reported in the budget, contingency vote(s) and interest on debt. Note: Expenditure assigned to suspense accounts is not included in

إجمالي المصروفات	the aggregate. However, if amounts are held in suspense accounts at the end of any year that could affect the scores if included in the calculations, they can be included. In such cases the reason(s) for inclusion must be clearly stated in the PEFA report مجموع النفقات بما في ذلك: تلك المتكبدة نتيجة للأحداث الاستثنائية (أي (1) النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية التي يمكن تلبيتها من بند الطوارئ الذي تم التصويت عليه)؛ النفقات الممولة من إيرادات غير متوقعة بما في ذلك (2) الخصخصة. وينبغي إدراجها وإدراجها في الجداول الداعمة وسياق التقرير النفقات الممولة خارجيا (من القروض أو المنح) - إذا (3) تم الإبلاغ عنها في الميزانية، بند الطوارئ (التصويت) والفوائد على الدين. ملاحظة: لا يتم إدراج النفقات المخصصة للحسابات المعلقة في المجموع. ومع ذلك، إذا كانت المبالغ محتفظ بها في حسابات معلقة في نهاية أي سنة يمكن أن تؤثر على الدرجات إذا أدرجت في الحسابات، يمكن إدراجها. وفي مثل هذه الحالات، يجب ذكر سبب (أسباب) الإدراج في تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية بوضوح.
Aggregate expenditure outturn إجمالي نواتج الإنفاق	Total actual expenditure of the budgetary central government for the full financial year corresponding to the approved annual budgeted expenditure. مجموع النفقات الفعلية للحكومة للميزانية للسنة المالية الكاملة المقابلة للنفقات السنوية المعتمدة في الميزانية.

Aggregate fiscal discipline الانضباط المالي الكلي	Effective control of the total budget and management of fiscal risks. المراقبة الفعالة على الميزانية الإجمالية وإدارة المخاطر المالية.
Aggregation of scores مجموع الدرجات	Combination of dimension-specific scores to reach an overall score for each indicator using an appropriate method based on the degree of linkage between the individual dimensions (see M1/ M2). مجموعة من الدرجات المحدد للبعد للوصول إلى درجة شاملة لكل مؤشر باستخدام طريقة مناسبة بناء على درجة الترابط بين الأبعاد الفردية انظر (M1 / M2 (see M1/ M2).
Appropriate parties الأطراف المناسبة	The audited entity and any other parties to whom the internal auditors are required to submit their reports, as set out in laws, regulations or similar. Such parties may include the MOF and the Supreme Audit Institution. الجهة التي تراجع حساباتها أو أي أطراف أخرى يطلب من مراجعي الحسابات الداخليين تقديم تقاريرهم، على النحو المبين في القوانين أو اللوائح أو ما شابه ذلك. ويمكن أن تشمل هذه الأطراف وزارة المالية والهيئة العليا للرقابة المالية
Approved budget	The budget approved by the legislature (original or subsequently amended) on which budgetary units base their annual expenditure plans.

الميزانية المعتمدة	الميزانية التي وافقت عليها السلطة التشريعية (الأصلية أو المعدلة لاحقاً) التي تستند إليها وحدات الميزانية في خطط الإنفاق السنوية.
Approved aggregate budgeted expenditure النفقات الإجمالية المعتمدة في الميزانية	Total expenditure by budgetary central government as originally approved by the legislature at the commencement of the budget year. It does not reflect approved budget adjustments made by the executive or the legislature after the approval of the original budget. مجموع نفقات ميزانية الحكومة كما وافقت عليها في الأصل السلطة التشريعية في بداية سنة الميزانية. وهو لا يعكس تعديلات الميزانية المعتمدة التي قدمتها السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية بعد الموافقة على الميزانية الأصلية.
All كل	90 percent or more (by value). (90 في المائة أو أكثر (حسب القيمة
Assets الأصول	Resources controlled by a government entity as a result of past events from which future economic benefits are expected to flow. الموارد التي تسيطر عليها جهة حكومية نتيجة للأحداث الماضية التي من المتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية.
Audit trail	Enables checks to be made on individual accountability, intrusion detection and problem analysis. Good audit trails are meant to provide information on who accessed the data, who initiated the transaction, the time of day and date

أثر المراجعة	of entry, the type of entry, what fields of information it contained, and what files it updated. التمكين من التحقق التي يتعين إجراؤها على المساءلة الفردية، كشف التسلسل وتحليل المشكلة. والمقصود من مسارات التدقيق الجيدة توفير معلومات عن من قام بالوصول إلى البيانات ، الذين بدأوا المعاملة، والوقت من اليوم وتاريخ الدخول، ونوع الإدخال، وما هي حقول المعلومات التي يحتوي عليها، وما هي الملفات التي تم تحديثها.
Budgetary central government (BCG) ميزانية الحكومة المركزية (BCG)	Based on the classification structure developed in the GFS. Single unit of the central government that encompasses the fundamental activities of the national executive, legislative, and judiciary powers. The budgetary central government's revenue and expense are normally regulated and controlled by a ministry of finance, or its functional equivalent, by means of a budget approved by the legislature. استنادا إلى هيكل التصنيف الذي تم تطويره في إحصاءات مالية الحكومة. وحدة واحدة من الحكومة المركزية التي تشمل الأنشطة الأساسية للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الوطنية. وعادة ما يتم تنظيم إيرادات ومصروفات الحكومة المركزية للميزانية من قبل وزارة المالية أو ما يعادلها وظيفيا من خلال ميزانية معتمدة من قبل السلطة التشريعية.
Budgetary units	Under PI-17, those which are directly charged with responsibility for implementing the budget in line with sector policies and which

وحدات الميزانية	directly receive funds or authorization to spend from the MOF. Budgetary units that report and receive budgetary funds through a parent ministry should not be considered in the assessment. وفي إطار المؤشر PI-17 ، تلك التي تتولى مباشرة مسؤولية تنفيذ الميزانية بما يتماشى مع سياسات القطاع والتي تتلقى مباشرة أموال أو تصاريح للإنفاق من وزارة المالية. وينبغي ألا ينظر في التقييم في وحدات الميزانية التي تبلغ وتتقاضى أموالاً من الميزانية عن طريق وزارة أم.
Ceilings السقوف	Indicative maximum budget allocations issued to budgetary units early in the budget preparation process as the basis for preparing detailed budget proposals. The final budget allocations to individual budgetary units may subsequently be adjusted on the basis of the quality and justification of their detailed proposals. Ceilings constitute an essential element in a disciplined budget preparation process. الاعتمادات القصوى الإرشادية للميزانية التي تصدر لوحدات الميزانية في وقت مبكر من عملية إعداد الميزانية كأساس لإعداد مقترحات الميزانية التفصيلية. ويمكن بعد ذلك تعديل المخصصات النهائية للميزانية لكل وحدة من وحدات الميزانية على أساس نوعية وتبرير مقترحاتها التفصيلية. وتشكل الأسقف عنصراً أساسياً في عملية إعداد الميزانية المنضبطة.

Central government الحكومة المركزية	Based on the classification structure developed in the GFS. Institutional units of the central government plus nonprofit institutions that are controlled by the central government. The political authority of the central government extends over the entire territory of the country. (GFSM 2014, para 2.85 and page 398) استنادا إلى هيكل التصنيف الذي تم تطويره في إحصاءات مالية الحكومة. الوحدات المؤسسية في الحكومة المركزية بالإضافة إلى المؤسسات غير الربحية التي تسيطر عليها الحكومة المركزية. السلطة السياسية للحكومة المركزية تمتد على كامل أراضي البلاد. (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، الفقرة 2-85 والصفحة 398)
Classification of Functions of Government ((COFOG	Detailed classification of the functions, or social conomic objectives, that general government units aim to achieve through various kinds of expenditures. It provides a classification of government outlays by function that experiences have shown to be of general interest. According to COFOG, the functions are classified using a three-level scheme. There are ten first-level or two-digit categories, referred to as divisions. Within each division, there are several groups, or three-digit

تصنيف الوظائف الحكومية (COFOG)	categories, while within each group, there are one or more classes, or four digit categories. Developed by the OECD and published by the United Nations Statistical Division. Functional classification of expenditure applied by the GFS. التصنيف التفصيلي للمهام، أو الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، التي تهدف وحدات الحكومة العامة لتحقيقها من خلال أنواع مختلفة من النفقات. وهو يوفر تصنيفا للمصروفات الحكومية حسب الوظيفة التي أثبتت التجارب أنها ذات أهمية عامة. ووفقا لتصنيفات الوظائف الحكومية ، تصنف الوظائف باستخدام مخطط من ثلاثة مستويات. وهناك عشر فئات من المستوى الأول أو فئة من رقمين، يشار إليها باسم قسم. داخل كل قسم، هناك عدة مجموعات، أو فئات من ثلاثة أرقام، في حين أن داخل كل مجموعة، هناك فئة واحدة أو أكثر، أو أربع فئات أرقام . تم تطويرها بواسطة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ونشرتها الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة. التصنيف الوظيفي للنفقات التي تطبقها إحصاءات مالية الحكومة.
Complete debt record سجل الديون كاملة	When debt data covers all material domestic and foreign debt and credit guarantees of the central government. وعندما تغطي بيانات الديون جميع الديون المادية والخارجية والضمانات الائتمانية للحكومة .

Compliance improvement plan خطة تحسين الامتثال	High-level plan that describes generally in a single document the most significant compliance risks identified in the revenue system and the actions the revenue administration intends to take to mitigate those risks. Compliance improvement plans (also known as “compliance” and “compliance management plans or programs”) are commonly structured around major sources of revenue and payer segments. خطة عالية المستوى تصف بشكل عام في وثيقة واحدة أهم مخاطر الامتثال المحددة في نظام الإيرادات والجزاءات التي تعتمده إدارة الإيرادات اتخاذها للتخفيف من تلك المخاطر. وتتمحور خطط تحسين الامتثال (المعروفة أيضا باسم "الامتثال" و "خطط أو برامج إدارة الامتثال") بشكل عام حول المصادر الرئيسية لقطاعات الإيرادات وأقسام دافعي الكمبيالات.
Compliance risks	Risks related to revenue that may be lost if payers fail to meet the four main revenue obligations areas, including: (i) registration; (ii) timely filing of declarations; (iii) payment of liabilities on time; and (iv) complete and accurate reporting of information in declarations.

مخاطر الامتثال	المخاطر المتعلقة بالإيرادات التي قد تفقد في حالة عدم وفاء الدافعين بمجالات الالتزامات الأربعة الرئيسية المتعلقة بالإيرادات، بما في ذلك: (1) التسجيل؛ (2) التوقيت المناسب للإعلان عن التصريح الضريبي؛ (3) سداد الالتزامات في الوقت المحدد؛ و (4) الإبلاغ الكامل والدقيق عن المعلومات في التصريح الضريبي.
Composition of arrears تركيبية المتأخرات	Segregation of arrears by responsible entity and type of arrears, such as arrears for goods and services, salary payments, pension payments, statutory transfers, court judgements etc. فصل المتأخرات عن طريق الجهة المسؤولة ونوع المتأخرات، مثل متأخرات السلع والخدمات، ودفع المرتبات، ومدفوعات المعاشات التقاعدية، والتحويلات القانونية، والأحكام القضائية، وما إلى ذلك.
Contingency items	Clearly defined items, which are unallocated at budget preparation time but used to cover shortfalls in spending in any budget unit during execution. Usually established either as a separate vote, or as a sub-vote under the Ministry of Finance, with a clearly marked title such as 'contingency reserve' or 'unanticipated/miscellaneous expenditure' or unallocated appropriation.

بنود الطوارئ	البنود المحددة بوضوح والتي لم يتم تخصيصها في وقت إعداد الميزانية ولكنها تستخدم لتغطية النقص في الإنفاق في أي وحدة ميزانية أثناء التنفيذ. وعادة ما تنشأ إما كاعتماد منفصل، أو كاعتماد فرعي تحت وزارة المالية ، مع عنوان واضح بوضوح مثل "احتياطي الطوارئ" أو "النفقات غير المتوقعة / المتنوعة" أو الاعتمادات غير المخصصة.
Contingent liabilities المطلوبات المحتملة	See explicit contingent liabilities انظر الالتزامات الطارئة الصريحة
Contingency votes الاقتراع على بند الطوارئ	See contingency items. انظر بند الطوارئ
Current fiscal year (T) السنة المالية الجارية (الحالية)	Fiscal year in which the budget proposals are being prepared and usually presented السنة المالية التي يجري فيها إعداد مقترحات الميزانية وتقديمها عادة
Debt related-transactions المعاملات المتعلقة بالديون	Transactions in the market such as swaps to change the risk profile of the debt portfolio and debt buybacks of illiquid debt securities. المعاملات في السوق مثل المقايضات لتغيير ملف مخاطر محفظة الديون، وإعادة شراء الديون من سندات الديون غير السائلة.
Deconcentrated operations العمليات غير المركزية	Regional or district operations managed by local offices of central government agencies and operations run by legally separate entities controlled and mainly financed by central government. العمليات الإقليمية التي تديرها المكاتب المحلية للجهات الحكومية والعمليات التي تديرها جهات منفصلة قانونا تسيطر عليها وتمول أساسا من قبل الحكومة .

Deconcentrated units الوحدات غير المركزية	.See deconcentrated operations أنظر العمليات غير المركزية
Directly linked databases قواعد البيانات المرتبطة مباشرة	For any change in the personnel database affecting the payroll status of an employee, a corresponding change is automatically made in the payroll. عن أي تغيير في قاعدة بيانات الموظفين تؤثر على حالة كشوف المرتبات للموظف، يتم إجراء تغيير المناظرة تلقائياً في كشوف المرتبات.
Easy access to information on revenue سهولة الوصول إلى المعلومات عن الإيرادات	Ease by which individuals and payers can obtain information and advice from revenue administration, including considerations such as timeliness, cost and time spent finding the information سهولة تمكن الأفراد والدافعين من الحصول على المعلومات والمشورة من إدارة الإيرادات، بما في ذلك الاعتبارات مثل التوقيت والتكلفة والوقت الذي يقضيه في العثور على المعلومات
Economic category الفئة الاقتصادية	See economic classification انظر التصنيف الاقتصادي
Economic classification التصنيف الاقتصادي	Classification that identifies the type of expenditure incurred, for example, salaries, goods and services, transfers and interest payments, or capital spending التصنيف الذي يحدد نوع النفقات المتكبدة، مثل الرواتب والسلع والخدمات والتحويلات ومدفوعات الفائدة أو الإنفاق الرأسمالي.

Established procedures and rules الإجراءات والقواعد المعمول بها	Formal directions or regulations relating to the authority and responsibility for taking such action, the methods to be used for transfer or disposal, recording or publication of the results. These are considered to be established when the procedures and rules are formally recorded in laws, regulations or directions from appropriate authorities. التوجيهات الرسمية أو اللوائح المتعلقة بالسلطة والمسؤولية عن اتخاذ مثل هذا الإجراء، والطرق التي سيتم استخدامها لنقل أو التخلص من، تسجيل أو نشر النتائج. وتعتبر هذه الإجراءات قائمة عندما تسجل الإجراءات والقواعد رسمياً في قوانين أو لوائح أو توجيهات من السلطات المختصة
Expenditure payment arrears متأخرات مدفوعات الإنفاق	Expenditure obligations that have been incurred by government, for which payment to the employee, retiree, supplier, contractor or loan creditor is overdue. The PEFA framework allows local definitions and local practices in the calculation of payment arrears. The definition must be included in the report الالتزامات الإنفاق التي تتكبدها الحكومة والتي تأخر سدادها للموظف أو المتقاعد أو المورد أو المقاول أو الدائن المقترض. ويسمح إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية بالتعاريف المحلية والممارسات المحلية في حساب متأخرات الدفع. ويجب إدراج التعريف في التقرير

	الخاصة من مختلف الأنواع، بما في ذلك أدوات التمويل الخاصة مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
Extrabudgetary	As per IMF's GFS Manual 2014, entities with individual budgets not fully covered by the main budget. These entities are separate units that operate under the authority or control of a central government (or in the case of an SNG assessment the state, or local government). They may have their own revenue sources, which may be supplemented by grants (transfers) from the general budget or from other sources. Even though their budgets may be subject to approval by the legislature, similar to that of budgetary units, extrabudgetary units have discretion over the volume and composition of their spending. Such entities may be established to carry out specific government functions, such as road construction, or the nonmarket production of health or education services. Budgetary arrangements vary widely across countries, and various terms are used to describe these entities, but they are often referred to as extrabudgetary funds or 'decentralized agencies.' (ref GFS Manual 2014, Ch 2, s2.82)

الموارد خارج الميزانية	ووفقا لدليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2014، فإن الهيئات ذات الميزانيات الفردية غير المشمولة بالكامل بالميزانية الرئيسية. هذه الهيئات هي وحدات منفصلة تعمل تحت سلطة الحكومة (أو في حالة تقييم وزارات الدولة أو الحكومة المحلية). وقد يكون لديهم مصادر دخل خاصة بهم، ويمكن استكمالها بمنح (تحويلات) من الميزانية العامة أو من مصادر أخرى. وعلى الرغم من أن ميزانياتها قد تخضع لموافقة السلطة التشريعية، شأنها في ذلك شأن وحدات الميزانية، فإن الوحدات الخارجة عن الميزانية تتمتع بسلطة تقديرية بشأن حجم وتكوين إنفاقها. ويمكن إنشاء هذه الهيئات للقيام بمهام حكومية محددة، مثل إنشاء الطرق، أو إنتاج الخدمات الصحية أو التعليمية غير التسويقية. وتبين ترتيبات الميزانية تبانيا واسعا بين البلدان، وتستخدم مصطلحات مختلفة لوصف هذه الهيئات ولكنها كثيرا ما يشار إليها بأموال خارجة عن الميزانية أو "هيئات لامركزية" (مرجع دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، الفصل 2، s2.82)
Fair (or market) value القيمة العادلة (أو السوقية)	الأصول بما في ذلك: (1) النقد والأوراق المالية والقروض والذمم المدينة المملوكة من قبل الحكومة. (2) الاحتياطات الأجنبية والصناديق طويلة الأجل مثل صناديق الثروة السيادية وحقوق الملكية في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص؛ و (3) المطالبات المالية وسبائك الذهب التي تحتفظ بها السلطات النقدية كأصل احتياطي. إن المطالبة المالية هي أصل يخول عادة مالك الأصل (الدائن) تلقي أموال أو موارد أخرى من وحدة أخرى، بموجب شروط الالتزام. (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، صفحة 403)

Fiscal risks المخاطر المالية	Risks that can arise from adverse macroeconomic situations, financial positions of subnational governments or public corporations, and contingent liabilities from the central government's own programs and activities, including extrabudgetary units. They can also arise from other implicit and external risks such as market failure and natural disasters المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن أوضاع الاقتصاد الكلي المعاكسة، والوضع المالي للهيئات ذات الميزانيات الملحقة والمؤسسات المستقلة والالتزامات المحتملة من برامج وأنشطة الحكومة، بما في ذلك الوحدات الخارجة عن الميزانية. ويمكن أن تنشأ أيضاً من مخاطر ضمنية وخارجية أخرى مثل فشل السوق والكوارث الطبيعية
Fiscal year السنة المالية	See: current, following, next, outer, previous انظر: الحالي، الآتي، التالي، الخارجي، السابق
Fixed assets الأصول الثابتة	Produced assets that are used repeatedly or continuously in production processes for more than one year. (GFSM 2014, page 404.) الأصول المنتجة التي تستخدم بشكل متكرر أو مستمر في عمليات الإنتاج لأكثر من سنة واحدة. (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، الصفحة 404.)
Following fiscal years (T+2, T+3, and so on) بعد السنوات المالية (T + 2 و T + 3 وما إلى ذلك)	.See outer انظر الخارجي

Function/Subfunction	See COFOG
الوظيفة والوظيفة الفرعية	تصنيف وظائف الحكومات
Functional classification	See COFOG
التصنيف الوظيفي	تصنيف وظائف الحكومات
General government (GG)	Resident institutional units that fulfill the functions of government as their primary activity (GFS Manual 2014, 1.2, 2.58, 2.76 and page 404)
الحكومة العامة	الوحدات المؤسسية المقيمة التي تفي بمهام الحكومة كنشاط أساسي لها (دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، 1.2، 2.58، 2.76، صفحة 400)
GFS	The IMF Government Financial Statistics (GFS) Manual 2014 defines the concept of and describes the manner in which revenue and expenditures are classified in chapter 5 (page 84) and chapter 6 (page 114). Appendix 8 (page 385) provides all of the classification codes used in the GFS.
إحصائيات مالية الحكومة	ويحدد دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014 الصادر عن صندوق النقد الدولي مفهوم ويصف الطريقة التي تصنف بها الإيرادات والنفقات في الفصل الخامس (صفحة 84) والفصل 6 (صفحة 114). ويقدم الملحق 8 (صفحة 385) جميع رموز التصنيف المستخدمة في إحصاءات مالية الحكومة.

Grants المنح	Transfers receivable by government units from other residents or nonresident government units or international organizations that do not meet the definition of a tax, subsidy, or social contribution. When statistics are compiled for the general government sector, grants from other domestic government units would be eliminated in consolidation, so that only grants from foreign governments and international organizations would remain in the general government accounts. Grants may be classified as capital or current and can be ..receivable in cash or in kind عمليات التحويل المستحقة من قبل الوحدات الحكومية من المقيمين الآخرين أو الوحدات الحكومية غير المقيمة أو المنظمات الدولية التي لا تستوفي تعريف الضريبة أو الإعانة أو المساهمة الاجتماعية. وعندما يتم تجميع الإحصاءات للقطاع الحكومي العام، ستلغى المنح المقدمة من الوحدات الحكومية المحلية الأخرى في عملية التوحيد، بحيث لا تبقى سوى المنح المقدمة من الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية في حسابات الحكومة العامة. ويمكن تصنيف المنح على أنها رأسمالية أو حالية ويمكن أن تكون مستحقة نقداً أو عينا.
Guarantees الضمانات	See Explicit contingent liabilities. انظر الالتزامات الطارئة الصريحة

Implicit contingent liabilities الالتزامات الطارئة الضمنية Intangible non-produced assets الأصول غير الملموسة غير المنتجة	Do not arise from a legal or contractual source but are recognized after a condition or event is realized. (GFS Manual 2014, para 7.252 and page 405) التي لا تنشأ من مصدر قانوني أو تعاقدية ولكن يتم الاعتراف بها بعد تحقق حالة أو حدث. (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، الفقرة 7-252 والصفحة 405) Constructs of society evidenced by legal or accounting actions. (GFS Manual 2014, page 405). Two types of intangible non produced assets are distinguished: contracts, leases and licenses, and goodwill and marketing assets. (GFS Manual 2014, para 7.104) بناء المجتمع يتضح من الإجراءات القانونية أو المحاسبية. (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، صفحة 405). ويتم تمييز نوعين من الموجودات غير الملموسة: العقود والإيجارات والتراخيص والشهرة والموجودات التسويقية. (دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، الفقرة 7-104)
Inventories	Produced assets consisting of goods and services, which came into existence in the current period or an earlier period, and that are held for sale, use in production, or other use at a later date. (GFS Manual 2014, page 406)

Major investment projects المشاريع الاستثمارية الكبرى	Projects meeting both of the following criteria: The total investment cost of the project amounts to 1 percent or more of total annual budget expenditure; and The project is among the largest 10 projects (by total investment cost) for each of the 5 largest central government units, measured by the units' investment project expenditure. المشاريع التي تستوفي المعايير التالية: تبلغ تكلفة الاستثمار الإجمالية للمشروع 1 في المائة أو أكثر من إجمالي نفقات الميزانية السنوية؛ و المشروع هو من بين أكبر 10 مشاريع (بتكلفة استثمارية إجمالية) لكل من أكبر خمس وحدات حكومية مركزية، مقاسة بنفقات مشروعات الاستثمار في الوحدات.
M1 (WL)	Weakest link (WL) method, used for multidimensional indicators where poor performance on one dimension is likely to undermine the impact of good performance on other dimensions of the same indicator. The steps in determining the aggregate indicator score are as follows: •Each dimension is initially assessed separately and given a score on the four-point calibration scale.

الطريقة الأولى (الحلقة الأضعف)	•The aggregate score for the indicator is the lowest score given for any dimension. • Where any of the other dimensions score higher, a “+” is added to the indicator score. Note: It is NOT acceptable to choose the score for one of the higher-scoring dimensions and add a “-” for any lower scoring dimensions. فإن الأداء على بعد واحد من المرجح أن يقوض أثر الأداء الجيد على الأبعاد الأخرى لنفس المؤشر. وفيما يلي خطوات تحديد النتيجة الإجمالية للمؤشرات: • يتم تقييم كل بعد في البداية بشكل منفصل ويعطى درجة على مقياس المعايير من أربع نقاط. • الدرجة الإجمالية للمؤشر هي أدنى درجة تعطى ألي بعد. • عندما يرتفع أي من الأبعاد الأخرى أعلى، يتم إضافة "+" إلى درجة المؤشر. ملاحظة: ليس من المقبول اختيار درجة لأحد الأبعاد أعلى التهديد وإضافة "-" لأية أبعاد التهديد أقل
M2 (AV)	Averaging method (AV), prescribed for selected multidimensional indicators where a low score on one dimension of the indicator does not necessarily undermine the impact of a high score on another dimension of

الطريقة الثانية (المتوسط المرجح)	the same indicator. The steps in determining the aggregate indicator score are as follows: •Each dimension is initially assessed separately and given a score on the four–point calibration scale. •Refer to the conversion table for indicator scores using the averaging method and find the appropriate section of the table—that is, whether there are two, three, or four dimensions for the indicator. •Identify the row in the table that matches the scores for each dimension of the indicator; the ordering of the dimension scores does not matter. •Enter the corresponding overall score for the indicator. طريقة المتوسط (أف)، الموصوفة لمؤشرات متعددة الأبعاد مختارة حيث درجة منخفضة على بعد واحد من المؤشر لا يقوض بالضرورة تأثير درجة عالية على بعد آخر من نفس المؤشر. وفيما يلي خطوات تحديد النتيجة الإجمالية للمؤشرات: • يتم تقييم كل بعد في البداية بشكل منفصل ويعطى درجة على مقياس المعايرة من أربع نقاط. • ارجع إلى جدول التحويل لدرجات المؤشرات باستخدام طريقة المتوسط ووجد القسم المناسب من الجدول – أي ما إذا كان هناك بعدان أو ثلاثة أو أربعة للمؤشر. • تحديد الصف في الجدول الذي يطابق الدرجات لكل بعد من أبعاد المؤشر. فإن ترتيب درجات البعد لا يهم. • أدخل النتيجة الإجمالية المقابلة للمؤشر.
---	--

Market (or fair) value القيمة السوقية (أو العادلة)	Amount at which an asset could be exchanged between willing parties at the current time. المبلغ الذي يمكن فيه تبادل أصل ما بين الأطراف الراغبة في الوقت الحالي.
Medium revenue payers دافع الإيرادات المتوسطة	those in between small and large revenue payers with more complex circumstances than small revenue payers but are less significant than large revenue payers as a share of total revenues in each category. تلك التي تقع بين دافعي الإيرادات الصغيرة والكبيرة ذات الظروف الأكثر تعقيدا من دافعي الإيرادات الصغيرة ولكنها أقل أهمية من دافعي الإيرادات الكبيرة كنسبة من إجمالي الإيرادات في كل فئة.
Next fiscal year (T+1) السنة المالية التالية	Budget year or fiscal year for which the annual budget proposals are made. سنة الميزانية أو السنة المالية التي تقدم فيها مقترحات الميزانية السنوية.
Nonfinancial asset	Every economic asset other than financial assets. Nonfinancial assets are further subdivided into those that are produced (fixed assets, inventories and valuables) and those that are non-produced (land, mineral and energy resources, other naturally occurring assets, and intangible non produced assets).

الأصول غير المالية	كل أصل اقتصادي بخلاف الموجودات المالية. وتقسم الأصول غير المالية إلى تلك التي يتم إنتاجها (أصول الثابتة والمخزون والأشياء الثمينة) والأصول غير المنتجة (الأراضي، والمعادن، وموارد الطاقة، والأصول الأخرى التي تحدث طبيعياً، والأصول غير الملموسة غير المنتجة).
Non-tax revenue الإيرادات غير الضريبية	Revenue other than taxes, separately identified and classified as grants, social contributions, and other revenue. الإيرادات من غير الضرائب، التي يتم تحديدها بشكل منفصل وتصنيفها على شكل منح ، مساهمات اجتماعية، وإيرادات أخرى.
Operational imprests سلف التشغيل	Include transfers for de-concentrated operations to decentralized agencies, extrabudgetary units and subnational governments for expenditure undertaken on behalf of BCG and subject to detailed accounting and reporting to BCG but not block grants/subsidies. تتضمن تحويل العمليات غير المركزية إلى الهيئات اللامركزية والوحدات الخارجة عن الميزانية الهيئات ذات الميزانيات الملحقه والمؤسسات المستقلة بالنسبة للنفقات التي تم الاضطلاع بها نيابة عن مجموعة البنك الدولي ووهنا بالمحاسبة التفصيلية وتقديم التقارير إلى ميزانية الحكومة ولكن دون حجز المنح / الإعانات

Originally approved budget الميزانية الأصلية المعتمدة	The budget approved by the legislature on which budgetary units base their annual expenditure plans at the commencement of the fiscal year. الميزانية المعتمدة من قبل السلطة التشريعية التي تستند عليها وحدات الميزانية في خطط الإنفاق السنوي في بداية السنة المالية.
Other revenue الإيرادات الأخرى	All revenue receivable excluding taxes, social contributions, and grants: i) property income; ii) sales of goods and services; iii) fines, penalties, and forfeits; iv) transfers not elsewhere classified; and (v) premiums, fees, and claims related to non-life insurance and standardized guarantee schemes. جميع الإيرادات المستحقة باستثناء الضرائب والمساهمات الاجتماعية والمنح: (1) إيرادات الممتلكات؛ '2' مبيعات السلع والخدمات؛ '3' الغرامات والعقوبات والمصادرة؛ '4' الشحولات غير المصنفة في مكان آخر؛ و (5) الأقساط والأتعاب والمطالبات المتعلقة بالتأمين على غير الحياة وخطط الضمان الموحدة.

Outcome النتائج	Measurable effect, consequence or impact of the service (or program or function) and its outputs. Outcome indicators measure the effects, consequences, impact of the services and their outputs. تأثير قابل للقياس أو نتيجة أو أثر للخدمة (أو برنامج أو وظيفة) ومخرجاتها. تقيس مؤشرات النتائج آثار ونتائج وتأثير الخدمات ومخرجاتها.
Outer fiscal years (T+2, T+3, and so on السنوات المالية التالية (المقبلة T + 2، T + 3، وهلم جرا)	Fiscal years beyond the year for which the annual budget proposals are made. Outer years are relevant for the medium-term budget perspective in PI-14, PI-15, and PI-16. السنوات المالية بعد السنة التي تقدم فيها مقترحات الميزانية السنوية. وتتعلق السنوات المقبلة بمنظور الميزانية المتوسطة الأجل في PI-14، PI-15، وPI-16.
Output نواتج (نواتج)	Actual quantity of products or services produced or delivered by the relevant service (program or function). Output indicators measure the quantity of outputs produced or services delivered or planned. الكمية الفعلية للمنتجات أو الخدمات التي تنتجها أو تسلمها الخدمة ذات الصلة (البرنامج أو الوظيفة). تقيس مؤشرات النواتج كمية النواتج المنتجة أو الخدمات المقدمة أو المخطط لها

Program classification تصنيف البرامج	Classification that implies the allocation of resources to each of the programs. If a program allocation is used for approved budgets, the program-based categories should be scored based on the same level at which they were approved by the legislature. التصنيف الذي ينطوي على تخصيص الموارد لكل من البرامج. وفي حالة استخدام مخصصات البرنامج للميزانيات المعتمدة، ينبغي تصنيف الفئات المستندة إلى البرامج على أساس نفس المستوى الذي وافقت عليه السلطة التشريعية.
Public access وصول الجمهور	When a document is available without restriction, within a reasonable time, without a requirement to register, and free of charge, unless otherwise justified in relation to specific country circumstances. Justification provided by government for limits on access, where applicable, should be noted in the report. Alternative wording: ‘made available to the public’, ‘publicly reported’ and ‘publicized’ عندما تكون الوثيقة متاحة دون قيود، في غضون فترة زمنية معقولة، دون الحاجة إلى التسجيل، ومجاناً، ما لم يكن هناك ما يبرر خلاف ذلك فيما يتعلق بظروف بلد معين. وينبغي أن يلاحظ في التقرير التبرير الذي تقدمه الحكومة للحدود المفروضة على الوصول، حيثما ينطبق ذلك. الصياغة البديلة: "إتاحتها للجمهور"، و "أبلغت علناً" و "علمت"

Public investment الاستثمارات العامة	For the purpose of PI-11, creation and/or acquisition of fixed assets لغرض المؤشر PI-11، إنشاء و / أو اقتناء الأصول الثابتة
Publication نشر الوثائق	When a document has been made available to the public either in print or in readable form on a publicly accessible website. Publication also involves an expectation that users are made aware of the document's availability and how they can access it. عندما تكون الوثيقة متاحة للجمهور إما مطبوعة أو في شكل قابل للقراءة على موقع يمكن الوصول إليه بشكل عام. وينطوي النشر أيضا على توقع أن يكون المستخدمون على علم بتوافر الوثيقة وكيف يمكنهم الوصول إليها.
Publicized عمم	See "public access" أنظر وصول الجمهور للوثائق او المنشور أو المعلومات
Publicly available or reported المعلومات المتاحة للجمهور أو تم الإبلاغ عنها	See "public access". أنظر وصول الجمهور للوثائق او المنشور أو المعلومات
Published أعلن	When a document has been made available to the public either in print or in readable form on a publicly accessible website. عندما تكون الوثيقة متاحة للجمهور إما مطبوعة أو في شكل قابل للقراءة على موقع يمكن الوصول إليه بشكل عام.

Reconciliation of accounts (bank, suspense and advance accounts تسوية الحسابات (الحسابات المصرفية والمعلقة والحسابات المقدمة)	Identification of all mismatches and their amount (and their nature) between the government's records of the accounting data held on its books and the government's bank account data held by banks. The subsequent clearance could be a long process, which falls outside the scope of the time benchmarks indicated under this dimension in the Framework Document. Reconciliations are required on active accounts only, provided that the inactive accounts were reconciled while they were still active. تحديد جميع أوجه عدم التطابق ومقدارها (وطبيعتها) بين سجلات الحكومة للبيانات المحاسبية المحتفظ بها في دفاترها وبيانات الحساب المصرفي للحكومة التي تحتفظ بها البنوك. ويمكن أن تكون عملية التصفية اللاحقة عملية طويلة ، تقع خارج نطاق المعايير الزمنية المحددة في إطار هذا البعد في الوثيقة الإطارية. إن التسويات مطلوبة على الحسابات النشطة فقط، شريطة التوفيق بين الحسابات غير النشطة في حين أنها لا تزال نشطة.
Reconciliation of bank accounts at aggregate level تسوية الحسابات المصرفية على المستوى الكلي	The aggregate cash position of the government across all its accounts is reconciled with the central bank's corresponding records. ويتم تسوية الموقف النقدي الكلي للحكومة في جميع حساباتها مع السجلات المقابلة للبنك المركزي.

Reconciliation of debt records تسوية سجلات الديون	Ensuring that the same amounts are recorded in the government's debt records and the creditor's institutions records, irrespective of whether this is done by the Central Bank, the MOF, or any other government institution which maintains the government debt records. التأكد من تسجيل نفس المبالغ في سجلات الدين الحكومية وسجلات مؤسسات الدائنين، بغض النظر عما إذا كان ذلك من قبل البنك المركزي أو وزارة المالية أو أي مؤسسة حكومية أخرى تحتفظ بسجلات الدين الحكومية.
Redress يصحح	Compensation for wrongful treatment and may include acknowledgement, apology, financial compensation, reinstatement of status, and/or correction of errors. التعويض عن المعاملة غير المشروعة وقد تشمل الإقرار والاعتذار والتعويض المالي وإعادة الوضع إلى الأصل و / أو تصحيح الأخطاء.
Resource rent	Included under property income. Revenue receivable by the owner of a natural resource (the lessor or landlord) for putting the natural resource at the disposal of another institutional unit (a lessee or tenant) for use of the natural resource in production. There are two types of resource rent: rent on land and rent on subsoil resources (in the form of

deposits of mineral or fossil fuels i.e. coal, oil or natural gas). In resource-rich countries, resource rent constitutes a significant source of government revenue. Irrespective of the fiscal regime and institutional setting to administer and manage natural resources, resource rent will be considered for scoring this indicator, if they are fully covered by the main budget, otherwise they will be considered as extra-budgetary revenue. (GFS Manual 2014, p107).

إيجار الموارد

تدرج ضمن إيرادات الممتلكات. الإيرادات المستحقة من قبل مالك مورد طبيعي (المؤجر أو المالك) لوضع الموارد الطبيعية تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى (مستأجر أو مستأجر) لاستخدام المورد الطبيعي في الإنتاج. وهناك نوعان من إيجار الموارد: الإيجار على الأرض والإيجار على موارد التربة التحتية (في شكل رواسب من الوقود المعدني أو الأحفوري أي الفحم أو النفط أو الغاز الطبيعي). وفي البلدان الغنية بالموارد، يشكل إيجار الموارد مصدرا هاما من مصادر إيرادات الحكومة. وبغض النظر عن النظام المالي والإطار المؤسسي لإدارة الموارد الطبيعية وإدارتها، سينظر في إيرادات الموارد لتسجيل هذا المؤشر، إذا كانت تغطيته بالكامل بالميزانية الرئيسية، وإلا فإنها ستعتبر إيرادات من خارج الميزانية. (دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، p107).

Response الاستجابة	When management provides comments on the auditors' recommendations and takes appropriate action to implement them where necessary. Internal audit validates if the response provided is appropriate i.e. "full". عندما تقدم الإدارة تعليقات على توصيات مراجعي الحسابات وتتخذ الإجراءات المناسبة لتنفيذها عند الضرورة. وتدقق المراجعة الداخلية للحسابات إذا كانت الاستجابة المقدمة مناسبة، أي "كاملة".
Retroactive adjustments تعديلات بأثر رجعي	Changes in payroll after the relevant changes in personnel status, or as a result of errors, that require supplementary compensation or clawback of payments that the employee is not entitled to. التغييرات في كشوف المرتبات بعد التغييرات ذات الصلة في حالة الموظفين، أو نتيجة للأخطاء، التي تتطلب تعويضا تكميليا أو استرجاع المدفوعات التي لا يحق للموظف.
Revenue arrears متأخرات الإيرادات	Total amount, including interest and payment, which is overdue from revenue payers i.e. has not been paid to the revenue collecting entity or other authorized body by the statutory due date for payment. لم يتم دفع المبلغ الإجمالي، بما في ذلك الفائدة والدفع، المتأخرة عن مدفوعات الإيرادات، أي كيان تحصيل الإيرادات أو أي هيئة مرخص لها أخرى بحلول تاريخ الاستحقاق القانوني للدفع.

Revenue obligations التزامات الإيرادات	Four main areas: vi) registration; vii) timely filing of declarations; viii) payment of liabilities on time; and ix) complete and accurate reporting of information in declarations. أربعة مجالات رئيسية: '6' التسجيل؛ '7' تقديم الإعلانات في الوقت المناسب؛ '8' سداد الالتزامات في الوقت المحدد؛ و '9' الإبلاغ الكامل والدقيق عن المعلومات الواردة في الإعلانات.
Rights الحقوق	Extent to which payers are informed about the legal rights as well as review processes and procedures available to them to dispute an assessment resulting from an audit. مدى اطلاع الدافعين على الحقوق القانونية وكذلك عمليات المراجعة والإجراءات المتاحة لهم للاعتراض على تقييم ناتج عن التدقيق.
Sampling	Used in situations where responsibilities are highly decentralized or cases involving large numbers of significant entities. Sampling techniques are usually suggested. If not, a statistically sound sampling methodology should be used. In any case, assessors should explain the reason for the use of sampling and justify the sampling approach they adopt.

العينات	وتستخدم في الحالات التي تكون فيها المسؤوليات شديدة اللامركزية أو الحالات التي تنطوي على أعداد كبيرة من الكيانات الهامة. وتقترح عادة تقنيات أخذ العينات. وإذا لم يكن كذلك، ينبغي استخدام منهجية أخذ العينات السليمة إحصائياً. وعلى أي حال، ينبغي أن يشرح المقيمون سبب استخدام العينات ويبررون نهج أخذ العينات الذي يعتمدونه.
Service delivery	Programs or services that are provided either to the general public or to specifically targeted groups of citizens, either fully or partially using government resources. This includes services such as education and training, health care, social and community support, policing, road construction and maintenance, agricultural support, water and sanitation, and other services. It excludes those services provided on a commercial basis through public corporations. It also excludes policy functions, internal administration, and purely regulatory functions undertaken by the government, although performance data for these activities may be captured for internal management purposes. It also excludes defense and national security.

الخدمات المستلمة	البرامج أو الخدمات التي يتم تقديمها إما لعامة الناس أو لفئات مستهدفة بشكل محدد من المواطنين، سواء بشكل كامل أو جزئي باستخدام الموارد الحكومية. ويشمل ذلك خدمات مثل التعليم والتدريب والرعاية الصحية والدعم الاجتماعي والمجتمعي والشرطة وبناء الطرق وصيانتها والدعم الزراعي والمياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات. وهو يستبعد الخدمات المقدمة على أساس تجاري من خلال المؤسسات العامة. كما أنه يستثني وظائف السياسات والإدارة الداخلية والوظائف التنظيمية البحتة التي تضطلع بها الحكومة، على الرغم من إمكانية تسجيل بيانات الأداء لهذه الأنشطة لأغراض الإدارة الداخلية. كما أنه يستبعد الدفاع والأمن الوطني
Service delivery unit وحدة تقديم الخدمات	Unit that is delivering “frontline” services directly to citizens and businesses such as schools, health care clinics and hospitals, local police departments and agricultural extension units. الوحدة التي تقدم خدمات "الخدمات الأولية" مباشرة للمواطنين والشركات مثل المدارس وعيادات الرعاية الصحية والمستشفيات وإدارات الشرطة المحلية ووحدات الإرشاد الزراعي.
Small revenue payers دافعي الإيرادات الصغيرة	Individuals and small businesses with simple revenue circumstances that generally do not require detailed knowledge of revenue or accounting provisions. الأفراد والشركات الصغيرة ذات ظروف الإيرادات البسيطة التي لا تتطلب عموماً معرفة مفصلة بالإيرادات أو الأحكام المحاسبية.

Social contributions المساهمات الاجتماعية	Social security contributions and other social contributions. Social contributions are actual or imputed revenue receivable by social insurance schemes to make provisions for social insurance benefits payable. Social contributions will be considered for scoring PI-3, if they are fully covered by the main budget, otherwise they will be considered as extrabudgetary revenue. مساهمات الضمان الاجتماعي والمساهمات الاجتماعية الأخرى. والمساهمات الاجتماعية هي إيرادات فعلية أو محسوبة مستحقة القبض من مخططات التأمين الاجتماعي من أجل وضع مخصصات لاستحقاقات التأمين الاجتماعي المستحقة الدفع. وسينظر في المساهمات الاجتماعية من أجل تسجيل الرقم PI-3، إذا كانت تغطيها بالكامل الميزانية الرئيسية، وإلا فإنها ستعتبر إيرادات خارجة عن الميزانية.
Social security contributions	Actual revenue receivable by social security schemes organized and operated by government units, for the benefit of the contributors to the scheme. It consists of employee contributions, employer contributions, self-employed or non-employed contributions, and unallocated contributions.

Suspense accounts الحسابات المعلقة	Accounts in the government's general ledger which are used to record items temporarily before allocation to the correct or final account. الحسابات في دفتر الأستاذ العام للحكومة والتي تستخدم لتسجيل البنود مؤقتا قبل تخصيصها للحساب الصحيح أو النهائي.
Systematically (about follow up on recommendations) منهجية (حول متابعة التوصيات)	Where a system for tracking recommendations exists and it is used to record recommendations and to record action or lack of action taken on recommendations, and where for every recommendation, the executive and the legislature is notified during subsequent hearings whether recommendations have or have not been implemented. وفي حالة وجود نظام لتتبع التوصيات ويستخدم لتسجيل التوصيات وتسجيل الإجراءات أو عدم اتخاذ إجراءات بشأن التوصيات، وحيث يتم إبلاغ السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في كل جلسة من جلسات الاستماع اللاحقة عما إذا كانت التوصيات قد نفذت أو لم تنفذ .
Tax expenditure	Revenue foregone due to preferential tax treatments such as exemptions, deductions, credits, tax breaks, etc.

Transfers (from central government to (subnational governments التحويلات (من الحكومة المركزية إلى الحكومات دون الوطنية)	Transfers to support subnational government's expenditure can be made in the form of unconditional grants, where their final use is determined by the subnational governments through their budgets, or through conditional (earmarked) grants to subnational governments to implement selected service delivery and expenditure responsibilities—for example, by function or program, typically in accordance with an agreed-upon regulatory or policy standard. ويمكن إجراء التحويلات لدعم نفقات الحكومات دون الوطنية في شكل منح غير مشروطة، حيث تحدد الحكومات دون الوطنية استخدامها النهائي من خلال ميزانياتها، أو من خلال منح مشروطة (مخصصة) للحكومات دون الوطنية لتنفيذ مسؤوليات مختارة لتقديم الخدمات والإنفاق - مثال، حسب الوظيفة أو البرنامج، عادة وفقا لمعيار تنظيمي أو سياسة متفق عليها.
Treasury single Account (TSA) حساب الخزينة الموحد	Bank account or a set of linked accounts through which the government transacts every receipt and payment. حساب مصرفي أو مجموعة من الحسابات المرتبطة التي تتعامل الحكومة من خلالها مع كل إيصال ودفع.
Unallocated appropriations الاعتمادات غير المخصصة	See “contingency items أنظر بنود الطوارئ

Up-to-date حتى الآن	Degree to which information is current in terms of the laws and administrative procedures. Note: Defined in PI-19. Used as well in PI-12 and PI-31 but not exactly in the same terms. درجة ما هي المعلومات الحالية من حيث القوانين والإجراءات الإدارية. ملاحظة: محددة في بي-19. تستخدم كذلك في بي-12 و بي-31 ولكن ليس بالضبط في نفس الشروط.
User-friendly سهل الاستخدام	Extent to which information is customized and tailored to meet the specific needs of key payer segments. إلى أي مدى يتم تخصيص المعلومات وتصميمها خصيصا لتلبية الاحتياجات المحددة للقطاعات الدفع الرئيسية.
Valuables الأشياء الثمينة	Produced assets of considerable value that are not used primarily for purposes of production or consumption, but are held primarily as stores of value over time. (GFSM 2014, page 418) الأصول المنتجة ذات القيمة الكبيرة التي لا تستخدم أساسا لأغراض الإنتاج أو الاستهلاك، ولكن يحتفظ بها في المقام الأول كمخازن القيمة على مر الزمن. (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، الصفحة 418)
Value of an asset قيمة أي أصل	See "acquisition value", "fair or market value". انظر "قيمة الاستحواذ"، "القيمة العادلة أو السوق".